

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2-

كلية العلوم الانسانية

- قسم التاريخ-

مشاريع التسوية العربية والدولية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (1948-1982 م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذة الدكتورة:

دويذة نفيسة

إعداد الطالب:

مقدم رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ أولاد سيدي الشيخ عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيساً
أ.د/ دويذة نفيسة	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة	مشرفاً ومقرراً
أ.د/ بوعباش مراد	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة	عضواً مناقشاً
د/حاجي فريد	استاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر 2	عضواً مناقشاً
د/ دليوح عبد الحميد	استاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر 2	عضواً مناقشاً
د/ بن جلول هزرشي	استاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1439 - 1440 هـ / 2018-2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الى زينة الأوطان - فلسطين - الى أول القبلتين وثالث الحرمين الشريفين - مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم.

الى كل من جاهد في سبيلها - وضحى من أجلها بالنفس والنفيس - إلى قوافل الشهداء في فلسطين العربية.

إلى من شجعاني على طلب العلم والتحصيل، وبذلا كل ما في وسعهما من أجلي والدي الكريمين أطال الله عمرهما، وأمدهما بوافر الصحة والسلامة.

- إلى إخوتي وفقهم الله.

- إلى من ساندتي ليلا و نهار "زوجتي الكريمة"

- إلى أبناء الاعزاء.

- إلى زمــــــــــــــــلائي في العمل.

- إليهم جميعا أهدي هذه الرسالة.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

امتنالاً لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ - لقمان 12- وعملاً بحديث رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام: {أَشْكُرُ النَّاسَ لِلَّهِ تَعَالَى أَشْكُرُهُمْ لِلنَّاسِ}.
واعترفاً لذوي الفضل بفضلهم، أتقدم بوافر الشكر، وعميق المحبة والتقدير إلى:

"الأستاذة الدكتورة دويدة نفيسة" التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، وأسدت لي التوجيهات النافعة والنصائح المفيدة، ومنحتني من فيض علمها الغزير حتى يرى هذا البحث النور، أعانها الله، وأدامها نبراساً يضيء طريق الأجيال.

كما أتوجه بخالص الشكر لكل أساتذة قسم التاريخ بجامعة أبو القاسم سعد الله، الذين تعلمت على أيديهم أصول البحث التاريخي.

وكذا القائمين والعاملين في السفارة الفلسطينية، وكل من قدم خدمة ساعدت في إنجاز هذه الرسالة من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات الواردة في البحث

أ)المختصرات العربية:

- م. ت. ف.: منظمة التحرير الفلسطينية
- م. س. ش. أ.: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
- الاونروا: وكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- م.ش.ف.:مجلة شؤون فلسطينية
- الكويكرز: جمعية الأصدقاء الدينية
- الأونسكوب: لجنة تحقيق خاصة لفلسطين تابعة للأمم المتحدة

ب)باللغة الأجنبية(الانجليزية):

- AFSC:**..... American Friends Service Committee.
- Histadrut :**..... the land Of Israel General Federation Of Hebrew.
- FASS:**..... Applied Social Science Foundation
- p. l. o:**..... Palestine Libération Organisation.
- U.N.R.W.A:**..... United Nations Relief and Works Agency For the Palestine Refugees.
- U.N.H.C.R:**..... United Nations High Commissioner For Refugees.
- WOJAC :** World Organization of Jews from Arab Countries .
- UNSCOP:**..... United Nations Special Committee On Palestine

مُقدمة

مقدمة:

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وهي قضية مركزية للشعب الفلسطيني ذات أبعاد اقليمية ودولية، حيث بدأت المشكلة بطرد آلاف الفلسطينيين ومن بيوتهم وأماكنهم وأراضيهم وتشريدهم في شتى بقاع الأرض، وجلب المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم للسكن مكانهم بالقوة على أنقاض الشعب الفلسطيني تنفيذاً للمشروع الصهيوني.

وشهدت المنطقة واحدة من أكبر عمليات التهجير القسري، أسفرت عن لجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى مناطق مجاورة ، بحثاً عن الأمن، تاركين وراءهم بيوتهم وممتلكاتهم، يحدهم الأمل في العودة إليها كما خيل إليهم أو كما حلموا بذلك، غير أن حلم العودة -نتيجة عوامل عديدة- سرعان ما تحول إلى مشكلة كبيرة ومعقدة هي مشكلة اللاجئين، التي سرعان ما فرضت نفسها على المجتمع الدولي الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والأجنبية إلى إصدار العديد من المبادرات والمشاريع الخاصة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى ديارهم مع حفظ حق التعويض للذين يرغبون في العودة ولكل من لا يرغب بالعودة لسبب أو لآخر.

من هنا تنطلق المبادرات تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي السياسة الداعمة لقضية اللاجئين منذ نشأتها عام 1948م، حتى الوقت الحاضر، وهذا ما سنلقي عليه الضوء في موضوع الذي يندرج تحت عنوان "مشاريع التسوية العربية والدولية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1982م" كون هذه الفترة من الأهمية بمكان، حيث شهدت أحداث كثيرة منها الحروب العربية الإسرائيلية الثلاث، والعدوان الثلاثي على مصر 1956م، وظهور حركة التحرير الفلسطينية لدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني، وانعقاد عدة مؤتمرات عربية حول القضية الفلسطينية، وتأييد هيئة الأمم المتحدة لحركة فتح، وكذلك دعم حركة عدم الانحياز في مؤتمر الجزائر للقضية الفلسطينية، كما شهدت الاجتياح الصهيوني الإسرائيلي للبنان عام 1982م، كما شهدت اهتمام بعض الدول الأوروبية بالقضية الفلسطينية مثل الاتحاد السوفياتي، وكذلك الدول الآسيوية منها الصين وغيرها من الدول .

لذلك رأيت من الأهمية في هذا الوقت بالذات الذي يشهد العالم فيه اضطرابات
عنصرية لا تخلو منها منطقة في العالم أن أبحث في هذه القضية الهامة متناولاً فيها أهم
المبادرات التي طرحت لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين المتمثلة في مشاريع التسوية،
العربية والدولية.

إنّ اختيار أي موضوع للبحث فيه والتوصل إلى نتائج بخصوصه، لابد أن يكون نابعا
من أسباب شخصية وأخرى موضوعية، بالنسبة للأسباب الشخصية، فقد جاءت رغبتني في
إنجاز هذا البحث من تشعب موضوع مشاريع التسوية العربية وارتباطه بباقي فروع القضية
الفلسطينية، نفس الوقت يستدعي الالتزام به، إذ لا يمكن التطرق له دون المرور بخلفيات
القضية الفلسطينية، وأسباب نشوء هذه المشكلة، والحلول النظرية لهذه القضية ومستقبلها في
ظل اختلاف وجهات النظر حولها.

كذلك من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع - والتي عادة ما يكون سببا
رئيسا في اختيار الباحثين لمواضيعهم - احتواء موضوع مشاريع التسوية على جانب
استشرافي يوجب التطرق إلى ما توصلت إليه دراسات المراكز العلمية وتنبؤاتها، إضافة إلى
التصور الشخصي لما يحدث، والاقتراحات التي يمكن طرحها كمساهمة في بناء حل
لإشكالات الموضوع.

وهناك سبب آخر يتمثل في ميلي الكبير إلى تاريخ المشرق العربي، والرغبة الشخصية
النابعة من قناعاتي بأن القضية الفلسطينية ما تزال تحتاج إلى كثير من الدراسات ولعل هذا
العمل يدخل في إطار أبسط ما يمكن تقديمه لهذه القضية العادلة والشاهدة علينا، كما أن
تشجيع الأستاذ المشرف، الأمر الذي زاد في حماستي ورغبتني للمضي قدما في سبيل إنجاز
هذا البحث.

وبالنسبة للأسباب الموضوعية، فهي تتلخص في إظهار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين
بأبعادها : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثقافية، القانونية والإنسانية، ومعرفة حقيقة
أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، والمواقف الدولية المتواطنة مع الكيان
الإسرائيلي، وأثار مشاريع التسوية العربية والدولية على الأمن القومي العربي، والتوترات

التي تحدثها هذه المشكلة في البلاد العربية من جانب التغيرات في التوازن الديمغرافي في البلدان القليلة السكان.

ويضاف إلى هذا السبب اشتغال موضوع البحث على مواضيع فرعية كثيرة يمكن جعل كل منها موضوع مذكرة أو أطروحة، ليس هذا فقط، إذ يمكن أن يدرس كل موضوع انطلاقاً من خلفيات وبأهداف مختلفة، كما أن مشاريع التسوية مادة دسمة قابلة للدراسة من كل الجوانب بدليل اهتمام مراكز البحث والمعاهد والمجلات والبرامج التلفزيونية بهذا الموضوع، يعود هذا إلى عدم الحسم في موضوع البحث وفي المواضيع التي يتضمنها، فهو ليس موضوعاً آنيا وحسب، بل أن النقاش فيه مستمر وربما يستمر لعقود أخرى.

يكتسي موضوع مشاريع التسوية العربية والدولية لحل مشكلة اللاجئين أهمية بالغة تتمثل في الوقوف على أسباب اللجوء وتوزيع اللاجئين الجغرافي خارج فلسطين، وعلى أهم المبادرات الدولية والعربية التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، واستخلاص العبر والدروس من أجل تمريرها إلى صناع القرار الفلسطيني، حتى يقوم بتبني السياسات الصحيحة في تعاطيه مع قضية اللاجئين.

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية محورية وهامة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي، وتقديم تحليل تاريخي نقدي علمي، وتأسيس قانوني دقيق، محاولاً عرض الأسانيد والقوانين الدولية التي تؤكد حق العودة والتعويض معاً، وخاصة قرار 181 لسنة 1947م، وقرار 194 لعام 1948م.

كما تهدف الدراسة إلى تقييم الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها والتعرف على أهم الآثار المترتبة على هذه المشاريع في جميع النواحي، ودور الشعب الفلسطيني في مقاومة مشاريع الدمج والتهجير، كما تهدف إلى توضيح مستقبل اللاجئين في فلسطين والعالم العربي.

لذلك فإن النقطة الأساسية التي ارتأيت أن أعالجها في هذا البحث والتي تمثل الإشكالية الرئيسية هي: **إلى أي مدى ساهمت المشاريع العربية والدولية في حل مشكلة اللاجئين، أم أنها زادت في تعميق ظروفهم، وإن كان ، فيما تمثل ذلك؟**

ومما لا شك فيه أنه يمكن أن تتفرع هذه الاشكالية الرئيسية الى عدة تساؤلات فرعية، من أهمها:

-كيف بدأت هذه المشكلة، ومن المسؤول عن ظهورها؟ هل كانت الهجرة اليهودية وقيام الكيان الصهيوني عام 1948 من أهم العوامل لظهورها، أم أن هناك عوامل أخرى؟.

-ما ملامح لجوء اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي، كيف كانت ظروف وأوضاع هؤلاء اللاجئين في مناطق اللجوء؟.

-ما أهم المشاريع العربية والدولية التي طرحت لتسوية مشكلة اللاجئين؟ وهل كانت حقيقية أم ظرفية؟

-لماذا اقترح حكام العرب هذه الحلول، ولم يقترحوا فكرة إزالة الكيان اليهودي وانهاء المشكلة من أساسها؟

-ما أهم انعكاسات وأثار هذه المشاريع على اللاجئين والصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي؟ - ما مستقبل اللاجئين بعد هذه المشاريع والأفكار التي طرحت؟.

سنحاول دراسة هذه الإشكالات والإجابة عنها انطلاقاً من فرضية أنّ هذه المشاريع جاءت لتسوية مشكلة اللاجئين، وسعيها في ضمان حق العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم.

وحتى نحيط بموضوع دراستنا من كافة النواحي، ارتأينا أن **نتهج** كلا من:

-**المنهج الوصفي التحليلي**: باعتباره الأنسب لمناقشة وتحليل هذا الموضوع، وذلك بجمع المادة وعرضها وتحليلها ومقارنتها ببعضها البعض، ثم نقدها واستخلاص النتائج منها للخروج بأحكام جريئة وموضعية.

-**المنهج التاريخي**: ضمن المنهج الوصفي، تحتم علينا استعمال المنهج التاريخي بالعودة إلى محطات تاريخية هامة.

كما اعتمدت على المنهج الاحصائي جزئياً خصوصاً فيما تعلق بحركة الهجرة والنزوح واللجوء، داخل فلسطين أو خارجها، وهذا لتحليل الأرقام الواردة عن الجانب الاسرائيلي أو العربي أو الفلسطيني، أو الأرقام المقدمة من طرف الأونروا، أو هيئة الامم المتحدة.

ولمناقشة هذه التساؤلات، ارتأيت أن أقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، ومجموعة من الملاحق التوضيحية التي لها علاقة مباشر بالمتون، حاولت في المقدمة التعريف بالموضوع وإبراز أهميته ودواعي اختيار الموضوع، وتوضيح الإشكاليات التي يدور حولها البحث و خطته، والمصادر والمراجع الأساسية التي اعتمدت عليها في انجاز ها، مع الإشارة إلى الصعوبات الجمة التي واجهتني طيلة فترة البحث.

الفصل الأول تطرقت فيه إلى تحديد مفاهيم الدراسة، والجذور التاريخية لظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أو ضحت الأسباب الحقيقية وراء نشوء هذه المشكلة، وبينت من المتسبب فيها ،وأنهيت الفصل بخلاصة.

وأما **الفصل الثاني** بينت فيه التوزيع الجغرافي للاجئين في مناطق اللجوء، وأوضاع اللاجئين في مناطق اللجوء، وأوضحت فيه دور هيئة الأمم ومنظمات الاغاثة في حماية حماية اللاجئين ،وأنهيت الفصل بخلاصة.

والفصل الثالث: جاء لإبراز مشاريع التسوية العربية الفردية الرسمية وبينت فيه أيضا أهم المشاريع العربية الفردية غير الرسمية، كما تحدثت فيه عن مشروع جامعة الدول العربية من خلال قمة فاس، وأوضحت فيه أيضا وأسس وأبعاد المشاريع العربية ،وأنهيت الفصل بخلاصة.

وفي **الفصل الرابع** استعرضت فيه مشاريع وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وأهم المبادرات الدولية الأوربية منها أو الأمريكية، ومشاريع الكيان الاسرائيلي، كما بينت أبعاد وأسس المشاريع الدولية بمختلف اتجاهاتها واقتراحاتها، واختتمت الفصل بخلاصة.

أما **الفصل الخامس** والأخير فأوضحت فيه اثار وانعكاسات مشاريع التسوية على الجانبين الفلسطيني والعربي وكذلك الجانب الدولي والجانب الإسرائيلي، واستعرضت مستقبل قضية اللاجئين في ظل مشاريع التسوية وأهم الحلول المقترحة مستقبلا، واختتمت الفصل بخلاصة.

وللتوصل لذلك والإلمام بجوانب البحث ، اعتمدت على مجموعة من الدراسات السابقة ومصادر ومراجع أهمها :

دراسة مهدي عبد الهادي 2002 : بعنوان **ديمغرافية اللجوء الفلسطيني وحق العودة**، تناولت الدراسة قرار 194 لعام 1948 المتمثل في حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ونشأة مشكلة اللاجئين، وتقدير أعدادهم، ووجهات نزوحهم، والمخيمات الفلسطينية الموجودة في الوطن والشتات من حيث المساحة وعدد السكان، هذا الى جانب دراسة دور الجامعة العربية تجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين.

ودراسة أنور الجندي 2001 بعنوان: **اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين**، وتناولت الدراسة المذابح الإسرائيلية التي قامت بها العصابات الصهيونية، وخاصة مذبحة دير ياسين، وما نتج عنها من ترويع للسكان ، لحملهم على الهجرة، كما تحدثت عن الممتلكات الفلسطينية الفردية، والأموال المجمدة، وكذلك مشاريع التوطين، وموقف إسرائيل من حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتعويض وفق القرارات الدولية.

دراسة محمد رجب قدور 2007، بعنوان: **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشوؤها وتطوراتها**، وتناولت ظروف ظهور الحركة الصهيونية، وأسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم، وتوزيعهم الجغرافي في مناطق اللجوء، والحلول المقترحة لحلها.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح تنوعها، وتعدد ميادينها، ولكنها كانت تركز على جانب معين، مثل الجانب التاريخي، أو السياسي، أو الاجتماعي، لذا جاءت هذه الدراسة لتجمع ما تفرق من هذه الدراسات، والاستفادة منها، وصياغتها في دراسة علمية أكاديمية، شمولية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين تتفق وتنمشا مع موضوع دراستنا.

أما فيما يخص الوثائق فقد اعتمدت على الوثائق الفلسطينية العربية لعام وعام 1972-1965م، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، وكتاب قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، خمسة أجزاء ، لصاحبه " صولي منى"، وهو مصدر عايش صاحبته كل القرارات الأممية الصادرة في الفترة المدروسة بالتحليل والشرح والنقد. كما اعتمدت على مجموعة من مذكرات منها: مذكرات محمد دروزة 1887-1984 لصاحبها "محمد عزة دروزة" حيث تناول في مذكراته جميع جوانب القضية الفلسطينية واهم المشاريع لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، وكذلك مذكرات رياض محمود 1948-

1978م، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، حيث تناول صاحبها مشاريع التسوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي خاصة اتفاقية كامب ديفيد.

أما فيما يخص الكتب فقد تناولت كتاب " فلسطين ... تاريخا ... وعبرة ... ومصيرا " لصاحبه " شفيق الرشيدات " وهو مصدر عايش صاحبه فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وتعرض الكاتب إلى مختلف جوانب الموضوع فكان ملما بها ، إضافة إلى مصدري "" الحركة العربية الحديثة، ج2، والقضية الفلسطينية في مختلف مراحلها " لصاحبهما " محمد عزة دروزة"، كما اعتمدنا على مصدر " حقائق عن قضية فلسطين " لصاحبه "الحاج أمين الحسيني"، وهذا الأخير عايش الأحداث وكان طرفا رئيسيا وبارزا في مختلف مراحل هذه القضية ، وكتاب " المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية " لصاحبه مهدي عبد الهادي ، وكتاب " لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة " لأبو شلباية محمد ، وكتاب "الشرق العربي المعاصر "لصلاح العقاد، وكتاب " وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ج3"، لصاحبه سمير أيوب، وكتاب " السياسة الأمريكية في الشرق " لتوما اميل" وكتاب " التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين (1948-1974م) لجبل هلال: وكتاب " مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967 " لصاحبه " مهنا محمد نصر" وكتاب " قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (1972 ، 1947م) لصاحبه " هداوي سامي " ، يضاف إلى ذلك كتاب " مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1977-1958م) لصاحبهما " منير الهور، طارق موسى "، حيث استفدت منه في عناصر كثيرة ، وكتاب " مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، لصاحبه " الصايغ فايز" وكتاب " قضية اللاجئين الفلسطينيين، حق العودة والتعويضات " لصاحبه "سعد عبد الرحمان، كما اعتمدت أيضا على كتاب " التطور الاقتصادي في فلسطين " لأسعد أحمد، وكتاب " من النكبة الى الانتفاضة "لبهجت أبو غربية" وكتاب، قطاع غزة تطورات اقتصادية واجتماعية وعسكرية " لحسين أبو نمل" وكتاب، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة " لصاحبه" أبوديه زقوت محمد علاء".

فإضافة إلى هذه المصادر والمراجع ، اعتمدت أيضا على جملة من الكتب الأخرى التي لا تقل أهمية عما ذكرنا ،هذا بإضافة إلى بعض المراجع والمصادر الأجنبية أهمها كتاب محمود عباس تحت عنوان "

- "Lebanon the situation and problems of the Palestinians in Norwegian refugee council.report2Oslo.1993.

- "وكتاب العابد ابراهيم تحت عنوان: " The Palestine Question, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, Print "1972

وكتاب كادي ليلي تحت عنوان:

-Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals1948 – 1972, Research Center, Palestine Liberation Organization.1972

وكتاب هداوي سامي تحت عنوان:

- Beirut Bitter Harvest, Palestine 1914-1967 , The New World Press ,New , York U.S. A , 1967

واعتمدت على بعض التقرير لوكالة الأونروا منها:

-Report of the Commissioner – General of the United Nations Relief and Works agency for Palestine refugees in the Near East, United Nations, New York, 1 July 1979 -30 June1980

كما اعتمدت على المقالات المنشورة في بعض المجالات والجرائد منها : "مجلة الأزهر" ومجلة "شؤون فلسطينية" مجلة حق العودة " ومجلة " مجلة "الباحث"، "مجلة الاهالي"، وجريد "المجاهد الجزائرية" وجريدة الرأي الاردنية، وجريدة الأهرام المصرية، كما اعتمدت على مواقع الانترنت ،وخاصة موقع مركز الإعلام الفلسطيني، مركز بديل، مركز الزيتونة للدراسات، الذي استقيت منه عدة مواضيع ودراسات تتعلق بالقضية الفلسطينية.

كما أشير في هذا الشأن أنني استفدت من حصص لقناة الجزيرة بثت حول " حصة نماذج التضيق "، وحصّة" الفلسطينيون في الجزائر" الجزائر هي الأقدر على فهم معاناتنا" هي موجودة على موقع الجزيرة

www.aljazeera.net:

وشبكة تونس الاخبارية، برنامج العدسة، اللاجئين الفلسطينيون في تونس بين شبح الحرب وخطر الترحيل على الموقع :
www.tinisa neus.net

واعتمدت على بعض الوكالات الاخبارية منها: وكالة الشهاب للأنباء، حصة ما هي أهم قرارات قضية فلسطين في الأمم المتحدة على الموقع الالكتروني: <http://shehab.ps> وما يمكن تسجيله على هذه المراجع هو الطابع السردي للأحداث والاقتباس المباشر من بعضها البعض، وعدم الدقة في تحديد الاقام الحقيقية للاجئين الفلسطينيين، وتباين في وجهات النظر بين من يؤيد للمشاريع والرافض لها.

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث فهي صعوبات يتعرض لها كل طالب ودارس ما دام في صدد البحث والدراسة ، ومنها صعوبة الوصول إلى الوثائق التي تخدم موضوع دراستي نظرا لعراقيل الحياة اليومية باعتبار أن المواضيع التي تتناول الدراسات المشرقية يجب أن تصاحبها سفرات إلى دور الأرشيف في المشرق العربي ، خاصة فلسطين، كما أن موضوع كهذا يتطلب ربما السفر إلى مراكز الأرشيف الصهيونية والأمريكية وحتى الفلسطينية، وهذا صعب في ظل الظروف القائمة في هذه المناطق.

الفصل الأول

أسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: مدخل الى مصطلحات الدراسة.

ثانياً: الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ثالثاً: أسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين بحق من أفجع المآسي في تاريخ البشرية وأوضحها انتهاكا لحقوق الإنسان وأعمقها جرحا في الضمير الإنساني، فلم يشهد التاريخ الحديث عملية استبدال كاملة للسكان الأصليين وأصحاب الأرض الشرعيين بأجناس دخلاء من مختلف أقطار العالم، كما جرى في فلسطين منذ بداية القرن العشرين، بفعل الاستعمار البريطاني والصهيوني، حيث انقلبت المعادلة الديمغرافية رأساً على عقب ، واختلقت الخارطة الديموغرافية للشعب الفلسطيني نتيجة عمليات التهجير والتقتيل التي مارستها الصهيونية، وأفرز في الآن ذاته ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التصنيفات السكانية، ألا وهي ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين.

إن الحديث عن نكبة فلسطين والتهجير المخطط له والمنظم لأكثر من 80% من فلسطيني أرض فلسطين عام 1948م، إنما تُشكل أكبر مأساة وكارثة حدثت لأي شعب من الشعوب فالاحتلال والتهجير كانا ثمرة نشاط عدائي للأيديولوجيا العنصرية الصهيونية والتي خططت ودبرت لفكرة استيطان فلسطين.

وعليه أتناول في هذا الفصل أسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، حيث جعلت المبحث الأول للمصطلحات المتعلقة بالدراسة، والمبحث الثاني يتمحور حول الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين، أما المبحث الثالث، فكان هو المهم باعتباره هو أساس الدراسة والبحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت الى نشوء هذه المشكلة الانسانية.

أولاً: مدخل إلي مصطلحات الدراسة:

-التسوية:

في العلوم القانونية تعني حل النزاعات الدولية دون اللجوء الى القوة، أما في العلوم السياسية فهي تعني حسب تعريف الرئيس الأمريكي هنري كيسنجر ".. لجوء أطراف الصراع الى التفاوض الذي يتطلب المرونة وتقديم التنازلات من قبل الطرفين المتخاصمين وصولاً الى حالة عدم التعارض بين أهداف كل منهما.¹

وبالتوفيق بين المفهوم القانوني والسياسي للتسوية يمكن القول أنها تهدف الى عقد اتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتم بقدر من الاستقرار لتشمل التزاماً يمنع الحرب بين هذه الاطراف².

- التوطنين:

أصل الكلمة مشتق من الجذر "وطن" والوطنُ محلُّ الإنسان، وأوطانُ الغنم مرابضها، وأوطن الأرض ووطنها واستوطنها وأطنها أي اتخذها وطناً، وتوطن النفس على الشيء كالتَّمهيد، والموطن المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى: «لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ»³. وفسر الفيروز آبادي في القاموس المحيط الوطن⁴.

وذكر صاحب التعريفات الجرجاني: "الوطن الأصلي هو مولد الرجل والبلد الذي هو فيه، ووطن الإقامة موضع ينوي أن يستقر فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر من غير أن يتخذه مسكناً"⁵. أما اصطلاحاً فتعني في العلوم السياسية "منح اللاجئ جنسية البلد التي لجأ إليها، أي بغض النظر عن حقه في وطنه الأم".

¹ -السيد كنباز كريم، الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية الى التسوية النهائية، دار الاكاديمية للطباعة والنشر، ط1، طرابلس 2006، ص20

² -عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية، د، ط، دار الشروق، القاهرة 2005، ص732

³ -سورة التوبة، الآية 25

⁴ - محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص420

⁵ - علي بن محمد علي الجرجاني، قاموس التعريفات، دار الكتاب العربي، ط1، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1405 هـ، ص320

أما في المفهوم الفلسطيني تلك العملية الإحلالية السياسية المدعومة بمجموعة من (الإجراءات القانونية) تهدف إلى تثبيت التحول الديموغرافي والجغرافي في فلسطين لصالح الاستعمار الإحلالي الصهيوني¹.

ويستخدم مصطلح التوطين للدلالة عن العمليات التي يراد منها تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لمجموعات متنقلة من السكان توصف بعدم الاستقرار لأسباب متعددة تختلف من الحين لآخر وتكون لأسباب أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية.

- الترانسفير:

هي كلمة إنجليزية تعني "النقل" وفي المصطلح الصهيوني تعي نقل السكان، وينطوي المشروع الصهيوني على عمليتي الترانسفير أو النقل هما: نقل الشعب اليهودي من المنفى إلى فلسطين، ونقل الشعب الفلسطيني من فلسطين إلى المنفى².

- الصراع:

مصطلح الصراع عادة ما يشير إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة على أساس أن الجماعات المناوئة تبدو تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى.

فالصراع هو نوع من التفاعل حول قيم ودعاوي بشأن موارد أو سلطة، أي أن الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض فهو أكثر من التنافس الذي هو أبسط صور الصراع ومن صور الصراع المعقدة نجد، الأزمة، التوتر، الاحتدام، النزاع³.

- المفاوضات:

عملية تفاهميه تحقق أهداف أطرافها على النحو نسبي حول الموضوع الذي كان موجبا لوجودها، ويعرف الدكتور صائب عريقات بأنها "أسلوب الاتصال العقلي من خلال الألفاظ

¹ - محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر، 2003 م، ص222

² - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، د. ط، مصر، د.ت، ص5

³ - المرجع نفسه، ص16

والحوار الاجتماعي وهي تعني الاعتراف بالتباين والمشاركة وإدارة المصالح والمساومة وتقديم الاقتراحات والاقتراحات المضادة¹.

- النكبة:

وتعني احتلال فلسطين في عام 1948 من قبل العصابات الصهيونية وتهجير الشعب الفلسطيني عن وطنه قسرا، وإعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية².

- الخط الاخضر:

هو حدود الهدنة التي اقرت بعد حرب 1948 بين إسرائيل وجارتها الدول العربية" مصر، الأردن، سوريا، لبنان، العراق" ورسم هذا الخط ليكون خط وقف اطلاق نار للفصل بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية، وجاءت تسميته ب: الخط الاخضر نظرا لأنه رسم بالقلم الاخضر على خريطة المحادثات التي جرت في اتفاقيات رودس.

- حق العودة:

هو حق أساسي من حقوق الشعب الفلسطيني وفي الميثاق العالمي لحقوق الانسان، وهو شرط لقبول العضوية لإسرائيل في الأمم المتحدة في عام 1948، وفقا للبند 11 من القرار الصادر عن 194 الجمعية العامة في 16 نوفمبر 1948³.
أما في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، حيث اشارت في المادة 12 الفقرة 2: «.. لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق العودة الى بلده والدخول اليه..»⁴.

¹ - صاعب عريقات، الحياة مفاوضات، ط1، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2008، ص3

² - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1999، ص 356

³ - عايش أحمد يوسف قاسم، الصراع الديمغرافي الفلسطيني الاسرائيلي 2000-2030، كلية العلوم الادارية والاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص8

⁴ -RUZIE David, « 56 ans plus tard –Un autre point de vue sur le Conflit Israélo-arabe », Actualité et droit international, Revue d'analyse juridique de l'actualité internationale, Novembre 2003, p-02.

Pour savoir plus voir sur le site :

<http://www.ridi.org>

-التعويض:

ويعني خطأ سبب ضرراً للغير يلزم مرتكبه التعويض، إما يكون خطأ مادياً (التهب، السلب، التدمير، استغلال عقار..) أو إما يكون معنوياً كالتسبب في المعاناة النفسية والجسدية، وأكد هذا الحق كل من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 في المادة 53 الفقرة 2، واتفاقية جنيف في 1977، المادة 91.¹

-الاندماج في بلد اللجوء:

ويطلق عليه بالاستيطان التلقائي، أو البدائي، ويعني هجرة اللاجئ إلى دولة مجاورة، عبر الحدود وغالباً ما يكون لاجئاً إلى بقية أفراد عشيرته، أو قبيلته التي قسمتها الحدود، بمعنى آخر أن هذا لا يترتب عليه تغير في البيئة التقليدية، التي عاشها اللاجئ، ويتم عندما يجد اللاجئ في البلد التي رحل إليها، الأرض، والسكن، والعمل، والاستيطان التلقائي أقل تكلفة من غيره، فهو لا يتطلب البدء في مشروعات جديدة بل يكفي تعزيز الخدمات الموجودة.²

ويمكن أيضاً أن نطلق على هذا النوع من الاندماج، مصطلح الاندماج الواقعي، غير أن المأخذ الرئيس على هذا النوع من الاندماج، هو انعدام الوضع القانوني لوجود هؤلاء اللاجئين في دولة الملجأ، فقد تنتظر الحكومات المضيفة إلى هؤلاء، على أنهم مهاجرون غير شرعيين، لا حق لهم في التواجد على أراضيها، مما يعرضهم إلى مخاطر الاعتقال، والترحيل بل وحتى الإعادة القسرية.³

في الفترة الأخيرة ظهر تساؤل، حول ما إذا كان اللجوء يجب أن يفضي إلى الإدماج، أو ما إذا كان وسيلة مؤقتة لتوفير الحماية إلى أن تصبح الإعادة إلى الوطن ممكنة، ومعظم الدول ترى أن اللجوء لابد وأن يبقى وسيلة حماية مؤقتة.

¹ - صبحي الخنساء، العودة حق، دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القرارات الدولية، ط1، بيروت 2004، ص 173

² - كريم الأتاسي، أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996م، الحلول لأزمات اللاجئين، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1997، ص 139

³ - المرجع نفسه، ص 137

-الاتفاق:

هو تفاهم أو تعاقد بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي ينشئ التزامات حقوقية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو مالية، أو ثقافية، توافق عليه دولتان عقب المفاوضات التي تجري بينهما، ويوقع الطرفان عليها ويعد الاتفاق أقل شأنًا من المعاهدة.¹

-اللاجئ :

تعتبر قضية اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، فلا يمكن أن تتم أي تسوية لقضية فلسطين دون إيجاد حل للاجئين الذين شردوا من ديارهم عام 1948م، وأبعدوا عن أراضيهم، وذلك بعدما انقلبت المعادلة الديموغرافية رأساً على عقب بشكل أحال الأقلية اليهودية إلى أكثرية ساحقة، بسبب عمليات الطرد الممنهجة التي اتبعتها العصابات الصهيونية وبشتى الوسائل من قتل وترويع وبطش وإرهاب جسدي ونفسي، بهدف تغيير الطابع الديموغرافي لفلسطين لمصلحة قدوم المهاجرين اليهود، بعد طرد سكانها الفلسطينيين الذين كانوا يمتلكون من الأرض ما نسبته 92% منها، لتصبح ملكاً لليهود بعدما كانوا لا يملكون سوى 8% منها، وأقاموا دولتهم على أشلاء 531 مدينة وقرية بعد طرد سكانها وتشريد ما يقرب من مليون فلسطيني عن ديارهم وأرضهم.

فهذه قضية شعب أصابته المحن والكوارث وهذا ما يعطي الأمر الأهمية في الحديث عن مستقبل أجيال قادمة ورثت هوية اللجوء وتعيش في أماكن مختلفة فمنهم من يعيش في البلاد العربية، ومنهم من يعيش على بقايا أجزاء مسلوقة تسمى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع رغم البعد المكاني للاجئين عن أرضهم يزداد في المقابل تمسكهم بحقهم في العودة فما زالت لديهم مفاتيح بيوتهم وسندات ملكية أراضيهم وبيوتهم، والتي تشكل شعار عودتهم وحسبما أقرته قرارات هيئة الأمم المتحدة والخاصة بحق العودة والتي أكدت عليها مراراً وتكراراً منها قرار 194 لسنة 1948م وقرار 2452 لسنة 1968م، وقرار 3236 لسنة 1974م.

¹ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المرجع السابق، ص58

ورغم ما قامت به المؤسسات الدولية من سد بعض الاحتياجات الأولية والأساسية لبعض اللاجئين إلا أنها لم تستطع تغيير هويته عن هوية اللاجئ بدون وطنه، لأن تلك النكبة أفرزت في الآن ذاته ظاهرة فريدة من نوعها من حيث التصنيفات السكانية، ألا وهي ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين.

إن تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني بحد ذاته مسألة ذات أهمية في معالجة قضية اللاجئين من حيث ما يترتب عليه من حماية دولية، وبالتالي حق العودة والتعويض، لذلك حظي تعريف اللاجئ الفلسطيني بالكثير من الجدل في المحافل الدولية.¹

إن أي دراسة لهذا الموضوع تصطدم بغياب موحد للتعريف باللاجئين الفلسطينيين، ويعود ذلك بالأصل للمصالح التي يعبر عنها الطرف صاحب التعريف.²

ويعرف الميثاق الوطني الفلسطيني اللاجئين الفلسطينيين على أنهم: «..المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947، سواء أخرجوا منها أو بقوا فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني»³. وفق ما ورد في التعريف فإن هناك تأكيد على أن الحق في فلسطين هو حق أبدي لا يقبل التأويل، ويتوارثه الأبناء عن الإباء وينتقل إلى الأحفاد ومن يليهم حتى يتم إيجاد حل نهائي لقضية اللاجئين.

كما يتضمن التعريف التأكيد على حق الفلسطينيين الذين اضطروا إلى ترك أرضهم في الأراضي المحتلة من العام 1948، وانتقلوا للعيش في مخيمات اللجوء داخل الجغرافيا الفلسطينية، على اختلاف مواقع هذه الجغرافيا، وذلك ضمن فلسطين الطبيعية.⁴

¹ - علاء زقوت ، "تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة" ،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، اطلع عليه بتاريخ 3-12-2017 على الموقع: www.malaf.info

² - احمد الساعاتي " اللاجئين الفلسطينيون بين حق العودة وعودة الحق "، المادة التنقيفية لبرنامج التنقيف والاتصال الشعبي اطلع عليه بتاريخ 3-12-2017 على الموقع: www.malaf.info

³ - المرجع نفسه.

⁴ - سامر عبدة عقروق ، "تعريف اللاجئين الفلسطينيين" ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، اطلع عليه بتاريخ 5-1-2017 على الموقع الالكتروني: www.najah.edu

أما منظمة التحرير الفلسطينية، فتعرف اللاجئ: أي شخص كان في 29 نوفمبر 1947 أو بعد هذا التاريخ، مواطناً فلسطينياً وفقاً لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في 24 جويلية 1925 والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقاً تحت سيطرة دولة إسرائيل، وذلك بين 15 ماي 1948م، و 20 جويلية 1949م، وأجبر على ترك مكان إقامته بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية¹.

والذي كان خارج مكان إقامته في 29 نوفمبر 1947م، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب أو الإجراءات الإسرائيلية، ومصدر رزقه حتى 20 جويلية 1948م. لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة وسلبت أرضه، وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، ونسل اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سواء كان هؤلاء على قيد الحياة أم لا.² ويبدو واضحاً أن التعريف المشار إليه أعلاه جاء في وقت ما بعد اتفاقية أوسلو، وبالتالي فهو ينسجم مع ما جاء في هذه الاتفاقية مثل استخدام دولة إسرائيل في التعريف، وكأن التعريف يشير إلى مسألة اللاجئين ممن طردوا بالقوة من أراضي 1948م، بصورة لا تحمل معاني القوة في مضامين حق العودة.

وواضح جداً أن هناك اختلاف، وخروج عن النص، في ما بين تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني، الوارد بداية، والتعريف الصادر عن دائرة شؤون اللاجئين مما يترك للاجتهاد في أن هناك اختلافات داخلية فلسطينية حول ضبط هوية اللاجئ الفلسطيني.³

أما الأمم المتحدة فينص تعريف اللاجئين في الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين لعام 1951م، والصادر عن الأمم المتحدة على أن اللاجئ هو: «كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل جانفي سنة 1951م، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا

¹ - محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص35

² - مؤتمر مستقبل فلسطين الشتات المنعقد بعمان الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط. 11-13 سبتمبر 2000. أطلع عليه

بتاريخ 7-4-2015 على الموقع:

www.najah.edu

³ - محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص35

يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد».¹

إن التحديد بالتاريخ يستثني الحالات التي حصلت قبل هذا التاريخ وكأن عمليات التهجير القسرية التي تحدث عملية يختار موعدها المهجرون.

كما يشير النص عن أفراد اضطروا للجوء ولا يتحدث عن جماعات كما هي الحالة الفلسطينية والتي حصلت قبل التاريخ المشار ذلك إن الهجرة الفلسطينية حصلت خلال الأعوام 1947-1948م وأعقبها هجرة ونزوح آخر خلال العام 1967م.²

ورغم هذا التعريف الواضح الذي ينطبق بالضرورة على اللاجئين الفلسطينيين نجد أن هذه الاتفاقية تستثنيه بشكل صريح ومقصود من تعريفها، وأعفت المفوضية من مسؤولية الإشراف على وضع اللاجئين الفلسطينيين.

فقد جاء في المادة (د)³، بأنه لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، غير مفوضية الأمم المتحدة، في إشارة إلى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).⁴

وجاء هذا الاستثناء استجابة لإصرار الدول العربية والتي أبدت في حينها تخوفاً كبيراً من قضية إدماج مشكلة اللاجئين في إطار عام، وباعتبار أن ذلك سيؤدي إلى إذابة قضية اللاجئين

¹ - علاء زقوت، "تعريف اللاجئين والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة"، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، اطلع عليه بتاريخ 3-12-2017 على الموقع: www.malaf.info

² - سامر عبدة عقروق، "تعريف اللاجئين الفلسطينيين"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، اطلع عليه بتاريخ 5-1-2017 على الموقع: www.najah.edu

³ - نصت الفقرة الثانية من المادة (د) ما يلي: (فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب من الأسباب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوى نهائياً، طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يصبح هؤلاء الأشخاص جراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية). للمزيد انظر: إيلياء زريق، اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية، ترجمة محمود شريح، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، أوت 1997، ص60

⁴ - محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص36

الفلسطينيين وإعطائها أهمية هامة، وأن الأفضل تقديم المساعدة للاجئين إلى حين عودتهم، ولأن قبول التعريفات العامة للاجئين ستؤدي إلى إضاعة حقهم في العودة.¹

أما الأونروا، فقد جاء في تعريفها للاجئ على أنه: «كل شخص كان مكان سكنه الأصلي ما بين فيفري 1946 ومارس 1948 فلسطين، وفقد مسكنه ووسائل العيش والرزق نتيجة للوضع القائم ما بين العرب والإسرائيليين، وهاجر إلى إحدى البلدان المجاورة التي تقدم فيها الأونروا خدماتها، وتنسحب الاستفادة من هذه الخدمات على نسل هذا اللاجئ».²

وفي عام 1993 جرى تعديل هذا التعريف حيث أُلغيت معايير الحاجة لتوفير فرصة إضافية للاجئين غير المسجلين أنفسهم لتسجيل لدى الوكالة، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن تعريف وكالة الغوث (الأونروا) يتعلق فقط بتفويض الأونروا لتوفير المساعدة من مأكل وملبس ومأوى للاجئين، ولم يكن القصد به أبداً أن يكون تعريفاً قانونياً للاجئ الفلسطيني لأغراض الحماية الدولية، وأنه ولعدد من الأسباب التاريخية والسياسية الخاصة والمميزة للقضية الفلسطينية لم يجري تصنيف اللاجئين الفلسطينيين مع اللاجئين الآخرين في نظام الحماية العام لاتفاقية اللاجئين الدولية.³

ويستطيع القارئ لهذا التعريف أن مسألة اللاجئ الفلسطيني حسب الأونروا هو افرغ من المحتوى السياسي للمشكلة، مشكلة اللاجئين وذلك في حقهم في العودة والتعويض وفق ما ورد في القرار الأممي 194، ولم يتطرق التعريف إلى أن الفلسطينيين طردوا من أراضيهم واضطروا إلى الهجرة نتيجة الممارسات الإرهابية التي تعرض إليها الفلسطينيون، بل قصر الأمر على

¹ - طعمة جورج، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطينيون الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975، ص 22

² - المرجع نفسه، ص 23

³ - اللاجئون الفلسطينيون، راجع موقع الأونروا: اطلع عليه بتاريخ 5-2-2016، على الساعة 12.30

القضية الإنسانية من حيث تقديم المعونة والمساعدة من أجل ضمان الحد الأدنى من مستوى العيشة.¹

ويلاحظ أن هذا التعريف لم ينصف فئات عديدة اعتبرتهم الوكالة خارج مسؤوليتها، ومنهم من كانوا خارج فلسطين قبل عام 1946م وحرّموا من حق العودة، وكذلك الحال بالنسبة لأولئك الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حرب 1967م.

كما يلاحظ أن هذا التعريف يوقع على نازحي عام 1967م ضرراً كبيراً وعلى من خرجوا منذ عام 1952م فصاعداً حيث كان هناك مئات الآلاف من الفلسطينيين يقيمون في الخارج وقت وقوع حرب 1967م بالإضافة إلى أنها لم تعترف بمسؤوليتها عن هاجر خارج حدود عملياتها الخمسة، مثل أفريقيا ودول الخليج .

والخطر في الأمر أن الأونروا والأمم لا تعترف إلا باللاجئين المسجلين في سجلاتها، ذلك أن هناك عدد كبير من هؤلاء اللاجئين لم يسجلوا لدى الأمم المتحدة، أو فقدوا بطاقات تسجيلهم أثناء الهجرة، كما أن عدد كبير منهم هاجر قبل التواريخ المحددة ولنفس الأسباب التي نتجت عنها الهجرة، أو أنهم كانوا موجودون خارج البلاد لأسباب مثل السفر أو الدراسة أو العمل في بعض دول الخليج وغيرها، أو العلاج أو الحج أو غيرها، هاجروا إليها داخل فلسطين، أو وجود أهل وأقارب لهم في الدول التي هاجروا إليها، أو بسبب توفر بعض الإمكانيات المادية لدى هذه الأسر.²

أما الباحث الفلسطيني "سليمان أبو ستة" فعرف اللاجئ الفلسطيني: "اللاجئ هو كل فلسطيني (غير يهودي) طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام 1948م، أو بعدها أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق".³

¹ - محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ط1، طبع بدعم من وزارة الثقافة عمان ، الأردن، 2002م ، ص25

² - سامر عبدة عقروق ، المرجع السابق، ص6

³ - مجموعة وثائق أوراق عمل وقائع ندوة مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني " شمل " ، 18 نوفمبر 1995 ، رام الله، فلسطين 1995م، ص16

وهذا معناه أن العودة إلى أرض فلسطين حتى لو كانت تلك الأرض دولة فلسطينية لا تسقط عنه صفة اللاجئ قانونا ووجدانا وفعلا ما دام اللاجئ لم يعد إلى موطنه الأصلي، وبالطبع فإن التوطين في أي بلد عربي لا يلغي صفة اللاجئ، وحتى وإن كان الشخص مقيما في فلسطين عام 1948م وأصبح يحمل الجنسية الإسرائيلية ولكنه منع من العودة إلى قريته الأصلية فهو لاجئ¹.

وهذا التعريف للاجئ يطابق القانون الدولي الذي على أساسه قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948، ذلك القرار الشهير القاضي بحق اللاجئين في العودة، إذ جاء في المذكرة التفسيرية للقرار أن العودة تكون للموطن (البيت أو المنزل أو الحقل) نفسه الذي خرج أو أخرج منه وليس إلى الوطن بمعناه العام².

أما تعريف جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني للاجئ الفلسطيني وذلك لغايات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997م فينص على "أن حالة اللجوء هي خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948م"، وصنف كل فرد فلسطيني حسب الحالات التالية :

- **لاجئ مسجل:** إذا كان الفرد لاجئا وله اسم في بطاقة التسجيل (المؤن) الصادرة عن وكالة الغوث.
- **لاجئ غير مسجل:** إذا كان الفرد لاجئا إلا أنه غير مسجل في بطاقة وكالة الأونروا لأي سبب كان .
- **ليس لاجئا:** كل فلسطيني ليس من الفئتين السابقتين³.

¹ - محمد عبد الحميد سيف، المرجع السابق. ص25

² - عادل حسن غنيم، قضية اللاجئين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص9

³ - جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني، "خصائص السكن في المخيمات الفلسطينية"، ص18. اطلع عليه بتاريخ 2016-1-27
، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pcbc.gov>.

أما المجلس التشريعي الفلسطيني عرفه بأنه: كل فلسطيني حال أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه هو أو ذريته بالإقامة في بلده الأصلية من فلسطين التاريخية، وبكامل حقوق المواطنة فيها، دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه باللجوء أو النزوح أو التهجير أو الطرد أو الإبعاد أو التغيب أو التجنيس أو المنع أو استخدام أي وسيلة تحرمه من حقه في العودة.¹

وبناء على ما ورد من تعارف متفرقة ومتفاوتة في معناه، فإن اللاجئين الفلسطينيين وحسب التعريفات المختلفة يقسمون إلى التصنيفات التالية:

- لاجئون يقيمون خارج المخيمات في الدول المجاورة.
- اللاجئين الذين يقيمون في المخيمات في دخل الوطن "الضفة و قطاع غزة"
- اللاجئين الذين يقيمون خارج مخيمات الوطن "الأردن ،سوريا، لبنان"
- المهجرون داخليا، الذين اجبروا على ترك بلداتهم وقراهم وانتقلوا للعيش في أماكن أخرى².

- النازح :

ظهر هذا المصطلح السياسي على اثر الهجرة الثانية التي تعرض لها الفلسطينيون بعد حرب 1967، وأطلق عليهم هذا التعبير لتمييزهم عن الذين هجروا خلال سنوات 1946-1948، وهناك من أصبح منهم لاجئا ونازحا، فمنهم من كان مقيما في أراضي 1948 وهاجر للإقامة في أراضي 1967، واضطروا بعد 1967 للهجرة الجديدة، ومنهم من اضطر للنزوح من القرى والمناطق الحدودية إلى مناطق داخلية.³

¹ - محمد أودية، زقوت علاء، تعريف اللاجئين والنازح الفلسطيني في اطار حق العودة، دراسة اصدرتها، موقع تجمع العودة الفلسطيني "واجب"، تم مراجعة الموقع في، 2-2-2016 <http://www.wajeb.org>

² - ديب عكاوي، مفهوم اللاجئين في نظر القانون الدولي، مجلة الأسوار، للأبحاث الفكرية والثقافة الوطنية، أبو رحمون للطباعة، ع5، عكا، فلسطين 1989م، ص50

³ - ناجح جرار، اللاجئين الفلسطينيون، ط1، صادر عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، فلسطين، مارس 1994، ص45

وأما فيما يختص تعريف النازح الفلسطيني، فلم تتطرق إليه القرارات والوثائق الدولية ولكن استخدم هذا اللفظ للإشارة إلى كل فلسطيني غادر أو شُرد عن أرضه أو منع من العودة إليها، بسبب الحرب المباشرة في جوان 1967م، أو ذيلها اللاحقة من أوامر عسكرية وإدارية لسلطات الاحتلال، والذين منحوا تصاريح للمغادرة إلى شرق الأردن أو غيرها من الأقطار على أمل أن يعودوا ولكن نتيجة من ديارهم إلى خارج فلسطين لأسباب وتداعيات أمنية، أو الذين كانوا في السجون الإسرائيلية وأُفرج عنهم بشكل استثنائي واشترطت إسرائيل إبعادهم خارج فلسطين.¹

أما التعريف الفلسطيني للنازح فهو: "أولئك الأفراد وعائلاتهم وأسلافهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب 1967"،² وهذا التعريف ليست له قيمة قانونية وهو "اختراع إسرائيلي" رغبة في ادعاء السيادة على الضفة وغزة، وهذا ما يرفضه كل المجتمع الدولي بما فيه أميركا، ولذلك فهي تدعي الحق في السماح بعودة من تشاء من اللاجئين، وإذا ما أزيل الاحتلال عن الضفة الغربية وقطاع غزة، يبقى اللاجئ لاجئاً والمواطن مواطناً، ولهما الحق في التنقل والعيش كأبي شخص آخر، ولذلك فإن التفاوض حول النازح إنما هو اعتراف ضمني بالاحتلال أو بسيادة إسرائيل على تلك المناطق، بحيث يكون لها الحق في منع أو تحديد عدد النازحين المسموح لهم بالعودة كل إلى بيته أو مخيمه.³

على كل حال تقدمت "الأونروا"، بمساعدات عامة فور وصول النازحين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق عملياتها، في أعقاب حرب 1967م، ولم تميز بين لاجئ 1948م وممن نزح لأول مرة من سكان الضفة والقطاع، وذلك اعتباراً للطابع المستعجل وحاجة النازحين الماسة، حيث اتخذت الوكالة تدابير وقائية لمساعدة كل شخص بحاجة إلى

¹ - الشروق للصحافة والإعلام، "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة" راجع الموقع: www.falestiny.com

² - ذياب مخادمة، قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية، ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل بالشرق الأوسط،

25-27 جوان، جامعة اليرموك الأردن، 1998م. ص 25

³ - المرجع نفسه، ص 25

مساعدة فورية وعاجلة، ولكن بعد حين لم يجد نازحوا عام 1967م، الذين فقدوا أرضهم وبيوتهم أية إمكانية لتسليم أنفسهم لدى الوكالة لأنها بحكم تعريف اللاجئين الذي سبق ذكره، ولم يكن بإمكانها أن تساعد سوى لاجئي عام 1948م، ولم يكن ضمن مفرداتها أي تعريف خاص بالنازحين عام 1967.¹

وبناءً على تعريف النازح فإنه يمكن إدراج المسموح لهم بالعودة، وهم في الحقيقة جميعاً لهم الحق في العودة إلى أماكن سكنهم الأصلية، وهم:

- الأفراد والجماعات الذين نزحوا عن أماكن سكنهم على اثر حرب 1967، وحتى تم أول إحصاء في الأراضي المحتلة.
- الأفراد والجماعات الذين كان مكان إقامتهم الطبيعي والدائم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وذلك حتى اندلاع الحرب في العام 1967، وحدث أن كانوا خارج الوطن للعلاج أو التعليم أو العمل أو الدراسة أو الزيارة عند وقوع الحرب.
- الأفراد والجماعات الذين حالت الأوامر العسكرية والإدارية الإسرائيلية عن عودتهم إلى مناطق سكنهم.
- الأفراد أو الجماعات الذين ابعدوا قصراً عن أماكن أقامتهم لأسباب أمنية حسب سلطات الاحتلال.
- أبناء وأحفاد ونسل كل من ينحدر ممن تنطبق عليهم واحدة من التعريفات السابقة.²

بعد استعراض ما سبق من تعريف اللاجئين والنازح الفلسطيني يبقى أن نقول أن الجدل لازال مستمراً بين الجانب الفلسطيني والعربي من جهة، والإسرائيلي والدولي من جهة أخرى لأنه مرتبط بمسألة ذات أهمية في معالجة قضية اللاجئين ومن حيث حق العودة، لذلك هناك ضرورة إلى إعادة بحث المفهوم الفلسطيني لمن هو لاجئ ومن هو النازح وأن يتم السعي الدؤوب مجدداً لتوفير مفهوم فلسطيني جلي وينطلق من النظرة الشمولية للمسألة بوصفها مشكلة ومأساة شعب بكامله هجر من وطنه بالعنف والإرهاب المدبر، لأننا أمام واقع يتمثل في أعداد

¹ - Ashraf Shaqfa, **Population Development And Impact on Water in Gaza Strip**, Unpublished Research, Year, 2000.p19

² - ذياب مخادمة، المرجع السابق، ص26

كبيرة ممن حُرِّموا قسراً من البقاء في ديارهم أو حتى العودة إليها وأبعدوا عنها إلى مناطق أخرى بسبب استمرار الاحتلال.¹

ثانياً: الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين:

نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948م نتيجةً لعوامل متعددة، لن نستطيع فهمها إلا بالعودة إلى تاريخ القضية الفلسطينية وجذورها، فالمؤامرة للاستيلاء على فلسطين وترحيل شعبها بدأت مع نشوء ما يسمى المشكلة اليهودية في أوروبا الشرقية إثر مقتل قيصر روسيا ألكسندر الثاني الذي وجه الاتهام به إلى اليهود، فأخذوا على أثرها - ونتيجة للضغط عليهم - بالهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية، مما أتاح الفرصة للحركة الصهيونية من الظهور والمطالبة بإنشاء كيان آمن مستقل لليهود في فلسطين حلاً لمشكلتهم.

واستطاعت الحركة الصهيونية بأكاذيبها استمالة عطف الكثير من الأمريكان والأوروبيين، ولا سيَّما بعد نجاحها في إقناع الحركة البروتستانتية القائمة على الفكر التوراتي بأن اليهود هم أهل فلسطين المشردين على الأرض الذين سوف يجمعهم الله في فلسطين لعودة المسيح المنتظر.²

وبالتدقيق في سلوك اليهود نجد أنهم أحسنوا التخطيط لتحقيق هدفهم في الاستيلاء على فلسطين ونجحوا في توظيف السياسة البريطانية لخدمة مشروعاتهم، ثم توجهوا وبخطوة عملية للاستفادة من الوجود الأوروبي فلسطين من خلال القناصل الذين لعبوا دوراً هاماً في تقويض نظام الحكم العثماني الرسمي لفلسطين وتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الرغبة اليهودية في الهجرة إليها.³

بالإضافة إلى ما سبق لا يمكن إغفال مصالح القوى الاستعمارية ومطامعها في المنطقة والمتمثلة بالقوة العظمى آنذاك بريطانيا في نشوء كيان فاصل بين جناحي العالم الإسلامي يمنع

¹ - عصام الدين محمد حسن، جسر العودة، مداولات المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم الثالث، حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2002م، ص125

² - إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً - المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، ج3، ط1، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002بيروت، ص300

³ - اللاجئين الفلسطينيون في العراق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تم الرجوع إليه في 27-5-

وحدته ويضمن ضعفه وتفككه، فقرّر المجتمعون في مؤتمر لندن ما بين عامي 1905م و1907م) إنشاء الكيان الصهيوني ليكون حائزاً بشرياً قوياً شرق المتوسط معادياً لشعب المنطقة، وفي الوقت نفسه صديقاً للدول الأوروبية ومعتمداً عليها¹، وفعلاً بدأ التوغل الصهيوني في أرض فلسطين على شكل هجرات يهودية متواصلة، وأخذ المغتصبون اليهود ببناء المغتصابات وتشكيل العصابات المسلحة التي مارست فيما بعد أبشع سياسات القتل والتفكيك بأسلوب خلت منه الرحمة وسكتت عنه الحضارة الأوروبية، أدّت في نهاية المطاف إلى اغتصاب وطن بأكمله وتشريد حوالي ثمانمائة ألف فلسطيني أصبحوا في عداد اللاجئين، فالفكر الصهيوني ينفي علاقة الشعب الفلسطيني بوطنه ويعدّه عنصراً غير ثابت على الأرض وبالتالي من المباح إجلاؤه عنها.²

كتبت الممارسات الصهيونية³ تاريخها الدموي البشع بدماء العرب والفلسطينيين، حتى صار لكل ذي بصيرة القدرة على استنتاج المنهج التي قامت عليه، وهو المنهج الإحلالي والعنصري، فالحركة الصهيونية اعتمدت على الهجرة وامتلاك الأراضي أساساً ليقام الوطن اليهودي في فلسطين، فعملت على ابتداء الخطط وطرح المشاريع الداعية إلى اقتلاع الفلسطينيين وترحيلهم ترحيلاً طوعاً أو قسراً إلى أماكن مختلفة خارج فلسطين منذ بدايات القرن المنصرم، لإحلال اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض مكانهم تحت ذرائع ومزاعم توراثية لا أساس لها من الصحة.

ويقول دافيد بن غوريون "ما كنا نستطيع أن نحقق أهدافنا ونقيم دولتنا الحاضرة لولا الاعتقاد الراسخ بضرورة العودة إلى أرض الآباء، ولولا المعونة والتأييد المادي والسياسي والأدبي لليهودية العالمية".⁴

¹ - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، ص120

² - سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص56

³ - الصهيونية: لفظة عبرانية وتعني "كم حجارة" وهي إحدى التلال التي بنيت عليها أورشليم وتشمل الجنوب الغربي من المدينة القديمة، أما اصطلاحاً فهي فكرة يهودية دينية وسياسية وعلمية هدفها الاستيلاء على فلسطين وتوطين اليهود فيها، أما مفهومها الديني فهي تعني العودة إلى أرض الميعاد وإعادة تشييد هيكل سليمان مكان والمسجد الأقصى واتخذوا لفظ الصهيونية لأول مرة سنة 1985م. للمزيد أنظر: محمد فرج، الأمة على طريق إلى وحدة الهدف "تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية 1964-1514" دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص401.

⁴ - عادل حسن غنيم، المرجع السابق، ص9

ويمكن أن نستعرض الجذور التاريخية الحقيقية التي أدت الى ظهور هذه المشكلة الانسانية فيما يلي:

1- فلسطين في العهد العثماني:

بعد أن دخلت فلسطين تحت الحكم العثماني كباقي أجزاء الوطن العربي، و في عهد السلطان العثماني عبد الحميد تملك اليهود أول أرض فلسطينية، وذلك عام 1854م، وفي عهد السلطان عبد العزيز منحت الحكومة العثمانية اليهود أرضا مساحتها 2600000م¹²، استمرت بعد ذلك الأطماع الصهيونية في فلسطين، لكن السلطان عبد الحميد الثاني تصدى لهذه الاطماع رغم كل الاغراءات التي استخدمها الصهاينة، فقال " .. أني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واح من الأرض فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي، فليحتفظ اليهود بملايينهم اذا مزقت امبراطوريتي لعلمهم يستطيعون آنذاك بأن يأخذوا فلسطين بلا ثمن...²

وبعد أن وصلت جماعة تركيا الفتاة لسدة الحكم العثمان عملت على تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين، بل وفرت المجال للتقدم الصهيوني فيها³ ومع بداية القرن السابع عشر بدأ الضعف يدب في جسد الدولة العثمانية شيئا فشيئا.

وفي ظل هذه الحالة التي وصلت اليها الدولة العثمانية ظهر مصطلح جديد "تقسيم أملاك الرجل المريض" أو ما يعرف باسم "المسألة الشرقية"، عندها بدأت أنظار الدول الأوروبية تتجه نحو الدولة العثمانية، وبرز ذلك جليا بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا وحليفاتها الدولة العثمانية، وبعد تقسيم املاك الدولة العثمانية في العالم العربي، بين بريطانيا وفرنسا فيما عرف باسم معاهدة "سايكس-بيكو"⁴ بتاريخ 16 ماي 1916 وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني أو

¹ - شفيق الرشيدات ، فلسطين "تاريخا ..عبرة .. ومصيرا "، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1990 ، ص 43

² - نقلا عن: الننتشه رفيق، السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ط3، د.ن، الرياض 1985، ص177

³ - الحوت بيان نويهض، فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991، ص389

⁴ - اتفاقية وقعت بين فرنسا وبريطانيا من أجل تقسيم بلاد الشام الى مناطق نفوذ، منطقة-أ- لفرنسا و تشمل سوريا و لبنان، منطقة-ب- لبريطانيا وتشمل العراق الاردن وفلسطين.

ما يعرف بـ"الانتداب البريطاني على فلسطين بلاد الشام"، وبذلك فتحت الباب على مصراعيه أمام تدفق اليهود الى فلسطين .

2- وعد بلفور 1917 والانتداب البريطاني.

أثناء تولي محمد علي الحكم في مصر (1805 - 1840م) عرض عليه "السير منتفيور" أحد كبار الصهاينة مشروع إقامة وطن لليهود في فلسطين، لكن محمد علي رفض هذه الفكرة¹، إذ كانت فلسطين في ذلك تحت سيطرته بعد أن انتزعها من العثمانيين أثناء حربه في الشام مع السلطان، وحاول اليهود مرة ثانية تحقيق خطتهم وقدم "اللورد سافتشيري" مذكرة إلى وزير خارجية إنجلترا يطلب مساعدة حكومته على إنشاء « وطن قومي لليهود » في فلسطين لكن محاولة "سافتشيري" لم تجد لها صدى لدى إنجلترا في ذلك الوقت رغم هذا لم يكف اليهود محاولاتهم و أخذوا يبحثون في كيفية تحقيق آمالهم ف عقدوا مؤتمر بال بسويسرا عام 1897م².

وتكونت عقب هذا المؤتمر شركات يهودية لتمويل الاستعمار الاستيطاني في فلسطين وكانت إنجلترا إبان الحرب العالمية الأولى هي مركز تمويل و تشجيع طلائع الاستعمار الاستيطاني في فلسطين في عام 1917م خانت بريطانيا وعودها للعرب بمنح الاستقلال لهم عند إزالة الحكم التركي عن بلادهم، وأصدرت على لسان وزير خارجيتها بلفور وعده الذي سمي باسمه في 2 نوفمبر 1917م الذي "ينظر بعين العطف" إلى إنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين، وكان هذا وعد من لا يملك لمن لا يستحق دون علم صاحب الحق³.

وجاء هذا الوعد البريطاني تتويجا لمرحلة طويلة من العمل الصهيوني للحصول على البراءة الدولية للاستيطان في فلسطين ، كما كان فاتحة عهد جديد من الصراع بشأنها بين دعاة هذا الاستيطان وأعوانه ، وبين الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأصدقائهما⁴.

¹ - محسن محمد صالح ، المرجع السابق، ص 122

² - غلاب عبد الكريم ، معركتنا العربية في مواجهة الاستعمار والصهيونية ، ج1 ، مطبعة الرسالة ، 1967، ص 172

³ - شوفاني إلياس ، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ديسمبر 1996م ، ص 341

⁴ - جلال يحي ، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 1965 ، ص 22 .

لكن وعد بلفور لم يكن الخديعة المزدوجة الوحيدة التي قامت بها بريطانيا بالنسبة إلى فلسطين والأمة العربية قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها وبعدها ، كما عمدت حكومتها إلى الخداع في مراسلات مكماهون - الشريف حسين ، وكذلك في اتفاقية سايكس بيكو إلى المناورة في مؤتمرات السلام التي انعقدت بعد الحرب ، ومهما كانت الحجج والذرائع التي ساقتها بريطانيا ، فالحقيقة الساطعة تبقى أن الاستيطان الصهيوني ثبت أقدامه في فلسطين تحت انتدابها وفي حماية جيوشها ، وجاء وعد بلفور بمثابة البراءة الدولية التي سعى إليها هرتزل وعمل من أجلها ، لكنه لم يحصل عليها في حياته وإنما تحقق ذلك أيام خلفه حاييم وايزمن ، ورأى هذا الأخير في الحرب العالمية الأولى الفرصة لتحقيق الهدف الصهيوني¹.

ونشرت الحكومة البريطانية بلاغا رسميا في أبريل 1917م وافقت فيه على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتعهدت بمنح يهود فلسطين جميع الحقوق السياسية والمدنية وفتح باب الهجرة أمامهم، تعهدت كذلك بمنحهم استقلالاً ذاتياً في كل الأمور الدينية والمدنية والثقافية في فلسطين².

اعتبرت الصهيونية وعد بلفور مكسباً هاماً لأنه شكل أول اعتراف بمطالبهم رسمياً، وأعتبر ذلك منطلقاً لخطوات العمل الصهيوني التالية، فلم تكن فلسطين ملكاً لبريطانيا ولا تحت سيادتها وصدور الوعد هو الأمر الذي سعت الحركة الصهيونية لإعطائه قيمة قانونية تستند إليها في مطالبها بفلسطين انسجاماً مع الأهداف الصهيونية وآلية العمل لتحقيقها.

وبعد محادثات ومفاوضات طويلة بين اليهود أنفسهم وبين ممثلي الصهيونية والحكومة البريطانية اتفقوا على وضع نص التصريح يوجهه بلفور وزير الخارجية إلى روتشيلد، ووافق الرئيس وينستن تشرشل على النص في 17 أكتوبر وأقره مجلس الوزراء في 2 نوفمبر 1917م وهذا التاريخ يعتبر الميلاد الرسمي للاستعمار الاستيطاني في فلسطين³، ولكن هذه الخطوات تمت في سرية تامة.

¹ - جلال يحيى، المرجع السابق، ص 22

² - محسن محمد صالح ، التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917 - 1948 ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت 1989 ، ص 89

³ - محمد فيصل عبد المنعم ، فلسطين قلب العروبة ، دار المعارف ، مصر ، 1967 ، ص 17

أما عن دوافع صدور وعد بلفور¹ فتتمثل في رغبة بريطانيا في استمالة العناصر الصهيونية القوية في سائر أنحاء العالم إلى جانب الحلفاء خاصة لكسب عطف يهود أمريكا إضافة إلى جعل فلسطين " المتاخمة لقناة السويس " وهي على ما هي عليه من الأهمية البريطانية منطقة نفوذ تحمي مواصلاتها إلى الهند ومكانتها في مصر في ذلك الوقت وتكون سدا منيعا بين مصالحها في قناة السويس وبين مصالح فرنسا المستقبلية في سوريا حسب معاهدة سايكس بيكو إلى جانب هذا كانت بريطانيا تمهد للمطالبة بأن تكون فلسطين من حصتها في غنائم الحرب العالمية الأولى لتتمكن من تنفيذ تصريح بلفور للصهاينة².

أما عن الدافع الديني فقد لعب دورا خطيرا في تضليل الشعوب الغربية خاصة البروتستانت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وجعلهم يعتقدون بضرورة عودة اليهود إلى فلسطين تحقيقا لنبوءات التوراة³.

واعترف كتاب الغرب وقادته بأهمية هذا العامل الديني عكس أغلب الكتاب والقادة العرب رغم اهتمامهم بالقضية.

وهكذا كان تصريح بلفور هو الوثيقة التي أرست الحجر الأساس في مأساة فلسطين⁴، ولذلك حرص الاستعمار والصهيونية معا على إدراج نص تصريح بلفور في جميع الوثائق الهامة المتعلقة بفلسطين ، سواء الوثائق ذات الصبغة الدولية مثل مؤتمر سان ريمو 25 أفريل 1920 أو معاهدة سيفر (Sevres) التي فرضتها بريطانيا وحليفاتها على الدولة

¹- آرثر جيمس بلفور: هو وزير الخارجية البريطانية سابقا وهو من أشتهر بإعطاء وعد بلفور الذي نص على دعم بريطانيا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ولد آرثر جيمس بلفور سنة 1848 في ويتنهام التي تعرف اليوم باسم لوثيران وتقع في اسكتلندا ضمن بريطانيا ، أنهى دراسته الأولية التي درس فيها التعاليم التوراتية للعهد القديم، أكمل دراساته العليا في كلية إيتون وجامعة كمبردج بإنجلترا، وقد أنتخب بلفور لأول مرة في البرلمان سنة 1874 وعمل وزيرا أولا لإسكتلندا عام 1887 ، ثم وزيرا ورئيسا لشؤون إيرلندا من عام 1887-1891 ، ثم أول رئيس للخزانة من عام 1895-1902 ، ورئيسا لوزراء بريطانيا من عام 1902-1905، للمزيد انظر: محمد حسين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الاسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، ج1، ط1، دار الشروق ، القاهرة، 1996، ص173

²- قسطنطين الخمار ، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية ، ط2 ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت 1960-1964 ، ص 53 .

³- عبد الله النل ، خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية ، قصر الكتاب ، الجزائر 1964 ، ص 35.

⁴- إبراهيم خليل أحمد ، إسرائيل فتنة الأجيال العصور الحديثة ، مكتبة الوعد العربي ، د.ب، 1970 ، ص 459

العثمانية في 10 أوت 1920م، بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، أو التي صدرت عن المنظمات الدولية¹.

وكان نظام الانتداب من النظم الجديدة التي أبدعها ميثاق عصبة الأمم وارتبطت به الدول المشاركة في مؤتمر الصلح 1919م³ إذ وضع الميثاق في المقدمة جميع المعاهدات التي أبرمت حين ذاك ، وجاء هذا النظام كبديل عن سياسة الاستعمار التي كانت الدول تسير عليها وجاء في المادة 22 من الميثاق: « في حالة الشعوب الراقية التي كانت تحت حكم الأتراك والتي وصلت في رقيها إلى درجة تدعو إلى الاعتراف مؤقتا باستقلالها تقتصر مسؤولية الدولة المنتدبة على تقديم المشورة والمساعدة حتى تستطيع تلك الدول النهوض بنفسها والوقوف على قدميها...»².

وفي 18 جوان 1919م صدر صك الانتداب عن ميثاق عصبة الأمم وقام بصياغته ووضع نصوصه ومواده بنيامين كوهين اليهودي الأمريكي بمساعدة "كيرزن" سكرتير وزير الخارجية البريطانية " وجاء في الصك : « إن دول الحلفاء وقعت على وعد بلفور وعلى أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة على التنفيذ اعترافا بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين»³.

أعلن عن مشروع الانتداب من قبل عصبة الأمم بتاريخ 6 جويلية 1921م وصادق عليه في 24 جويلية 1922م ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر 1922م وبالتالي اختيرت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة من قبل عصبة الأمم على أن تتحمل مسؤولية تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية التي تضمن تأسيس الوطن القومي اليهودي في (أرض الميعاد) وقامت بتحضير الانتداب وبناء على هذا أعلنت بريطانيا في 1920م إنهاء الإدارة العسكرية في فلسطين وقيام إدارة مدنية.

¹ - عبد الله التل ،المصدر السابق،ص36

² - محافظة علي ، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى الانتداب البريطاني 1918 - 1948 ، مركز الكتب الأردني ، عمان 1989 ،ص337

³ - دروزة محمد عزة ، مختارات قومية، سلسلة التراث القومي ، د.ط،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص542

وعينت أول مندوب سامي لهذا الغرض وهو اليهودي هربت صموئيل -أحد وزراء الإنجليز اليهود- وجاء هذا التعيين بعد صدور قرار الانتداب في 1922م، ونصت المادة الثالثة منه على حق الدولة المندوبة في إقامة حكومة ذاتية.¹

وجاء هربت صموئيل وهو متأكد بأن مهمته هو إنشاء حكومة يهودية في فلسطين، ومنذ وطئت أقدامه فلسطين أقام جهازا حكوميا وأقام على رأس كل دائرة من دوائر هذا الجهاز موظف إنجليزي يهودي أو مسيحي، وعلى رأس هذا الجهاز وضع مجلس تنفيذي كان يتألف في البداية من المندوب وثلاثة سكرتيرين وهم بمثابة وزراء واحد للداخلية، وواحد للمالية وآخر للعدالة وقد كان الغرض من هذا التنظيم تهيئة فلسطين إداريا، سياسيا، عسكريا تشريعيا واقتصاديا لإنشاء (الوطن القومي اليهودي).²

واحتوى صك الانتداب على 28 مادة إضافة إلى مقدمة أشير فيها إلى وعد بلفور وموافقة دول الحلفاء على إنشاء (الوطن القومي اليهودي) ومسؤولية الدولة المنتدبة في إقامة هذا الوطن أما مواد الصك فإنها أوضحت أكفل السبل لتهويد فلسطين والتخلص من شعبها ومن أهم المواد التي احتوى عليها صك الانتداب :

المادة الثانية : إن الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في حالة سياسية إدارية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومي اليهودي .

المادة الرابعة : تعترف بالوكالة اليهودية كمؤسسة عامة هدفها مشورة إدارة فلسطين والتعاون معها في الأمور التي قد تؤثر في تأسيس الوطن القومي اليهودي

المادة السادسة : تضع أسس نظام الهجرة على النحو التالي : "على إدارة فلسطين ضمان عدم إلحاق الضرر بالحقوق، ووضع فئة الأهالي الأخرى، وأن تسهل هجرة اليهود في كل الأحوال.

المادة السابعة: تفرض تسهيل منح الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

¹ - العقاد صلاح ، المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1970 ، ص330.

² - الرشيدات شفيق ، المصدر السابق ، ص 74 .

المادة الحادية عشر : على الحكومة الفلسطينية أن ترتب مع الوكالة اليهودية بناء أو تعهد الإنشاءات والخدمات، وتنمية الموارد الطبيعية في البلاد.

المادة الثانية والعشرون : الاعتراف باللغة العبرية كلغة رسمية بفلسطين إلى جانب العربية والإنجليزية.

المادة الثالثة والعشرون : أقرت الأيام اليهودية كأيام عطلة قانونية، ولم يكن عدد اليهود في ذلك الوقت قد تجاوز 7% من السكان كما أقرت على تمليك اليهود المهاجرين إلى فلسطين كل موارد الثروة في البلاد فوضعت تحت تصرفهم أراضي الدولة غير المزروعة¹، وتجاهلت مواد الصك مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها²، والتي أوفدت من أجلها " لجنة كنج كرين " عام 1919م ، حيث كان من ضمن توصياتها رفض إقامة الوطن القومي اليهودي والعدول عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهودية، واستنتجت بأنه من المستحيل أن يوافق المسلمون والمسيحيون على وضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود وذلك لأن " الأماكن الأكثر تقديسا عند المسيحيين هي ماله علاقة بالمسيح والأماكن المقدسة التي يقدها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة".

وبذلك اقترحت اللجنة وضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولة دينية تكون بإشراف الدولة الوصية وعصبة الأمم³، وبالتالي فقد نجح اليهود بفضل مشاركتهم في تضمين هذا الصك كل ما يريدون من أسس ووسائل تضيفي الصفة القانونية الدولية لتثبيت الوحدة الصهيونية في فلسطين، إذ حققت آمال الصهيونيين في البنود الثمانية والعشرين .

أما بالنسبة للعرب فقد جاء صك الانتداب ظالما لحقوقهم ، ولم يرد اسمهم في أي مادة سوى في المادة الثانية والعشرين التي اعترف باللغة العبرية رسمية إلى جانب الإنجليزية والعربية، وأهمل هذا الصك جميع الحقوق المشروعة للعرب وفي سائر النواحي.

¹ - طعيمة الجرف ، أبحاث في المجتمع العربي " القومية العربية والتطور السياسي للمجتمع العربي " مكتبة القاهرة الحديثة ، د، ب، 1966 ، ص 186 .

² - الجادر عادل حامد ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1976 ، ص 58

³ - عبوشي واصف، فلسطين قبل الضياع ، ت، علي الجرباوي ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، د. ت، ص 136

عمل الانتداب البريطاني على إقامة دولة يهودية تحقيقاً لوعده بلفور وهذا ضمن عدة تسهيلات إذ عملت على السماح لليهود باغتصاب أراضي العرب، واستمرت الإدارة البريطانية بذلك في العمل على تهئية فلسطين إدارياً، سياسياً، تشريعياً، واقتصادياً لقيام (الوطن القومي اليهودي) ، وكان العاملان الرئيسيان لإقامته هما الهجرة والأرض.

ثالثاً: أسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أصلاً عندما بدأت المنظمة الصهيونية تنفيذ خططها للاستيلاء على فلسطين واتخاذها وطناً لليهود اثر اتفاق المنظمة الصهيونية العالمية مع بريطانيا على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ترتب على هذه السياسة طرد الفلسطينيين من أراضيهم إلى خارج الوطن الفلسطيني وتحويلهم إلى مشردين يتوزعون في أراضي بعضها يقع فيما تبقى من فلسطين خارج السيطرة الصهيونية أو في الأقطار العربية ، وترتب على ذلك استيلاء الصهاينة على المدن الفلسطينية والممتلكات الخاصة بالفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، أي إلغاء ما كانت تمثله فلسطين من واقع مادي وبشري وتدمير العمران الفلسطيني ومسح الكيان الحضاري الفلسطيني وثقافته وتراثه ونظامه السياسي¹.

استخدمت الإدارة الصهيونية في عملية طرد الشعب الفلسطيني كل الأساليب التي تدفع الإنسان إلى ترك أرضه، وتم كل ذلك تحت نظر الإدارة البريطانية المحتلة بدء من تاريخ احتلال فلسطين سنة 1916 إلى أن تحول الاحتلال إلى انتداب سنة 1920م ،فهي إذن مشكلة جسدت تاريخياً معاناة شعب اجبر على ترك وطنه، والنزوح إلى أراض فلسطينية أو أراضي عربية حول فلسطين تحت ضغط القوة العسكرية الصهيونية.

قامت إسرائيل عام 1948 م بأكبر عملية تطهير عرقي حيث طردت أكثر من 800,000 فلسطيني من ديارهم، والاستيلاء بالقوة على 531 مدينة وقرية فلسطينية وطرد سكانها ومحو آثارهم الثقافية والعمرانية، مستغلة بذلك الصمت الدولي والعربي والظروف السياسية وظروف

¹ - عبد الله التل ،المصدر السابق،ص47

الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وهناك مجموعة من الأسباب التي دفعت الشعب الفلسطيني إلى الهجرة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. الأسباب السياسية:

إن تنفيذ الفكرة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تتضمن تشريد الشعب الفلسطيني عن أرضه ووطنه لتنفيذ الفكرة، وبرزت مشكلة اللجوء الفلسطيني إلى حيز الوجود منذ أقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرار 181 لتقسيم فلسطين في العام 1947م.

وسارع اليهود إلى إعلان (دولة إسرائيل) في الخامس عشر من ماي عام 1948م، وعلى الرغم من النوايا الصهيونية المبينة ضد عرب فلسطين، إلا أنها تبنت خطأ التزمت به غداة قيام ما يسمى إسرائيل يهدف إلى إقناع العالم بأن أهالي فلسطين تركوا بلادهم وأماكنهم وأخلوا ديارهم بكامل إرادتهم وبتشجيع من الدول العربية المجاورة على أمل العودة إلى الوطن بعد قيام الجيوش العربية بهزيمة القوات الصهيونية المغتصبة ووضع حد لأطماعهم العدوانية والتوسعية.¹

فالحجة الإسرائيلية ترفض الاعتراف بالمسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الإرهاب الصهيوني في تشريد عرب فلسطين من ديارهم وتتجاهل بالتالي الدور الصهيوني الذي لم يدخر جهداً للتخلص من السكان العرب الذين يؤلفون الأكثرية المطلقة من سكان فلسطين والأدلة الوثائقية من الكثرة بحيث تدحض وبدون أدنى شك مزاعم قادة الصهاينة للأسباب الخاصة وراء تهجير عرب فلسطين، وأورد الوسيط الدولي "الكونت برنادوت" في تقريره المنشور قبل اغتياله بقليل على أيدي العصابات الصهيونية "أن نزوح عرب فلسطين جاء نتيجة للرعب الذي خلقه القتال الدائر في مجتمعاتهم وللشائعات المتعلقة بأعمال الإرهاب الحقيقية أو المزعومة أو بفعل الطرد كما جاء في نفس التقرير "إن كل السكان بقراراتها.²

¹ - مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة " الشروق للصحافة والإعلام للمزيد راجع الموقع، www.falestiny.com .

تم الرجوع إليه بتاريخ، 17-3-2017

² - عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص 248

تعددت الأسباب والأساليب والوسائل التي استخدمتها الاحتلال الصهيوني، وذلك بهدف تشريد الفلسطينيين وتهجيرهم واقتلاعهم من أرضهم وخلق مشكلة اطلق عليها اسم: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين " وأسباب هذه المشكلة يمكن حصرها في الأسباب لآتية:

2. تشجيع الهجرة اليهودية نحو فلسطين:

تعود الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى أواخر القرن 19 ، غير أن هذه الهجرات كانت تتم بطريقة فوضوية غير منتظمة، وهذا راجع أساسا لنقص الموارد المالية ونظرا لذلك بدأ الزعماء الصهاينة في البحث عن طريقة تمكنهم من الحصول على الشرعية في عملية الهجرة، وبالفعل حصلوا عليها من بريطانيا بعد إصدارها لوعده بلفور حيث عملت في جميع عهودها مع مندوبيها السامين في فلسطين إلى التضييق في تفسير وعد بلفور¹.

وكان أقطاب الصهاينة الإنجليز مثل : تشرشل ، إيدن ، بلفور ، مكدونالدن ، وبيغن ، يفسرون وعد بلفور على أنه مجرد السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين ويأمرون في الوقت نفسه بالإسراع في إنشاء (القومي اليهودي) والسماح لليهود بالاستيلاء على أرض فلسطين وثرواتها ولتدعيم الكيان اليهودي في فلسطين، ويجب العمل على زيادة القوة البشرية ومن أجل هذا أشرفت حكومة الانتداب على عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

ومن هنا فتحت بريطانيا الأبواب على مصراعيها لليهود وشجعت الوكالة اليهودية والهيئات التابعة لها في أوروبا الهجرة بكافة الوسائل وأنشأوا في كل مكان مكاتب للاستقبال ولتنظيم الهجرة وإمدادها بجميع الحاجيات وإرشاد جميع المهاجرين وتحريضهم نفسيا إلى الدور الذي يجب أن يفعلوه بمجرد وصولهم إلى فلسطين².

¹ - نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1988 م، ص 36

² - محمد عبد الرحمن حسن، العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل، منشأة المعارف ، الإسكندرية، د. ت ، ص 186

لكن الملاحظ أن هؤلاء اليهود لا يتم اختيارهم إلا بعد دراسة أوضاعهم وإمكاناتهم خاصة منها المادية والإرهابية، ذلك أن الإرهابيين من يهود العالم كانوا يفضلون على غيرهم بسبب حاجة الوكالة اليهودية لخبرتهم.¹

حيث كانت تعدّهم هذه الوكالة اليهودية في معسكرات كانت قد أعدتها عقائديا، جسديا فكريا، نفسيا وعسكري ولولا ارتباط الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب لبلغت نسبتها أضخم مما كانت عليه، ومع هذا كان تعداد اليهود في فلسطين عقب نهاية الحرب العالمية الأولى كان لا يزيد عن 50 ألف يهودي فهكذا أخضع تيار الهجرة إلى تنظيم دقيق تقره المنظمة الصهيونية²، إذ يقول بن غوريون : « ينبغي علينا أن نوجه هذا السيل المتدفق ولا يسمح له أن يعوقنا في تحقيق أهدافنا »³.

ولم يقتصر الأمر على الهجرة القانونية فحسب بل كانت هناك هجرة غير مشروعة إذ كان اليهود يدخلون خلصة إلى أراضي فلسطين عن طريق الحدود مع مصر، سوريا، الأردن وعن طريق الشواطئ⁴، إذ دخل فلسطين عن طريق هذه الهجرة بين عامي 1931 - 1936م حوالي ألف مهاجر يهودي منهم 88 ألف دخلوا فلسطين بصفة غير مشروعة .

حيث يقول لستر "هوبكينغ" (Lester Hopking) في هذا الصدد " أن الميزة الملاحظة حول توزيع المهاجرين بين سنتي 1932-1936م هي زيادة هجرة الرأسماليين من بين يهود هذا الصنف بحيث قدرت نسبتهم 10.57% من المجموع الكلي للهجرة اليهودية وهذه الميزة في حد ذاتها كافية لملاحظة الهجرة اليهودية الحديثة مؤخرا لأنها غير عادية بالنسبة لمجموع الهجرات السابقة"⁵.

¹ - عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص 248

² - عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية ، بيروت 1975، ص 662

³ - سهيل حسين الفتلاوي ، جذور الحركة الصهيونية ، دار وائل للنشر ، عمان 2002 ، ص 249 .

للمزيد أنظر :الملحق رقم:4، ص 354.

⁴ - محمد ضياء الدين الرئيس ، المرجع السابق ، ص 148 .

⁵ - أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية " 1882-1982م" ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ب، 1965، ص 123

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين من حيث نوعيتها وزمنها إلى قسمين : فالهجرة الأولى تضم المهاجرين الذين دخلوا فلسطين سنة 1919-1923م فأطلق عليها اسم الهجرة الثالثة¹.

وكان من روادها منظمة هيجالوتس (الرائد) وهي منظمة أسست في روسيا عام 1917م لتحضر اليهود للأعمال الزراعية قبل الهجرة، خاصة وأن اليهود لم يشتغلوا بالزراعة بل اشتهروا بالبراعة في الأعمال المالية والتجارية وبعض المهن الحرة لذلك عملت الوكالة اليهودية على تحويلهم إلى مزارعين حتى يتعلقوا بالأرض الجديدة، ولعبت منظمة (الهستدروت²) دوراً أساسياً في هذا المضمار خاصة بعد أن سيطرت على أهم المشاريع الاقتصادية، وبلغ تعداد هذه الهجرة بـ 35 ألف مهاجر³.

وهناك من يشير إلى أن عدد اليهود تجاوز 40 ألف مهاجر يهودي، قدموا من عدة مناطق، أوروبا الشرقية، التي كانت مركزاً لظهور الحركة الصهيونية، وكانت هذه الهجرات نحو فلسطين منتظمة بصفة دورية وسنوية مدروسة.

وبعد توقف موجة الهجرة بدأت موجة جديدة استمرت لمدة 4 سنوات من 1924م إلى 1928م أطلق عليها اسم الهجرة الرابعة والتي وصلت ذروتها سنة 1925م، إذ دخل فلسطين

¹ - صبري جربي ، السياسة والمجتمع اليهودي في فلسطين " خلال الانتداب البريطاني 1818-1948 " ، د.ط، مطبعة الجامعة ، الموصل 1983 ، ص 384

² - منظمة الهستدروت: أنشأ المستعمرون اليهود في فلسطين ، منظمة عمالية يهودية عامة في البلاد منذ عام 1920 ، اطلق عليها اسم (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) اسرائيل - حسب التسمية الصهيونية لاحقاً - واختصرت بكلمة واحدة هي " الهستدروت " (Histadrut) ، التي تعني باللغة العبرية " المنظمة " ، وعرفت الموسوعة اليهودية منظمة " الهستدروت " بأنها : " الاتحاد العام للعمال العبريين (اليهود) في أرض إسرائيل " ، ويطلق على هذه النقابة العمالية الصهيونية باللغة الانجليزية: the land Of Israel General Federation Of Hebrew Workers

للمزيد انظر: محمد علي ، في داخل اسرائيل ، دراسة في كيانها السياسي والاقتصادي ، كتب قومية ، د. ت ، ص 271.

³ - رشاد عبد الله الشامي ، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1986 ، ص 86 ،

خلالها حوالي 34 ألف مهاجر يهودي نصفهم من أبناء الطبقة المتوسطة من يهود بولندا الذين تركوا بلدهم بعد الأوضاع الاقتصادية السيئة التي سادته.¹

والجدول رقم (1) يوضح عدد المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من 1919 م، الى غاية انتهاء الانتداب عام 1948م².

الفوج	الفترة لزمينة	مجموع لمهاجرين بالألف	المتوسط السنوي بالألف	عدد اليهود" بالألف	نسبة اليهود
الاولى	1930/1919	35.10	7	29	% 92
الثانية	1931/1924	81.60	24.6	64	%86.7
الثالثة	1939/1932	247.70	57.10	227	%91.6
الرابعة	1948/1940	118.3	34.9	69.50	%67.2

من خلال الجدول والموضح اعلاه نستنتج أن الفوج الثالث هو أكبر الافواج التي هاجرت الى فلسطين حيث بلغ 247.7 ألف مهاجر يهودي، أي بمعدل 58 ألف مهاجرا سنويا، ومما زاد الطين بلة هو أن هذا التدفق الكبير من المهاجرين جاء من عدة دول، من أوروبا الشرقية والغربية وكذلك من الدول المجاورة العربية واسلامية من شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية واليمن وتركيا وايران، وهذه الاعداد بقيت في تزايد مستمر وهذا نظرا للدعم الأمريكي والبريطاني سياسيا واقتصاديا.

¹ - صبحي يوسف، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الازهر بغزة، كلية العلوم الانسانية، م11، ع2، غزة 2009، ص13

² - رشاد عبد الله الشامي، المرجع السابق، 87

للمزيد أنظر للملحق رقم: 4، ص354

ونتيجة لهذه الهجرات فقد تم تعميق الاستيطان الزراعي الصهيوني في فلسطين، وذلك عن طريق توسيع المستوطنات القائمة أو إنشاء مستوطنات جديدة¹، إذ زاد عددها من 44 مستوطنة سنة 1914م إلى 75 مستوطنة سنة 1922م ثم ارتفع إلى 110 مستوطنة عام 1927م ليصل إلى 124 مستوطنة عام 1931م فازدادت بذلك مساحة الأراضي التي حصل عليها اليهود، مؤسسات أو أفراد سواء عن طريق الشراء أو الامتيازات الممنوحة من السلطة البريطانية².

وكانت لهذه الهجرة نتائج خطيرة إذ دعم في فلسطين الانهيار الخلفي ذلك أن إنجلترا لم ترع في الوافدين اليهود سوى قوة الشباب.

ومن أخطر هذه النتائج التي ترتبت عن الهجرة اليهودية على عرب فلسطين أنها كانت السبب الرئيسي في الصراع الدامي الذي بدأ منذ دخول الإنجليز إلى فلسطين فكانت الهجرة سببا في ثورة القدس 1920م، ثورة يافا 1921م ثورة البراق 1929م، وسببا أساسيا للثورة الفلسطينية 1936-1939م.

وبعد أن أدركت بريطانيا أن الحركة الصهيونية أصبحت على قدر كبير من القوة رفعت قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة، إذ اعتمدت الجمعية العامة في 29 نوفمبر 1947 قرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، ووافقت القيادة الصهيونية برئاسة "دفيد بن غوريون" على القرار فيما رفضه العرب والفلسطينيون³.

¹ -الصوباني صلاح، تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات و فلسطين التاريخية، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، ع19، جانفي 2007، ص70

² -بابا رجب رمضان، حق العودة للشعب الفلسطيني و مبادئ تطبيقه، ت، نيكولا قارح، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص22

³ - المرجع نفسه، ص25

وفي أعقاب قرار التقسيم صدر قرار من الجمعية العامة بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اعتباراً من مارس 1948 وفي هذه الاثناء قامت المنظمات والعصابات الصهيونية بالاستيلاء على مواقع الانتداب البريطاني، وتم الاعلان عن قيام دولة كيان الصهيوني "اسرائيل" عاصمتها تل الربيع"¹.

بعد قيام الكيان الصهيوني دخلت الجيوش العربية الى فلسطين، وحقت تقدماً على جبهات القتال كافة، مما تسبب ذلك في شعور الدولة الصهيونية بالخطر على مشروعها الاستعماري، وهذا ما دفع الدول الغربية الاستعمارية للتدخل، والتوجه لمجلس الأمن لدعم "إسرائيل" فاتخذ مجلس الأمن قرار (رقم 50) القاضي بوقف إطلاق النار بين الجيوش العربية و"اسرائيل" فرفضت الدول العربية هذا القرار.

ولكن مع استمرار الضغوط البريطانية اضطرت القيادة العربية بقبول القرار، مما أفسح المجال للاحتلال في استعادة قواته واستمرت السيطرة على المدن العربية وترحيل سكانها². وبلغ عدد اللاجئين عام 1948م الى نحو 800 ألف لاجئ، وبهذا تعتبر حرب 1948م البداية الفعلية للمشكلة المعروفة بـ"مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ونجم عن ذلك أن قسمت فلسطين الى ثلاث مناطق جغرافية كالتالي:

1- الأراضي التي احتلها اليهود بعد حرب عام 1948، شغلت 77.8% من مساحة فلسطين.

2- الضفة الغربية وتشغل 20.9% من مساحة فلسطين.

3- قطاع غزة ويشغل 1.3% من مساحة فلسطين³.

3 . مجازر الإرهاب الصهيوني :

بدأت العصابات الصهيونية التي كان عتادها عتاد جيش (عصابة شتيرن ، الهاجاناة ، الأرغون... الخ)، في مسلسل التدمير والتهجير والقتل من 29 نوفمبر 1947م حتى 15 ماي 1948م،

¹ - كامل يوسف، الديمغرافيا تنتصر للشعب الفلسطيني 59 عاماً من النكبة، موقع المسلم، على الموقع الإلكتروني التالي :

<http://almoslim.net>

تم الرجوع اليه بتاريخ، 17-1-2017

² - فاطمة خير، البعد الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، صامد الاقتصادي، ع105، دار الكرمل للنشر والتوزيع الأردن

أوت- سبتمبر 1996م، ص25

³ - كامل يوسف، المرجع السابق، ص7

م الموعد الذي حددته حكومة الانتداب لإنهاء تواجدها في فلسطين ،أبشع جريمة في التاريخ وهي البدء في تهجير شعب بأكمله متبعة كل الوسائل الإجرامية.

وذكر الوسيط الدولي "الكونت برنادوت" في تقريره إلى الأمم المتحدة ما قامت به القوات الإسرائيلية من تدمير القرى العربية بعد احتلالها "ولقد كانت هناك تقارير متعددة من مصادر موثوقة عن أعمال السلب والنهب والسرقة وعن حوادث تدمير القرى بدون ضرورة عسكرية ظاهرة وإن مسؤولية الحكومة المؤقتة في (إسرائيل) عن رد الأملاك الخاصة إلى أصحابها العرب وتعويض المالكين عن الأملاك التي دمرت عمداً مسؤولية واضحة".

كانت مذبحة دير ياسين في أبريل 1948 من أفظع الأعمال الوحشية التي اقترفتها المنظمات الإرهابية الصهيونية في فلسطين والتي كان لها أثر مباشر في نشر الرعب والخوف بين السكان الفلسطينيين المدنيين مما دفع العديد منهم إلى ترك قراهم من الإرهاب وما اقترفه من مذابح في دير ياسين وغيرها.

وأبشع فصل في مأساة دير ياسين هو أن المجرمين لم يكتفوا بقتل النساء والأطفال الأبرياء بل شوهوا ومثلوا بضحاياهم، كان المشهد مرعباً حتى أنهم (الإرهابيون) منعوا الجيش البريطاني (المتقاعد) أو الصليب الأحمر من زيارة المكان قبل مرور أربع وعشرين ساعة.¹ ومجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها أكثر من (500) شهيد²، والتي كانت إحدى القرى المشار إليها في الخطة الصهيونية بضرورة ارتكاب المجازر فيها ،والتي أشار فيها بيغن في مذكراته بقوله : " لولا مذبحة دير ياسين لما قامت دولة إسرائيل"، والتي ارتكبت بتاريخ 9أفريل1948م أي في ظل وجود حكومة الانتداب وعلى بُعد خمسة كيلومترات من مكتب المندوب السامي، ووصل عدد المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني إلى (35) مذبحة ،إلا أن المؤرخ أبوستة سليمان يذكر أن عدد المجازر فاق100مجزرة أفظعها مذبحة

¹ - "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة" الشروق للصحافة والإعلام، على الموقع الالكتروني :

² - سلامة سعيد، الذكرى الستون لنكبة فلسطين، المرجع السابق، ص182

(الدوايمة)¹، وهي قرية من قرى الخليل والتي راح ضحيتها أكثر من (500) شهيد، وتم إحراق القرية بأكملها لإخفاء آثار الجريمة².

والجدول رقم(2) يوضح لنا المجازر الصهيونية الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني العربي³.

المجزرة	مكانها	تاريخها	الجهات المنفذة لها	عدد الشهداء
بلدة شيخ وحواس	شرق حيفا	1948	الهاجانا	200 شهيد
بيت دارس	غزة	1 افريل 1948	شترون-	اكثر من 20 شهيدا
دير ياسين	//	9 افريل 1948	الارغون-شترون	250 شهيد
قرية طيرة	حيفا	ماي 1948	////////	13
شرفات	/////	27 فيفري 1951	////////	10 شهداء
بيت لحم	بيت لحم	16/1/1952	////////	10 شهداء
قبيه	القدس	15 اكتوبر 1953	////////	67 شهيدا
دير ايوب و نحالين	///	12 نوفمبر 1954	////////	11 اطفال
سكة حديد غزة	غزة	28 فيفري 1955	////////	59 شهيدا
قلقيلية	////////	10 نوفمبر 1955	////////	71 شهيدا
خان يونس	خان يونس	3 نوفمبر 1956	////////	500 شهيدا
كفر القاسم	////////	29 اكتوبر 1956	/////	49 شهيدا
صبرا و شتيلا	////////	16 سبتمبر 1982	الجيش الاسرائيلي	3500 شهيدا

¹ - عبد المجيد همو، المجازر اليهودية والارهاب الصهيوني، دار الاوائل، دمشق 2003، ص 132

² - هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج 4، ط 2، دمشق، ص 435

³ - الهيئة الموسوعية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج 3، ط 1، دمشق 1984، ص 245

من خلال الجدول يتضح لنا أن العدو الصهيوني مارس سياسة رديعية جزرية في حق الشعب الفلسطيني حيث أنه كثف من العمل المسلح وهذا ينصب نحو التأثير على ابناء الشعب الفلسطيني والدفع بيهم للهجرة وطلب اللجوء، ومغادرة فلسطين نحو الدول المجاورة، هذه المجازر تسببت في تهجير نحو 80 ألف فلسطيني وتدمير حوالي 231 قرية¹.
والجدول رقم (3) يوضح عدد القرى وعدد اللاجئين الفلسطينيين².

الفضاء	عدد القرى المهجرة	عدد اللاجئين بالألف
عكا	30	47.038
الرملة	64	97.405
بيسان	31	19.602
بئر السبع	85	90.507
غزة	46	79.947
حيفا	59	121.196
الخاليل	16	22.991
يافا	25	123.827
القدس	39	97.950
حنين	06	4.005
الناصرة	05	8.746
صفد	78	2.248
طبرية	25	28.248
طولكرم	18	28.872
المجموع	531	805.067

¹ - المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان، الكتاب الاسود، دار الحمراء، بيروت، 2001، ص 132

² - حزب البعث العربي الاشتراكي، سلسلة اصدارات خاصة، اللاجئين الفلسطينيون حقائق و معطيات، نوفمبر 2008، ص 25

من خلال الجدول نستنتج أن 85% من أهالي الفلسطينيين هجروا من أراضيهم والتي أقيمت عليها إسرائيل وأصبحوا لاجئين ، وهذا يعني أيضا أن القوات اليهودية طردت أكثر من نصف اللاجئين قبل نهاية الانتداب البريطاني وقبل اعلان دولة إسرائيل ودخول القوات العربية الى فلسطين لاسترجاع الاراضي.

4. سياسة الطرد المباشر:

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تشريد الفلسطينيين من ديارهم سياسة الطرد المباشرة من خلال دفعهم إلى اللجوء للدول المجاورة، كما كانت القيادة الصهيونية شرعت في تنفيذ الخطة " د " أو " دالت " ¹ بالعبرية، والتي وضعت تفاصيلها قيادة "الهأغانة" ²، وأقرتها هيئة الأركان العليا في 10 مارس 1948م.

وكانت هذه الخطة الأكثر تعبيراً عن استراتيجية تفريغ المدن من سكانها عن طريق محاصرة البلدة أو المدينة على هيئة حرف " د " أو حدوة حصان مما يعنى وجود منطقة خالية من القوات الصهيونية، ليستطيع من خلالها الفلسطينيون الإفلات من إرهاب الصهاينة، ووصل مجموع عمليات الطرد قبيل خروج القوات البريطانية إلى ثمانية عشر عملية تمت خلال الفترة بين ديسمبر 1947م وحتى 8 ماي 1948م .

ومن الأمثلة على سياسة " الطرد المباشر " الحالات الموثقة لعملية الطرد الكبير لبلدتي اللد والرملة في 12- 13 جويلية 1948 م - وهما عمليتا طرد ضخمتان تشكل 10% تقريبا من كامل الهجرة الجماعية حيث طُرد قرابة 60000 فلسطيني ونُفذ أمر الطرد بأمر من (بن غوريون وثلاثة من الضباط الكبار، هم: يغئال ألون - اسحاق رابين - موشي ديان)، كما طرد سكان قرية صفصف، وسعسع، وكفر برعم، وعرب الشمالينا، وقيسارية، وغيرها من القرى المجاورة.

وممن صدر فيهم قرار الطرد، سكان بلدتي المجدل والفالوجة، وكان عدد سكان المجدل العربية الواقعة على شاطئ البحر، بين يافا وغزة عشرة آلاف نسمة تقريبا في بداية 1948م

¹ - ياسين سويد، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، ق 2، مج 6، بيروت ، لبنان، 1985م، ص 25

² - سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ت، عطاء عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة، العربية، د. ت، ص 184

وبقى فيها نحو 2700 فلسطيني عند احتلالها، وتم طردهم نهائياً في صيف عام 1950م، بأمر من قائد المنطقة الجنوبية، "ايغال ألون" ¹.

على أن عمليات الطرد هذه لم تتوقف حتى بعد توقيع اتفاقيات الهدنة، بل استمرت إلى فترة لاحقة، حيث ذكر الجنرال "وليام رايلي" "رئيس منظمة الهدنة الدولية في تقريره للأمم المتحدة عام 1951م: أنه «بالإضافة إلى طرد البدو، طرد الإسرائيليون منذ شهر مارس 1950 م أكثر من ألف عربي عبر الخطوط الفاصلة إلى قطاع غزة...» ².

وعمدت العصابات الصهيونية على تدمير (221) قرية وبلدة فلسطينياً تدميراً شاملاً، وتهجير أهلها، كما تعرضت (134) قرية للتدمير الجزئي، ودمرت بعض الأحياء والبيوت في عدد آخر من القرى، ليصل عدد القرى التي تعرضت للتدمير إلى (418) قرية وبلدة ³، وهُجر وطُرد أهالي (531) قرية وبلدة فلسطينية وصل عددهم إلى أكثر من (805 ألف) لاجئ شردوا عن ديارهم وأراضيهم، واستمر الصهاينة بذلك حتى بعد الإعلان الهدنة ووقف الحرب. كان لطرد السكان الفلسطينيين على أيدي اليهود أثر كبير على فداحة مشكلة اللاجئين حيث قامت العصابات الصهيونية بطرد السكان العرب من قراهم ومدنهم طرداً فعلياً ودفعهم إلى اللجوء للدول العربية المجاورة.

¹ - النكبة الفلسطينية (1947م - 1948م) ،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، ماي 1998، ص23

² - نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين (مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين من 1882م - 1948م) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، جانفي 1992، ص177

³ - وليد الخالدي، كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها)، ت، حسنى زينة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، بيروت، 1997، ص35

5. الحرب النفسية:

شكلت الحرب النفسية أحد أهم الأسباب الرئيسية الأخرى لتهجير عرب فلسطين، وذلك من خلال تسريب أخبار المجازر على نطاق محلي كي تصل أخبار القتل الجماعي والاغتصاب والهدم إلى آذان السكان الفلسطينيين، وخاصة الريف المحافظ، وذلك كي تزرع في نفوس السكان حالة من الهلع والذعر ليقوموا بإخلاء قراهم حفاظاً على أرواحهم، وساهمت الأخبار الصادرة من قبل المنظمات الصهيونية بشأن مسالك الطرق الآمنة التي يمكن للسكان أن يسلكوها، في زيادة نسبة الهاربين من المجازر.

ففي القدس جالت مجموعة من " الأرغون"¹ بالسيارات المصفحة، مختربة شوارع الطالبية، وهي تذيع إنذاراً للعرب بضرورة الرحيل، وجاء في النداءات: «إذا لم تتركوا بيوتكم، فإن مصيركم سيكون مثل مصير دير ياسين.. انجوا بنفسك، فإن الطريق إلى أريحا مفتوح...»²، وفي طبريا قام اليهود بتوزيع كميات كبيرة من المنشورات بالعربية، تحذر الناس وتخيفهم من الحرب وعواقبها وتدعوهم للرحيل، كي يكونوا بأمان.

وأثناء القتال المندلع بين السكان الفلسطينيين وعصابات اليهود، كانت هناك محطة إذاعية تابعة للهاغانا، أخذت تذيع الشائعات الكاذبة لإضعاف معنويات عرب فلسطين، زاعمة أن وباء التيفوس والهواء الأصفر سينتشران في المدن والقرى خلال شهري أفريل وماي 1948، وأن المعركة الجدية ستبدأ فور انسحاب الإنجليز، وأن الطرق الرئيسية سوف تغلق بعد أيام معدودة.³

6. انهيار أجهزة الأمن والحكم قبل نهاية الانتداب البريطاني:

بعد اندلاع العنف إثر قرار التقسيم أصبحت الحكومة البريطانية عاجزة عن صون القانون والنظام في فلسطين، وغير راغبة في إلزام قواتها بالقيام بهذه المهمة. فالانتداب يدنو من نهايته في 15 ماي 1948، والحكومة البريطانية مشغولة في المقام الأول بجلاء قواتها، وتركت الحكومة البريطانية الحبل على الغارب وشجعت اليهود على التصرف

¹ - النكبة الفلسطينية (1947م - 1948م)، المصدر السابق، ص23

² - علاء محمد أبو دية زقوت، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، القاهرة 2007م، ص30

³ - مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، الشروق للصحافة والإعلام على الموقع الإلكتروني: تم الرجوع إليه بتاريخ 17-3-2017.

كيف ما شأؤوا في فرض نظام خاص بهم، والمثال على ذلك ما جرى من مذابح في القرى العربية وأبرزها مذبحة دير ياسين في 9 أبريل 1948، حيث لم تحرك سلطة الانتداب ساكناً سواء للحيلولة دون وقوع المذابح أو لمساعدة الجرحى وإنقاذهم أو حتى الإشراف على دفن الموتى.¹

في هذه الأثناء لم تكن القيادات العربية في فلسطين وخاصة الهيئة العربية العليا التي كان غالبية أعضائها خارج البلاد، لم تكن من الجاهزية والقدرة على تنظيم صفوفها لملء الفراغ الأمني الذي أحدثته انسحاب القوات البريطانية عكس اليهود الذين كانوا وبالتنسيق مع سلطات الانتداب من الجاهزية بحيث قاموا باحتلال العديد من المناطق التي انسحب منها الانتداب وقاموا بفرض نظامهم الخاص في هذه المناطق، إن حالة الفوضى هذه التي أغرقت فيها البلاد أكرهت الكثيرين من عرب فلسطين على التماس مأوى مؤقت في مكان آخر سواء في فلسطين نفسها أو في البلدان العربية المجاورة.

وشجع على هذه الحركة انعدام أي تنظيم في المجتمع يحمي عرب فلسطين من المجازر الصهيونية.² ولكن رغم ذلك فقد بعث رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الفلسطيني الحاج الأمين الحسيني رسالة³ للحكومة البريطانية يطالبها فيها بضمان حقوق الشعب الفلسطيني من ممارسات اليهود.

وفيما يلي جدول رقم (4) والذي يبين عدد القرى التي هُجر الشعب الفلسطيني منها حسب الملفات الإسرائيلية.⁴

¹ - النكبة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 30

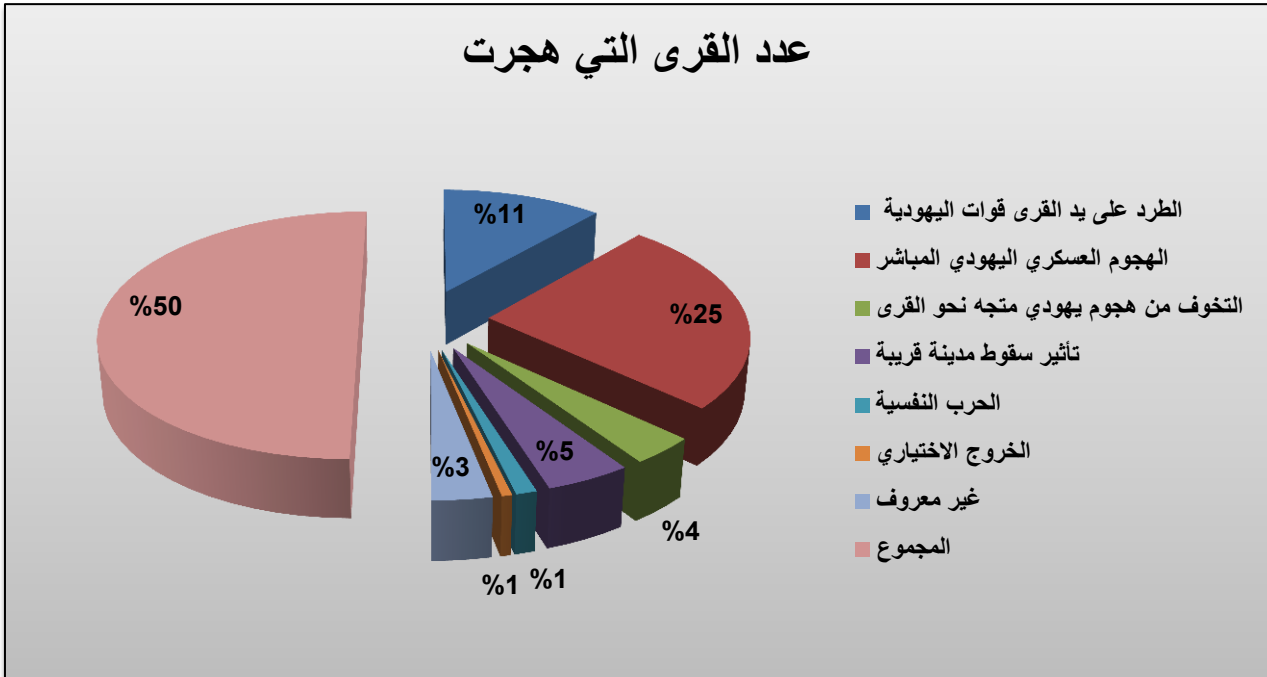
² - علاء محمد أبو دية زقوت، المرجع السابق، ص 30

³ - للمزيد أنظر للملحق: رقم 7، رسالة الحاج أمين الحسيني للحكومة البريطانية، ص 357

⁴ - النكبة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 31

عدد القرى	حسب الملفات الإسرائيلية
122	الطرد على يد القرى قوات اليهودية
270	الهجوم العسكري اليهودي المباشر
38	التخوف من هجوم يهودي متجه نحو القرى
49	تأثير سقوط مدينة قريبة
12	الحرب النفسية
6	الخروج الاختياري
34	غير معروف
531	المجموع

والرسم البياني يوضح نسب القرى التي هجرت بسبب الأعمال التخريبية التي قامت بها عناصر المنظمات الصهيونية خاصة الهاغانا والشترون ضد أبناء الشعب الفلسطيني.



من خلال الجدول يتضح لنا أن 90% من القرى نزحت بسبب هجوم عسكري يهودي، وهذا يفسر لنا مدي طغيان الكيان الصهيوني وحقده الكبير على تشريد وتهجير الشعب الفلسطيني، وذلك بفعل الوسائل المستخدمة من طرف العصابات الصهيونية خاصة المجازر التي بلغت تغريبا كل يوم مجزرة في حق أبناء الشعب الفلسطيني¹.

لقد مارست العصابات الصهيونية العديد من الأعمال التخريبية والاضطهادية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، حيث نجد من خلال استقراءنا للجدول، أن نسبة 11% طردوا على يد القوات الإسرائيلية الصهيونية، و25% بسبب مختلف الهجمات الإسرائيلية، وما نسبته 4% كانوا متخوفون من الهجمات العناصر اليهودية، كما نجد أيضا أن حوالي 5%، بسبب التخوف من الحرب النفسية التي شنتها العناصر الصهيونية، ونجد أيضا ما نسبته 3% هاجروا بمحض ارادتهم، حتى وأن كان ذلك فالأسباب واضحة حول هجرتهم وهي الاعمال الارهابية التي كان يمارسها العدوان الصهيوني في حقهم.

7. قرار التقسيم الاممي 1947 وأثاره:

بعد أن اطمأنت بريطانيا الى أن اليهود اصبحوا قادرين على السيطرة على جزء كبير من فلسطين، دعت الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مناقشة القضية الفلسطينية في 26 افريل 1947، وانعقدت الدورة الخاصة تلبية لطلب بريطانيا، وبحضور الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا ممثلة للشعب الفلسطيني.

وقررت الجمعية العامة الاممية تشكيل لجنة تحقيق لدراسة الأوضاع في فلسطين، ورفع التقرير للجمعية العامة الأممية لدراسته اتخاذ القرارات اللازمة على ضوءه²، وقامت لجنة³ التحقيق بدراسة الوضع وتقديم تقرير مفصل الى الأمم المتحدة بتاريخ 31 اوت 1947 واشتمل

¹ - النكبة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 31

² - رفيق شاعر الانتشه، وآخرون، تاريخ فلسطين وجغرافيتها، مؤسسة العربية للدراسات بيروت، 1991، ص 49

³ - تم تشكيل لجنة التحقيق من احدى عشر عضوا من مندوبي الدول ورفضت الدول التي تتمتع بحق الفيتو الخمس في مجلس الامن عن العضوية بحجة عن التحير للجنة. واختير اعضاءها من الدول التالية: استراليا. كندا. تشيكو سلوفاكيا. ايران . السويد. هولندا. غونتمبالا. الارغواي. يوغوسلافيا. وعين القاضي ساند و ستروم رئيسا لهاو هو من جنسية سويدية. للمزيد انظر، محمد محمود عوض الله، القضية الفلسطينية، دراسة واقتراحات، دار الارقم. ط 1، د.ب، 2006، ص 94

التقرير على احدى عشر توصية منها التوصية المتعلقة بتقسيم فلسطين¹.
واقترحت اللجنة الامم المتحدة تقسيم فلسطين بأغلبية أعضائها حيث وافقت عليه 8 دول
وعارضته ثلاث دول و هي: الهند، ايران، يوغسلافيا، ونص الاقتراح على تقسيم فلسطين الى:
-منطقة عربية: وتشمل الجليل الغربي ونابلس والسهل الساحلي والخليل وقسما من القدس.
-منطقة يهودية: وتشمل الجليل الشرقي سهل بني امر والقسم الأكبر من السهل الساحلي وبئر
السبع والنقب.

وصادقت على هذا المشروع الجمعية العامة الأممية مساء السبت يوم 29 نوفمبر 1947
م، وتم التصويت عليه من قبل 33 دولة مؤيدة له، و 13 دولة عربية واسلامية رافضة له.
-منطقة دولية: وتشمل القدس وتكون تحت الوصاية الدولية برعاية الدولة المنتدبة بريطانيا.
بينما امتنعت 10 دول على التصويت، وبذلك تم الحصول على ثلثي الأصوات لصالح
القرار².

وبناء على ما سبق فإن الجمعية العامة أصدرت قرار 181 في الدورة الثانية بتاريخ
29 نوفمبر 1947م، وواصت فيه المملكة المتحدة بصفتها السلطة الوصية على فلسطين و جميع
أعضاء الأمم المتحدة لتبني المشروع، ويمكن تلخيص النقاط الواردة في القرار 181 فيمايلي:
-انهاء الانتداب البريطاني في فلسطين.
-انشاء دولتين مستقلتين في فلسطين عربية و يهودية-خضوع مدينة القدس لنظام دولي خاص

¹ - محمد مصباح حمدان، الاستعمار والصهيونية العالمية، المكتبة العربية، صيدا، بيروت، 1967، ص 251
² - الدول التي ايدت القرار بنعم هي: (أستراليا-بلجيكا- بولندا- البرازيل- كندا-كوستاريكا- بيلوروسيا - تشكو سلوفاكيا-
الدنمارك-جمهورية المونيك-الاكوادور-هايتي-ايسلندا-ليبيريا-لوكسمبورغ-هولندا-نيوزيلندا- النرويج- البارغواي-
الفلبين- السويد-أوكرانيا-جنوب افريقيا-اللوم أ-الاتحاد السوفياتي-فنزويلا-الارغواي) أما الدول التي صوتت بلا
فهي: (أفغانستان-كوريا-مصر-الاردن-سوريا-تركيا-العراق- ايران-اليمن-السعودية-الهند-اليونان-باكستان) أما الدول التي
امتنعت فهي: (الارجنتين-شيلي-الصين- سلفادور-أثيوبيا- هندوراس-المكسيك- المملكة المتحدة البريطانية-يوغسلافيا-
للمزيد انظر: عبد الكريم ابو ليلى، الدولة المستقلة و السيادة الوطنية، دار التقدم العربي، ط، بيروت، 1999، ص 128 وما
بعدها.

-عدم نزع ملكية أراضي العرب في دولة اليهود أو ملكية اليهود في أراضي دولة العرب حيث يصبحون مواطنين فيها يتمتعون بكل الحقوق¹.

وتم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية، وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن تشكل الجزء السابع وهو يافا، جييا عربيا في الإقليم اليهودي أما الجزء الثامن، تقرر أن يكون مدينة القدس بوصفها كيانا مستقلا يخضع لنظام دولي خاص، وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس لفترة أولية تبلغ عشر سنوات، يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع، و"يصبح سكان المدينة عندئذ أحرارا في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة.

ويعتبر قرار التقسيم بمثابة أول قرار دولي رسمي يقوم بتحديد الحدود لكل من الدولة الفلسطينية العربية والدولة اليهودية القدس منطقة دولية²، وأما فيما يخص المساحة والحدود بين الدوليين نجد:

-أ-الدولة الفلسطينية:

ومساحتها 12.589 دونم، مايساوية 43% من مساحة فلسطين وتضم: (الجليل الغربي، عكا والناصره، والسامرة، نابلس وجنين و طولكرم، قطاع القدس-عدا مدينة القدس الدولية - قطاع بيت لحم - عدا مدينة بيت لحم، قطاع الخليل -عدا الجزء المحاذي للبحر الميت - مدينة يافا، معظم قطاع " اللد و الرملة"، والسهل الساحلي من جنوب فلسطين، المجدل، غزه، خانيونس، والجزء الشمالي الغربي من قطاع بئر السبع، ومنطقة العوجا الحفير).

-ب- الدولة اليهودية:

مساحتها 15.260 دونم، مايساوي 56.5% من مساحة فلسطين، وتضم الجليل الشرقي، صفد، طبريا، بيسان، حيفا و قراها، تل أبيب والمعسكرات اليهودية الواقعة في السه الساحلي، قطاع يافا،

¹ - Karsh Efraim, *Essential Histories: The Arab Israeli Conflict "The Palestine War 1948"*, Osprey, Publishing, London, 2002, P7

² -فايد يوسف عبد المجيد، الدولة الفلسطينية-حدوده- ومعطياتها- سكانها، د. ط، معهد البحوث و الدراسات العربي، دار الهلال، القاهرة، د، ص 66

عدا مدينة يافا، الجزء المحاذي للبحر الميت في قطاع الخليل، جزء كبير من القرى الشرقية في القطاع الغربي، قطاع بئر السبع - عدا منطقة عوجا الحفير حتى العقبة.¹

ج-القدس الدولية: مساحتها 175,504 دونم ، ما يساوي 0.65 % من مساحة فلسطين ،تضم (أبوديس من الشرق ، وعين كارم من الغرب ، وشعفاط من الشمال ، وبيت لحم من الجنوب).²

إن قرار التقسيم الذي صدر في 1947م، هو أممي في الظاهر بريطاني في الباطن، فبعد أن عجزت بريطانيا في مواجهة المباشرة مع العرب ،و بعد أن مكنت اليهود من اعداد الكيان المنفصل لهم قررت الخروج من فلسطين متوهمة أنها بذلك الخروج تبعد عن نفسها تببيعات ما يحدث بعد ذلك متناسية أن التبعية كلها تقع عليها كدولة انتداب مسؤولة، فالقرار الجائر الذي قسم فلسطين قرار بريطاني من حيث التخطيط والتهيئة وإن صدر من الجمعية العامة الاممية³.

ولم يقبل الفلسطينيون بقرار التقسيم مما نتج عنه قيام انتفاضات ومظاهرات تطورت الى حرب فيما بعد، خاصة وأن انسحاب بريطانيا من فلسطين، والذي يعد انسحابا تكتيكيا، بعدما أدركت أن اليهود قادرين على تسير شؤونهم بأنفسهم ،هذا ساهم في قيام دولة الكيان الإسرائيلي الصهيوني في 14ماي 1948م، هذا لم يرضاه عامة العرب والشعب الفلسطيني فكانت حرب 1948 م، هي الحل الوحيد والمعبر الحقيقي عن رفض قرار التقسيم وقيام الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي، وجسر يفصل المغرب العربي على المشرق العربي، من خلاله لا يمكن للعرب تحقيق الوحدة المنشودة للتخلص من الاستعمار وتببعاته.

8.الحرب العربية الإسرائيلية الاولى "النكبة" 1948م و آثارها:

كان من الطبيعي أن يرفض العرب قيام دولة اسرائيل، كما رفضوا قرار التقسيم المجحف، وكان لابد حينئذ من التحرك لمنع القوات الصهيونية من الاستلاء على فلسطين وحماية السكان العرب من الارهاب اليهودي الصهيوني.

¹ - عبد الكريم أبو ليلي ،المرجع السابق،ص130

² - فايد يوسف عبد المجيد، المرجع نفسه،ص76

للمزيد انظر: للملحق رقم: 1 ص 351

³ - محمد ابراهيم ، ورقة بحث بعنوان: الدولة الفلسطينية حقيقة و قانونا ،في المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثاني المسمى ب" الدولة الفلسطينية عناصر ومقومات، جامعة القدس، جمعية أساتذة الجامعات الفلسطينية، غزة، سنة 1995، ص19 وما بعدها

وتدخلت الجيوش العربية و اعلنت الحرب عليها في 15ماي 1948 بجيش قوامه 40000 ألف جندي من القوات المشتركة (المصرية، العراقية، السورية، اللبنانية، الاردنية) بالهجوم على الكيان الصهيوني من كل الجوانب.

وكان التفوق في البداية عربيا فسارعت الدول الكبرى عن طريق الضغط على مجلس الأمن الى اصدار قرار لوقف القتال لمدة شهر ابتداء من يوم 11 جوان 1948. كهدنة تكتيكية استغلها اليهود وحلفائهم في استرجاع أنفاسهم والحصول على المد العسكري من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقاموا بهجوم مضاد في 9 جويلية 1948م.

وقام اليهود بعمليات تطهيرية خلال الهدنة الأولى والثانية في حق الشعب الفلسطيني أدت الى طرد حوال 156 ألف فلسطيني لجئوا الى الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا. كما أن اليهود لم يلتزموا بالبقاء في حدودهم الإقليمية، بل حاولوا التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية فتمكنوا من السيطرة على العديد من القرى¹، وأدى ذلك الى خروج عشرات الألوف من سكانها نحو لبنان والأردن وسوريا كلاجئين، بسبب المجاز الصهيونية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية خاصة الهاغانا والارغون.

والأمر المخزي هو أن الحرب انتهت بتوقيع أربع اتفاقيات بين الدول العربية والكيان الصهيوني مع مصر في 24 فيفري 1949، ومع لبنان في 23 مارس 1949، الأردن في 3 أفريل 1949، وسوريا في 20 جويلية 1949، وأدت تلك الاتفاقيات المخزية والتي بينت تخاذل الأنظمة العربية الى سيطرة اسرائيل على 77%، أي مايعادل 20.774 كلم² من مساحة فلسطين، أي أكثر مساحة من التي اقرها قرار التقسيم الأممي².

¹ - عبد فتوني علي، المرحلة التاريخية لصراع العربي- الاسرائيلي، ط1، دار الفرابي، بيروت، 1999، ص90

² - متولي محمود، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل 1949، مركز وثائق مصر المعاصر، 1974، ص24 للمزيد انظر:

للملحق رقم: 1، ص351

9-الحرب العربية الإسرائيلية الثانية "النكبة" 1967 وآثارها:

كانت حرب جوان 1967 كارثة حقيقية على فلسطين والأمة العربية وهي تعد المأساة الثانية بعد نكبة 1948، والتي أضرت بالقضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين حيث ارتفع عددهم جاء هذه الحرب من 80 ألف إلى 110 ألف لاجئ فلسطيني.

وتعود أسباب هذه الحرب إلى الرغبة الإسرائيلية في التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية والعربية وإجبار الدول العربية والشعب الفلسطيني بالاعتراف بدولة الكيان الاسرائيلي، خاصة المجاورة لها، فهي تريد تحقيق ما لم تستطع تحقيقه في حرب 1948 وحرب 1956.¹

فقامت القوات الإسرائيلية بالهجوم يوم 5 جوان 1967 على قطاع غزة وسيناء المصرية والعريش وأجزاء من سوريا والأردن، بحجة أن القوات المصرية وطائراتها الجوية ضربت الأراضي الإسرائيلية بهذه الذريعة المشينة قامت القوات الجوية الإسرائيلية في الصباح الباكر بمباغطة القوات الجوية المصرية وضرب مطارات القاهرة حيث خلفت خسائر مادية كبيرة تمثلت في تحطم 300 طائرة مصرية.

وحققت إسرائيل انتصارا كبيرا على العرب بدعم أمريكي، وكانت نتائج هذه الحرب وخيمة على الفلسطينيين إذا عقدت من وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ومن نتائجها نذكر:

- سيطرت إسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية لتصبح مساحتها 26 ألف كلم².
- تشريد أكثر من 26 ألف فلسطيني كلاجئين، وخضوع 2 مليون فلسطيني تحت رحمتها فأصبحوا يعيشون الاضطهاد والتشرد والفقر وكل أنواع ممارسات التعذيب.²

¹ - كيل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، ترجمة مفيد الديك، د، ط، د، ت، ن، بيروت، ص 110

² - هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ت، وديع فلسطين، بيروت، مكتبة لبنان، 1970، ص 120، للمزيد انظر

للملحق رقم: 3 ص 353

10- سياسة القوانين الاقتصادية والاستيطانية:

عمد الكيان الصهيوني لاستصدار العديد من القوانين الاستيطانية للسيطرة على الأراضي العربية والفلسطينية، والتي كان لها الدور في انتزاع الكثير من الأراضي من أيدي أهلها ومنحها للمتطوعين، وهذا ما كان يؤكد أحد الكبار الصهاينة "بن تسفي" «..يجب أن يكون من الواضح تماما أن ثمة هدفين رئيسيين خلال فترة اقامة الدولة العبرية:

- تشجيع الهجرة والاستيطان اليهوديين، تشجيع ترحيل العرب خارج أراضيهم وتوطينهم، وهذا يجب أن يمثل في القوانين الأساسية لإقامة الدولة... ينبغي أن يكون هناك قانون صريح أن يكون لنا دور في ترحيل المزارعين العرب والفلاحيين، دور يرتبط بمسألة شراء أراضي». ¹ وبالفعل أصبح ما قاله بني تسفي حقيقة سعى الكيان الصهيوني الى تطبيقها من خلال القوانين التي فرضتها نذكر منها:

- **قانون المناطق المغلقة 1949:** اذ يخول القانون للحاكم العسكري أن يعلن أي منطقة منطقة مغلقة ويمنع بذلك الدخول إليها أو مقاومتها إلا بإذنه.
- **قانون أملاك الغائبين 1950:** صدر هذا القانون في 14 مارس 1950، ويتضمن هذا القانون ما يلي:

- كل مالك فلسطيني غادر مدينته أو قريته خارج فلسطين.
- اعتبر الفلسطيني غائبا من وجهة نظر هذا القانون في حالة انتقاله من مكان الى آخر على المستوى الداخلي لفلسطين حتى ولو كان ذلك من مكان الى آخر أو من حي الى آخر داخل المدينة.

ونتيجة لتطبيق هذا القانون من قبل الكيان الصهيوني فإنه أمكن من الاستيلاء على حوالي 300 قرية عربية وشملت الاراضي المستولى عليها مساحات واسعة من الاراضي الخصبة تقدر بحوالي: 280 ألف دونم ².

¹ - هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، مج3، 1984، ص585

للمزيد انظر للملحق رقم: 4 ص354

² - هيئة الموسوعة الفلسطينية، مج3، المصدر السابق، ص586

• قانون تملك الارض 1953:

تم الموافقة على القانون من قبل الكنيست الإسرائيلية في 4 مارس 1953 ويخلص القانون الى منح وزير المالية الاسرائيلي صلاحيات واسعة ومطلقة لنقل ملكية الأراضي المستولي عليها لصالح اليهود¹.

• قانون التصرف 1953:

وينص القانون على أنه اذا لم يتصرف صاحب الملك في أرضه بنفسه فإنها تصبح من أملاك الكيان الصهيوني.

• قانون الاستقرار 1954:

ويتضمن القانون أنه يجب على الفلسطينيين ابراز أوراقهم الثبوتية والتي تثبت أملاكهم و حقهم الشرعي في تلك الاملاك في مدة لا تتجاوز 15 عاما.

ويكمن خطر هذا القانون في أن الفلسطينيين لم يستطيعوا من تاريخه استخراج تلك الوثائق الثبوتية نظرا للمضايقات الإسرائيلية وبذلك تمت مصادرة هذه الأراضي لصالح الكيان الصهيوني².

وهكذا وبواسطة تلك القوانين التي أخذت السلطات الإسرائيلية وايجادها من حين الى آخر، استطاعت الاستيلاء على الكثير من الأراضي الفلسطينية واضعاف شرعية قانونية من وجهة نظرها-تخولها انتزاع تلك الأراضي ولو بالقوة العسكرية من قبل أصحابها الحقيقيين. ولم يكتفي الكيان الصهيوني باستصدار القوانين، بل عمد أيضا على تفعيل آلية أخرى تهدف الى تحطيم البنى التحتية للمزارع الفلسطيني تمثل ذلك في تحويل أرضه الى أرض بور، وبالتالي اجباره على تركها، في حين أن غالبية سكان فلسطين كانوا يعتمدون على الأرض في مصادر معيشتهم.

¹ - هنري كتن، المرجع السابق، ص 121

² - هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مج 4، المصدر السابق، ص 310

كان الضغط الاقتصادي هو الهدف الاستراتيجي لليهود حيث سيطروا على العديد من المناطق الريفية المحيطة بمعظم المدن وتدميرها.¹ وأدت هذه التقنية الى سقوط واستسلام كل من مدينة حيفا. يافا، وطبرية، وصفد، وبيسان، واللد، والرملة، المجلد، بئر السبع، وحرمت هذه المجتمعات من وسائل النقل والتغذية والموارد المائية، فشهدت حالة من الفقر والفوضى والجوع الأمر الذي أجبرها على الاستسلام.² ووضع الكيان الصهيوني العراقي أمام المزارعين الفلسطينيين في الوقت الذي توفر فيه للمستوطنين الصهاينة كافة السبل والدعم المادي والمعنوي من قبل الحكومة الصهيونية والشركات اليهودية من وسائل الري والتقطير لحدثة والمحافظة على المزارع واتباع برامج صحية، بالإضافة الى الحفظ والتخزين والتصدير، فعلى العكس من ذلك مع المزارع الفلسطيني، كان يعاني من الإهمال وعدم الرعاية واعتماده على الأساليب التقليدية في الزراعة.³

كما عمد الكيان الصهيوني الى حرمان المزارعين الفلسطينيين من المياه أو الاستفادة منها وهذا العمل أدى الى جفاف الأراضي الفلاحية وفساد المنتجات الفلاحية بسبب الجفاف، وعلى مستوى التصدير فقد فرضت رقابة شديدة على المنتجات الفلسطينية، ومنع الكثير منها الى تصديرها خارج السوق الفلسطينية، حتى أن العديد منها حدث لها فساد، ولم يكتفي الكيان الصهيوني الإسرائيلي بهذا فقد فرض على التجار وحتى الفلاحين والحرفيين دفع الضرائب. وكانت هذه الضرائب كبيرة، مما حد بالكثير من المزارع الفلسطينية الى الجفاف وذهاب أصحابها البحث عن عمل بعد أن أرهقتهم التكاليف والضرائب التي فرضها عليهم الكيان الصهيوني، ولم يعد أمامهم إلا البحث عن لغمة العيش التي تبقيهم على قيد الحياة، فكانت الهجرة إما قسرا وإما اختيارا الى المناطق المجاورة التي سيجدون فيها الأمن والأمان.

¹ - نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني (1948-1982)، غزة، د.ت، ص159

² - هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مج3، المصدر السابق، ص311

³ - نور الدين مصالحة، المرجع السابق، ص161

فهناك من اختار أن يبقى بداخل فلسطين أي في (قطاع غزة والضفة الغربية ،وداخل الخط الأخضر)،وهناك من فضل الهجرة الى المناطق العربية المجاورة(سوريا، الأردن، لبنان، العراق، مصر، وحتى دول الخليج العربي خاصة الكويت)،وهناك مجموعة فضلت الذهاب الى دول المغرب العربي، وعلى الخصوص ليبيا ،الجزائر وتونس ،منهم من عرف كلاجئين ومهاجرين ونازحين، وكذلك وهناك مجموعة فضلت الذهاب الى خارج الوطن العربي باتجاه نحو الدول الأوروبية وحتى الأمريكيتين أستراليا¹.

وما يمكن قوله أن ممارسات الكيان الصهيوني الإسرائيلي، والتي شملت جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادي، أمام الصمت العربي وحتى الدولي هو الامر الذي صعب من مشكلة الفلسطينيين.

¹ -نور الدين مصالحة، المرجع السابق،ص161

الخلاصة:

يمكن القول من خلال ما سبق أن قضية اللاجئين قد بدأت بالظهور على أرض الواقع مع بداية ولادة الكيان الصهيوني، لتبدأ هجرة الفلسطينيين من ديارهم هجرة قسرية بهدف النجاة بالنفس والهروب من إرهاب العصابات الصهيونية والتي رغبت في تثبيت أقدامها في فلسطين على أنقاض سكانها من بعد طردهم، وذكر بعض الأساليب التي قام بها الصهاينة والتي أدت إلى اللجوء الفلسطيني وترك كل ما يملكون من خيرات وثروات، ليصبحوا فيما بعد مجردين من كل ما يملك.

اعتمد الصهاينة أعمال الإرهاب باعتبارها سلاحاً قمعياً لمعارضتي إنشاء الدولة اليهودية، وبهدف حمل العرب على الفرار من فلسطين، أخذوا يواجهون المدنيين بوسائل الإرهاب التي طوروها وأتقنوها، فعمدوا إلى نسف المنازل وإلقاء القنابل على جموع المدنيين في الأماكن العامة، واغتيال الأفراد وتدمير القرى بكاملها، علاوة على أعمال السلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة.

ويمكن القول إن قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة - والذي انتزع من الفلسطينيين حق تقرير تسوية مصيرهم - كان يشكل انحداراً في السياسة الدولية الخاصة بالأمم المتحدة والتي تضمن ميثاقها (حق الشعوب في تقرير مصيرها)، فكيف يمكن تقسيم فلسطين دون مشاركة سكانها.

كما أن واضعي مخطط التقسيم عللوا اقتراحهم بضرورة إعطاء اليهود أرضاً نتيجة اضطهادات ألمانيا النازية التي كانوا ضحيتها... إن هذا الأمر يبرر اعتبار الفلسطينيين مسئولين عن هذه الاضطهادات ولا يمكن قبول أن يصبحوا ضحية جديدة بسبب قرارات الأمم المتحدة.

كما كان لنكبة 1948م، والتي تمثلت في الحرب العربية الإسرائيلية، والتي بينت حقيقة تخاذل الانظمة العربية ومدى فشلها في تحقيق انتصار على شتات اليهود، وأكبر تخاذل سجل ضد الحرب هي معاهدة رودس المخزية عام 1949 التي وقعت إسرائيل مع الدول العربية المشاركة في الحرب.

وبرغم من أن نتائج هذه الحرب كانت سلبية على الشعب الفلسطيني والأنظمة العربية، إلا أنها أثرت على الساحة العربية، وعرفت تطورات وتحولات في البنية السياسية وظهرت الانقلابات في سوريا ومصر، كثورة 23 جويلية 1952م، للضباط الأحرار ضد الأنظمة العميلة للغرب.

الفصل الثاني

التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم في مناطق اللجوء

- أولاً: التوزيع الجغرافي للاجئين في مناطق اللجوء.
- ثانياً: أوضاع اللاجئين في مناطق اللجوء.
- ثالثاً: دور هيئة الأمم ومنظمات الاغاثة في حماية اللاجئين.

أدى استخدام الاحتلال الصهيوني مختلف أساليب القمع والترهيب ووسائله بحق المدنيين الفلسطينيين الى تهجير الآلاف من الفلسطينيين، وخصوصاً بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لعام 1948م، والتي نتج عنها تهجير نحو 800 ألف فلسطيني، أي نحو 57% من مجموع شعب فلسطين في ذلك الوقت، وتفاقت مشكلة اللاجئين عندما قامت "إسرائيل" باحتلال باقي أرض فلسطين في حرب سنة 1967م، حيث تمّ تهجير نحو 300 ألف فلسطيني.

يقيم نحو نصف الشعب الفلسطيني خارج فلسطين التاريخية، ومثلت البيئة العربية الحاضنة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين، حيث يعيش نحو 88% من فلسطيني الخارج في بلدان عربية، وتركز اللجوء الفلسطيني في المناطق المحيطة بفلسطين، كما يقيم أكثر من 80% من اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي في الأردن وسورية ولبنان والعراق، كما تقيم أعداد كبيرة منهم في بلدان الخليج العربي، وخصوصاً في السعودية، وبلدان المغرب العربي، وكذلك في أوروبا والأمريكيتين، وحتى في استراليا.

واتخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي، من ناحية دوائر الاهتمام بها، أبعاداً وطنية وقومية وإسلامية وإنسانية، وتحملت البلدان العربية قسطها من المسؤولية في السعي لتحرير فلسطين، ودعم الشعب الفلسطيني والسعي لعودة اللاجئين، واتخذت قضايا اللاجئين في الوقت نفسه، أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية .

فبالإضافة إلى الأعباء السياسية والاقتصادية التي تحملتها البلدان العربية المضيفة، فإن ترق الشعب الفلسطيني للعودة والتحرير وتبنيه الكفاح المسلح أدى إلى الكثير من الاحتكاكات والنزاعات في البلدان المضيفة، خصوصاً تلك المحيطة بفلسطين، والتي حاولت ضبط أنشطة الفلسطينيين، وفق ما ترى أنه من مصالحها العليا ومتطلباتها الأمنية.

وعليه أتناول في هذا الفصل الموسوم بـ "التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم في مناطق اللجوء، حيث تضمن المبحث الأول التوزيع الجغرافي للاجئين في مناطق اللجوء والمبحث الثاني يتمحور حول أوضاع اللاجئين في مناطق اللجوء، أما المبحث الثالث فتناولت دور هيئة الأمم ومنظمات الاغاثة الدولية في حماية اللاجئين " الأونروا".

أولاً: التوزيع الجغرافي للاجئين في مناطق اللجوء:

ارتبطت حركة نزوح الفلسطينيين عام 1948، الى خارج وطنهم بالتطورات السياسية والعسكرية في فلسطين منذ الانتداب البريطاني، وكانت بدايات أول موجات النزوح الجماعية الى خارج فلسطين بعد صدور قرار الأمم المتحدة "قرار رقم 181"¹ في 29 نوفمبر 1947م، القاضي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق².

واستمرت موجات الهجرة، إما قسراً أو طوعاً الى خارج فلسطين بعد ازدياد حدة الاصطدامات بين العرب واليهود، والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية لخويف العرب الفلسطينيين وتهجيرهم، بالإضافة الى اعلان قيام دولة الكيان الصهيوني في 14 ماي 1948م، ودخول الجيوش العربي الى فلسطينيين وهزيمتها العسكرية، أدى الى تسارع موجات الطرد واللجوء والهجرة، ونزوح مئات الآلاف من أبناء فلسطين وتشنتهم خارج وطنهم فلسطين.

لقد مزقت حرب 1948م، أو "نكبة 1948م" النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني والذي وجد نفسه مشرداً في العراق بعد أن استقر في بلاده أربع آلاف وخمسمائة سنة ماضية³، وتركز اللجوء الفلسطيني في البداية في المناطق المحيطة بهم، حيث يقيم أكثر من 80% من اللاجئين في الوطن العربي سوريا، لبنان، العراق، الأردن، مصر ودول الخليج العربي وكذلك بلدان المغرب العربي خصوصاً ليبيا والجزائر.

وبعد عام 1967م، اتخذت قضية اللجوء الفلسطيني منحى آخر، حيث نزح العديد منهم الى دول أوروبا والأمريكتين وحتى أستراليا بحثاً عن العمل والعيش الكريم والأمان بعد تدهور أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

¹ -المزيد أنظر للملحق رقم: 01 ص 351

² - أحمد الشعيبي، محاضرات عن قضية فلسطين، منذ فجر التاريخ حتى الحرب العلمية الثانية، دراسة تحليلية، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1954، ص 233

³ -محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية، و تطوراتها المعاصرة، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تونس 2012، ص 64

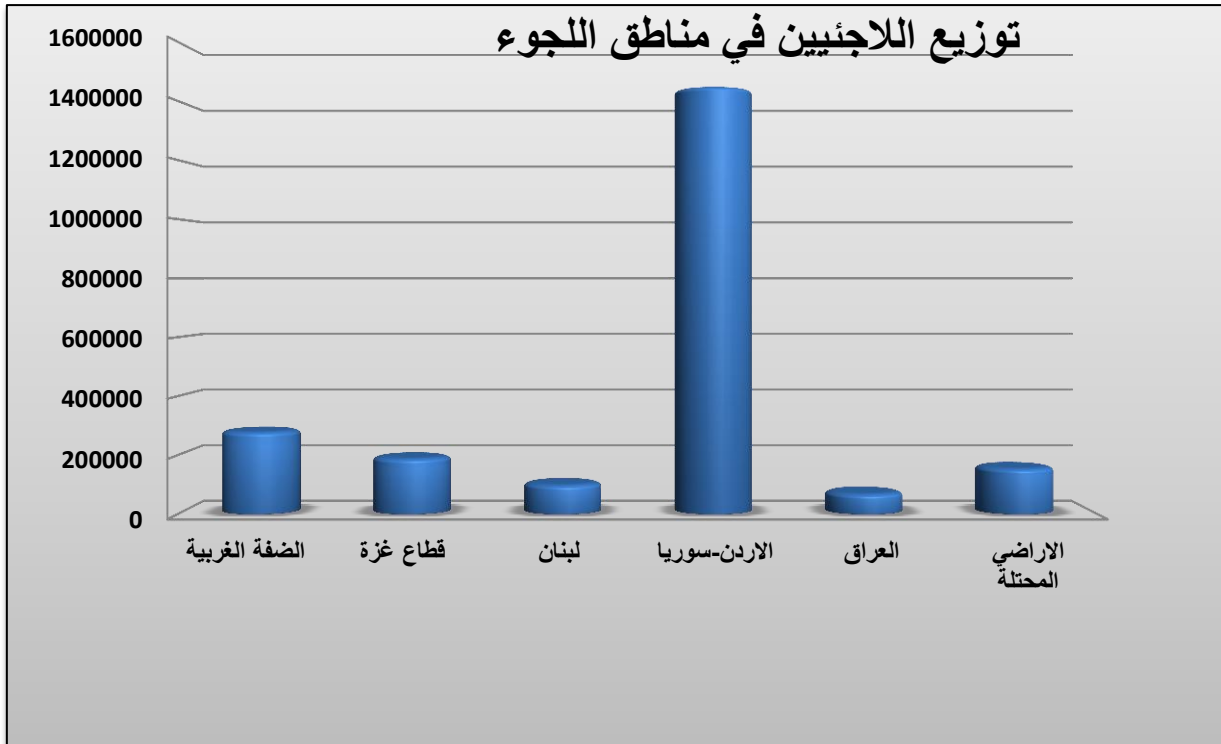
1- تقديرات عدد اللاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء 1948-1982م:

قدّرت البعثة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة عدد اللاجئين عام 1948م، بـ: 726000 لاجئ فلسطيني موزعين على النحو الآتي:

الجدول (5) يمثل توزيع اللاجئين وأعدادهم في المناطق العربية¹.

مناطق اللجوء	العدد بالآلاف
الضفة الغربية	280000
قطاع غزة	190000
لبنان	100000
الأردن-سوريا	1450000
العراق	70000
الأراضي المحتلة	156000

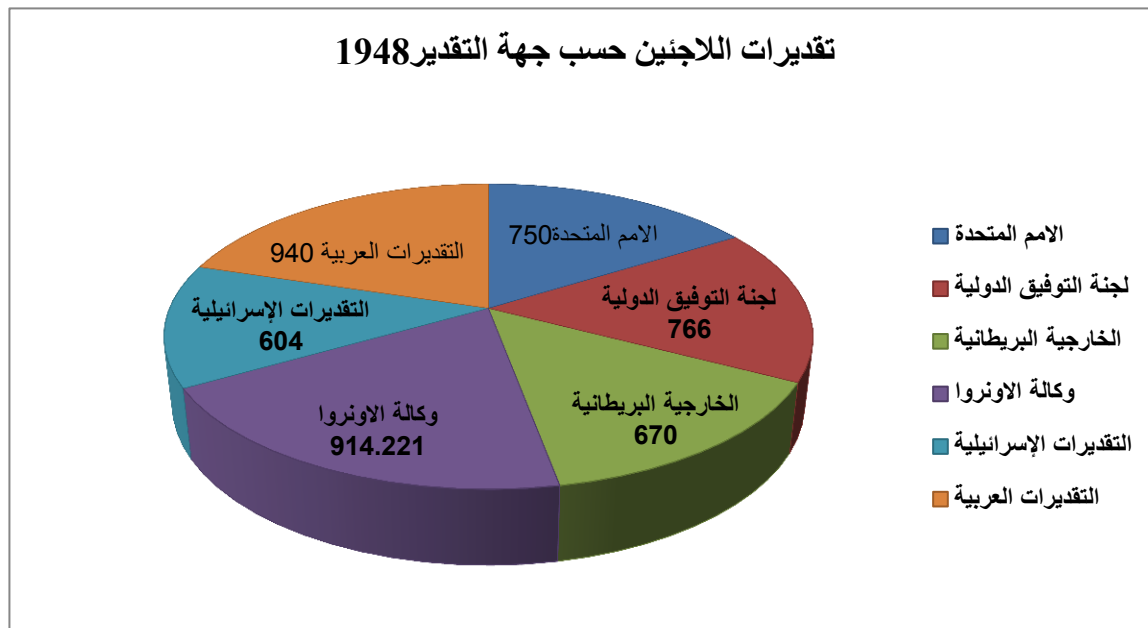
والرسم البياني يوضح توزيع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء.



¹ - جرار ناجح، الهجرة القسرية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 182

من خلال الجدول يتضح أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ في كل من الضفة و القطاع حوالي: 370000 لاجئ، و في لبنان وصل الى: 100000 لاجئ، بينما وصل في كل من الأردن وسوريا الى 150000 لاجئ، أما في العراق فوصل الى 70000 لاجئ، وفي الأراضي المحتلة وصل الى 156000 لاجئ، إلا أن هناك اختلاف كبير بالنسبة لعملية تقدير تعداد اللاجئين لعام 1948م، والجدول رقم (6) يوضح جهة تقديرات وتقديرها لتعداد اللاجئين عام 1948م¹.

التقديرات لعام 1948م	حسب جبهات والمصادر الرسمية بالآلف
الأمم المتحدة	750.000
لجنة التوفيق الدولية	766.000
الخارجية البريطانية	670.000
وكالة الأونروا	914.221
التقديرات الإسرائيلية	604.000
التقديرات العربية	940.000



¹ - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين، ص 15، وانظر ايضا الى: مورييس علي نبي، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان 1993، ص 201

أما عدد اللاجئين الفلسطينيين لعام 1948م، حسب ما قدمه بعض الباحثين من فلسطين ولبنان اعتماداً على مؤشرات وإحصائيات الأونروا والبلدان المقيمين فيها ، فإنه فاق 9000.00 لاجئ فلسطيني، والجدول رقم (7) يوضح هذه التقديرات لعام 1948م¹.

تقديرات اعداد اللاجئين لعام 1948 حسب الباحثين بالآلف	
800.747	سليمان أبو ستة
770.000	جانيت أبو الغد
744.150	وليد الخالدي
800.000	محمد سعيد
726.000	رمضان بابا دجي
1.200.387	ناهض زقوت
810.000	إيليا رزيق

من خلال الجدول رقم-5-6-7، يتضح أن هناك تضارب حقيقي في تحديد الرقم الحقيقي لأعداد اللاجئين، وهذا يبين لنا غيابات الإحصائيات لرسمية الدققة عن تعداد اللاجئين ومساراتهم، وتشير تقديرات الأمم المتحدة أن عدد اللاجئين من سكان فلسطين الذين أجبروا على مغادرة فلسطين حتى ديسمبر 1948م، بلغ 725000 لاجئ²، بينما يذكر "توفيق عود" وهو باحث فلسطيني أن عدد اللاجئين وصل إلى 2 مليون لاجئ موزعين على مختلف أنحاء العالم منهم مليون لاجئ عام 1967م³، والسبب كما ذكرنا الاختلاف في تصنيف اللاجئين، وكذلك هناك عدد من اللاجئين غير مسجلين في الأونروا.

وبعد حرب 1967م، برز جيل جديد من اللاجئين، إذ قدرت وكالة الأونروا عددهم بـ: 175000 لاجئ من المسجلين لديها، هجروا وللمرة الثانية من بين هؤلاء 17500 لاجئ كانوا تركوا المنطقة وذهبوا إلى سوريا، في حين ترك 7000 لاجئ قطاع غزة إلى مصر، بينما

¹ - مورييس علي نبي، المرجع السابق، ص 185

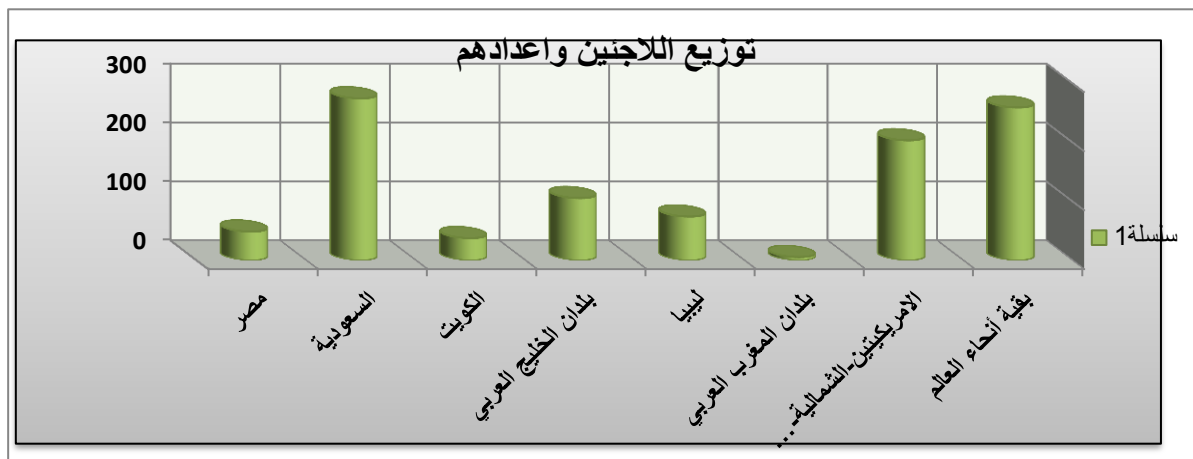
² - أبو الغد جانيت، التحول الديمغرافي في فلسطين، تهويد فلسطين، مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972، ص 155

³ -توفيق عود، البعد المكاني والبعد الزماني، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات، القاهرة 1998، ص 19

قدرت الأونروا عدد اللاجئين الجدد الذين هجروا لأول مرة بحوالي 350000 لاجئ منهم 100000 لاجئ هجروا من المناطق المحتلة الى سوريا، في حين فرّ الآخرون الى سيناء المصرية الى مصر والباقي هجروا الى الضفة الغربية، ثم الى الضفة الشرقية نحو الأردن¹. في حين يذكر جرار ناجح أن عدد اللاجئين لعام 1948م الى غاية 1980م، حسب ما قدمه في مؤتمر علمي في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية حول عدد اللاجئين الفلسطينيين في الجدول أدناه².

الجدول رقم (8) عدد اللاجئين وتوزيعهم في مناطق اللجوء من 1948-1980م.

مناطق اللجوء	عدد اللاجئين
مصر	48.784
السعودية	274.762
الكويت	37.696
بلدان الخليج العربي	105.587
ليبيا	74.284
بلدان المغرب العربي	5.544
الأمريكتين-الشمالية-الجنوبية	203.568
بقية أنحاء العالم	259.248



¹ - مركز بديل، نشرة اعلامية، اليوم العالمي للاجئين 20 جوان 2009، فلسطين 2009، ص 15

² - اليوم العالمي للاجئين 20 جوان 2007، جريدة حق العودة، ع 24، ص 5، جويلية 2007، ص 23، على الموقع الالكتروني:

من خلال الجدول رقم (8)، يتضح لنا أن عدد اللاجئين بعد الحرب العربية الإسرائيلية الثانية لعام 1967م، تضاعف في بعض البلدان العربية، كما نلاحظ أيضاً تزايد تعداد عدد اللاجئين نحو بلدان العالم في مقدمتهم أمريكا الشمالية والجنوبية، التي عرفت تزايداً كبيراً، إذ وصل العدد إلى 203.568 لاجئ، وهذا يعود إلى النتائج السلبية التي أسفرت عنها الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967م، وانهزام العرب، واحتلال الكيان الصهيوني الإسرائيلي للكثير من الأراضي الفلسطينية في القطاع والضفة الغربية.

2-1- اللاجئين الفلسطينيون في البلدان العربي:

أطلق على الذين اتجهوا نحو البلدان العربية اسم الهجرة نحو المناطق العربي، وذلك بحكم المسافة والموقع الجغرافي والروابط الدينية والتاريخية، ويعد الموقع الجغرافي من أبرز العوامل التي جعلت العديد من اللاجئين أو النازحين الفلسطينيين يختارون البلاد العربية، بحكم عامل العودة إلى الوطن بعد تحسن الأوضاع ممكناً¹، والجدول رقم (9) يوضح لنا تطور عدد اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية².

البلد	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980
لبنان	127600	100.820	135661	159810	175958	196855	226545
سوريا	82194	88330	115043	135971	158717	181042	209362
الأردن	506200	502135	613743	688089	506038	625877	716324
العراق	8000	9000	4000	// //	// //	// //	80000
مصر	// //	9000	// //	// //	49559	// //	49701
الكويت	// //	// //	37000	43000	// //	204000	437130
السعودية	// //	// //	// //	// //	// //	// //	341770

من خلال الجدول يتضح أن عدد اللاجئين يزداد في كل فترة زمنية، رغم أن الإحصائيات غير

¹ - جبارة تيسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق، عمان 1998، ص 337

² - المصدر: بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الأرقام الواردة في الجدول مبنية على التقديرات التي تقدمها المجتمعات المحلية الفلسطينية في هذه الأرقام، ولا تعبر عن الإحصائيات الرسمية، كون معظم الدول المضيفة خارج منطقة الشرق الأوسط لا تصنف اللاجئين الفلسطينيين كلاجئين من حيث الإحصائيات الخاصة باللاجئين.

دقيقة، وهذا يفسر لنا أن عمليات النزوح كانت كبيرة وذلك راجع الى ممارسات العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وتشير بعض الدراسات أن عدد اللاجئين في بلدان المغرب العربي كان قليلا بحكم المسافة الجغرافية، ووصل عددهم في ليبيا الى 9585 لاجئ، والجزائر 10000 لاجئ، بينما تونس 4000 لاجئ، أما في دول الخليج العربي فقد وصل الى 137785 لاجئ.

ونشير هنا الى أن هذه الاعداد تبقى متضاربة و ذلك لغياب احصائيات دقيقة حول اللاجئين، كما أن هناك عدم تحديد دقيق لمفهوم اللاجئ لدى وكالة الأونروا وبعض الجهات الرسمية وهو الأمر الذي زاد في البحث صعوبة¹.

كما أن هناك بعض الاحصائيات تشير الى أن أكثر من 3 ملايين لاجئ فلسطيني يقيمون بالأراضي العربية حتى نهاية 1980م، ومنهم 390 ألف لاجئ في المملكة العربية السعودية و 40 ألف منهم في قطر، أما دولة الامارات العربية فوصل العدد فيها منذ عام 1967م حتى عام 1990م، حوالي 105 ألف لاجئ، أما في العراق فقد وصل العدد الى 15 ألف لاجئ².

أما في مصر وصل عددهم مع نهاية 1986م، الى 40 ألف لاجئ، وفي بلدان المغرب العربي خاصة ليبيا فقد وصل عددهم الى 30 ألف³، وفي دولة الكويت وصل عددهم عام 1961م، الى 37 ألف لاجئ، ليرتفع الى 204 آلاف لاجئ عام 1975م، ووصل عددهم عام 1990م، الى 430 ألف لاجئ فلسطيني⁴.

¹ - جبارة تسير، المرجع السابق، ص 341

² - موقع الجزيرة، نت، حصة نماذج التضييق، بتاريخ 7 أوت 2010م، أنظر <http://www.aljazeera.net>

³ - راجع موقع الأونروا، (اللاجئون الفلسطينيون) بتاريخ 16-3-2017 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.unrwa.org>

⁴ - محمد محسن صالح، القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية، المرجع السابق، 137

ووصل عدد هم في باقي الدول العربية الى حوالي: 590 ألف مع نهاية 1990م، منهم 6 آلاف في تونس و 10 آلاف في الجزائر¹.

ويقيم هؤلاء اللاجئين في المخيمات العربية، حيث يوجد 31 مخيما منهم رسمي وغير رسمي، فعدد المخيمات التي تديرها وكالة الأونروا، يصل الى 17 مخيما وهي رسمية، أما الباقي فهي غير رسمية، كما أن هناك فئة من اللاجئين تقيم في المدن والقرى العربية لها نفس الحقوق والواجبات، وتشير وكالة الأونروا الى أن أغلب اللاجئين الفلسطينيين المسجلين يقيمون في البلدان المجاورة الحدودية (لبنان، سوريا، الأردن)، ويقدر عددهم بـ 700000 لاجئ².

2-2 اللاجئين الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية:

استقرت أعداد من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في أراضي فلسطينية لاعتبارات تتعلق بعدم وجود قرار بالهجرة الى مكان آخر، وهذا راجع الى عدم المعرفة أو ربما لعدم القدرة وربما تعلقا بالأرض، واستقر اللاجئون والنازحون الفلسطينيون في ثلاث أماكن وهي:

1- في داخل فلسطين المحتلة عام 1948م:

بلغ عددهم حسب المؤرخ جبارة تسير بـ 156000 لاجئ كانوا عرضة للإهانة والتعذيب³، وأكبر نسبة منهم كانت في شمال فلسطين وفي منطقة الجليل 60%، وكانت السياسة الإسرائيلية الصهيونية تعمل على طمس هويتهم الوطنية وتضييق عليهم، وتمنع البعض منهم من التجول بدون رخصة، وفرضت عليهم قانون الطوارئ والحكم العسكري بحجة أمن الدولة⁴.

2- في الضفة الغربية:

لجأت أعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الضفة الغربية، وتوزعوا على مدنها توزيعا عشوائيا، وتشير الاحصائيات أن عددهم تجاوز 300 ألف لاجئ ونازح، وعان هؤلاء من سياسة الطرد الإسرائيلي خاصة في حرب 1967م، وبعد سيطرتهم على الضفة الغربية، وطبقوا عليهم

¹ - الجزيرة، نت، حصة نماذج التضييق، بتاريخ 7 أوت 2010م، راجع الموقع: <http://www.aljazeera.net>

² - (اللاجئون في الشرق الاوسط، مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية)، جامعة اليرموك، المؤتمر الدولي الثاني، اللاجئين في الشرق الاوسط، أفريل 2017، ص 20

³ - جبارة تسير، المرجع السابق، ص 133

⁴ - عبون غسان، المرجع السابق، ص 90

الاجراءات العسكرية والأمنية¹، وسكن هؤلاء اللاجئين المخيمات التي بلغت 19مخيما، ويدير سكان المخيم نشاطاتهم بصفة خاصة، ساعدتهم وكالة الأونروا في ذلك².

3-2- في قطاع غزة:

وجد اللاجئين الفلسطينيين الذين أحبروا قسرا، على الخروج من ديارهم عام 1948م، أنفسهم ملزمون بالتوجه الى ما تبقى من أراضي فلسطينية حرة، طالبين اللجوء من أقاربهم في قطاع غزة، رغم المساحة الضيقة للقطاع، إلا أنه استطاع أن يستقبل أكثر من 250 ألف لاجئ فلسطيني في 8 مخيمات لا تتوفر على أدنى شروط الحياة³.

وتظهر المؤشرات الاحصائية للجهاز المركزي الفلسطيني في رام الله، بأن عدد سكان فلسطين عام 1951م، وصل الى 2.3 مليون فلسطيني شرد منهم 57%، منهم من طلب اللجوء داخل فلسطين ومنهم من طلب اللجوء الى دول الجوار وخارجها⁴، وعلى العموم فإن عدد اللاجئين الذين وصلوا الى قطاع غزة من 1948م، الى غاية 1980م، قدر بـ: 367.995 لاجئ، بمعدل نمو 1.9% سنويا.

إن التطور في عدد اللاجئين بعد قيام الكيان الاسرائيلي وممارساته الشنيعة أدى هذا الى زيادة عدد اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية. والجدول رقم (10) يوضح تقديرات اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين لعام 1949م، بالآلاف والنسبة المئوية⁵.

¹ - عبون غسان، المرجع السابق، ص 90

² - (اللاجئين الفلسطينيون و حق العودة)، ع6، وزارة الاعلام، السلطة الفلسطينية، المكتب الصحفي، اوت 1995م، ص 18

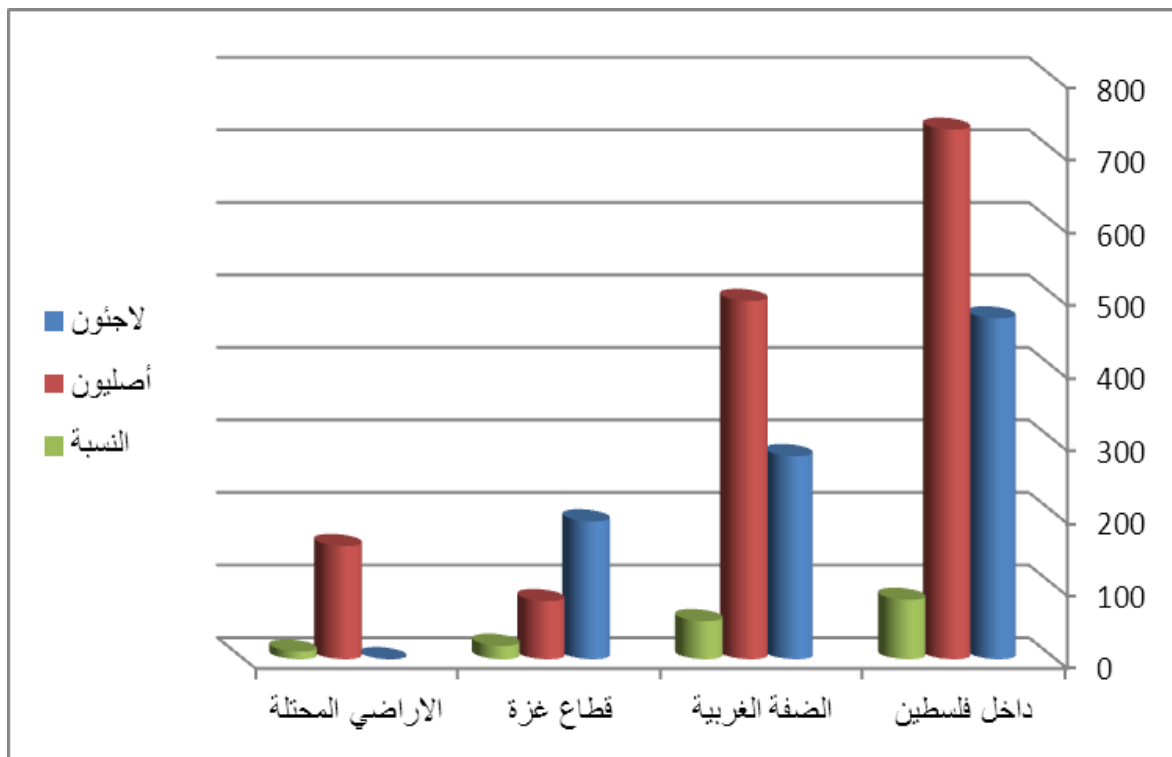
³ - اياد محمد شناعة، مخيمات اللاجئين في فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين 2009، ص 239

⁴ - وكالة معا الاخبارية، الاحصاء، أكثر من 10 مليون فلسطيني يعيشون الشتات، أطلع عليه في: 29-12-2017

⁵ - أمين محمود عطايا، الواقع الديمغرافي في الاراضي المحتلة 1967-1988م، م، ش، عربية، ع 60، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1989م، ص 114

منطقة اللجوء	لاجئون	أصليون	المجموع	النسبة
داخل فلسطين	470	730	1200	81.8
الضفة الغربية	280	494	744	52.4
قطاع غزة	190	80	270	18.4
الأراضي المحتلة	*** **	156	156	10.6

الرسم البياني يوضح تقديرات اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين لعام 1949م



من خلال الجدول يتضح لنا جليا هذا التطور الكبير في عدد اللاجئين، هذا ما يفسر لنا أن عدد كبير من الفلسطينيين طلبوا اللجوء بعد النكبة 1948م، في الأراضي المتبقية الفلسطينية، وهذا أدى الى تدهور الأوضاع في شتى المجالات، خصوصا في الضفة والقطاع، حيث نلاحظ ان نسبة اللجوء في الضفة وصلت الى 52%، وفي القطاع 18%، وهذا العدد كبير بالنسبة لمساحة المنطقتين.

4-2 اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا:

لم تكن الدول الأوروبية ملاذاً أساسياً لموجات لهجرة القسرية الفلسطينية الأولى لعام 1948م، والتي أجبرت العديد من الفلسطينيين على مغادرة الوطن كما هو الحال بالنسبة للدول العربية المجاورة لفلسطين، باستثناء بريطانيا التي هاجر إليها البعض عام 1948م، لينشأوا نواة لمجتمع جديد، لكن هذا الوضع تغير بعد الهزيمة العربية الثانية ضد إسرائيل 1967م، والممارسات القمعية الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني من أجل الضغط عليهم للهجرة وتركهم لوطنهم فلسطين.

ويضاف الى ذلك التشديدات التي قام بها بعض الدول العربية المضيفة للاجئين خاصة مصر والعراق والأردن مع نهاية السبعينات وبداية الثمانيات، نتيجة لتغير الأوضاع في هذه البلدان مما أدى بالعديد من الفلسطينيين خاصة الطلبة للهجرة وطلب اللجوء في العديد من الدول الأوروبية خاصة: (بريطانيا، الدنمارك، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، النمسا، السويد، النرويج.. الخ)¹، وغيرها من الدول الأوروبية، ولا توجد احصائيات دقيقة تبين لنا حقيقة هذه الأعداد، فتذكر بعض الدراسات التي أعدها بعض الباحثين أن عددهم تجاوز 200 ألف لاجئ ونازح من 1948م إلى غاية 1990م، وحسبما ذكره المجلس الأوروبي أنهم موزعين في الجدول التالي: رقم (11) يمثل توزيع اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا ما بين 1948-1990م.²

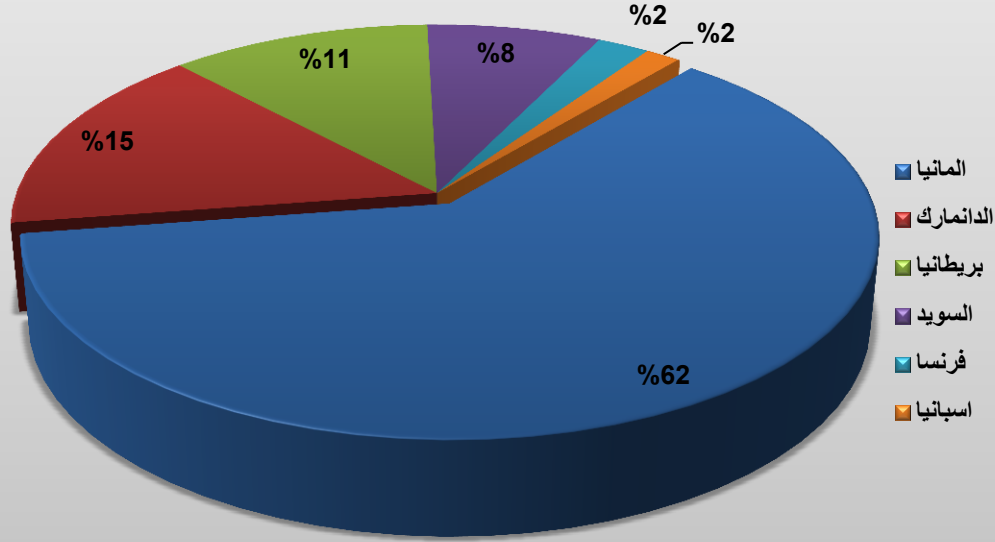
الدولة	العدد بالآلاف	الدولة	العدد بالآلاف
ألمانيا	80000	السويد	10000
الدانمارك	20000	فرنسا	3000
بريطانيا	15000	إسبانيا	2000

والرسم البياني يوضح نسب توزيع اللاجئين في الدول الأوروبية المذكورة في الجدول

¹ - مركز التعاون الثقافي والاجتماعي الفلسطيني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2001، ص 50

² - هزري بن جلول، وعد بلفور تحالف الاستعمار والصهيونية، يوم دراسي "الذكرى المئوية لوعد بلفور، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 17 نوفمبر 2017

توزيع اللاجئين الفلسطينيين في اوروبا



من خلا الجدول يتضح أن نسبة تركيز اللاجئين نجدها في ألمانيا أكثر من غيرها، وذلك بحكم أن ألمانيا من بين الدول الأوروبية الأكثر احتواء اللاجئين، كما أن تعاملها معهم أحسن مقارنة بفرنسا أو اسبانيا، التي شهدت عبر سنوات أزمات اقتصادية كبيرة، جعلتها تضيق على اللاجئين مهما كانت اتجاهاتهم أو دولهم جاؤوا منها.

واختلفت أوضاعهم من دولة لأخرى، إلا أن المتفق عليه أن احوالهم المعيشية كانت أحسن من لاجئي الدول العربية بكثير سواء تعلق بالعمل أو الصحة أو حرية التعبير، غير أن الكثير منهم و جدوا صعوبات في القدرة على الاندماج في المجتمع الاوربي و ذلك نظرا لعامل الدين¹.

¹ - صالح محسن ،التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، ط1، مركز الزيتونة للدراسات،بيروت، 2008،ص284

ثانياً-أوضاع اللاجئين في مناطق اللجوء:

ما فجع العالم العربي بنكبة فلسطين عام 1948 استقبل العرب في ما تبقى من فلسطين وفي البلاد العربية المجاورة أفواج اللاجئين بالترحاب والمشاركة المعنوية والمادية، وسكن اللاجئين أولاً لدى أقاربهم ومعارفهم وفي المباني الخالية وفي المعسكرات والمساجد، وبعد إنشاء وكالة الغوث عام 1950 أقيمت لهم خيام ثم مساكن مبنية في أراض خصصتها الحكومات العربية. وبينما كان عدد اللاجئين عام 1948 حوالي مليون لاجئ أصبح عددهم اليوم 5,25 ملايين موزعين في أنحاء العالم¹.

لكن رغم الاستقبال إلا أن أوضاعهم اختلفت في البلدان العربية من دولة لأخرى، وذلك حسب قوانين واعراف والأوضاع السياسية والاقتصادية وامكانيات كل دولة، فوضعهم في لبنان يختلف عن وضعهم في الأردن وسوريا والعراق، كما أن أوضاعهم في دول العالم سواء في أوروبا أو الأمريكيتين، رغم تحسن أوضاع العمل والمعيشة إلا أنهم يعانون من صعوبة الاندماج وظاهرة الاغتراب، أما في داخل فلسطين فأوضاعهم كارثية نتيجة ضيق المساحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسة التضييق والحصار التي تمارسها إسرائيل في المنطقة².

1- في داخل فلسطين:

نقصد هنا بداخل فلسطين الذين التجأوا من المناطق الفلسطينية المحتلة الى كل من قطاع غزة والضفة الغربية، هروبا من العصابات الصهيونية والمجازر التي كان يرتكبها الكيان الصهيوني في حقهم.

• في قطاع غزة:

يعد قطاع غزة من أهم المناطق الفلسطينية التي لجأ اليها العديد من الفلسطينيين بعد حرب 1948م، فهو المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، وهو على

¹ - صالح محسن، المرجع السابق، 285

² - أديب زيادة، السياسي الاجتماعي والاقتصادي في اوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ملتقى اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي، الواقع والآفاق، 14-15 أبريل 2012، مركز الدراسات الجزيرة، الدوحة 2012، ص12

شكل شريط ضيق شمال شرق جزيرة سيناء المصرية، يشكل القطاع 1.33%، من مساحة فلسطين التاريخية، ويمتد على مساحة 360 كلم¹².

ويعتبر القطاع احدى أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، وتبلغ الكثافة وفقاً للأرقام حديثة 26 ألف نسمة/كلم²، ويسمى بهذا الاسم نسبة لأكبر منه وهي مدينة غزة، كان قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من منطقة الانتداب البريطاني في فلسطين حتى الغائه في عام 1948م².

وفي خطة تقسيم فلسطين كان القطاع من ضمن الأراضي الموعودة للدولة الفلسطينية، غير أن هذه الخطة لم تطبق أبداً، وفقدت سريانها إثر تداعيات حرب 1948م، وبين سنتي 1948 و1956م، خضع القطاع لحكم عسكري مصري، ثم احتلها الجيش الإسرائيلي لمدة 5 أشهر في حرب أكتوبر 1956م، المتعلقة بأزمة قناة السويس، وفي مارس 1957م، استرجعت مصر القطاع ليصبح تحت حكماً إلا أن حرب 1967م، مكنت الجيش الإسرائيلي من حكم القطاع مرة أخرى عسكرياً مع جزيرة سيناء المصرية³.

وقدر لهذا الشريط الضيق المحصور ما بين البحر المتوسط والأراضي المحتلة لعام 1948 م، وضعف موارده والإمكانات، أن يستوعب جزءاً رئيسياً من الفلسطينيين الذين اقتلعوا من ديارهم ووطنهم⁴.

وهاجر إلى القطاع الجزء الأكبر من أهالي غزة، وفضاء بئر السبع، وفضاء يافا والرملة والأفضية الأخرى، ولم تكن إمكانيات القطاع المحدودة لتستوعب هذه الأعداد الكبيرة التي توزعت في مختلف مدن وقرى القطاع، وفي المساجد والمدارس والكتاتيب ولدى الأقارب

¹ - وائل المناعمة، مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، مركز العودة الفلسطيني، الموقع الإلكتروني:

www.prc.org تم الرجوع إليه بتاريخ: 2017-12-12.

² - الجزيرة نت، "اللاجئون الفلسطينيون - تعريف وتأريخ" الموقع الإلكتروني، . تم الرجوع إليه بتاريخ: 2017-12-12-
www.aljazeera.net

³ - مركز المروفة، قطاع غزة، الموقع الإلكتروني، تم الرجوع إليه بتاريخ: 2017-12-14 www.mirefa.org

⁴ - الجزيرة نت، "غزة قطعة صغيرة من فلسطين محاصرة بالجغرافيا والسياسة" الموقع الإلكتروني،
www.aljazeera.net . تم الرجوع إليه بتاريخ: 2017-12-15

والمعارف ،وحتى في ثكنات سابقة للجيش البريطاني وحتى في العراق، إلا أن عملت جمعية الاصدقاء الأمريكية الكويكرز¹، على انشاء المخيمات لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

ويوجد في القطاع حوالي ثمانية مخيمات منتشرة في محافظات غزة ،فنجد في محافظة غزة مخيمان وفي وأربعة مخيمات في محافظة دير البلح، مخيم واحد في محافظة خان يونس، والآخر في محافظة رفح²، والجدول رقم(12) يوضح توزيع المخيمات في كل محافظة بالمساحة وعدد اللاجئين³.

المنطقة	اسم المخيم	سنة الانشاء	المساحة م ²	عدد داخل المخيم بألف	عدد خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	150000	20.372	43411
	المغازي	1949	547000	23.416	//
خان يونس	خان يونس	1948	564000	58.974	11674
النصيرات	النصيرات	1948	588000	30.055	33.528
	البريج	1952	478000	62.181	//
رفح	رفح	1949	900000	97.889	71214
غزة	الشاطئ	1951	900000	80.915	221.004
جباليا	جباليا	1954	1448000	107.378	83.114
المجموع			5575000	481180	566945

ومن تحليل الجدول رقم (12) يتبين ما يلي :

¹ - جمعية أصدقاء ، والتسميه الشائعة الكويكرز ، هي مجموعة من المسيحيين الذي نشأ في انكلترا في القرن 17 تحت رئاسة جورج فوكس. في عام 1988 كان عدد اعضاءها 200260 ، الكويكرز تتوحد في تأكيد الطابع الملح للتعليم المسيح ، بل ان عقد المؤمنين تلقي التوجيهات الإلهية من ضوء الداخل ، بدون مساعدة من وسطاء أو الطقوس الخارجية. و تسمى لجنة خدمة الاصدقاء الامريكيين (AFSC) التي تنص على تنظيم التابعة الإغاثة الإنسانية ، وتعمل من أجل العدالة الاجتماعية والسلام والمصالحة ، وحقوق الإنسان ، وإلغاء عقوبة الإعدام. تأسست المجموعة في الولايات المتحدة عام 1917م باعتبارها جهدا مشتركا من قبل أعضاء الأمريكي لجمعية الأصدقاء الدينية والضحايا المدنيين الحرب أنظر:

² - غازي الصوراني ، "معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات"، ص 11

³ - إياد محمد شناعة، المرجع السابق ، ص 84،

للمزيد انظر للملحق رقم:6، ص356

-تضم منطقة قطاع غزة ثمانية مخيمات تنتشر في عدة مناطق محافظات وهي : شمال غزة وغزة ودير البلح وخان يونس ورفح .

-جميع مخيمات قطاع غزة أنشأت قبل عام 1967م ، أي أنها تضم لاجئين هاجروا من ديارهم على اثر حرب عام 1948م ،وما كان يمنع انضمام لاجئين جدد من العام 1967م هو أن مخيمات القطاع محدودة ومكتظة بالسكان ، ولا يوجد مخيمات غير منظمة في القطاع .

-يلاحظ زيادة في امتداد المخيمات نتيجة طبيعية للزيادة السكانية التي تشهده مخيمات القطاع ، وبلغت مساحة المخيمات في القطاع حوالي 5575000م² عند الإنشاء .

-يتضح أن المخيمات في قطاع غزة تتوزع في المحافظات والمدن الرئيسية أو بالقرب منها ،وروعي هذا في بداية التأسيس من قبل وكالة الغوث الدولية حتى تستفيد من خدمات المدن.¹

نتيجة لهذا الاكتظاظ السكاني الذي شهدته المخيمات القطاع انعكست بالسلب على أوضاعهم فتدهورت احوالهم الصحية والمعيشية والاقتصادية²،وهذا بفعل تطور عدد اللاجئين ومعدل النمو الكبير في القطاع، والجدول رقم (13) يوضح نمو السكان اللاجئين داخل مخارج المخيمات في قطاع غزة في الفترة ما بين 1950 - 1980.³

السنة	عدد السكان اللاجئين (بالآلف)	معدل النمو %
1950	198,227	0
1955	214,701	1.6
1960	255,542	3.5
1965	296,953	3
1970	311,814	1
1975	333,031	1.3
1980	367,995	1.9

ومن خلال تحليل الجدول رقم (13) ، يتضح ما يلي :

¹- إياد محمد شناعة، المرجع السابق، ص ص 55-56.

² - ناجح جرار، اللاجئين الفلسطينيين الى أي؟، منشورات التنمية المستدامة في فلسطين، سلسلة دفاثر تنموية، رقم6، جامعة بير زيت 1997، ص05

³- إياد محمد شناعة، المرجع السابق، ص 84

إن التطور في أعداد اللاجئين بعد قيام الكيان الإسرائيلي وتهجير عدد كبير من الفلسطينيين من قُراهم واللجوء إلى قطاع غزة ، حيث بلغت فيه هذه الزيادة في الفترة ما بين 1950 - 1980م إلى أكثر من 370 ألف نسمة في قطاع غزة .

ويتضح أن معدل النمو السنوي للاجئين في قطاع غزة كان في حالة من التطور والزيادة السنوية ، حيث ارتفع هذا المعدل من 1.6% في العام 1955 إلى 3.5% عام 1960 ويعود هذا الارتفاع المتزايد إلى حالة النمو الطبيعي للاجئين والذين يشتهرون بارتفاع معدل الخصوبة العام في المجتمع الفلسطيني، إلا أن معدل النمو السنوي للاجئين سرعان ما انخفض حتى وصل هذا المعدل إلى 1% في العام 1970 ويرجع ذلك إلى حرب عام 1967م، والتي دفعت القوات الإسرائيلية إلى احتلال قطاع غزة وإخضاعه للحكم العسكري الإسرائيلي مما دفع كثيرا من أبنائه إلى الهجرة خارج قطاع غزة وإلى الدول المجاورة وذلك خوفا من الممارسات الإرهابية الإسرائيلية أو بحثا عن فرص للعمل.

• الأوضاع الاجتماعية:

على اثر نكبة عام 1948م، وصل الى القطاع غزة ما بين 200 إلى 250 ألف لاجئ فلسطيني مهجرا أو مشردا، ينضموا الى جانب السكان الاصليين البالغ عددهم آنذاك حوالي 80 ألف نسمة، وما أدى الى اكتظاظ سكاني كبير في هذه المنطقة الضيقة التي يبلغ طولها نحو 40 كلم وعرضها 12 كلم، ورغم عمليات التهجير الواسعة، ونزوح عام 1967م، بعد احتلال قطاع غزة من طرف الكيان الصهيوني، وسياسة القمع والبطش العسكري الاسرائيلي وممارساته المتمثلة في الابعاد والنفي والطرود وغيرها، من الممارسات تزايد عدد اللاجئين تزايدا طبيعيا داخل المخيمات وخارجها خلال هذه السنوات الطويلة ليصل الى حوالي 1438.498 لاجئ¹.

ومنذ أن أنشأت تلك المخيمات عام 1948م، في أعقاب الهجرة ، ولم يجري عليها أي هيكلة أو تخطيط ديمقراطي وسكن لا من قبل وكالة الأونروا ولا على المستوى الحكومي، كي يتناسب مع ظروف الزيادة السكانية المتراكمة ومع محدودية المساحة لتلك المخيمات، فنجد كتلة

¹ - أبو نمل حسين، قطاع غزة تطورات اقتصادية واجتماعية وعسكرية، مركز الابحاث ،منظمة التحرير الفلسطينية، د.ت

بشرية وسكنية تفتقر لسبل المعيشة الصحية من حيث التهوية والمناذ العامة والشوارع الضيقة ومياه المجاري التي تصب في الشوارع خاصة في فصل الشتاء، والاسواق المختلطة والملتصقة بالمساكن وانعدام أماكن اللعب للأطفال، والتي تشكل في مجملها مخاطر حقيقية على المستوى الصحي والمعيشي لسكان اللاجئين¹.

أما فيما يخص الوضع التعليمي، حيث اتجه أبناء المخيمات نحو التعليم المكثف، وكانت منظمة الأونروا هي من تشرف على التعليم بمختلف أنواعه وأطواره "الابتدائي والاعدادي" للاجئين في المخيمات وخارجها، حيث أن وكالة الأونروا لا تغطي المرحلة الثانوية².

وأنشأت وكالة الأونروا حوالي 160 مدرسة ابتدائية وإعدادية في قطاع غزة، إلا أن هذه المدارس كانت لا تسد حاجة التلاميذ حيث عرفت هذه المدارس اكتظاظا كبيرا، حيث نجد في الصف الواحد 50-57 تلميذ، وذلك راجع إلى أن هذه المدارس تحتوي على الأكثر على ثلاث أقسام فقط³.

وتأثرت خدمات التعليم التي تشكل القسم الأكبر والأهم من برنامج وكالة الأونروا وميزانيتها السنوي، بالمنحنى المتراجع وعمليات التخفيض السنوية في الخدمات الأساسية للوكالة، وتؤكد هذا المنحنى التقارير السنوية للوكالة، حيث تشير إلى تراجع مضطرد في مستوى الانفاق على اللاجئين، وانخفضت حصة الفرد اللاجئ من 200 دولار عام 1975 إلى 110 دولار، عام 1978م، هذا ما أدى إلى تراجع المستوى التعليمي والتربوي، وانعكس بالسلب على الطالب والمعلم في آن واحد⁴.

¹ - أبو نمل حسين، المرجع السابق، ص30

² - راشد عامر، مخيمات الفقر و اللجوء في غزة، مجلة المجموعة 194، ع13، 12، مزدوج، ص133

³ - انتصار عزمي، مخيمات قطاع غزة، تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع

، ع8، جانفي - فيفري - مارس 1991، ص15

⁴ - المرجع نفسه، ص18

• الأوضاع الاقتصادية:

عرف قطاع غزة ما قبل عام 1948م، بأنه من أفقر الالوية في فلسطين وكان اقتصاده يقوم على الزراعة، وأن معظم الملاكين الاصليين كانوا يعتمدون على مصادر دخل من خارج الحدود الحالية لقطاع غزة، هذا بالإضافة الى أن أعداد اللاجئين الكبيرة التي وفدت اليه عام 1948م، والتي بلغت ضعف عدد سكانه الأصليين وباعتباره أن نحو 70%، من هؤلاء انقطعت مواردهم الاقتصادية نتيجة نكبة 1948م.¹

كما عرف القطاع بأنه يفتقر الى الموارد الاقتصادية الطبيعية وغير الطبيعية التي من شأنها أن تنعش الصناعة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لامتناس البطالة، كما أثرت الكثافة العالية على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية مقارنة مع مجموعة من البلدان التي تعتبر مكتظة بسكان، لذلك كان القطاع يعتمد على اعانات خارجية لتنفيذ كافة مشاريع توطين اللاجئين.

وعرفت الصناعة والتجارة ركودا كبيرا بسبب أن الطبقة العاملة في اختلاف أقسامها صغيرة الحجم، هذا أدى الى ارتفاع معدل البطالة، وتدني المستوى المعيشي، باستثناء الصناعة البدوية التي كانت تغطي احتياجات الفرد أو أفراد فقط، ويضاف الى ذلك أن الصناعة والتجارة سيطرت عليها أقلية من أصحاب النفوذ والمال في غياب امكانية التمويل من طرف الحكومة، كما عرف الميزان التجاري في القطاع عجزا كبيرا، بسبب قلة الموارد المالية المخصصة لهذا الجانب، كما أن سيطرت بعض المصيرين على الحيازات الزراعية الكبيرة، وفرضوا نظام عمل على اللاجئين الفلسطينيين فأصبح نصيب الفرد الواحد من الدخل لا يصل الى خمسة جنيه فقط.²

2- في الضفة الغربية:

لجأت أعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الضفة الغربية بعد نكبة 1948م، وتوزعوا على مدنها عشوائيا، وبلغ عددهم سنة 1948م، حوالي 230000 لاجئ، يقيم منهم العدد الاكبر في المخيمات التسعة عشر¹، التي أقمتها وكالة الأونروا، ويشكل اللاجئين مانسبته 30%، من مجمل سكان الضفة الغربية يقيمون في المخيمات التي تعتبر وحدات اجتماعية فاعلة، ويدير سكان المخيم نشاطاتهم الخاصة بهم، تمثلهم لجان متعددة، والتي تهتم بمطالبهم وحاجاتهم.

واختلفت التقديرات والأعداد في الضفة الغربية، وذلك بسبب غياب احصائيات دقيقة عن توزيعهم وتواجدهم، فالتقديرات المقدمة من الجهات الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية، فهي دائما تقلل من عددهم، وهذا بهدف التقليل من حجم الكارثة الفلسطينية، في حين نجد التقديرات الفلسطينية تعطي العدد الحقيقي للاجئين في الضفة من خلال الاحصائيات النظرية، وعلى العموم فإن الاحصائيات التي تقدمها السلطات الفلسطينية دائما تكون منقوصة، وهذا راجع حسب رأينا الى الصعوبات التي تجدها السلطات الفلسطينية بسبب ممارسات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالتنقل للأشخاص.

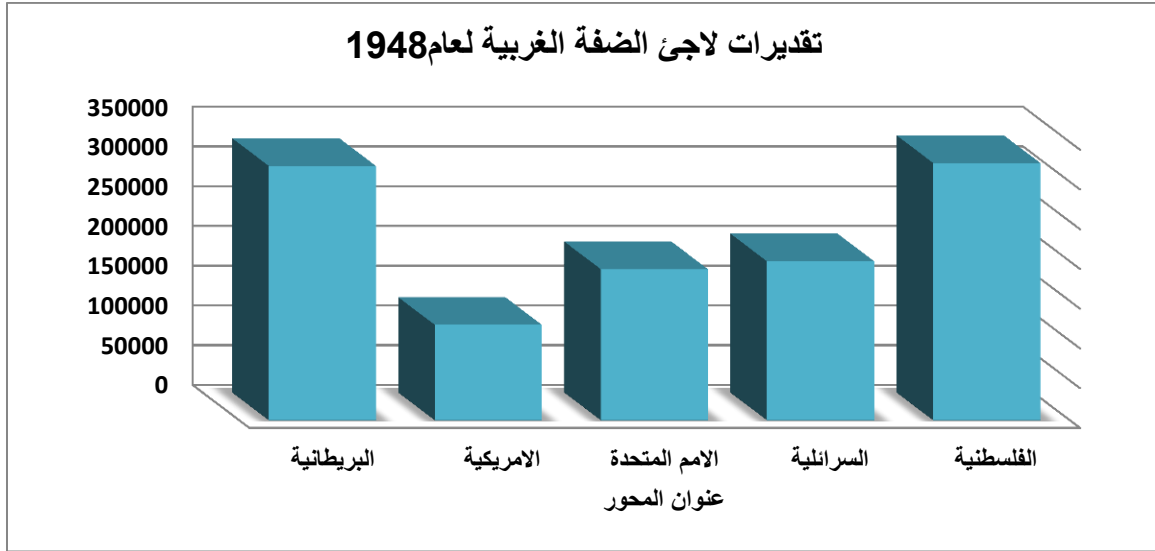
والجدول رقم (14) يوضح تقديراتهم حسب جهة التقديرات لعام 1948م².

الموقع	التقديرات البريطانية	التقديرات الأمريكية	تقديرات الأمم المتحدة	التقديرات الإسرائيلية	التقديرات الفلسطينية
الضفة الغربية	320000	120000	190000	200000	323689

والرسم البياني يوضح بدقة أعداد اللاجئين في الضفة الغربية.

¹ - انظر للملحق رقم: 5 ص 355

² - سليمان أبو ستة، المرجع السابق، ص 36



من خلال الجدول رقم 14 يتضح لنا أن التقديرات غير دقيقة، نظراً لصعوبة حصر هؤلاء اللاجئين والنازحين وتحديد أماكن تواجدهم، داخل المخيم أو خارج المخيم، لأن الأونروا تعتمد في إحصاءاتها على من هم داخل المخيم، واعترفت وكالة الأونروا بوجود 163.139 لاجئ يقيمون داخل المخيمات التي أنشأتها، وفندا الباحث سليمان أبوسة نفس العدد إلا أنه أضاف ما قيمته 607.770 لاجئ يقيمون في الضفة الغربية¹، هذا ما أدى إلى تدهور أحوالهم داخل الضفة باعتبار أن العدد كان كبير لا يمكن استيعابه داخل مساحة الضفة.

• الأوضاع الاجتماعية :

نتيجة لهذا العدد الكبير المقدر بـ 300000 لاجئ، والمنتشر عبر المخيمات فقد صعب من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأدى إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها:

- ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت أكثر من 60%، خاصة بعد حرب 1967م، واحتلالها من طرف الكيان الصهيوني، الذي ضيق الخناق عليها من خلال عمليات الحظر والإغلاق التي أصبحت عملاً يومياً مما أدى إلى ارتفاع حالات الفقر بين السكان، ونقص الخدمات الاجتماعية ونقص مياه الشرب وتلوثها بسبب مجاري المستوطنات الواقعة على المرتفعات والمجاورة لمصدر المياه الرئيسي في وادي القلط، وخاصة مستوطنة "نافي يعقوب"².

¹ - سليمان أبو ستة، المرجع السابق، ص 36

² - اللاجئين الفلسطينيون وحقوق العودة، وزارة الإعلام، السلطة الفلسطينية، المكتب الصحفي، أوت 1995م، ص 18

كما تعرض سكان بعض المخيمات للتهجير مثل مخيم "النويعة" الذي أنشأ عام 1948م، على بعد 5 كلم من مدينة أريحا والذي بلغ عدد سكانه قبل حرب 1967م، بحوالي: 25000 لاجئ، وبعد حرب 1967م، تعرض المخيم للتهجير من طرف سلطات الاحتلال الصهيوني.¹

وتعاني هذه المخيمات من الاكتظاظ السكاني وذلك يعود الى توسع المستوطنات الإسرائيلية على حساب أراضيها منذ 1967م، في المقابل عدم توسع أراضي المخيمات، مع أن سكان الضفة في تزايد، كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان الضفة منعت العديد من ساكني المخيمات من إعادة ترميم أو تجهيز هذه المخيمات، أو شراء مساحات أو كراء الاراضي²، أو استئجارها خارج المخيمات بسبب ارتفاع تكاليفه.

أما فيما يخص الوضع الصحي للمخيمات في الضفة الغربية فكان كارثي رغم تقديم الاونروا للمساعدات الطبية والأدوية، وذلك نتيجة العوامل التي ذكرناها منها الاكتظاظ السكاني المتزايد³، وقلة الأدوية والمخابر والأجهزة الطبية.

وما يقال عن الصحة يقال عن التعليم، حيث كان تحت اشراف وكالة الأونروا، حيث خصصت مراكز لتعليم الابتدائي والاعدادي داخل المخيمات وخارجه، حيث بلغ عدد المدارس 68 مدرسة في الضفة الغربية، يدرس فيها حوالي 100 ألف طالب و طالبة⁴.

إلا أن الاكتظاظ السكاني داخل هذه المدارس أثر على التحصيل العلمي للطلاب، حيث وصل عددهم في القسم الواحد 50 طالبا، وهذا ما انعكس بالسلب على التحصيل كما ذكرنا سابقا، خاصة في المرحلة الاعدادية.

¹ - عبود غسان، دليل المخيمات في الضفة الغربية، المرجع السابق، ص 125

² - سليمان أبو ستة، المرجع السابق، ص 327

³ - عبود غسان، دليل المخيمات في الضفة الغربية، المرجع السابق، ص 125

⁴ - عبد الله سمير، تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني المحلي، مجلة الكاتب ، ع 76، فلسطين 1987

ص 35،

• الأوضاع الاقتصادية:

وما قيل عن الوضع الاجتماعي يقال عن الوضع الاقتصادي، وأثر الاحتلال على الوضع الاقتصادي، وذلك عبر تطبيق سياسة تقوم بسلب الأراضي ومنع مزاولة أي نشاط فيها، بهدف ضمها اليه تدريجياً¹، وأثرت أيضاً سياسة التمييز التي مارسها النظام الأردني في المجال الاقتصادي خاصة اتجاه الضفة الغربية، حيث ظهرت سياسة تقسيم العمل بين الضفتين الشرقية والغربية، غير متكافئ، لكن هذه السيطرة والهيمنة كانت محكومة بضعف التركيبة البنوية للاقتصاد الأردني، والذي تميز بنفوذ قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى.

لم تسمح الحكومة الأردنية بإنشاء مصانع كبيرة في الضفة الغربية، كما أنها لم تقدم الدعم المالي للشركات الصناعية المتواجدة هناك، هذا انعكس بالسلب على قطاع الصناعة وأدى الى ارتفاع معدلات البطالة²، حيث تشير الأرقام أن عدد المؤسسات الصناعية لم يتجاوز 254 مؤسسة صناعية في الضفة الغربية، في حين عددها في الضفة الشرقية 386 مؤسسة، ومعظم العاملين فيها أردنيين، كما تشير الدراسات الى أن هذه المؤسسات غلب عليها الطابع الحرفي التقليدي³. رغم الامكانيات والثروات التي تتمتع بها الضفة الغربية، إلا أن هذه الثروات و الامكانيات غير مستقلة نتيجة سياسة الضيق الإسرائيلي، وتشير الاحصائيات إلى أن أكثر من 40%، من اللاجئين المقيمين في المخيمات يشتغلون بالصناعة والزراعة، وجزء منهم في الخدمات التي تقدمها وكالة الأونروا، مقابل مبالغ مالية زهيدة، لكن رغم ذلك ظلت الضفة أحسن من قطاع غزة، الذي يعرف ركوداً كبيراً في الجانب الاقتصادي مقارنة بالضفة التي تشهد تحسناً مع مرور السنوات⁴.

¹ - سليمان أبو ستة، المرجع السابق، ص 329

² - عبد الله سمير، المرجع السابق، ص 37

³ - الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، ع 12، 1980، ص 49

⁴ - وديع شرعية، التنمية في الأردن، معهد البحوث و الدراسات، جامعة الدول العربي، 1968، ص 513

3- في البلدان العربية:

اتخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي، من ناحية دوائر الاهتمام بها، أبعادا وطنية وقومية واسلامية وانسانية، وتحملت البلدان العربية قسطها من المسؤولية في السعي لتحرير فلسطين، ودعم الشعب الفلسطيني لعودة اللاجئين، واتخذت قضيتهم في الوقت نفسه، أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية.

واضافة الى الأعباء السياسية والاقتصادية التي تحملتها الدول العربية المستضيفة، فإن توق الشعب الفلسطيني للعودة والتحرير وتبنيه الكفاح المسلح أدى الى العديد من الاحتكاكات والنزاعات في البلدان المضيفة، خصوصا تلك المحيطة بفلسطين (الأردن، سوريا، مصر، لبنان)، والتي حاولت ضبط أنشطة الفلسطينيين وفق ما ترى أنه من مصالحها العليا ومتطلباتها الامنية.¹

وتراوحت سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع اللاجئين بين منحهم حقوق المواطنة، كما في الاردن من جهة، ووصلت الى حد حرمانهم من عدد من حقوقهم المدنية كما في لبنان من جهة أخرى، وبالرغم من أن منح الجنسية من غرض توطين الفلسطينيين كانت هاجسا لدى صانع القرار اللبناني لدرجة النص على منعه من مقدمة الدستور، إلا أن الجهات المنفذة للقرار قامت بإعطاء الجنسية اللبنانية للآلاف منهم على خلفيات طائفية و دينية².

وحاولت بعض الأنظمة العربية توطين اللاجئين سياسيا واقتصاديا، مستقلة أوضاعهم المعيشة الصعبة³، واحتياجاتهم كما حدث في ليبيا، حيث استغل عدد منهم في خدمة الاقتصاد الليبي، وفي سوريا من أجل توظيفهم في الزراعة، أما الحكومة العراقية فاستغلت وجودهم من أجل عدم دفع الاشتراكات السنوية للأونروا.

¹ - عبد الله سمير، المرجع السابق، ص37

² - هلال جبل، التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، 1948-1974م، مركز الدراسات العربي، بيروت 1974م، ص130

³ - محسن محمد صالح، دراسات منهجية، المرجع السابق، ص233 للمزيد انظر: للملحق رقم: 2، ص352

ووقع الفلسطينيون في أحيان أخرى ضحية الخلافات الداخلية المحلية أو العربية، كما حدث في العراق والكويت وسوريا ولبنان والأردن، ودفعوا أثمان أخطاء ارتكابها زعمائهم مثل (المجازر في الأردن عام 197م، وفي لبنان عام 1982م) بينما استفادت عدد من ابلدان من الوجود الفلسطيني، حيث كان للفلسطينيين أدوارا كبيرة في نهضتها وعمرانها خصوصا الأردن ودول الخليج العربي.

1 - في الأردن:

-الأوضاع السياسية:

بعد حرب 1948م، هاجر عدد كبير من الفلسطينيين الى الأردن، وكانت هذه الهجرة قسرية اجبارية لدى الفلسطينيين الذين هاجروا خوفا على أموالهم وعائلاتهم، فقرروا اللجوء الى دول مجاورة لهم، وكان نصيب الأكبر لدولة الأردن، بحيث شجع التاريخ المشترك بين الأردن وفلسطين المهاجرين الى اللجوء اليه¹.

ومن أهم الاسباب التي جعلت الأردن يأخذ نصيبا أكبر من اللاجئين يعود الى علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني مبنية على رابطة مشتركة ومميزة، اذ كانوا ضمن وحدة واحدة وأرض واحدة "بلاد الشام" وبعد تقسيم الحدود بقيت روابط عائلية².

ومنذ وصول اللاجئين الى الأردن، تعاملت معهم الحكومة الأردنية كأنهم مواطنون أردنيون، حيث منحت لهم الجنسية الأردنية، وكانت حقوق المواطنة تشمل الإقامة والعمل وشراء الأراضي وبناءها، وانتخاب وترشح للبرلمان ومشاركة في الحكم، وكان ذلك أثر توحيد الصفتين الغربية والشرقية للأردن في دولة واحدة سنة 1950م، تحت حكم الملك عبد الله بن الحسين.

¹ -المحافظ علي أحمد سليمان، العلاقات الأردنية الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار الفرقان 1951، الاردن 1983، ص123

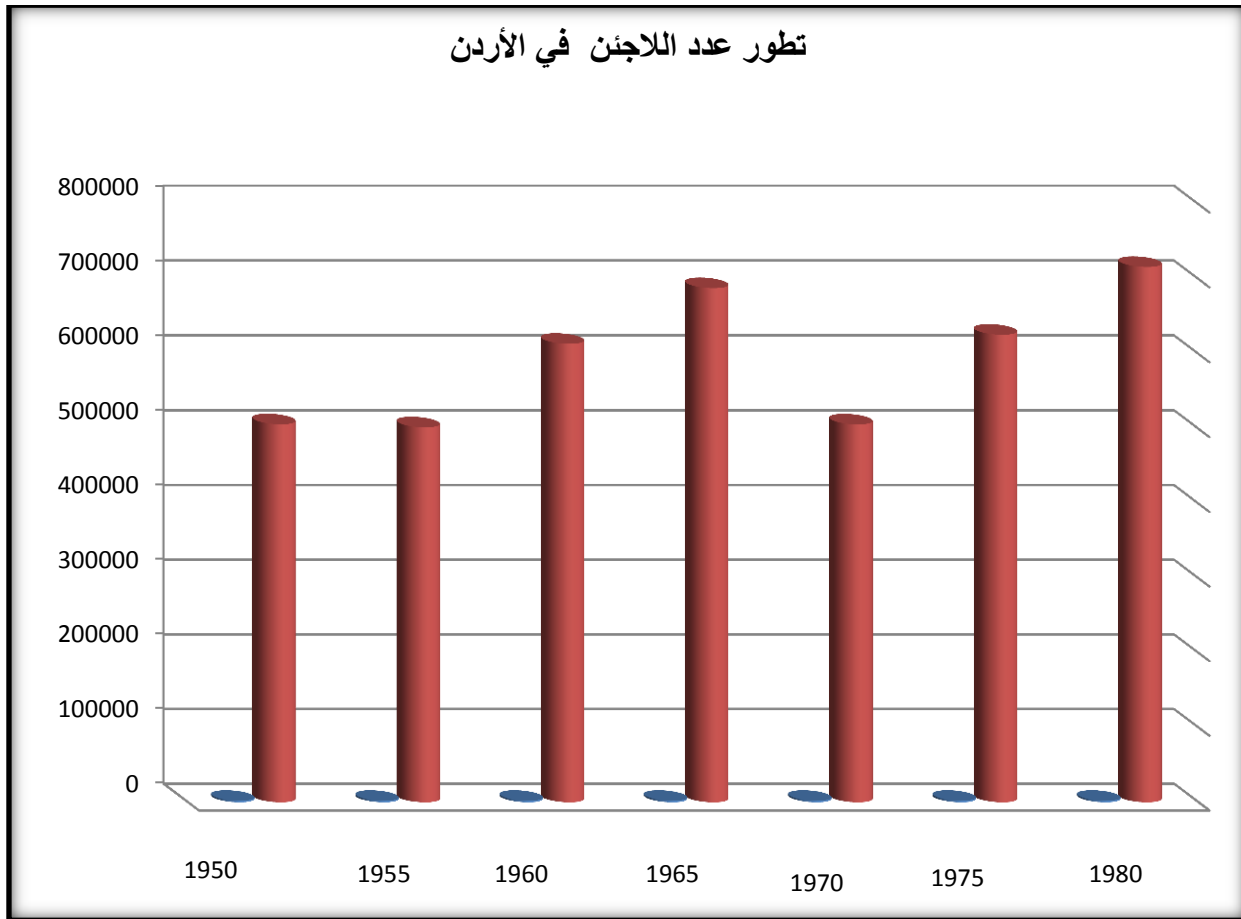
² -التل سعيد، الشعب الاردني والشعب الفلسطيني ماض واحد ومصير واحد ومستقبل واحد، ط1، دار المكتبة الوطنية، عمان 1990، ص10

للمزيد عن توزيع اللاجئين أنظر للملحق رقم: 5 ص 355

ويقدر عدد الفلسطينيين الذين وصلوا الى الأردن مع نهاية سنة 1950م، بـ 506200 لاجئ¹، والجدول رقم (15) يوضح عدد اللاجئين الفلسطينيين من 1950م الى 1980 م.

السنة	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980
العدد بالآلاف	506200	502135	613743	688084	506038	625857	716372

والرسم البياني التالي يوضح لنا تطور عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن من خلال الجدول اعلاه، والإحصائيات المقدمة في الجدول هي أرقام، قدمها الباحث "النل سعيد" بناءً على معطيات رقمية من سجلات الأونروا، ومديرية الشؤون الاجتماعية الأردنية.



¹ - النل سعيد، المرجع السابق، ص 23

من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد الوافدين على الأردن كان في تزايد مستمر، وهذا راجع الى العلاقات الطيبة بين البلدين، وسياسة التسامح التي تعمل بها الحكومة الأردنية¹.

ويتوزع اللاجئين الفلسطينيين في عدة مخيمات²، منها ما هو تابع لوكالة الغوث الدولية "الأونروا" وتسمى بالمخيمات الرسمية، ومنهم ما هو تابع للإدارة الأردنية كما ذكرنا سابقاً، وتبلغ نسبة اللاجئين والنازحين المسجلين لدى وكالة الأونروا بـ 82%، والجدول رقم (16) يوضح عدد المخيمات وتوزيع اللاجئين وسنة انشاء المخيم³.

الجدول رقم (16) يوضح عدد المخيمات وتوزيع اللاجئين وسنة انشاء المخيم⁴.

المخيم	البقعة	حطين	سوف	جرش	الوحدات	الحسين	اربد	الزرقاء	الطالبة
السنة	1968	1968	1968	1967	1968	1955	1952	1950	1949
العدد	92346	44808	21818	19828	23542	50984	29584	25081	18449

من الجدول السابق نلاحظ أن: عدد المخيمات في الأردن بلغ 14 مخيماً يغطن بهم حوالي 354207⁵ لاجئ ونازح، وأن هذه المخيمات أنشأ أغلبها بعد الحرب العربية الإسرائيلية الثانية 1967م، كما نلاحظ أيضاً أن هناك تضارب في الأرقام المقدمة من طرف الأونروا، اذا تم مقارنتها بالجدول رقم 15.

ولا توجد احصائياً دقيقة عن عدد الفلسطينيين من حملة الجنسية الأردنية، غير أن التقديرات تحوم حول معدل 60%، من مجموع الشعب الأردني، وهو ما تؤيده مصادر أردنية وأمريكية⁶، إلا أن فئة قليلة من هؤلاء تمتعت بالحقوق السياسية، حق الانتخاب أو التصويت أو الملكية للأراضي.

¹ - التل سعيد، المرجع السابق، ص 24

² - للمزيد أنظر للملحق رقم: 5 ص 355

³ Department of Palestinian Affairs, Jordan, 55 years in Serving Refugee Camps , 2003.p155

⁴ - UNRWA Website: www.unrwa.org. December, 2007

⁵ - التل سعيد، المرجع السابق، ص 24

⁶ - نور بدر، اللاجئين الفلسطينيون في الأردن، ورقة عمل، الأردن، 2002، ص 95

وقدر عدد اللاجئين الذين دخلوا الأردن بـ 100 ألف لاجئ حسب تقرير الحكومة الأردنية، وأقاموا في مخيمات مؤقتة منها، المساجد والمدارس المنتشرة في المدن وتجمع العدد الأكبر من اللاجئين في مدينة الزرقاء، حيث أسس هناك الصليب الأحمر أول مخيم عام 1949م، ثم أقيمت ثلاث مخيمات بين أعوام 1950 و 1954م، وفي عمان، ومنطقة أربد¹.

وتقدر وكالة الأونروا عدد المخيمات في الأردن بعشرة مخيمات وهي: (مخيم أربد، سوق، الحصن، حيرس، الزرقاء، ماركاء، عمان الجديدة، الحسين، الطالبية)، وهذه المخيمات تستفيد من خدمات الحكومة الأردنية في جميع المجالات من أمن وقضاء وبريد وتعليم وصحة².

• الأوضاع الاجتماعية:

قدمت الحكومة الأردنية مساعدات للاجئين الفلسطينيين ومنحت لهم حق المواطنة والجنسية، وفتحت لهم الباب لبناء المخيمات، وقدمت لهم خدمات مجانية، في التعليم والصحة. وفتحت لهم مناصب العمل، رغم التعداد السكاني الكبير، كما قامت الحكومة الأردنية بالتنسيق مع وكالة الأونروا الدولية ببناء المخيمات أكثر تنظيماً، وأصلحت الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي³.

ولما كانت الأردن أكثر دول الجوار تأثر بالقضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة، كما أنشأت الحكومة الأردنية دوائر مختلفة تتجاوب مع المسألة الفلسطينية من جانبها الاجتماعي. وهذه الدوائر الاجتماعية المستقلة تعمل على تنفيذ السياسات الرسمية للحكومة الأردنية، كما أنشأت لجان علمية تشرف على كل مخيم من أجل تحسين الخدمات المقدمة⁴.

¹ - محمد محسن صالح، ورقة عمل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم و قضاياهم في الوطن العربي مركز الدراسات الوحدة العربي، بيروت، 2012، ص 50

² - قنون سميح، فلسطين والفلسطينيون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص 204

³ - بدر أنور، المرجع السابق، ص 100

⁴ - المرجع نفسه، ص 101

• الأوضاع الاقتصادية:

بالنسبة للجانب الاقتصادي عرف هو الآخر تحسن ملموس في العديد من الجوانب الحياتية للاجئين وفي الأردن داخل المخيمات وخارجها منذ قدومهم اليها، وذلك بفضل التسهيلات التي قدمتها الحكومة، والتي ساهمت في اندماجهم اقتصاديا في المجتمع الأردني، ومعظم الفلسطينيين يعملون في التعليم وفي المهن الحرة¹، خاصة الزراعة والفلاحة.

كما تشير بعض الدراسات أن عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين يعملون خارج الأردن وفي دول الخليج العربي، خاصة في مجال التعليم والبناء والصحة، وعلى العموم فإن أوضاعهم في الأردن أحسن بكثير من أوضاع لاجئ لبنان ومصر، حيث استطاع اللاجئين تأمين حياتهم هناك وتوفير سبل الحياة الكريمة.

2- في العراق:

تكاد تكون العراق أقل الدول استيعابا للاجئين الفلسطينيين من بين الأطراف التي سبقت الإشارة إليها، وتؤكد بعض المصادر أن عدد اللاجئين الذين وصلوا الى العراق بعد نكبة 1948 م، يقدر بـ: 5000 لاجئ فقط، بينما تؤكد مصادر أخرى أن عددهم وصل الى 8000 لاجئ، و تجمع المصادر على أن الهجرة الاولى للاجئين الذين وصلوا العراق كانوا ينتمون غالبيتهم من حيث الاصول الى فضاء حيفا الساحلي².

وساهمت الحكومة العراقية، ومحاولة منها في تأمين أدنى مأوى للاجئ الفلسطيني، وهذه العملية كانت موكلة لوزارة الدفاع في البداية، لكن مع بداية 1951م، أصبحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من تتبع أوضاع اللاجئين، واستحدثت قسما فاصلا لمتابعة أوضاعهم باسم

¹ - سليمان أبو ستة، سجل النكبة، سجل القرى والمدن التي احتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي 1948، مركز العودة

الفلسطيني، لندن، 1998، ص 25

² - علي بداوي، الفلسطينيون في سوريا والعراق، من الاقتلاع الى العودة، دار الميزان، دمشق 2001، ص 282

"مديرية شؤون اللاجئين، ومنحت لهم بطاقات شخصية خاصة بهم، كما منحت لهم جوازات السفر تمكنهم من التنقل من بلد الى آخر¹.

وتولت الحكومة العراقية ادارة شؤون الفلسطينيين منذ قدومهم، حيث تم اسكانهم في النوادي وفي جميع المحافظات العراقية، واستمرت الحالة الى غاية 1958م، حيث حدث اتفاق بين الحكومة العراقية ووكالة الغوث والتشغيل "الأونروا" في التكفل باللاجئين الفلسطينيين مقابل اعفاء العراق من التزامات مالية مع الأمم المتحدة، ثم اعادة توزيعهم وفق نظام السكن الاجتماعي في الملاجئ والمواقع المستهلكة من قبل الحكومة العراقية².

وتزايد عدد اللاجئين في العراق ليصلوا الى 13743 لاجئ عام 1967م، في العراق منهم 3350 في مدينة الموصل، و2000 لاجئي مدينة البصرة.

• الأوضاع الاجتماعية:

اهتمت الحكومات العراقية المتعاقبة بنظام اللاجئين واقامت الملاجئ بشكل مستمر ومنظم، كحل مؤقت للمشكلة، وهو طراز فريد من السكن الجماعي، فالملجأ بيت كبير يضم احيانا ثمانين غرفة أو اكثر، تستأجره مديرية الشؤون الفلسطينية، وتكس فيه الأسر الفقيرة بشكل لا إنساني، ومنعت الحكومة بيع الأراضي للاجئين الفلسطينيين أو شراؤها أو البناء عليها، وكذلك طلب السلفة المالية والتعاون العقاري³.
وصنف اللاجئون في العراق الى ثلاث فئات منهم:

- المسجلون لدى الحكومة، وهم الذين قدموا الى العراق خلال فترة 1948-1958م.
- الذين يحملون صفة عربي وافد والقادمون من الأردن ما بين 1967-1971م.
- الذين يحملون صفة مقيم، فهم الفلسطينيون الذين قدموا من العراق أو الكويت وغالبيتهم يحملون جوازات سفر خارجية⁴.

¹ - علي بداوي ، المرجع السابق، ص183

² - سليمان أبو سنة، سجل النكبة، المرجع السابق، ص27

³ - أنور بدر، المرجع السابق، ص32

⁴ - غادة معتصم، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق ، سلسلة دراسات عراقية، بغداد، د.ت، ص70

واهتمت الحكومة العراقية بالجانب الصحي ووفرت مراكز للصحة مجانية، واهتمت أيضا بالتعليم، فكان عموميا، فتحت المدارس الابتدائية والمتوسطة وحتى الثانوية منها، كما كانت تمنح للطالب المتمدرس في الجامعة العرقية مبالغ مالية كإعانة للطالب من أجل تحسين وضعه المادي¹.

• الأوضاع الاقتصادية:

كانت أوضاع اللاجئين الاقتصادية أدنى مستوى من أوضاع الوافدين وهم يشكلون نسبة 63%، من مجموع الفلسطينيين في العراق، ومعظم سكان الملاجئ والدور المستأجرة، يعانون من هبوط في الدخل وتدني في المستوى المعيشي، والسبب في ذلك هو أن اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا الى العراق هم من مجتمع زراعي، ولكنهم فقدوا أراضيهم وزراعتهم وسكنوا في المدن الرئيسية في العراق والموصل والبصرة، مما أجبروهم على ممارسة المهن التقليدية ذات الدخل الضعيف، ومن بعض المهن نذكر منها: (التجارة، البناء، المقاهي، المطاعم، صناعة الجلود، ترميم السيارات، غسل السيارات. الخ)².

وارتفع معدل البطالة في اوساط اللاجئين بسبب ما تدفعه الحكومة العراقية من مخصصات الى جانب السكن المجاني، الذي خلق حالة من الاتكالية والخمول في عملية البحث والاهتمام بالعمل وكسب العيش وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن الحكومة العراقية قامت بإبعاد البعض من عملية التوظيف خاصة في مراكز الحكومة الحساسة، واكتفت بتوظيفهم في التربية والتعليم، كما منعت الفلسطينيين من تملك الأراضي وعدم منحهم رخص الاستيراد والتصدير، ومنح تأجير المحلات التجارية، هذه القوانين زادت من معاناتهم وحرمانهم من الحركة ومن مزاولة أعمالهم وتجارتهم مما أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية³.

¹ - علي بداوي، المرجع السابق، ص 291

² - أنور بدر، المرجع السابق، ص 98

³ - غادة معتمد، المرجع السابق، ص 78

3- في سوريا:

تعد سوريا من بين الدول التي فتحت أراضيها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بحكم الموقع والقرب الجغرافي، وتقدر بعض الاحصائيات عدد اللاجئين الذين دخلوا سوريا خلال فترة 1948-1950م، بنحو: 82194 لاجئ يتلقون المساعدة من الحكومة السورية وكالة الأونروا.¹

وسهلت الحكومة السورية دخول اللاجئين الى أرضها واعتبرتهم مواطنين سوريين، وذلك نظرا لمقومات المشتركة التي تربط الدولتين²، كما تعاملت مع الملف الفلسطيني بحذر شديد، فقد أصدرت قرار رقم: 260 بتاريخ 20 جويلية 1956م، الذي جاء لينظم الوجود الفلسطيني في سوريا بصفة قانونية، حيث اعتبر فيه "أن الفلسطينيين المقيمون في أراضي الجمهورية السورية هم سوريون تمنح لهم جميع الحقوق العمل مع احتفاظهم بالجنسية الأصلية..³ إلا أنها لم تسمح بالحقوق السياسية المتمثلة في حق الحصول على الجنسية وحق الإقامة والتنقل، ومنعهم من الترشح والانتخاب، كما ألزمتهم من أداء الخدمة العسكرية⁴.

وعلى الرقم من ذلك فإن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لهم حقوق أخرى من حيث العمل وسهولة التنقل، ويعشون حياة افضل، ولا ينظرون اليهم نظرة دونية مثل اخوانهم في لبنان، واستمرت العلاقات السورية الفلسطينية خاصة مع حركة فتح بالتذبذب ووصلت الى حد اعتقال "ياسر عرفات" رئيس المنظمة و خليل الوزير وأعداد أخرى من حركة فتح في فيفري 1966م.⁵

¹ - صلاح حسن، الفلسطينيون في سوريا و الانتفاضة السورية، موقع المركز العربي، للأبحاث و الدراسات السياسية على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ 20 سبتمبر 2017
www.dihainslitite

² - ماجد الكيلاني، قضية اللاجئين الفلسطينيين وأسبابها وأبعادها، مقاربات سياسية، صامد الاقتصادي، ع105، سبتمبر 1996، ص11

³ - نبيل السهيلي، الواقع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في سوريا لبنان، صامد الاقتصادي، ع106، سبتمبر 1996، ص59

⁴ - احمد المرعيشلي، الموسوعة الفلسطينية، ج2، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984، ص 559

⁵ - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص71

أما فيما يخص المخيمات، ووصل عددها الى خمسة عشر مخيماً منها عشرة مخيمات موزعة كالتالي: الجدول رقم(17)¹:

اسم المخيم	تاريخ انشائه	عدد اللاجئين فيه
خان الشيخ	1948	758 أسرة
حمص	1949	13449
النيرب	1950	10000
حماة	1950	7597
خان يونس	1952	6014
درعا	1957	5805
درعا الطورئ	1957	4200
جرمانة	1948	16848
السيد زينب	1968	9245
سنة	1948	7303
الغير الرسمية		
اليرموك	1957	112550
الرمل	1956	6354
حندرات	1962	4329

من خلال ملاحظتنا للجدول يتضح أن اللاجئين الفلسطينيين موزعين في جميع مناطق سوريا، وأن عددهم كبير مقارنة بلبنان والعراق ومصر، هذا التواجد يبين لنا أن الحكومة السورية كانت تتعامل مع اللاجئين كما ذكرنا سابقاً بأنهم سوريين، إلا أن هذا لا يعني لنا أن

¹ - طارق حمود، "توجهات اللاجئين الفلسطينيين في سورية تجاه الأونروا مع مرور ستين عاماً على عملها"، ورقة عمل مقدمة إلى "المؤتمر الدولي بمناسبة مرور الذكرى الستين لتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" - لندن"،

ظروف المخيمات كانت جيدة، فقد كانت تعاني من الاكتظاظ الذي يزداد يوما بعد يوم، كما أن في هذه المخيمات لا يقيم سوى 29.2%، من اللاجئين الفلسطينيين¹، رغم أن أكبر تجمع فلسطيني موجود في مخيم اليرموك، حيث يضم هذا المخيم لوحده 120000 لاجئ، إلا أن منظمة الأونروا لا تعترف به كمخيم رسميا ولا تقدم له أي خدمات لامادية ولا معنوية² وقامت وكالة الأونروا في سوريا ببناء أكثر من 70 مدرسة ابتدائية واعدادية ومعاهد للتدريس والتدريب المهني في منطقة المزة غرب دمشق، واهتمت بمجال عدة منها، البناء، الكهرباء، الميكانيك³، هذا كله من أجل اعانتهم على تحمل أعباء المسؤولية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

• الأوضاع الاجتماعية:

رغم أن الحكومة السورية تعاملت بشدة في المجال السياسي، ولم تسمح لهم بالحصول على الجنسية، والنشاط السياسي إلا أنها حافظت على الوضع الاجتماعي، فقد تمتع اللاجئون في سوريا بذات الخصائص التي يتمتع بها كل لاجئ، بالإضافة إلى سمات أخرى فرضها الوضع الاقتصادي والقانوني الخاص بهم.

وانخرط اللاجئون الفلسطينيون بالمحيط والمجتمع السوري، وكان البحث عن العمل منحهم ذلك، واتجهت القلة من اللاجئين إلى العمل الزراعي، كما اتجه عدد قليل منهم في دوائر العمل الحكومية مثل وزارة المعارف والمواصلات⁴، كما أحدثت الحكومة السورية مؤسسة للاجئين الفلسطينيين وفقا لقانون 450 الصادر بتاريخ 8 جانفي 1949م، هذه المؤسسة منحت الحقوق المالية للاجئين، وقامت بتنظيم دخول وخروج اللاجئين وفق سجلات، وحددت طرق تقديم الاعانة والتأمين لمختلف الحاجيات، وتوفير العمل المناسب في شتى المهن وتوفير الرعاية الصحية

¹ - جورج قفصي، البرهان الديمغرافي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين 1990، ص 13

² - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص 72

³ - الموسوعة الفلسطينية، مج 4، الهيئة العامة للاجئين العرب في سوريا، 1984، ص 555

⁴ - الموسوعة الفلسطينية، مج 4، المصدر السابق، ص 556

والتعليم.¹ كما قامت الحكومة السورية ايضا بإنشاء عشرة مخيمات رسمية تعتمد على اعانة "الأونروا" متوزعة على (حمص، حلب، حماة، دمشق...الخ)².

وتذكر الاحصائيات أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا عام 1948م، بلغ نحو 90 ألف لاجئ، وارتفع هذا العدد ليصل الى 126662 لاجئ عام 1960م، و في عام 1968 وصل الى 269776 لاجئ، ووصل أيضا عام 1970م، الى 158717 لاجئ.

والجدول رقم (18) يوضح تطور عدد اللاجئين الفلسطينيين نحو سوريا من 1948 الى 1982م³.

السنة	1948	1950	1955	1960	1970	1982
العدد	90000	91000	113000	126662	269776	270000

ومن خلال الجدول يتضح أن عدد اللاجئين في تزايد مستمر وأنه تضاعف مع الحرب العربية الإسرائيلية حيث وصل في سنة 1970م، الى ما يزيد عن 140000 لاجئ مقارنة بسنة 1960 حيث كان عددهم 126662 لاجئ، وربما هذا التوافد على سوريا يعود سببه الى حسن المعاملة والعلاقات الطيبة بين الشعبين السوري والفلسطيني⁴.

واهتمت الحكومة السورية بالجانب التعليمي في جميع المحافظات التي يقطنها اللاجئين، وذلك بالتعاون مع وكالة الأونروا، حيث سهلت عملية التمدرس في جميع الأطوار. وسمحت لبعض الفلسطينيين العمل فيه، أما في الجانب الصحي، وقدمت الحكومة بالتعاون مع الوكالة "الأونروا" خدمات مجانية وقائية من خلال المستشفيات والمراكز الطبية الثابتة والمتنقلة في المخيمات التي أنشأت هناك، حيث يوجد أكثر من احدى عشر مركزا صحيا⁵.

وعلى العموم فإن الوضع الاجتماعي كان أحسن بكثير مقارنة ببعض الدول العربي المجاورة، وأقصد هنا العراق ومصر ولبنان، التي شهدت تدهورا وضحا في أوضاع اللاجئين،

¹ - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص 71

² - جورج قفصي، المرجع السابق، ص 19

³ - ماجد الكيلاني، المرجع السابق، ص 25

⁴ - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص 71

⁵ - نبيل السهيلي، اللاجئين الفلسطينيون في سوريا، حقائق اقتصادية للاوضاع، ع 8، 18 جانفي 2000، ص 15

حيث لم يستطع اللاجئين التأقلم والتعايش مع المجتمع اللبناني وذلك واضحا بسبب تعدد الطوائف المذهبية، حتى اختلاف المواقف من وضعية وجودهم فيها¹.

• الأوضاع الاقتصادية:

ساهمت الحكومة السورية في تسهيل عملية دخول سوق العمل للاجئين، حتى يندمجوا اقتصاديا ويحسنوا من مستواهم الاقتصادي والمعيشي، وساعدت القرارات والقوانين في سوريا على ولوج الفلسطينيين في أي نشاط اقتصادي في اطار الاقتصادي السوري. وفي هذا السياق يذكر أن من بين حجم القوة البشرية بين اللاجئين في سوريا، والتي تتألف من الأفراد القادرين عن العمل المنتج، حيث نجد 29%، من السكان ينشطون اقتصاديا بسبب التركيب العمري الفتى.

كما ساهم قانون 20 جويلية 1956م، في تسهيل عمل اللاجئين الذين أصبحوا أكثر حراكا اقتصاديا واجتماعيا، وعلى الرغم من أن الحكومة السورية، لم تمنح الجنسية لهم، إلا أن هذا لم يأت في العمل، كما عمل اللاجئون في وظائف الحكومية، والتجارة والصناعة والزراعة. واختلفت النسب للقوة العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فنجد 41.2% في قطاع الخدمات، و2% في قطاع الزراعة، و16.4% في قطاع الصناعة، و8.4% في قطاع التجارة، أما البناء فنجد 27%، وتوزعت باقي النسب الأخرى على القطاعات المتبقية²، وتراوحت معدلات البطالة في سوريا الى ما يقرب 13%.

ويمكن القول أن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تمتعوا منذ دخولهم التراب السوري بحقوق المواطنة، واعتبروا سوريين، وكانت أوضاعهم احسن بكثير من بعض اللاجئين سوءا كانوا في الدول العربية المجاورة أو الدول الاسلامية، ماعد الدول الأوروبية التي كانت أوضاعهم فيها جيدة، ماعد مشكلة الاغتراب والاندماج³.

¹ - جورج ققصي، المرجع السابق، ص20

² - نبيل السهيلي، حقائق ديمغرافية، المرجع السابق، ص15

³ - أحمد الشعيبي، المرجع السابق، ص235

4- في لبنان:

ارتبطت حركة نزوح الفلسطينيين الى خارج وطنهم بالتطورات السياسية والعسكرية التي عرفت فلسطين خاصة بعد صدور القرار 181 في 29 نوفمبر 1947م، والقاضي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق، منطقة عربية، ومنطقة يهودية، والقدس منطقة دولية¹.

واستمرت الهجرة نحو لبنان أما قسراً أو طوعاً بعد نكبة 1948م، وازدياد الاضطهادات التي مارستها العصابات الصهيونية لتهجير الفلسطينيين، وتذكر بعض المصادر أن عدد اللاجئين الذين نزحوا الى لبنان بعد نكبة عام 1948م، ما بين 100 ألف لاجئ فلسطين الى 130 ألف لاجئ²، وارتفع هذا الرقم عام 1970م الى 175985 لاجئ و الجدول رقم (19) يوضح ذلك:

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1950	127600	1960	136561	1970	175985	1980	226554

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك اختلاف في اعداد اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للمصادر التي أعدتها، ولا توجد مصادر متطابقة تظهر نفس الأرقام، وذلك يعود لأسباب إحصائية وسياسية، فمثلاً فبعض «كلاب Clapp» قدّرت في تقريرها الذي وضعته عام 1948 عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى لبنان بـ 134000، بينما يشير تقرير لجنة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط في الأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين في العام 1949 هو 100,000 لاجئ في حين تدل التقارير التي أصدرتها الأونروا لاحقاً على أن عدد الفلسطينيين الذين ينالون اعاشة في عام 1951 هو 106896، في الوقت الذي يبيّن تقرير قدمته مديرية شؤون اللاجئين في لبنان إلى وزارة الداخلية عام 1969 إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين قبل العام 1952 هو 140000 لاجئ³.

¹ -ابراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية، أسئلة وأجوبة، ط1، إصدارات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت 1969، ص315

² -عبد القادر ياسين، تطورات الاحداث السياسية في الضفة الغربية 1948-1967م، ط1، من الكتاب الفلسطيني في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1978م، ص461 للمزيد انظر للملحق رقم: 5، ص355

³ -سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، دار التقدم العربي، بيروت 1993م، ص23

ويشكل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حوالي 13.8% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين قدر عددهم حوالي 8000 ألف لاجئ، ويمكن القوا أن اختيار هؤلاء اللاجئين للبنان كملجأ لهم يعود الى عدة أسباب منها:

- الجوار الجغرافي بين لبنان وفلسطين، والتبادل والتواصل التجاري بين عكا وصيدا في جنوب لبنان، كما أن العديد من أثرياء فلسطين كانوا يلجئون لاصطياف في لبنان¹.
- التسامح الديني في أوساط الفلسطينيين مثل عامل اطمئنان لدى الكثير من اللبنانيين الذين لجأوا الى فلسطين بسبب اضطرابات طائفية في لبنان مما أدى الى حالة من التفاؤل في أوساط الفلسطينيين الذين اعتقدوا أن الشعب سوف يعاملهم بالمثل².

وسمحت الحكومة اللبنانية للاجئين الفلسطينيين بالدخول من شمال فلسطين، وكلت فرقة لإنقاذ وتقديم المواساة الأخوية والاغاثة السريعة والمؤقتة، واستمر الحال كذلك حتى عام 1951 م، عندما بدأت الأونروا تتحمل مسؤوليات الاغاثة والتشغيل للاجئين³.

وأظهرت البيانات التي جمعتها الأونروا بين عامي 1950-1951م، أن نسبة 60% من اللاجئين قدموا من منطقة الجليل الى لبنان وتحديدا بعكا وبيسان الحولة، الناصرة، صفد، طبرية، في حين قدم حوالي 14% من مناطق حيفا⁴، أما من القدس فبلغت نسبتهم 14.3%، ويتوزع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الشمال الى الجنوب في اثني عشر مخيما رسميا مجمل تعداد اللاجئين في هذه المخيمات الرسمية وصل الى 60%، كما أن هناك من توزعوا على المدن والقرى والمدائر اللبنانية.

وجدول رقم (20) يبين إحصائيات الاونروا حول توزيع اللاجئين في لبنان بين 1951-1969م⁵.

¹ -علي محمود داود، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الى متى؟، دار الخليل للطباعة والنشر، عمان 1982، ص 63

² - المرجع نفسه، ص 63

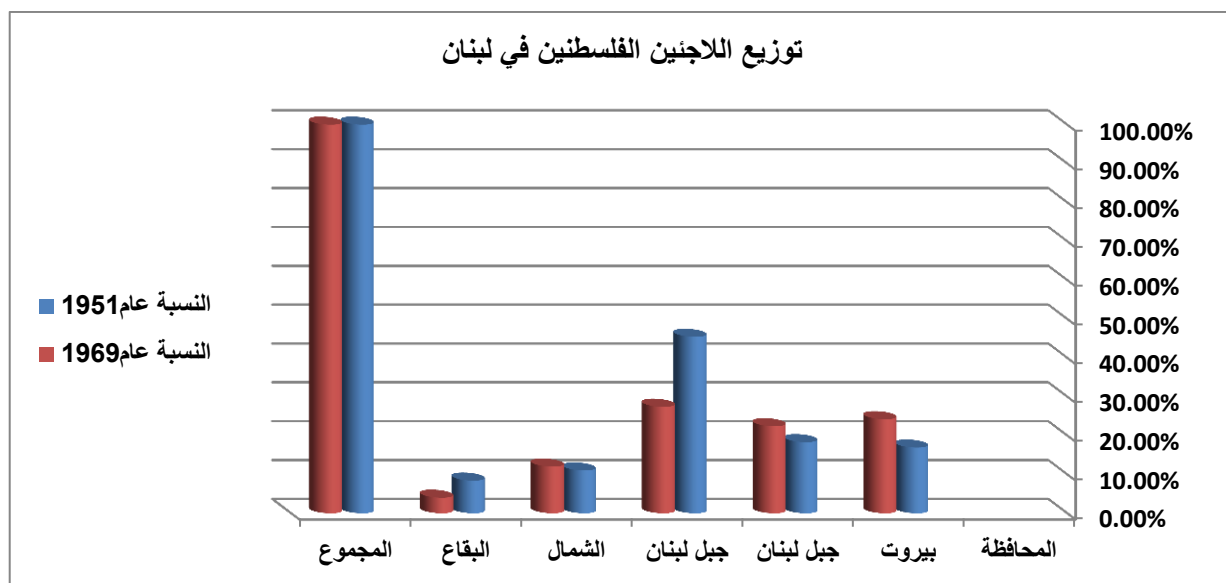
³ -سهيل محمود الناظور، المرجع السابق، ص 24

⁴ - علي محمود داود، المرجع السابق، ص 64

⁵ -سهيل محمود الناظور، المرجع السابق، ص 25

المحافظة	النسبة عام 1951	النسبة عام 1969
بيروت	%16.9	%24.2
جبل لبنان	% 18.3	%22.4
جبل لبنان	%45.4	%27.4
الشمال	%11	%12
البقاع	%8.4	%4
المجموع	%100	%100

والرسم البياني يوضح نسب توزيع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق اللبنانية من خلال احصائيات منظمة الأونروا.



من خلال ملاحظتنا للجدول يتضح لنا أن نسب توزيع اللاجئين في المناطق اللبنانية متفاوتة، وهذا راجع ربما لظروف كل منطقة، ومدى ارتباط اللاجئين بالجنوب اللبناني أكثر من الشمال، حيث ان للعامل الجغرافي وقرب المسافة دور كبير في استقرار اللاجئين، لانهم

كانوا يدركون أنه اذا تحسنت الأوضاع يوما ما في فلسطين، تكون العودة ممكن الى ديار دون تعب او تكاليف للجهد.

وتذكر وكالة الأونروا أن هؤلاء اللاجئين كانت اقامتهم في المخيمات التي بلغ عددها اثني عشر مخيما والجدول رقم(21)¹ يوضح عدد المخيمات وتاريخ انشاؤها.

المخيم	سنة الانشاء	العدد	المخيم	سنة الانشاء	العدد
الصور	1948	25745 نسمة	نهر البارد	1949	30439
برج الشمالي	1955	18625 نسمة	البقاع	1948	7551
البص	1948	9287	برج البراجية	1952	15484
صحيا	1949	45337	شاتيلا	1959	8212
ضبية	1955	4002	البدواي	1955	15641

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك تضارب كبير في أعداد اللاجئين ،بين ما قدمته الحكومة اللبنانية و وكالة الأونروا، وتشير مؤسسة FAFO²، يفوق 400000 ألف لاجئ، هذا التضارب ربما يعود الى أن وكالة الاونروا تشير تقديراتها للمسجلين فقط في سجلاتها، بينما مؤسسة FAFO، فهي قدرت هذه الأعداد من خلال العمل الميداني والمساعدات التي تقدمها للاجئين.

كما نلاحظ أن أغلب هذه المخيمات أنشأت ما بين 1948 و 1960م، وربما في اعتقادي أن اختيار مثل هذه الاماكن لإنشاء هذه المخيمات راجع الى أن الحكومة اللبنانية كانت مضطر لإنشاء مثلها برابط الزمن، أي أنه رأّت في ذلك ،ن المخيم هو ظرفي، حتى تحل مشكلة اللاجئين ،وهذه المخيمات ليست هي الوحيدة، بل هناك مخيمات أنشأت خارج تصنيف الأونروا مثل: مخيم الراشيدية وكذلك مخيم تل الزعتر، وما يمكن قوله هو أن هذه المخيمات شيدت

¹ - سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص25

² - FAFO هي اختصار مؤسسة العلوم التطبيقية الاجتماعية، وهي مؤسسة نرويجية تمويلها وزارة الخارجية النرويجية، وكلفت النرويج من قبل مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ،وبتوفير معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين. للمزيد انظر: رافقت مرة ،دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الواقع الانساني والقانوني، مركز العودة الفلسطيني ، لندن، 2005، ص33

أغلبها بالقرب من المدن، وذلك حتى تتمكن الحكومة من الحفاظ على الأمن، والتكفل برعايتهم، لكن رغم تعدد المخيمات وكثرتها إلا أنها تعاني من الاكتظاظ وتدني متطلبات الحياة المعيشية، التي شهدت تراجعاً كبيراً مقارنة بظروف اللاجئين في سوريا والأردن التي كانت أحسن بكثير من لبنان¹.

• الوضع الاجتماعي:

أظهرت تقارير الأونروا لعام 1951م، أن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها كانوا مزارعين يقيمون في خيام و أكواخ والجوامع و أديرة²، وكانت حياتهم المعيشية والصحية جد متدهورة، بسبب قلة المساعدات وعدم قدرة الحكومة اللبنانية على توفير المؤونة لهم. وتأثر توزيع مساكن اللاجئين بجملة من العوامل منها، القربان والصدقات والمصاهرة ، ووجود امكانية مادية للاستئجار وغير ذلك³، و لم يعرف الفلسطينيون في لبنان الحياة الطبيعية أو الاستقرار، وظل الحرمان يلزمهم في معظم المراحل بصفة متفاوتة، حيث أخضعت الحكومة اللبنانية حياة الفلسطينيين المعيشية لتصورات وتحليلات سياسية، كان محركها دائماً المصالح الطائفية والفردية⁴.

ورغم ذلك تمكن اللاجئون من تجاوز محنة اللجوء نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، خلال وقت قصير، اذا تحول هؤلاء الى شعب منظم يمتلك الكفاءات العلمية والخبرات الميدانية التي ساهمت في بناء العديد من الدول العربية، وتشير مؤسسة FAFO أن حالة المساكن والمخيمات في لبنان مشيدة من الطوب والخشب والصفوح، وأن 62% منها غير متصل بشبكة المياه الشروب ومياه الصرف الصحي وحتى الكهرباء⁵.

¹ -سرحان باسم، مخيمات الفلسطينيين نظرة سيولوجية، مجلة شؤون فلسطينية، ع36، مارس 1974، ص48

² - راجع موقع الأونروا، اللاجئين الفلسطينيين، تاريخ 16-3-2017 على الموقع الالكتروني: <http://www.unrwa.org>

³ - سهيل محمود الناظور، المرجع السابق، ص25

⁴ - لقاء مع الكاتب السوري والسياسي "معن بشور" رئيس المؤتمر العربي القومي سابقاً، بتاريخ 3-4-ديسمبر 2016 بمدينة تلمسان، إثر انعقاد المؤتمر الولي الموسوم "الرئيس بن بلة احمد ببعية الوطني والدولي، جامعة بلقايد تلمسان، كان اللقاء يتمحور حول موقف الاوساط اللبنانية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي الاسرائيلي.

⁵ - ايليا رزيق، اللاجئين الفلسطينيين، ت، محمود شريك، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998، ص46

وتبين هذه المؤسسة أن معدلات البطالة تجاوزت 69 % في أوساط اللاجئين، وذلك نظرا لعدم وجود قوانين تحم العامل الفلسطيني، ولهذا السبب تأسست عدة جمعيات خيرية وثقافية من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية منها: مؤسسة الرعاية الاجتماعية 1976م، وجمعية النجدة الاجتماعية 1978م، وجمعية انعاش المخيم في 1969م، وجمعية غسان الكنفاني في عام 1972م، هذه الجمعيات لعبت دورا مهما في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين الى يومنا هذا¹. أما في الجانب التعليمي، فلم يشهد تطور كبيرا ماعدا المدارس التي انشأتها وكالة الأونروا والتي تقدر بـ: 60 مدرسة ابتدائية واعدادية، لذلك عرفت اكتظاظا كبير في هذا الجانب مما جعل العديد منهم يتخلون على الدراسة².

• الوضع الاقتصادي:

وصف الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان بأنه بالضيقة للغاية، وكذلك بسبب السياسة المنتهجة من طرف الحكومة اللبنانية، وأن مناصب العمل غير متوفرة ودخلهم الفردي منخفض جدا، وهذا العبء الاقتصادي متماشيا مع المداخل البسيطة جعل اللاجئين في ضيق لا يمتلكون من تدابير أمورهم المعيشية إلا بصعوبة. ويرى الباحث "سرحان باسم" أن الوضع الاقتصادي للاجئين كان كارثي رغم مساندة ودعم منظمة "الأونروا" والاعانات التي كانت تقدمها الأونروا إلا أن الصعوبات كانت تزداد يوما بعد يوم، وعمل اللاجئين في البداية في الزراعة والصناعة وبعض المهن الحرة بأثمان زهيدة جدا. وفي التجارة وبعض الوظائف الادارية البسيطة، غير أن هذه الاعمال لا تلبي حاجيات السكان نظرا لكونها عمل غير منتظم معظمه يومي أو موسمي³.

¹ - إيليا رزيق، المرجع السابق، ص ص 48-50

² - سرحان باسم، المرجع السابق، ص 52

³ - إيليا رزيق، المرجع السابق، ص ص 47-49

وكان وضع التشغيل في لبنان بالنسبة للاجئين في بعض الأحيان حلم، وذلك بسبب القوانين التعسفية في حقهم منها قانون 10 جويلية 1962م، والمتعلق بنظام العمل، حيث جاء فيه "...على اللاجئين غير اللبنانيين أن يتعاطى عملا أو مهنة في لبنان ما لم تكن لهم رخصا من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفقا للقوانين السائدة..¹

وتعاملت الحكومة اللبنانية بشكل عام مع ملف اللاجئين بحساسية كبيرة، وذلك يعود الى احتمال اتجاه توطيئهم فيها، لذلك وضعت اللاجئين في وضع اقتصادي واجتماعي صعب جدا حتى يكون ذلك سببا في الفرار أو مغادرة لبنان.

5- في مصر:

تعد مصر من دول الطوق، غير أن أعداد الفلسطينيين فيها محدود مقارنة بسوريا ولبنان والأردن، اذ تشير بعض الاحصائيات أن مصر استقبلت عام 1948م، أكثر من 8500 لاجئ فلسطيني وعلى أثر حرب 1967م العربية الإسرائيلية وصل الى مصر حوالي 49559 لاجئ، وهم غير مسجلين في سجلات وكالة الغوث والتشغيل "الأونروا"².

غير أن هناك من يذكر أن العدد الحقيقي الذي وصل الى مصر على اثر نكبة 1948م، قدر بحوالي: 75000 لاجئ فقط³، وبعد الاجتياح السائلي للبنان 1982م، وعلى أثر مجازر صبرا وشاتيلا، غادر لبنان نحو مصر 48784 لاجئ فلسطيني⁴.

وكانت مصر وضعت قطاع غزة الفلسطيني تحت ادارتها منذ 1950م، وحتى عام 1967م، لكنها لم تقدم بصفة رسمية أنها منظمة اليها، كما أنها لم تمنح للفلسطينيين المتواجدين في أرضيها حق المواطنة والجنسية المصرية، وانما منحهم وثائق سفر فقط، ولم تمنحهم حق الإقامة الدائمة في مصر، ويتركز معظم اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في محافظات مصر منها القاهرة، الجيزة والاسكندرية بحوالي 70% منهم، و 24% في باقي المحافظات المصرية.

¹ - اليا رزيق، المرجع السابق، ص ص 47-49

² - صالح محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، المرجع السابق، ص 3001

³ - جبارة تسير، المصدر السابق، ص 337

⁴ - عبد الوهاب المسيري، الايديولوجية الصهيونية، المرجع السابق، ص 116

في حين يشير "جبارة تسير" الى أن عدد الفلسطينيين في مصر خلال 1948-1967م، وصل الى 15000 لاجئ، وأن معظم اللاجئين الفلسطينيين جاؤا من غزة¹.

• الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

تمتع اللاجئون الفلسطينيون في مصر بمعظم حقوقهم الرئيسية حتى عام 1978م، حيث تدهورت اوضاعهم بعد هذا التاريخ، بسبب قيام احد الفلسطينيين باغتيال الكاتب المصري "يوسف السباعي"، حينها قامت الحكومة المصرية بإلغاء جميع الحقوق التي منحت للفلسطينيين في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، خاصة انشاء التنظيمات منها، مثل تنظيم الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين وهو التكتل الوحيد الذي أفرز فيما بعد قادة العمل السياسي الوطني الفلسطيني².

وعلى اثر ذلك الحادث لم تسمح الحكومة المصرية بإقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين في اراضيها بصفة مباشرة، و نشير هنا الى ان اللاجئين الفلسطينيين في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تمتعوا بامتيازات كبيرة منها حق المواطنة و الجنسية، مما سمح للعديد منهم بالاندماج في المجتمع المصري.

وفي عهد الرئيس أنور السادات حرم اللاجئون من حق المواطنة والجنسية والاقامة، كان ذلك بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في 1975م، ولم يمنح لهم جوازات السفر للانتقال من بلد لآخر، بل وثائق داخل مصر فقط، و كان هذا بعد توقيع على معاهدة كام ديفيد التاريخية، التي رفضها الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاته وتياراته.

هذا العمل جعل العديد منهم يلجأ الى عدة حيل منها الزواج من المصريات، ظنا منهم أنهم يحصلون على الجنسية والاندماج في المجتمع المصري³، كما طبقت مصر قانون يمنع على اللاجئين الفلسطينيين حق العودة اليها مرة أخرى، الا لمن يحمل تأشيرة عودة سارية، والتي يجب الحصول عليها عادة قبل مغادرة مصر⁴.

¹ - جبارة تسير، المصدر السابق، ص 337

² - صالح محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، المرجع السابق، ص 258

³ - محمود عمر، اللاجئين الفلسطينيون في مصر، جريدة المدن المصرية، ع 21، 17 افريل 2003، ص 30

⁴ - المرجع نفسه، ص 35-36

ووجد اللاجئون في بداية الامر صعوبة في العمل، ذلك أن الحكومة المصرية تعمل بنظام "تصاريح العمل"، حيث يجب على اللاجئين الذين يرغبون في ممارسة مهنة أن تكون لهم تصريح اقامة ساري، وأن يحصلوا على تصريح المزاولة مسبقا والذي تصدره وزارة العمل والتدريب¹.

إلا أن ذلك لم يمنع العديد منهم من ايجاد فرص للعمل، حيث تشير بعض الاحصائيات أن 32.1%، من اجمالي قوة العمل الفلسطينية في مصر يعملون في قطاع الخدمات الجماعية، وأن 19.9% يعملون في قطاع التجارة بالجملة و التجزئة، وأن 4.5% منهم في قطاع الزراعة و 8.7% في قطاع الصناعة، أما قطاع النقل و التخزين فنجد 12.1% ويتوزع العمال الباقون على القطاعات الاقتصادية الاخرى².

وتجر الإشارة الى أن اللاجئين الفلسطينيين وجدوا صعوبات كبيرة أثرت على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، و ذلك نظرا لضعف الموارد الاقتصادية المصرية، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط المجتمع المصري، نتيجة عدد السكان الكبير، أما فيما يخص التعليم فانه كان يطلب من الفلسطينيين دفع النفقات بالعملة الاجنبية، هذا أدى الى ارتفاع معدلات الأمية التي وصلت الى 16%، ولم يتجاوز عدد الحاصلين على الشهادات العليا سوى 8% فقط، وهذا راجع الى أن وكالة الأونروا لم تقدم مساعدات للاجئين في مصر، لأن دائرة اهتماماتها الدول التي تحتوي على المخيمات فقط³.

أما فيما يخص حق الملكية للأراضي أو المساكن ، كما تمتع اللاجئين الفلسطينيين بغيرهم من الأجانب في حق التملك، ولكن لحاملي الجنسية المصرية فقط، أما غيرهم فلا يمكن لهم الحق باعتبارهم اجانب بالنسبة للقانون المصري، يحق لهم التأجير فقط⁴.

1 - محمود عمر، المرجع السابق، ص ص 35-36

2 - صالح محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، المرجع السابق، ص 284

3 - محمود عمر، المرجع السابق، ص ص 35-36

4 - جبارة تسيير، المصدر السابق، ص 315

6- في دول الخليج العربي:

لا تتوفر احصائيات رسمية يمكن الاستناد اليها في أعداد اللاجئين و النازحين الفلسطينيين في دول الخليج العربي، لأسباب تتعلق بتنوع الوثائق الثبوتية التي يحملونها، وما يتبعه من تنوع علاقاتهم بممثلات الدول التي يحملون وثائق سفرها، إلا أن مصادر عديدة تقدر العدد بما يتجاوز المليون نسمة مع نهاية الثمانينيات، و يتركز معظمهم في السعودية، الكويت والامارات، وقطر والدول الأخرى، وهم يشكلون التجمع الثاني من حيث العدد بعد لاجئ الاردن¹.

والجدول(22) التالي يوضح عدد اللاجئين والتقديرات في دول الخليج العربي من سنة 1961

الى 1984م².

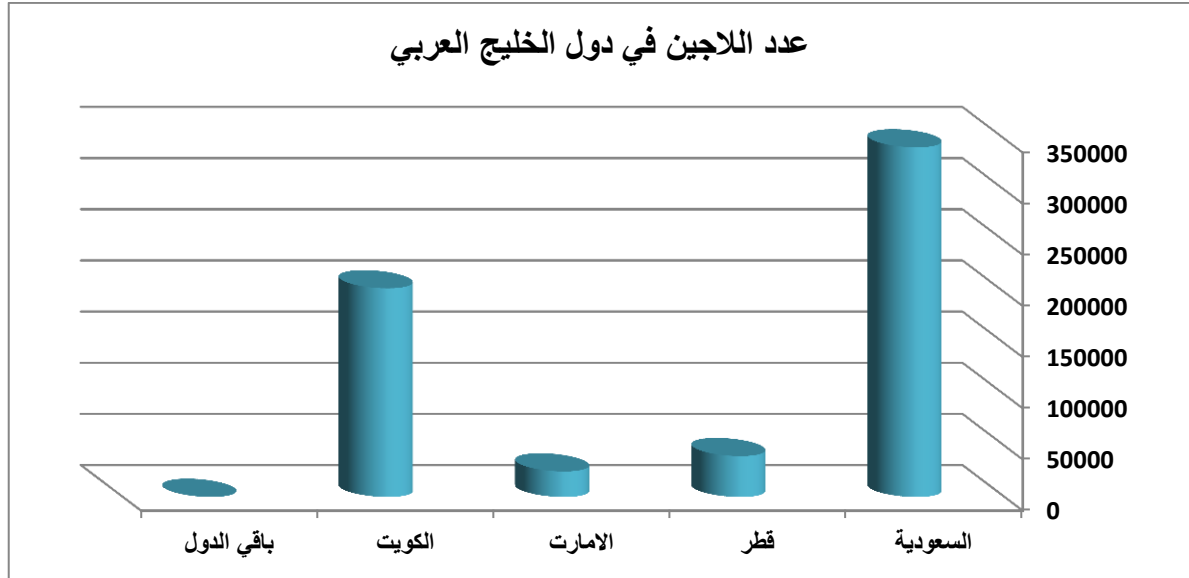
الدولة	السعودية	قطر	الامارات العربي	الكويت	باقي الدول الخليجية
العدد بالآلاف	341.770	40000	25000	204000	137.785

من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد اللاجئين يرتفع في كل من السعودية والكويت، وهذا يعود الى عامل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت أحسن مقارنة ببعض الدول الأخرى، حيث فتحت الكويت السعودية أبواب العمل للفلسطينيين دون قيود، أما قطر والامارات فالعدد وصل الـ 65000 لاجئ، في حين باقي الدول الخليجية وصل العدد الى 137.785 لاجئ، وعموماً فالتقديرات تشير الى 800 ألف لاجئ في دول الخليج، ويفسر البعض هذا التواجد الكبير على وجود ظروف ملائمة للاجئين مقارنة بدول الجوار.

والرسم البياني التالي يوضح تقديرات اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج العربي من 1961 -1984م.

¹ - (أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي)، جريد الخليج، ع2، 22 مارس 2003، ص15

² - محمد محسن صالح، ورقة عمل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العالم و قضاياهم في الوطن العربي، المرجع السابق، ص52



وجاءت أول موجات الهجرة الفلسطينية الى دول الخليج الى دولة الكويت مباشرة بعد حرب 1948م، عندما كانت تحت الحماية البريطانية، ثم المملكة العربية السعودية، ومع نهاية السبعينيات بدأت فئات كثيرة من اللاجئين تتوجه نحو قطر والدول الخليجية الاخرى خاصة الامارات العربية، إلا أن الاحصائيات حول أعدادهم تبقى غير دقيقة، ذلك ربما راجع حسب رأينا الى عدم اهتمام هذه السلطات بإحصائهم، أو أن غالبيتهم تحصلوا على مختلف الجنسيات لهذه البلدان العربية.¹

أ- في دولة الكويت:

• أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

فتحت الكويت صدرها للفلسطينيين، حتى منذ أن كانت تحت الحماية البريطانية، عند استقلالها سنة 1961م، كان هناك نحو 37 ألف فلسطيني يشكلون نحو 18.5%، من الوافدين، وعلى إثر حرب 1967م، العربية الإسرائيلية التي أدت الى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، تزايدت أعداد الفلسطينيين بشكل كبير فبلغت سن 1975م، حوالي 204,000 لاجئ، يشكلون 29.7%، من مجموع الوافدين المقيمين في الكويت.²

وجد الفلسطينيون حسن المعاشرة وحرية واسعة، فقد سمح لهم بالترشح لمجلس الأمة، وممارسة الصحافة، وفرص العمل وامن واستقر.

¹ - محمد محسن صالح، ورقة عمل أوضاع اللاجئين، المرجع السابق، ص 52

² - Philip Mattar, *Encyclopedia of the Palestinians*, Kuwait.p288

وساهم اللاجئين الفلسطينيين في نهضة الكويت وازدهارها في كافة القطاعات الادارية والحكومية، والقطاع الخاص، اذ لم يقتصر دورهم على وظائف هامشية، وانما كانوا حاضرين في صلب العملية النهضوية الكويتية، وكان لهم دور بارز في توفير كوادرات ذات كفاءة عالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، من المعلمين والأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين وغيرهم¹.

وتذكر بعض الدراسات أن مانسبته 49% من مدرسي المدارس الحكومية الكويتية سنة 1965م، هم فلسطينيون، وحتى سنة 1975م، كانوا ما زالوا يمثلون ربع المدارس². كما كنا لهم دور في الحياة الاقتصادية المحلية من خلال اندماجهم في قطاع الصناعة والزراعة، حيث حققوا مكاسب اقتصادية لفائدة الاقتصاد الكويتي، وكذلك بالنسبة للتجارة والبناء والتعليم والصحة، فخلافا للوافدين كان معظم الفلسطينيين ينفقون رواتبهم والكويت، وفي السوق المحلية، وتسير ارادتهم في دورة اقتصادية داخلية، ذلك لأن معظمهم كانوا يقيمون مع عائلاتهم وينفقون معظم دخلهم الشهري عليها، فكانوا يعيدون انفاق رواتبهم في داخل الكويت، وهذا العمل استفادت منه الحكومة الكويتية³.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد وجد اللاجئين الفلسطينيين استقرار كبير بسبب توفر عامل الامن، ولم يعيش الفلسطينيون داخل المخيمات، بل كانت هناك مراكز لتجميع السكاني، داخل مدن الكويت مثل (النقرة، حولي، خيطان، الفروانية .. الخ) وغيرها من المدن⁴. واستطاع اللاجئين أن يحققوا قدر عال من التفاعل الاجتماعي داخل الكويت، فقد حافظوا على عاداتهم و تقاليدهم ولهجتهم وساهموا أيضا في الحفاظ على الأمن الداخلي دخل الكويت⁵.

1 - محمد محسن صالح، ورقة عمل أوضاع اللاجئين، المرجع السابق، ص56

2- محمد محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص173

3- السلطة الفلسطينية، وزارة المالية والتقارير الشهرية، على المواقع التالي : www.pnof.ps

تم رجوع اليه بتاريخ 15-5-2014

4- محمد محسن صالح، ورقة عمل أوضاع اللاجئين، المرجع السابق، ص56

5 -موقع البوابة الاخبارية، تم رجوع اليه بتاريخ :13مارس 2016. www.makb.aps

ب- في المملكة العربية السعودية:

• أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

تعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي ساندت الشعب الفلسطيني في محنته، وفتحت له الابواب من أجل الإقامة، فقد أعطت بعض التقديرات أن نحو 200 ألف فلسطيني في السعودية منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982م، غير أن هناك بعض الاحصائيات تشير الى أن عدد اللاجئين تجاوز 370000 لاجئ¹.

وقدمت المملكة مساعدات مالية للاجئين الفلسطينيين، قدرت 40% من حجم الدعم العربي للاجئين سنوياً، وفتحت المملكة صدرها للاجئين ليجدوا سبل العمل الكريم والحياة المستقرة، وبخلاف الكثير من الدول العربية لم يعاني الفلسطينيون من الضيق المعيشي أو الامن أو من التوظيف السياسي لقضيتهم.

وفي الحقيقة كان للمملكة موقفها الداعم للنواحي الإنسانية والاجتماعية منذ أن حلت النكبة الكبرى في الشعب الفلسطيني سنة 1948م، فالى جانب فتح أبواب المملكة لأبناء فلسطين المؤهلين للعمل فيها، بذلت المملكة كل أشكال المساعدات لإعانة اللاجئين الفلسطينيين، سواء منهم الذين نزحوا إلى الدول العربية، أو الذين ظلوا في فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومن هذه المساعدات الجمة نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما خصصه الملك سعود بن عبد العزيز 1957م، من هبة سنوية لتعليم الأيتام من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، قيمتها خمسة عشر ألف جنيه إسترليني².

وأنشأت مديرية مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين بدمشق هذه الهبة معهدين للأيتام أبناء اللاجئين، أحدهما للذكور، والآخر للإناث، وأطلقت عليهما اسم المعهد السعودي، ويضم هذان المعهدان حوالي 150 يتيمًا ويتيمة، يؤمن لهما كل وسائل الراحة، من مأوى، وغذاء، وكساء، وتعليم نظري ومهني، والعناية الصحية الشاملة، هذا في الوقت الذي أمر فيه الملك سعود بزيادة الهبة السنوية التي تقدمها المملكة العربية السعودية لإدارة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

¹ - فهمي توفيق، العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام 1902-2002م، جامعة البترا، 2002، ص 290

² - أبو علي عبد الفتاح، ورفيق النتنش، المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، العربية السعودية، الرياض 1999م، ص 430

بمبلغ 60 ألف دولار أمريكي، لتصبح 100 ألف دولار أمريكي بدلا من 40 ألف دولار أمريكي، وبحيث ينفق معظمها على شؤون التربية والتعليم والثقافة الفلسطينية¹.

كما قدمت المملكة مساعدات طبية مجانية، وأعفت اللاجئين من الضرائب، ومنحت لهم حق المواطنة، ومنحت اعانات مالية للطلبة، وفتحت امامهم المعاهد والجامعات، لذلك تميزت حياتهم في تلك الفترة بالاستقرار وحرية العمل، وتشير الدراسات المعاصرة أن الفلسطينيين مارسوا عدة أعمال منها، التجارة والتعليم والمهن الحرة ولم يجد عائقا².

أما في دول الخليج العربي الأخرى فتشير الاحصائيات لعام 1990م، أنه تجاوز عددهم 132000 لاجئ خاصة بعد حرب الخليج العربي بين العراق والكويت، ووجد الفلسطينيون مستوى معيشي ممتاز مقارنة ببعض الدول الأخرى، وتشير منظمة الأونروا أن من بين الأعمال التي شغلها اللاجئون في هذه البلدان، السياقة والبناء والتعليم، والصناعة والزراعة، والرعي خاصة في قطر والبحرين والامارات العربية³.

أما في سلطنة عمان واليمن باعتبارهما من بين الدول الموقعة على معاهدة جنيف 1951م فكانت ظروف اللاجئين في السلطنة أحسن مقارنة باليمن الذي عرف منذ الثمانينيات تدهور في الوضع الأمني والاقتصادي بسبب حرب الاهلية⁴.

وعموما فإن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في دول الخليج العربي كان أحسن بكثير مقارنة بالدول العربية المجاورة التي لجأ إليها الفلسطينيون مثل العراق والأردن وسوريا ولبنان، كما تشير الدراسات أن اليد العاملة الفلسطينية ساهمت في احداث نهضة عمرانية اقتصادية في بلدان الخليج العربي، إلا أنهم وجدوا صعوبة في الاندماج مع هذه المجتمعات ثقافيا واجتماعيا.

¹ - أبو علي عبد الفتاح، ورفيق الننتشه ، المرجع السابق، ص 431

² - فهمي توفيق، المرجع السابق، ص ص 291-296

³ - وكالة الأونروا، التقرير السنوي عن اوضاع اللاجئين، بتاريخ 19-8-2016، على الموقع الالكتروني،

<http://www.unrwa.org>

⁴ - موقع البوابة الاخبارية، تم الرجوع اليه بتاريخ: 19-8-2016.

7- في بلدان المغرب العربي:

• في الجزائر:

لقد تميزت العلاقات الجزائرية الفلسطينية بالتعاون، واثبتت الجزائر عبر التاريخ، مواقف مع القضية الفلسطينية ماديا ومعنويا، رغم وقوع الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية، إلا أن هذا لم يمنعها من ممارسة حقها في دعم اللاجئين الفلسطينيين واحتضان القضية الفلسطينية.

ورفضت الهجرة اليهودية ودعمت الثورة الفلسطينية الكبرى المجيدة لعام 1936-1939م، ماديا ومعنويا، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتحت أول مكتب لها في الجزائر عام 1964م، بل الجزائر كانت من أول الدول العربية التي اعترفت بهذه المنظمة¹.

كما دعمت الجزائر السلطة الفلسطينية في حربها ضد العدو الصهيوني في حرب 1948م، وحرب 1967م، وحرب 1973م، ماديا وعسكريا، من خلال المشاركات الرسمية أو التطوعية، وسجلت موقفها من خلال الدورة 29 للامم المتحدة التي ترأسها الجزائر ومثلها وزير خارجيتها آنذاك "عبد العزيز بوتفليقة" في 24 أكتوبر 1974م، واعترفت الجمعية العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية "فتح" و منحتها صفة المراقب، وألغى خلالها الرئيس الراحل ياسر عرفات خطابا تاريخيا في 13 نوفمبر 1974م².

كما أنشأت الجزائر أول اذاعة فلسطينية خارج دول الطوق عام 1970م، وفي المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في سبتمبر 1973م، عبرت الجزائر على لسان رئيسها "الهواري بومدين" موقفها اتجاه القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين، واعتبرت الصهيونية حركة عنصرية عالمية تدعمها أمريكا³.

وتشير الاحصائيات الى أن عدد اللاجئين الذين وصلوا الجزائر ما بين عامي 1962-1963

¹ - قناة الجزيرة ، حصة "الفلسطينيون في الجزائر" الجزائر هي الاقدر على فهم معاناتنا، بتاريخ 15-12-2015، على الساعة 17.00
<http://www.Aljazeera.net>

² - جريدة المجاهد، الجزائر وفلسطين، ع13، 12 أكتوبر 1966، ص14

³ - للمزيد راجع الموقع:

م، يقدر بـ1500 لاجئ، وكان ذلك بطلب من الحكومة الجزائرية، وارتفع العدد عام 1982م الى 10000 لاجئ جاء من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي لها¹.

كما تعاملت الحكومة الجزائرية مع ملف اللاجئين بشكل طيب، ولم تعتبرهم أجانب، بل هناك من تحصلوا على الجنسية الجزائرية، ووفرت لهم أماكن العيش، حيث تذكر الدراسات أن الفلسطينيين منذ قدومهم عام 1962م، لم يجدوا صعوبات في السكن أو العمل².

كما فتحت الجزائر جامعتها للتدريب والتكوين، ومنحت اعانات مالية للطلبة المقيمين في المدارس العسكرية أو التعليمية³.

ولم يجد الفلسطينيون صعوبة في الاندماج مع المجتمع الجزائري عبر تواجدهم فيها الى غاية التسعينيات أين تدهور الوضع الأمني فلم يبقى منهم سوى 4000 لاجئ فلسطيني⁴.

• في تونس:

هاجر الفلسطينيون عقب نكبة 1948م، الى تونس كما جاءت الهجرة الثانية الى تونس عقب الاجتياح الصهيوني الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وقدّر عدد اللاجئين في تونس حسب مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بـ4000 لاجئ، يقيمون في مخيم "الشوشة" في الجنوب التونسي على الحدود اللبية التونسية، وتشير الدراسات أن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في هذا المخيم كارثية، إذ أنه لا يتوفر على أدنى متطلبات العيش الكريم، وهذا طبيعي للوضع الاقتصادي في تونس⁵.

¹ - قناة الجزيرة، حصة "الفلسطينيون في الجزائر" الجزائر هي الأقدر على فهم معاناتنا بتاريخ 15-12-2015، على الساعة 17.00
www.Aljazeera.net

² - جريدة المجاهد، المرجع السابق، ص15

³ - قناة النهار تيفي، حصة: سبعون عاما من الاحتلال و النكبة، حصة بتاريخ 5-ماي 2018، على الساعة 13.30

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - شبكة تونس الاخبارية، برنامج العدسة، اللاجئين الفلسطينيون في تونس بين شبح الحرب و خطر الترحيل، حصة بتاريخ 5-10-2015، على الساعة 18:30، على الموقع الالكتروني:
www.tinisa.neus.net.work.com

ولم يستطع الفلسطينيون أن يتأقلموا مع المجتمع التونسي، وذلك بسبب الانقلاق الموجود في تونس، وزادت معاناتهم عندما توقف عمل مكتب و وكالة التشغيل "الاونروا" في تونس، هذا صعب من حياتهم الاجتماعية¹.

• في ليبيا:

تعود البدايات التواجد الفلسطيني في ليبيا الى بدايات استقلالها في اوائل الخمسينيات من القرن الماضي، حيث وفد الى ليبيا ما يقرب 3000 لاجئ، و بعد ثورة سبتمبر 1969م، جاءت موجة أخرى من الفلسطينيين نحو ليبيا تتمثل في الأطباء والمهندسين والأساتذة والجامعيين يعملون في الجامعات والمستشفيات بطلب من الرئيس معمر القذافي².

وتشير بعض الاحصائيات أن عدد اللاجئين في ليبيا مه نهاية 1980م، وصل الى 9585 لاجئ، كما تذكر بعض الدراسات على أن العدد وصل الى 30 ألف لاجئ، وأن هذه الاعداد التي طلبت اللجوء الى ليبيا عانت من سياسة معمر القذافي المزاجية، ومن تردي نظام الخدمات الادارية، لكن في مجال الخدمات الصحية والتأهيلية، كما عاملت الحكومة الليبية اللاجئين الفلسطينيين على أنهم ليبون³.

كما أنشأت الحكومة الليبية مخيم "السلوم" أو مخيم "العودة"، وتذكر وكالة الأونروا أنها لم تسجل في هذا المخيم إلا بضعة آلاف من الفلسطينيين في فترة ما قبل حرب 1967م، بموجب اتفاقية جنيف 1951م⁴.

ورغم الظروف المعيشية الصعبة والخدمات المتردية، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين لم يعرفوا طعم الراحة الاستقرار بسبب مزاجية القذافي اتجاههم.

¹ - شبكة تونس الاخبارية، برنامج العدسة، اللاجئين الفلسطينيون في تونس بين شبح الحرب و خطر الترحيل، حصة بتاريخ 5-10-2015، على الساعة 18:30، على الموقع الالكتروني: www.tinisa.neus.net.work.com

² - الجزيرة نات، حصة بعنوان "تماذج التضيق" بتاريخ 19-7-2009، ، تم الرجوع اليها بتاريخ 6-5-2016 على الموقع الالكتروني: www.Aljazeera.nat

³ - محمد محسن صالح، ورقة عمل اوضاع اللاجئين، المرجع السابق، ص33

⁴ - نفس المرجع، ص ص34-35

8- في الدول الأوروبية:

اختلفت الأوضاع في دول الأوروبية من دولة الى أخرى حسب ظروف وقانونيين كل دولة، ويمكن ابراز أوضاع اللاجئين فيمالي:

- الأوضاع السياسية:

لقد بدأت الهجرة الى أوروبا في اواسط القرن الماضي، وبالتحديد منذ العدوان الإسرائيلي على فلسطين في حرب 1948م، وهاجرت بعض المجموعات الى بريطانيا والنرويج والسويد والدانمارك، فأوروبا تعد فضاء لجوء وليس اختيار متعمدا، حيث أن معظم القادمين اليها، كانت لهم اوضاعهم الخاصة، متعلقة إما بالاحتلال أو بالأوضاع الاقتصادية الصعبة من جراء الاعتداء الصهيوني، ومن ثم فإن أغلبية الفلسطينيين المقيمين في أوروبا أصلهم من لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة¹.

وتعد ألمانيا والدانمارك وبريطانيا هي أبرز بلدان اقامة اللاجئين الفلسطينيين، وتشير بعض الدراسات أن مقاصد اللاجئين الفلسطينيين للإقامة في أوروبا، اختلفت باختلاف الأوضاع والأهداف، فمنهم من هاجر اليها بدافع العمل ومنهم من هاجر اليها بدافع التعليم أو الدراسة². وذهبت بعض الدراسات الى أن 82% من اللاجئين الفلسطينيين كانت هجرتهم الى أوروبا بدافع لجوء سياسي انساني، وأن 18% منهم كانت هجرتهم بهدف العمل والدراسة³. ويجدر الذكر هنا أن معظم اللاجئين الفلسطينيين وصلوا الى أوروبا مع بداية الستينات ونهاية السبعينيات، خاصة مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان التي كانت تأوي العديد منهم باعتبارها من دول الجوار⁴.

واستقر العديد من اللاجئين الفلسطينيين بأوروبا، وسمح لهم هذا اللجوء الطويل في أوروبا بالحصول على الجنسية وحق الإقامة الدائمة فيها، ولا توجد هناك احصائيات دقيقة تعبر عن

¹ - سهيل محمود الناظور، المرجع السابق، ص22

² - المرجع نفسه، ص22

للمزيد انظر للملحق رقم: 2، ص352

³ - محمد محسن صالح، ورقة عمل اوضاع اللاجئين، المرجع السابق، ص49

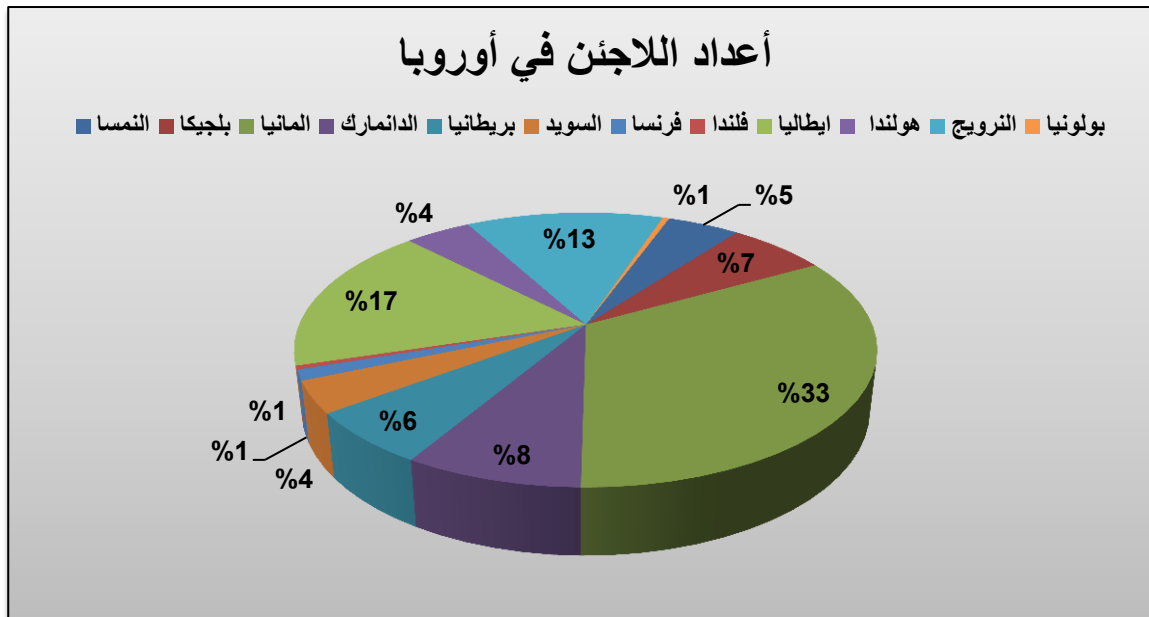
⁴ - لبنى عطوات عبد الله، الواقع الفلسطيني بين الامل والالم، منظمة ثابت، بيروت، مارس 125، 2008، ص55

الاعداد الحقيقية للتواجد الفلسطيني في أوروبا خلال الفترة الممتدة ما بين 1948-1982م، والتي هي محل الدراسة.

غير أن بعض التقديرات تشير الى أن عددهم في أوروبا وصل الى 200000 لاجئ حسب المجلس الاوروبي لعام 1990م، موزعين كالتالي، الجدول رقم (23) يوضح ذلك¹

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
النمسا	11510	الدانمارك	20000	فرنسا	3000	هولندا	10470
بلجيكا	15700	بريطانيا	15000	فلندا	1046	النرويج	31370
المانيا	80000	السويد	9000	ايطاليا	41830	بولونيا	1046

والرسم البياني يوضح توزيع اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا.



ومن خلال ملاحظتنا للجدول يتضح لنا أن عدد اللاجئين في ألمانيا وإيطاليا أكثر من الدول الأوروبية الأخرى، وذلك حسب رأينا راجع للتسهيلات التي منحتها ألمانيا للاجئين

¹Abbas shidak ,The Palestinian refugee communities in Europe . avervien associate research fellow,shaml,university,of.Oxford,2003,p13

للاستفادة منهم في العديد من الوظائف مثل الصحة ،خاصة وأنها تشهد تراجع كبير في معدلات الانجاب¹.

إلا أن بعض التقديرات تشير الى أن العدد تجاوز 600000 لاجئ،بحيث تشير هذه التقديرات الى أن المانيا لوحدها تجاوز عدد اللاجئين فيها عام 1982م،اكثر من 200000 لاجئ، وبريطانيا 50000 لاجئ².

• الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

تعاملت الدول الأوروبية مع اللاجئين الفلسطينيين في البداية كلاجئين سياسيين، ثم تغيرت تلك المعاملة من سياسية الى ذات بعد انساني، فقد سمحت العديد من الدول الأوروبية للاجئين الفلسطينيين بالإقامة الطويلة، ووفرت لهم أماكن والإقامة بمساعدة منظمة الاونروا والمجلس الأوروبي، وكذلك منحت لهم الجنسية وبطاقة الإقامة الدائمة فيها³.

إلا أن هناك صعوبات كبيرة في البلدان الأوروبية، صعبت من الإقامة منها، الاختلاف الديني والاختلاف في العادات والتقاليد، هذه العوامل ساهمت في صعوبة تحقيق الانسجام داخل المجتمع الأوروبي⁴، إلا أنها لم تمنع العديد منهم خاصة حاملي الشهادات العليا من الاندماج في المجتمع الأوروبي.

كما وجد اللاجئون صعوبات أخرى منها ما تعلق باللغة والتخاطب، وانتشار البطالة والعمل في المهن الحرة، والبعض منهم يعتمد على الاعانات التي تقدمها الأونروا والجمعيات الخيرية في أوروبا، حيث تشير الاحصائيات أن 70% من اللاجئين يعانون من عدم العمل، وأن 5% منهم من يتجه للتعليم العالي⁵.

¹ - Abbas shidak, Op.Cit.p14

² - الجزيرة نات ،أوضاع اللاجئين في أوروبا ، حصة بتاريخ 19-5-2005، على الساعة 14:00 مساءً، تم الرجوع الى الموقع الالكتروني بتاريخ 7-5-2017.

³ - المركز العربي للمعلومات، مجلة المعلومات الالكترونية، ع15، 15 أفيفيري 1995، ص09

⁴ - محمد محسن صالح، ورقة عمل اوضاع اللاجئين، المرجع السابق، ص49

⁵ - أبو سته سليمان ،المرجع السابق، ص166

وبالرغم من التنوع والامتداد الجغرافي للفلسطينيين في أوروبا و في الدول المذكورة وغيرها التي تفتقر لأية احصائيات أو دراسات، رغم تواجد أعداد لا بأس بها من أبناء فلسطين فيها، يتضح لنا أن اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا يعيشون حالة من التشرذم والتشتت رغن تحسن المستوى الصحي والمعيشي والتعليمي، ذلك أما مشكلة الاندماج والاعتراب هي العائق أمام تحقيق رغبتهم في الاستقرار والعيش هناك.

9- في الأمريكيتين وأستراليا:

لقد استقر عدد معتبر اللاجئين الفلسطينيين لعام 1948م، وكذا النازحين جراء حرب 1967م، وحرب 1973م، في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا البرازيل والأرجنتين والشيلي، وتشير الاحصائيات والأرقام أن عددهم بلغ في الأمريكيتين أستراليا، 600000 لاجئ، بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982م، حيث نجد منهم 261400 لاجئ في الولايات المتحدة، و 52284 لاجئ في كندا، أما في أمريكا الجنوبية فوصل العدد الى 365487 لاجئ، و في استراليا كان عددهم 91422 لاجئ.¹

وإذا نظرنا الى أوضاع اللاجئين في أستراليا من الناحية السياسية نجدها أكثر صعوبة، وذلك نظرا لتحيز الحكومة الاسترالية للكيان الاسرائيلي خاصة فيما تعلق بالنقل والاقامة والجنسية، عكس ما هو حاصل في الأمريكيتين من تسامح رغم بعض المضيفات الدينية التي يجدها بعض اللاجئين الفلسطينيين بحكم العداء القائم في أطر الصراع بين الشرق الاسلامي والغرب المسيحي الاسلامي.²

¹ - وكالة الأونروا، التقرير السنوي عن اوضاع اللاجئين، بتاريخ 19-8-2015، على الموقع الالكتروني:

<http://www.unrwa.org>

² - أبو سته سيمان، اللاجئين الفلسطينيون، المرجع السابق، ص 170

³ - المرجع نفسه، ص 170

• الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لقد تميزت الأوضاع الاقتصادية حسب بعض الاحصائيات والدراسات التي نشرت في عام 1980م، أن 90% من اللاجئين الفلسطينيين "الرجال" يعملون في مواقع وظيفية أو تقنية أو إدارية، وأن منهم 40% من النساء يعملن في المهن الحرة و 9%، و 31% منهم يعملن في مواقع وظيفية مماثلة للرجال¹، لم يجد اللاجئين صعوبة في العمل خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أو كندا، عكس الذين يقيمون في أوروبا أو أمريكا الجنوبية⁴.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي يمكن القول أن الفلسطينيين لم يجدوا صعوبات في إقامة روابط اجتماعية، رغم العامل الديني والاختلاف الكبير في العادات والتقاليد، وتشير بعض الدراسات أن غالبية الفلسطينيين الذين يقيمون في الأمريكيتين هم مسيحيون، خاصة أمريكا الجنوبية، ويحمل فلسطينيون أمريكا الجنوبية جوازات سفر البلدان التي استقبلتهم خاصة الشيلي والبرازيل، والأرجنتين.

كما مارس اللاجئون الفلسطينيون عدة نشاطات منها التجارة والزراعة، والصناعة، ومهن أخرى حرة².

ويذكر سليمان أبو سته أن الانفتاح الديمقراطي سهل عليهم القيام بعدة نشاطات اجتماعية وسياسية، لذلك كانت أوضاعهم احسن بكثير من لاجئي أوروبا³.

وعلى العموم فإن أوضاع اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية كانت جد ممتازة في المهجر، لكن الصعوبة كانت في الجانب الاجتماعي وهي قضية الاندماج في المجتمعات الغربية والأمريكية، لذلك نجد الفلسطيني في المهجر يحس بغياب الرابط الديني، ويحس أنه غريب يصعب عليه الاغتراب أحيانا.

⁴ - محمد محسن صالح، المرجع السابق، ص 49

¹ - مركز البديل، اللاجئون الفلسطينيون في أمريكا الجنوبية، البحث عن الاعتراف، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق

المواطنة و اللاجئين، التقرير السنوي، 23 سبتمبر 2015، ص 15

² - أبو سته سليمان، المرجع السابق، ص 171

ثالثاً: دور الأمم المتحدة و منظمات الاغاثة في حماية اللاجئين:

أمام خطورة ما آل اليه الوضع في الأراضي الفلسطينية من جراء حجم وطبيعة الهجمات الإسرائيلية عليه، خلف العديد من الضحايا ودمرت البنى التحتية الفلسطينية، وازداد عدد اللاجئين والنازحين، وهو ما أقتضى تدخل منظمات دولية للإغاثة ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم الأساسية كمطلب أول.

وكان من أبرز نتائج الحرب العربية الإسرائيلية، تشريد ما يزيد عن نحو مليون مواطن فلسطيني الى الدول المجاورة وحتى داخل الاراضي المتبقية في فلسطين، وإزاء تفاقم مشكلة اللاجئين في العالم العربي وخارجه قرر المجتمع الدولي بإنشاء منظمة دولية تعمل في المجال الانساني لحماية ضحايا الحروب من خلال الاغاثة وتقديم المساعدات الاقتصادية والطبية والاجتماعية، برغم من الجهود التي كان يبذلها الصليب الأحمر الدولي¹، إلا أنها غير كافية في نظر الامم المتحدة، ومن بين العمليات الضخمة التي قامت بها لجنة الدولية للصليب الأحمر هو إجلاء عدد كبير من الفلسطينيين من مخاطر المجازر الصهيونية، وتقديم الاعانات المادية للمتضررين من حرب 1948م، كما قامت بحماية المخيمات في المناطق المجاورة من الاضطرابات والنزاعات التي تقع في المخيمات أو من الانتهاكات التي تقع بين اللاجئين أو الكيان الصهيوني أحياناً، ويشمل عمل اللجنة أيضاً تقديم المساعدات الاستعجالية للمتضررين داخل فلسطين²، خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية وداخل الخط الاخضر.

¹ - يرجع الفضل في انشاء اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى رجل الاعمال السويسري "هنري دونال" عندما كان في زيارة عمل الى بلدة شمال ايطاليا تسمى "سولفرينو" التي شهدت مذبحه في 26 جوان 1856م، على اثر القتال المسلح الذي دار بين الجيش الفرنسي والنمساوي وخلفت المعركة 40 ألف من القتلى والجرحى، على إثرها قدم نداء لتشكيل جمعيات اغاثة في وقت السلم تضم ممرضين يقدمون خدمات إسعافيه للجرحى، وتشكلت هذه اللجنة في عام 1863م في جنيف من خمسة أعضاء باسم اللجنة الدولية للإغاثة الجرحى، التي تحولت فيما بعد الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر، للمزيد أنظر: ابراهيم أحمد خليفة، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الانساني، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 111

وأنظر ايضا الى: **-tavierier-(Paul) réflexions sur les mécanismes assurant le respect du droit international humanitaire conformément aux conventions de Genève et aux protocoles additionnels actualiste et droit international rajai.2000.pp1-2**
voir le sit: <http://www.ridi.org>

²- De montclos(Marc-Antoine Péruse).L'aide humanitaire aide à la guerre?édit Complexe ;2001 .p20

1- عمل ودور وكالة الأونروا في خدمة اللاجئين الفلسطينيين:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الثالث في نهاية عام 1948م، لائحة رقم 212، والتي أنشأت بموجبها منظمة الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، هذه المنظمة التي تسعى إلى التخطيط ووضع برنامج الإغاثة وإيجاد حلول مع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وغير حكومية ما اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر¹.

وأقرت هذه المنظمة في تقاريرها ضرورة مواصلة تقديم مساعدات مباشرة بدءاً من 31 أوت 1950م، وقررت إنشاء منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "UNRWA"، وعملها دراسة حالات اللاجئين الفلسطينيين²، وتم إنشاء هذه الوكالة طبقاً للائحة رقم 302 الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1949م، والتي تنص على إنشاء وكالة متخصصة تعني باللاجئين الفلسطينيين، وتولت مهامها رسمياً في 1 ماي 1950م، بتقديم المساعدات في مجالات التعليم والصحة والإغاثة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في مناطق اللجوء الرئيسية (الضفة الغربية وقطاع غزة، سوريا، لبنان، الأردن، العراق)³.

واتخذت مدينة بيروت مقراً لها، وجعلت لها مكاتب إقليمية في عمان والقاهرة ودمشق وغزة والضفة الغربية، ولها مكاتب أخرى في نيويورك وجنيف وبغداد وفينا.

أسس المجتمع الدولي المتمثل في الأمم المتحدة وكالة الأونروا لتقديم العون للاجئين الفلسطينيين وبتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية، تكون وكالة متخصصة لهم على خلاف الوكالات الدولية الأخرى مثل: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR" التي تم إنشاءها في الأسبوع نفسه مع الأونروا بموجب لائحة رقم 319 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 ديسمبر 1949م، من أجل حماية اللاجئين في العالم.⁴

وعرفت الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بنوع من التحديد وذلك بسبب الأوضاع الخاصة بهم على أنه: "الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال فترة من 1 جوان 1946م وحتى

¹ - عبد الكريم علون خضير، الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، مكتبة الثقافة، عمان، 1997م، ص 211

² - سعيد سلامة، اللاجئين الفلسطينيون، وأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا" دائرة شؤون اللاجئين، أكتوبر 2006، ص 02

³ - المرجع نفسه، ص 6

⁴ - سعيد سلامة، المرجع السابق، ص 7

الفترة 15 ماي 1948م، والذي فقد بيته ومصدر رزقه جراء حرب 1948م ولجأ الى احدى الدول أين تقدم الأونروا مساعداتها..¹

ومن هذا التعريف نلاحظ أن الأونروا تعتبر فئة من اللاجئين والنازحين خارج مسؤولياتها، وهم في الغالب من اللاجئين الذين هاجروا الى خارج مناطق عملياتها مثل: افريقيا ودول الخليج العربي، وحتى الأمريكيتين وأستراليا، أو ممن نزحوا داخليا و ظلوا في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل وكانوا أساسا تحت مسؤولية وكالة الغوث لكنهم استثنوا لاحقا، بعد أن اعلنت إسرائيل نيتها لمعالجة وضعهم.²

ولعلى السر الحقيقي من انشاء هذه الوكالة هو تقديم البديل للفلسطينيين حتى ينسوا فلسطين ويتركوها لإسرائيل، والدليل على ذلك تواطؤ بعض الحكام العرب في منحهم الوطنية، لأن العديد من المواقف العربية التقت مع بعض المواقف الأوروبية والأمريكية، التي عارضت ادماج قضية اللاجئين الفلسطينيين في اطار اتفاقية تشكل المفوضية السامية للاجئين، اقتناعا بأن مشكلة اللاجئين تختلف عن مسألة اللجوء التي تعاني منها أوروبا.

وقرر المجتمع الدولي آنذاك استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية المبرمة في 1951م، اتفاقية جنيف، وحماية المفوضية السامية للاجئين، وتم بذلك تفويض وكالة الاونروا لرعاية هؤلاء اللاجئين.³

كما تعتمد الأونروا في تمويلها على التبرعات المالية من المجتمع الدولي، ولا تمول من ميزانية الامم المتحدة، وفي حال تعذر الحصول على ذلك فعليها التشاور مع الدول

¹ - جاء في اللائحة رقم 302 الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1949م، و التي تقضي بإنشاء وكالة الاونروا (أن الجمعية العامة ترجوا كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة تقديم التبرعات المالية والعينية لتأمين المبالغ المالية والموارد الاخرى اللازمة للاجئين الفلسطينيين). للمزيد أنظر: محمد عبد المنعم عامر، الارهاب الصهيوني ومأساة اللاجئين الفلسطينيين، القاهرة 2002، ص 42

² - ان تجاهل تعريف الاونروا أولئك الذين أبعدتهم خارج الأراضي الفلسطينية جراء اندلاع الحرب و منعتهم من العودة و من عاد منهم عرفوا بالقادمين و المتأخرين و هم غالبية من الطلاب و المرضى الذين عادوا لحاجاتهم الى العلاج او التعليم، عادوا دون أن يدرجوا في سجلات الاونروا، أنظر سلامة سعيد، المرجع السابق، ص 44

³ - وائل انور، الاقليات وحقوق الاقليات والاجانب واللاجئين والسكان الاصليين والرق والعبودية، ط2، مؤسسة الوفاء القانونية، مصر 2002، ص 113

المضيفة، وهذا يدل على عدم وجود صفة الزامية من الأمم المتحدة بتوفير التمويل "للأونروا" عكس المفوضية السامية التي تمولها من ميزانية الأمم المتحدة¹.

تشغل الوكالة 633 مدرسة، وثمانية مراكز للتدريب المهنيو 125 من منشآت لرعاية الصحية و65 مركزا لبرامج المرأة و39 مركزا لإعادة التأهيل، وتقدم الوكالة المساعدات في حالة العسر مثل المساعدات الغذائية الى قرابة 250000 لاجئ، ومنحت للعديد منهم قروض بقيمة 100 مليون دولار لأكثر من 100000 لاجئ عام 1981م.

وتميزت سنوات السبعينيات لعمل الأونروا في الشرق الأوسط، كانت ولا تزال تحت وطأة أثر حرب 1967م، وما جلبته من دمار كبير ونزوح أكثر من 250000 لاجئ، واجهت حربا عربية إسرائيلية جيدة، وبداية الحرب الأهلية في لبنان، اضطرت الوكالة الى مواصلة جهودها الاغاثية، ففتحت المراز والعيادات والمدارس المتنقلة ومراكز التدريب والتمهين، استبدلت الخيام بالمباني مصنوعة من الطوب والحجر في قطاع غزة والضفة الغربية، بسبب قساوة الظروف المناخية في شتاء 1951م².

كرست الوكالة معظم وقتها آنذاك في العمل من أجل الاستجابة للطوارئ، واستمرت تقدم المساعدات، وحاولت في قطاع غزة أن تحسن من المستوى الاقتصادي المتردي منذ 1969م حتى سنة 1971م، وبلغ ذروته في 1972م، مع قيام السلطات الإسرائيلية العسكرية بهدم المباني والمأوي على نطاق واسع لبناء المستوطنات ونزوح حوالي 160000 لاجئ جديد³.

وفي سبتمبر 1970م، نشب نزاع بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية المدعومين من طرف الجيش السوري، واستخدم في المعارك الدبابات والمدافع، واحتدم الصراع في المناطق المكتظة خاصة الضفة الشرقية والغربية وفي المخيمات، فقتل حوالي 800 فلسطيني وجرح واعتقل وأحتجز الالاف على أيدي القوات الإسرائيلية⁴.

¹ - وائل انور، المرجع السابق، ص 113

² - دياب محافظة، قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية، ندوة حول مستقبل شامل بالشرق الاوسط، 26-27 جويلية 1998م، جامعة اليرموك، الأردن 1998، ص 30

³ - المرجع نفسه، ص 31

⁴ - (الامم المتحدة، اللاجئين في انتظار العودة الى ديارهم)، الأونروا أربعون عاما في خدمة الفلسطينيين، عدد خاص، مجلة الانساني، ع 11، اكتوبر 1990، ص 31

2- عمل وكالة الأونروا:

حددت المهام الرئيسية للوكالة في الفقرة رقم 7 من اللائحة رقم 302 والتي أنشأت بموجبها الوكالة مايلي:

- أن تقوم الوكالة بالتعاون مع الحكومات المحلية بتنفيذ برامج الاغاثة والأعمال الموصى بها من قبل البعثة بدراسة الأحوال الاقتصادية.

- أن تتشاور مع حكومات الشرق الأوسط المعنية بشأن ما يجب عليها اتخاذه من تدابير استعدادا لوقت لا تتوفر فيه المساعدات الدولية لمشاريع الاغاثة والعمل.

وتوفر الوكالة خدمات شبه حكومية في مجالات التعليم والصحة والاغاثة والخدمات الاجتماعية لأكثر من 914.222 لاجئ فلسطيني مسجل طردوا من أراضيهم نتيجة الحربين التي نشبت في العام 1948م، و1967م، بين إسرائيل والعرب، الذين يعيشون في البلدان المجاورة، وقطاع غزة والضفة الغربية، حيث تقدم الوكالة مساعدات طارئة أيضا¹.

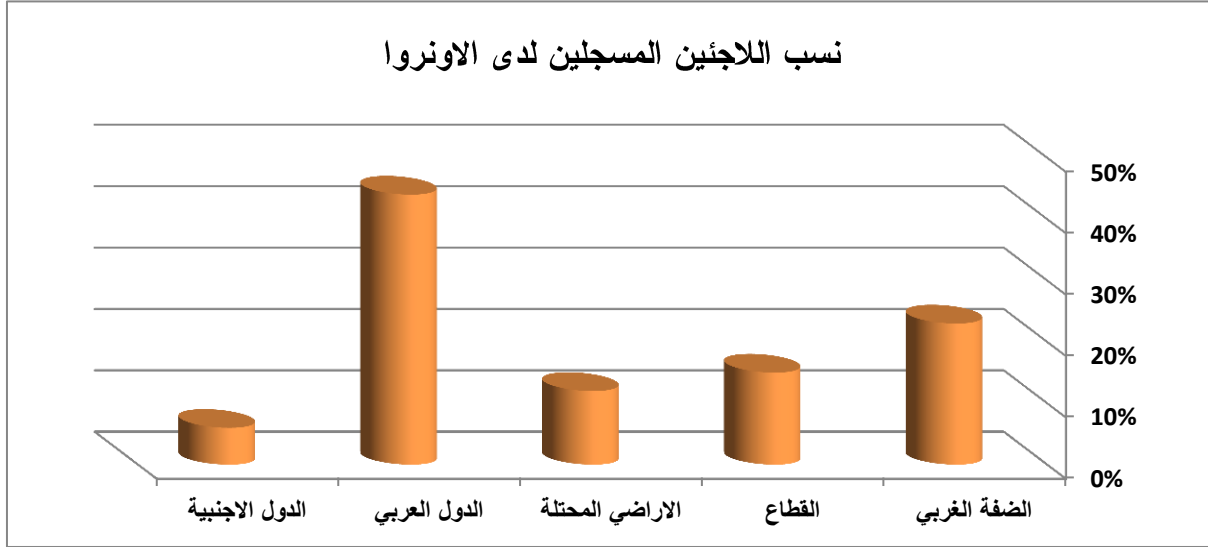
وسجلت واحصت الوكالة عدد اللاجئين المسجلين لدى مصالحه ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (23)، الذي يبين العدد والنسبة المئوية ومكان الإقامة.

مكان الإقامة	الأراضي ² المحتلة 1948م	الأراضي المحتلة 1967م	الدول العربية	الدول الاجنبية	المجموع
العدد	الضفة 282640 القطاع 179000	146250	341500	675300	1209570
النسبة	%15 - %23	%12	%44	%6	%100

¹ - مجلة الأزهر، المرجع السابق، ص 23

² - Report of the Commissioner – General of the United Nations Relief and Works agency for Palestine refugees in the Near East, United Nations, New York, 1 July 1979 -30 June 1980.p70

والرسم البياني يوضح النسب المئوية للاجئين المسجلين في مختلف المناطق، حسب الاحصائيات المقدمة من طرف وكالة الأونروا.



ومن خلال الجدول يتضح أن هذه الأرقام ناقصة، لأن هناك أعداد كبيرة تعيش في المخيمات غير رسمية وغير معترف بها عند الوكالة، كما أن مفهوم اللاجئين والنازح في منظمة الأونروا مبهم، وأن العديد من الدول تعتبر الفلسطيني أجنبي وليس لاجئ، لذلك هذه الأرقام والنسب المقدمة من طرف الوكالة ليست دقيقة، لأن هناك أرقام تشير الى أن عدد اللاجئين بين 1948- و1967م يفوق 2 مليون لاجئ¹.

ناشدت الوكالة في انتفاضة الضفة الغربية وقطاع غزة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات، وكذلك أثناء الحرب اللبنانية الإسرائيلية لعام 1982م، من أجل توفير الاحتياجات لأكثر من 300000 لاجئ فلسطيني، بعدما دمرت فيها المخيمات في بيروت والبرج وصابرا وشاتيلا بالخصوص².

ومن خلال الاطلاع على سجلات الأونروا من خلال التقارير السنوية التي تصدرها الأونروا في شهر جويلية 1955، تبين أن عدد اللاجئين المسجلين لعام 1955م، وصل الى 914000 لاجئاً وارتفع هذا العدد الى 1.2 مليون لاجئاً عام 1960م، ومع نهاية 1987 وصل الى 422514 لاجئاً³.

¹ - نبيل السهيلي، فلسطين، أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002، المرجع السابق، ص 58

² - المرجع نفسه، ص 59

³ - Report of the Commissioner – General of the United Nations Relief and Works agency for Palestine refugees in the Near East, United Nations, New York, 1 July 1989-30 June 1990, pp70.77

تتمركز نشاطات الأونروا كما أسلفنا في ثلاثة مجالات رئيسية هي التعليم، الصحة، الإغاثة، وسنحاول فيما يلي إلقاء بعض الضوء على كل من هذه المجالات الثلاثة.

• البرنامج التعليمي:

أصبح هذا البرنامج مع نهاية الستينيات أوسع البرامج التي تباشرها الوكالة في كافة عملياتها، ففي عام 1970 استهلك هذا البرنامج 36% من ميزانيتها العامة، و50% من طاقمها الوظيفي، والذي يمثل 9000 عامل في الهيئة التعليمية في 644 مدرسة، تديرها الوكالة منها 130 مدرسة في القطاع و160 مدرسة في الضفة الغربية، والباقي منتشر في البلدان المجاورة خاصة لبنان والأردن.

ورغم ذلك يوجد الاكتظاظ، حيث وصل عدد الطلبة في القسم الواحد الى 50 طالبا وطالبة، لذلك اضطرت الوكالة في بعض المدارس للعمل بنظام المداومة اليومية ثلاث مرات في اليوم، كما قامت الوكالة بإنشاء مراكز التدريب والتمهين، كالحداثة والميكانيك والتأهيل للمعلمين¹.

• البرنامج الصحي:

تباشر الوكالة ثاني أكبر برامجها في الجانب الصحي وبالأساس يركز هذا البرنامج اهتمامه على الصحة، وتقدم الوكالة خدماتها الصحية بواسطة 121 مركزا صحيا، تعمل في الاقطار العربية الخمس (لبنان، العراق، سوريا، الاردن، مصر)، بالإضافة الى قطاع غزة والضفة الغربية وحتى القدس المحتلة، إلا أن هذه المساعدات الطبية لا ترقى الى المستوى المطلوب، فمثلا مخيم جباليا بلبنان يحتوي على مركز واحد لـ 8500 لاجئ، وأيضا في قطاع غزة يوجد مركزان صحيان فقط².

وتهتم الوكالة من خلال برامجها الصحية بحماية المرأة والطفل، والتخطيط الأسري، وحماية اللاجئين من الأمراض المعدية والمتقلة.

¹ - مجلة الأزهر، المرجع السابق، ص 23

² - جبر هارد بلفر، وكالة الغوث والتشغيل في الشرق الأدنى بين الطرفة وسياسة السنديان، مركز المعلومات الفلسطينية، مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم، أوت 1997، ص 20

كما سعت الوكالة الى التعاقد مع عدة مستشفيات في نابلس والقطاع والضفة الغربية من أجل تحسين الرعاية الصحية للاجئين، ومنحت للعديد منهم قروض مالية من أجل انجاز مشاريع لبناء ورشات للعمل.

وقدّرت الميزانية المخصصة للصحة والخدمات الاجتماعية بـ 69% سنة 1951م، وتقلّصت مع نهاية 1981 الى 50% بسبب قلة التبرعات التي تقدمها الدول المساهمة فيها.¹ لكن هذه الأموال المخصصة غير كافية لتوفير جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين خاصة في الضفة الغربية قطاع غزة، خاصة مع ممارسات الإسرائيلية في حقهم، ونقصد هنا تهديم البنية التحتية بما فيها المرافق العامة التي تقدم الخدمات لهم. ومع هذا فإن دور الاونروا اليوم أصبح أكثر من الأمس، خاصة مع تطورات العصر وزيادة عدد اللاجئين سوء بسبب الاضطهادات أو بسبب الهجرة للبلدان العربية المجاورة، من أجل البحث عن الأمن وحياة أفضل.

¹- UNRWA and the transitional period: **a five-year perspective on the role of the Agency and its financial requirements**: UNRWA Headquarters, Vienna, 31 January 1995.p20

الخلاصة:

رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في البلاد العربية و العالم، إلا أن ذلك لم يقتل عزيمتهم وأمالهم في العودة. فصبرهم واحتمالهم فما شهدته السنوات الماضية إلي يومنا هذا من تطورات سياسية وديمغرافية وإقليمية شكلت إجحاف خطيرا لواقع اللاجئين في مواقع شتاتهم سواء في لبنان والعراق ، والحرب على لبنان وما ترتب عليها من زيادة في تدهور الواقع المعيشي والسكني للاجئين وخاصة في المخيمات ، هذا بالإضافة إلي التضيق المباشر على اللاجئين في الضفة الغربية و القطاع من قبل الاحتلال بالاستيطان ومصادرة الأراضي والقيود على الحركة وتقليلهم وإحباط المشاريع التنموية الهادفة لتحسين ظروف معيشة اللاجئين ، في وقت قلصت الإغاثة إلي درجة ممكن أن تكون إلي حدود التسمية وخاصة مع إعلان الأونروا المتكرر عن عجزها المالي مع بداية كل عام وتقليص خدماتها مما أثر بشكل مباشر علي تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة العاجلة ، ودعم شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر انكشافاً، ومساعدة الأسر المعسرة.

ورغم كل ذلك يبقى الأمل بالعودة هو الواقع والذي يجسده اللاجئ في شعاراتهم وعاداتهم وتراثهم فعلي امتداد مواقع اللجوء والشتات داخل الوطن وخارجه لم يفقدوا وعيهم الإجماع، ولا روابطهم الأسرية وبقيت المخيمات لتكون شاهدا على العصر حتى ينال اللاجئ الفلسطيني حق عودته، وأصبحت المخيمات الفلسطينية رغم ظروفها القاسية، موقع للتقاليد الوطنية، والتي توارثت من جيل إلى جيل، لتشكل دورا مميزا في حياتهم المدعمة بالعودة كهدف وطموح لان الحق لا يسقط بالتقادم، والقوة مهما بلغ جبروتها لا تفرز حقا شرعيا بالأمر الواقع مهما توالى العقود بل والقرون والأجيال.. لأنه حق شرعي ومقدس لأي انسان.

الفصل الثالث

مشاريع التسوية العربية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

(1948-1982م)

- أولاً: مشاريع التسوية العربية الفردية الرسمية
- ثانياً: المشاريع العربية الفردية غير الرسمية.
- ثالثاً: مشروع جامعة الدول العربية " مشروع فاس".

طرحت الدول العربية عدة مشاريع ومبادرات لحل القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق تصورات مبنية على المصلحة الشخصية لكل طرف، غاب فيها التنسيق بين المستوى الشعبي والرسمي من أجل توحيد الرد على حل قضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية.

وكان السبب في طرح تلك المشاريع هزيمة الأنظمة العربية، وما رافقها من عدم ثقة هذه الأنظمة بقدرتها على تحرير فلسطين عسكرياً من الاستعمار الصهيوني.

فكانت التسوية السلمية هي الأنسب للأنظمة العربية لإنهاء الصراع القائم بينها وبين إسرائيل، فاقترحت مشاريع لتوطين الفلسطينيين، ولم تدافع عن حقهم في العودة.

حيث تم رفض جميع هذه المحاولات لتذويب القضية الفلسطينية، ومن ثم انطلقت المقاومة الفلسطينية محاولة تغيير الواقع الذي بدأ في التعاطي الإنساني مع القضية، ونتيجة للوعي الجماهيري لطبيعة هذه المشاريع، تم رفضها بالملء، وساهمت هذه الهجمة في الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وعليه ارتأيت أن أتناول في هذا الفصل مشاريع التسوية العربية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من 1948-1982م، حيث قسمت هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية، حيث جعلت المبحث الأول بعنوان :مشاريع التسوية العربية الفردية الرسمية، والمبحث الثاني يتمحور حول المشاريع العربية الفردية غير رسمية، أما المبحث الثالث فكان عنوانه مشروع جامعة الدول العربية " مشروع فاس " وأنهيت الفصل بخلاصة.

أولاً: مشاريع التسوية العربية الفردية الرسمية :

1- مشروع سيناء المصرية 1953:

منذ قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين عام 1948 م، كانت فكرة مشاريع التسوية والوطن البديل تطرح بشكل مستمر لتوطين الفلسطينيين في الأماكن التي لجئوا إليها، وتراوحت أعداد المشاريع لتصل إلى أكثر من أربعين مشروعاً من أبرزها مشروع سيناء، بعضها استمر الجدل قائماً بشأنه بعض الوقت ، وبعضها الآخر ولد ومات ولا يكاد أحد يعلم .

ويمكن القول أن مشروع توطين اللاجئين في سيناء يعد من بين أخطر مشاريع التسوية المطروحة، إما من خلال ربط غزة مع مصر أو استبدال الأراضي، وبدأ ذلك عندما قبلت الحكومة المصرية عام 1953 م، اقتراح توطين بعض لاجئي قطاع غزة في سيناء تحت ضغوط دولية تعرضت لها مصر في ذلك الوقت.

جاءت فكرة هذا المشروع من طرف الرئيس المصري جمال عبد الناصر¹ في 14 أكتوبر عام 1953م، حيث توصلت وكالة الغوث مع الحكومة المصرية إلى اتفاق محدد تقدم مصر بموجبه 230 ألف فدان من الأراضي الصحراوية إلى وكالة الغوث لإجراء اختبارات زراعية فيها مع إعطاء وكالة الغوث الحق بانتقاء 50 ألف فدان من بينها من أجل أعمال التطوير الزراعي لمصلحة اللاجئين شريطة أن تقوم مصر بإيصال كميات كافية تصل إلى حدود 1 % من حجم مياه نهر النيل سنوياً لإرواء هذه الأراضي².

¹ - جمال عبد الناصر، ساسي مصري من مواليد 1918، درس الثانوية العامة ، و تخرج من الكلية الحربية عام 1937م، شارك مع الضباط الاحرار في ثورة 1952م للاطاحة بنظام الملك فاروق، و كان لهم ذلك، وقام بعدها النظام الجمهوري في مصر، ترأس مصر في 1956م، وقام بتأميم قناة السويس في 29 جويلية 1956م، فكان العدوان الثلاثي على مصر في 29 اكتوبر 1956م، من مؤسسي حركة عدم الانحياز، دخل في صراع مع العدو الصهيوني في حرب 1967م الى جانب العرب وكانت الهزيمة، توفي في 1970م، للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ط1 مؤسسة الدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص75

² - مشروع التوسع الزراعي لشمال سيناء، وزارة الإرشاد القومي المصري: مشروع التوسع الزراعي لشمال سيناء، المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين، مصر، جويلية 1955.

واستغرقت أعمال هذا المشروع نحو ثلاثة أعوام من تاريخ توقيعه حتى 28 جوان 1955¹م حين قدمت اللجنة الموكلة إليها العمل تقريرها إلى وزير الدولة المصري لشؤون الإنتاج وإلى مدير الأونروا، وقدرت الفترة لتحقيق المشروع كاملاً بخمسة وعشرين عاماً.

وجاء هذا في تقرير أعدته وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عام 1955م عن المشروع، وأن عدد الذين سيرحلون نحو 59500 نسمة يشكلون 12200 أسرة منها 10 آلاف أسرة زراعية و1750 أسرة خدمات و700 أسرة بالقطاع الثانوي .

وقررت الفترة الزمنية اللازمة لتوطين الأسر بعشرة أعوام، وأمنح المشروع مجال زيادة عدد السكان وما تقتضيه هذه الزيادة من خدمات، فمن المتوقع حسب المشروع أن تصل الزيادة في عدد السكان خلال 25 عاماً إلى 85000 ألف نسمة².

وفي هذا يقول حسين أبو النمل: « بعد قيام الثورة في مصر واستقرار الحكم نسبياً استؤنفت المحاولات التي كانت بدأت قبل ذلك لتوطينهم، واستفادت المحاولات اللاحقة من التجارب السابقة الفاشلة بعد أن تأكد المعنيون أن قضية التوطين ليست بالأمر السهل الذي يمكن تنفيذه ببساطة، ومن هنا اتسمت المشاريع المطروحة في مرحلة 1952-1955 بطابع أكثر تنظيماً وعمقاً»³.

وكان من أهم هذه المشاريع مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء الذي ووجه برود فعل تفيض بالسخط والقلق من جانب الفلسطينيين في قطاع غزة.

وحاولت الإدارة المصرية تنفيس ذلك السخط، فأصدرت لهذه الغاية بيانين، أولهما في 28 ماي سنة 1953 وثانيهما في 29 سبتمبر 1953م.

¹ - نعمان عمرو، أثار مشاريع التوطين الإسرائيلية وحق العودة للفلسطينيين، جامعة القدس، 2007، ص13

² - أحمد فياض علي، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي 2001، ص15

³ - حسين أبو النمل، قطاع غزة 1948، 1967، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أفريل 1979، ص ص 82-85

وخاطب نائب الحاكم العام أهالي قطاع غزة قائلا: «..كانت بعض الصحف المحلية نشرت خلال شهر ماي سنة 1953 م، أن هناك محاولات لإسكان اللاجئين خارج فلسطين، مستندة في ذلك إلى ما نشر في بعض الصحف الخارجية حول مشروع تقدمت به هيئة الإغاثة الدولية التابعة لهيه الأمم المتحدة لتشغيل وإسكان اللاجئين في شبه جزيرة سيناء، وغزة، مما دعانا إلى أن نصدر بياننا المؤرخ في 28 ماي 1953م، نعلن فيه أنه أرجئ البحث في هذا الموضوع.

ولما كان هذا المشروع أصبح شاغلا للأهالي ومدار حديثهم، ولما تعلمه هذه الإدارة التي دأبت جاهدة على العمل لما فيه الخير والرفاهية للجميع، وتحقيقا لرغباتهم ليسرها أن تعلن لأهالي ومهاجري المنطقة جميعا، بأنه تمت مقابلة بين السيد قائد عام القوات المسلحة والسيد الحاكم الإداري العام للمنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين، بخصوص هذا الموضوع، وانتهت بالموافقة على أن إسكان اللاجئين هو محل إعادة نظر السلطات المختصة في الوقت الحاضر، ولن تتخذ فيه أية إجراءات أو خطوات إلا بما يحقق أمان الفلسطينيين ومصالحهم، ولذلك نلفت النظر إلى أن الحديث حول هذا المشروع أصبح غير ذي موضوع»¹.

ويذكر الباحث الفلسطيني "نهاد بقاعي" أن النائب العام لم يتحر الصدق بقوله: «..كان نائب الحاكم الإداري لا يقول الحق، لأن الحكومة المصرية كانت اقترحت اعتبار نهر النيل كمصدر لمياه الري للأراضي الواقعة مباشرة شرق قناة السويس، ونتيجة لهذا الاقتراح أتمت الوكالة في 30 جوان عام 1953م، اتفاقية برنامج مع الحكومة المصرية² أتاحت الاحتفاظ بمبلغ 30 مليون دولار لأغراض أبحاث المشروع في شبه جزيرة سيناء وغزة والباقي

¹ - حسين أبو نمل، المرجع السابق، ص 83

² - حيث يذكر مايلز كويلاند أن الرئيس الأمريكي أيزنهاور حصل على موافقة كل من بن فربون رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى عقد لقار سري على متن سفينة بخت في البحر المتوسط عام 1955، إلا أن هذا لم يحصل بسبب تمسك عبد الناصر بمطلب عودة اللاجئين الفلسطينيين وفتح ممر إلى الأردن يربط مصر بالأردن.

انظر، منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية، المصدر السابق، ص 48

ليستعمل في الإنشاء والاستيطان، إذا ما أثبتت الدراسات الأولية أن هناك مشروعات عملية يمكن القيام بها»¹.

أي أن تخوف اللاجئين والأهالي في القطاع كان له ما يبرره، وبجانب ذلك، فقد اتفقت الحكومة المصرية ووكالة الغوث على إسناد المسؤولية المشتركة عن إدارة الأبحاث والدراسات الخاصة بالمشروع، المحدد في الاتفاقية إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، ممثلاً للجانب المصري، وإلى مكتب وكالة الغوث في القاهرة ممثلاً للوكالة، وتم هذا الاتفاق في أكتوبر 1953م، أي بعد ما يقرب من شهر من صدور بيان الحاكم الإداري الأخير المشار إليه آنفاً.

ويمكن لنا اعتبار هذا المشروع الذي أعد خصيصاً لتوطين لاجئي قطاع غزة من أكثر المشاريع خطورة، لأنه يطرح تصوراً شاملاً لكيفية تنفيذ المشروع توطين، كما أنه يعكس من الناحية الثانية الجدية الفائقة لوكالة الأمم المتحدة وللحكومة المصرية لتنفيذ ذلك المشروع. ورمى المشروع إلى زراعة خمسين ألف فدان في الشمال الغربي لسيناء لتوطين اللاجئين فيها ليتولوا زراعتها، وليعيشوا حياة عادية معتمدين على أنفسهم وعلى إنتاجهم. كما اقترح قيام نوع من الحكم المحلي، مع أخذ التجمعات التي انتظم اللاجئون على أساسها بعين الاعتبار، بحيث يكون أبناء العشيرة الواحدة والقرية الواحدة في مستوطنة واحدة².

2-1- أهداف وكالة الغوث ومصر من المشروع:

اختلفت الأهداف حسب استراتيجية كل طرف ويمكن إيجازها في مايلي:

• أهداف الوكالة من المشروع:

سعت الأمم المتحدة إلى إسكان اللاجئين في شمال غرب سيناء لتخفيف كثافة اللاجئين في قطاع غزة، لما يمكن أن يسببوه من تهديد لإسرائيل لقرب المسافة الجغرافية بين غزة والأراضي المحتلة عام 1948 م.

ويعد مشروع شمال غرب سيناء من أهم المشروعات التي قدمت لتوطين اللاجئين لاعتبارات عدة أهمها:

¹ - نهاد بقاعي، التوطين كخيار قسري، صحيفة حق العودة ، ع12، ص3 ، مركز بديل ، جويلية 2005 . ص25

² - مشروع التوسع الزراعي لشمال سيناء، المصدر السابق، ص15

- أنه شهد تعاوناً بين الحكومة المصرية ووكالة الغوث الدولية، وأبرز جدية كبيرة من قبلهما لتنفيذه.

- إنه يقدم تصوراً شاملاً لكيفية تنفيذه ومراحل ذلك بشكل دقيق بحيث عد المشروع المتكامل الوحيد من بين ما قدم من مشروعات للتوطين، حيث قدم خطة منظمة أخذت طريقها للتنفيذ لولا غارة 28 فيفري 1955 التي نفذتها إسرائيل في سيناء، التي مهدت الطريق لانتفاضة مارس 1955 للإجهاز على البقية الباقية، وأوقفت الحكومة المصرية عن الاستمرار في خطتها، حيث رفعت الشعارات في المظاهرات الحاشدة "لا للتوطين".

وهذا يبرز بشكل واضح وجلي مدى إمكانية الدور الشعبي في وقف مخططات الجهات الرسمية أي كانت، وضرورة حفاظ القاعدة الشعبية على يقظتها لمواجهة المخططات التي تهدد مستقبل قضية اللاجئين وقضيتهم الوطنية.¹

- **أهداف مصر من المشروع:**

- نقل المياه الري من النيل الى جزء من صحراء سيناء متاخماً لقناة السويس من الشرق واستخدامه لاستصلاح وتوفير الري المستديم لمساحة لا تقل عن 50 ألف فدان لتحقيق سبل العيش للمريين واللاجئين معاً، خاصة وأن مصر كانت بعد الثورة تشهر ظروف اقتصادية صعبة.

- توفير مناصب شغل للمصريين واللاجئين لأن هذا المشروع يتطلب خبرة زراعية.
- استغله جمال عبد الناصر من أجل عادة ترتيب الجيش المصري وانتظار التسليح الجديد من الاتحاد السوفياتي لتجهيز الجيش لأي احتمال عسكري صهيوني.

¹- تيري رمبل، التوطين ليس حقاً بل خياراً طوعياً، صحيفة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ، ع 12 س 3 ، اوت 2005

3-1-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية:

تباينت المواقف العربية والفلسطينية حول مشروع سيناء المصرية، الذي يعتبره البعض أنه مشروع "الوطن البديل" للاجئين الفلسطينيين.

• الموقف الفلسطيني :

كان رد فعل الشعب الفلسطيني على مشروع سيناء عنيفا، حيث قاد جماعة الاخوان مع الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب تحالفا، وقاموا بمظاهرات لمناهضة المشروع والتي بدأت في 1 مارس 1955م¹.

ويذكر تيري رمبل:«..أن هذه الانتفاضة الباسلة التي فجرها الشيوعيون وحلفائهم عام 1955 بقيادة الرفيق المناضل معين بسيسو أمين عام الحزب آنذاك والتي حملت شعارات " لا توطن ولا إسكان،.. يا عملاء الأمريكان، العودة،.. العودة حق الشعب »².

وشهدت قطاع غزة اكبر مظاهرات عرفها تاريخ وسقط فيها أكثر من 30 شهيدا على رأسهم الرفيق حسني بلال، وهو أول شهيد وطني ضد مشاريع التوطين والرفيق المناضل " يوسف أديب طه "عضو الشبيبة الحزبية والذي رفع العلم الفلسطيني على مقر الحاكم العسكري، فما كان من أحد رجالات الشرطة سوى إطلاق النار عليه فسقط شهيدا³.

وجابت غزة من أقصاها إلى أقصاها، وانتقلت الشرارة إلى بقية أرجاء القطاع، وأحرقت مراكز التموين التابعة للأونروا، وأحرقت كل ما وقع بين يديها من سيارات رجال الإدارة المصرية، مما اضطر هؤلاء إلى ترحيل أسرهم من القطاع، وانتقل الحاكم العام للقطاع اللواء

¹ - حركة القوميين العرب تأسست في 1948 و تزعمها قسطنطين رزيق في غزة، أما الحزب الشيوعي فتأسس في غزة بداية مناوت 1953 بزعامة معين بسيسو وفتحي البلعاوي، أما جماعة الاخوان فقد برزت مع حرب 1948 حيث شاركت بثلاث افواج عسكرية. للمزيد انظر: أبو عمر زياد، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967م، د.ط، دار الاسوار، عكا 1989م، ص 68-96

² - شامخ بدره، في ذكرى إسقاط مشروع توطن اللاجئين في سيناء 1955، راجع الموقع: www.palpeople.org الرجوع اليه بتاريخ، 14-5-2017.

أنظر ايضا: أحمد خليل الحاج، وجهة نظر حول مشروع توطن اللاجئين في سيناء <http://sites.google.com> تم الرجوع اليه بتاريخ، 14-5-2017.

³ - إبراهيم دراجي، محاضرة حول مشاريع التصفية لحق العودة، أقيمت في دمشق في ذكرى النكبة 57، نشر مقتطفات منها في صحيفة حق العودة، تحت عنوان "إسرائيل، أمريكا والتوطين" ع، 3، اوت، 2005، ص 3

عبد الله رفعت إلى العريش، وسيطر المنتفضون تماماً على القطاع ثلاثة أيام متصلة، سقط فيها نحو ثلاثين فلسطينياً برصاص القوات المصرية.

في 05 مارس 1955، أصدرت الإدارة المصرية قراراً بفرض منع التجول في القطاع إلا أن المظاهرات والهتافات القادمة من المخيمات الوسطى أفشلت منع التجول ، وطلب الحاكم العام لقطاع غزة من المنتفضين تقديم مطالبهم فجرى ذلك، وبدأت المفاوضات بين الفلسطينيين والإدارة المصرية، وتركزت مطالب الجماهير الشعبية وقيادتها حينذاك فيما يلي:

- إلغاء مشروع التوطين في سيناء فوراً و فرض التجنيد الإجباري وتشكيل جيش وطني فلسطيني.
- محاكمة المسؤولين عن الذي أمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين.
- إطلاق الحريات العامة وعلى رأسها حرية الاجتماع والتعبير والإضراب.¹

وافقت الإدارة المصرية على إلغاء مشروع التوطين كما ورد أعلاه، وتم وقف المظاهرات من قبل اللجنة الوطنية العليا إلى أن جاء الرد على المطالب من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر بقبولها والموافقة عليها، تبع ذلك تكليفه للجنة مشتركة القيام بإجراء فحوصات لموقع "مشروع سيناء" حيث قدمت تقريرها في جوان 1955 م، ليرد بعد ذلك بأن مصر ترى تأجيل تنفيذ مشروع سيناء لما بعد بناء السد العالي، حيث يمكن إيصال مياه النيل إلى الموقع.²

وأرسلت القاهرة قوات مصرية لحراسة حدود قطاع غزة ، وأصدر عبد الناصر قراراً يقضى بتشكيل وحدات فدائية فلسطينية بقيادة مسؤول المخابرات الحربية المصرية في قطاع غزة المقدم مصطفى حافظ³، وتمكنت من إيقاع قرابة أربعة آلاف قتيل إسرائيلي في بضعة أشهر وهي حوادث أسدلت إسرائيل عليها ستاراً من أفريل 1955 م، وبالتالي فإن انتفاضة مارس 1955 م ،قبرت "مشروع سيناء" ومعه كل المشاريع التي سبقته، وحالت دون صدور مشاريع لاحقة⁴.

¹ - محمد دروزة، مذكرات محمد دروزة 1887-1984، ج1، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1993، ص220

² - عبد القادر ياسين، إسقاط مشروع سيناء" صحيفة حق العودة، ع12، ص3، جويلية 2005، ص10

³ - شامخ بدر، في ذكرى إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء راجع الموقع:

www.palpeople.org

تم الرجوع اليه بتاريخ، 17-5-2017.

⁴ - أحمد أبو شلال، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، صحيفة حق العودة ع12، ص3، 2005، ص20

● المواقف العربية:

لم يجد هذا المشروع ترحيباً عربياً، فرفضته سوريا والكويت والعراق والسعودية، باعتبار أن هذا المشروع يزيد من معاناة المهجرين الفلسطينيين، كما أنه جاء لإبعاد الفلسطينيين عن ديارهم، ولأن هذا المشروع جاء لتصفية القضية الفلسطينية وأنه تزامن مع مشروع الأمريكي "جونسون"، واتهمت بعض الأطراف العربية أن جمال عبد الناصر انفرد بصلح مع إسرائيل، لوضع نهاية لمشكلة اللاجئين و ضمان الصلح مع إسرائيل.

بينما ذهبت أطراف أخرى إلى أن جمال عبد الناصر كان بحاجة لصلح مع إسرائيل من أجل ضمان وصول التسليح من الاتحاد السوفياتي للدخول في معركة مع الكيان الصهيوني، وأن إسمكان الفلسطينيين في سيناء مصرية ما هو إلا ظرفي.¹

● الموقف الإسرائيلي:

رفضت إسرائيل مشروع سيناء وصرح بن غريون قائلاً: «..على عبد الناصر مغادرة قطاع غزة في الحال وعلى الأردن إخلاء فلسطين الغربية بكاملها..»، ولم يكتف دافيد بن غريون بهذا، فقد صرح أن جمال عبد الناصر كان بهذه الاتصالات من أجل كسب الوقت وتسليح الجيش المصري وانتظار السلاح السوفياتي الجديد.²

كما وجه أمرا لقيادات الجيش الإسرائيلي بالاستعداد للحرب، وارتكبت العصابات الصهيونية المسلحة في غزة مجازر في 28 فيفري 1955 راح ضحيتها 39 شهيد وأكثر من 33 جريحاً، وكان الهدف منها هو الضغط على مصر للخروج من قطاع غزة، وضمان عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، وإفشال مخطط عبد الناصر، كما شن الجيش الإسرائيلي غارت على عدة نقاط من غزة و سيناء ومنطقة العريش المصرية.³

هذا حسب رأينا يوضح مدى تخوف الجاب الإسرائيلي من التوجه المصري للسيطرة على أجزاء كبيرة من فلسطين ومحاصرة إسرائيل من الغرب والشرق، بالمشاركة مع الأردن.

¹ - عبد القادر ياسين، المرجع السابق، ص11

² - تيري رميل، المرجع السابق، ص20

³ - أحمد أبو شلال، المرجع السابق، ص21

• الموقف الدولي:

رحبت هيئة الأمم المتحدة بهذه المبادرة واعتبرتها مشروعا للصلح العربي الإسرائيلي كما ساندت الولايات المتحدة الأمريكية الفكرة مع بريطانيا واعتبرت موقف عبد الناصر بالإيجابي¹.

4-1- تقييم مشروع سناء :

قبلت الحكومة المصرية عام 1953م، اقتراح توطين بعض لاجئي قطاع غزة في سيناء تحت ضغوط دولية تعرضت لها مصر آنذاك لتفادي وقوعها في حرب مع إسرائيل ليست مستعدة لها من ناحية، ولتجنب العمليات الانتقامية التي كانت تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة، من ناحية ثانية.

تضمن المشروع المقدم من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين توطين حوالي 12 ألف أسرة على أراض يجري تحويلها إلى أراضي زراعية في شمال غرب سيناء، دون أن يتعارض هذا الأمر بالضرورة مع حق العودة، كما يشتمل المشروع على إمكانيات التوسع في المستقبل. يمكن القول أن مشروع توطين اللاجئين في سيناء يعد من بين أخطر وأبرز المشاريع لأكثر من سبب :

- جرى المشروع بموافقة الحكومة المصرية وبتعاونها تعاوناً تاماً مع وكالة الغوث.
- قدم المشروع في زمن حرج، حيث لم تكن الثورة قد ثبتت أقدامها بعد، بما يعني عدم قدرتها على مواجهة إسرائيل عسكرياً².
- المشروع الوحيد الذي يمكن وصفه بالمشروع المتكامل والمنظم وبدخوله حيز التنفيذ العملي.
- يبدوا أن سلوك وكالة الغوث بوصفها آلية دولية ليست في منأى عن تأثير القوى النافذة في النظام العالمي حيث يمكن استغلالها في غير الهدف الذي أنشئت من أجله.

¹ - شامخ بدرة، المرجع السابق، ص3

² - تيري رمبل، المرجع السابق، ص20

- كشفت تداعيات المشروع وردود الفعل عليه وموقف الحكومة المصرية الذي استجاب لهبة مارس مدى غضب إسرائيل وحققها من فشل المشروع، ما دفعها للمشاركة في العدوان الثلاثي 1956¹.
- أظهرت انتفاضة مارس 1955م، مدى تمسك الفلسطينيين بحقهم وعدم التفريط به واستعدادهم للموت في سبيله، كما أظهرت أهمية وحدتهم في مواجهة التحديات والمخاطر والمؤامرات الخارجية.
- المشروع وردود الأفعال عليه نبه القيادة المصرية الشابة إلى الخطر الذي تمثله إسرائيل ومدى التواطؤ الدولي معها، فأختار عدم الانحياز والاستفادة من الفرص التي تخلقها الحرب الباردة².
- ورغم اعتراف المهندسين في الوكالة باستحالة الحياة في سيناء لقلة المياه، ونظراً للتكاليف الباهظة لاستصلاح الصحراء، ورغم ما كتبه الأطباء حول الأمراض التي ستداهم اللاجئين وتهدد حياتهم وخصوصاً الأطفال حيث لا تستطيع عيونهم ولا رئاتهم تحمل الهواء المثلث بالغبار، إلا أن التقرير حمل موافقة الخبراء علي المضي في تنفيذ المشروع واقترحوا البدء بعشرين ألف لاجئ، ومن ثم إرسال الدفعات الأخرى³.
- وخلاصة القول أن مشروع التوطين "غرب سيناء" باء بالفشل لأنه يعد مشروعاً متكاملًا ومنظماً وبرنامجاً لتأهيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

¹ - عبد القادر ياسين، المرجع السابق، ص15

² - المرجع نفسه، ص15

³ - إبراهيم دراجي، المرجع السابق، ص5

فهدف المشروع هو استيعاب أكبر عدد من اللاجئين في قطاع غزة للعمل في المشاريع الزراعية، وتحسين مستوى معيشتهم، كخطوة أولى نحو توطينهم، كما أن تعامل المشروع مع القضية الفلسطينية في المقام الأول كقضية إنسانية، وليست قضية حقوق قومية أو سياسية، وحلها يكمن في استيعاب اللاجئين الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا في البلاد العربية التي يعيشون فيها، وبذلك تصبح القضية الفلسطينية مسألة مساعدات اقتصادية، وجمع أموال، وتنمية وتوطين واستيعاب، وبالتالي إهدار حقوق الفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة إلى مدنها وقراهم الأصلية.

2- مشروع الجزيرة في سوريا:

أعلنه حسن الزعيم¹ الذي قاد انقلابا في سوريا عام 1949م، بعدما اتفق مع وكالة الغوث والتشغيل "الأونروا" بأن سوريا مستعدة لتوطين 300 ألف لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة شمال سوريا، وكان هذا الاتفاق والاعلان عن هذا المشروع بتاريخ 13 أكتوبر 1952.² وتعزز هذا الاتفاق بين سوريا ووكالة الغوث باتفاق آخر في 11 أبريل 1953م، مع أديب الشيشكلي³ لتوطين الفلسطينيين في سوريا.⁴ وخصصت منظمة الأونروا مبلغ قدر ب: 30 مليون دولار للقيام بمشروعات تهدف الى تأهيل الفلسطينيين في سوريا، ومن أصل المبلغ خصص 24 مليون دولار للمشروعات الزراعية.

¹ - حسن الزعيم: سياسي وعسكري سوري ورئيس سابق، قام بانقلاب في مارس 1949 وهو اول انقلاب عسكري في الشرق الاوسط والوطن العربي، قبل ان يطاح به في انقلاب اوت 1949، وكان حكمه في ثلاث اشهر، الكيالي عبد الوهاب، المصدر السابق، مج 3، ص 532

² - اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة، معطيات اولية وحقائق، سلسلة مجلة الدراسات الخاصة، حزب البعث العربي الاشتراكي، نوفمبر 2008، ص ص 122-123

³ - اديب الشيشكلي: ولد عام 1909-توفي في 1960م، سياسي وعسكري سوري، قاد انقلاب الثالث في سوريا ضد حسن الزعيم في سوريا 19 ديسمبر 1949 واصبح رئيسا مابين 1953-1954م، وهو ضابط سابق في الجيش السوري برتبة عقيد، كان متأثرا بأفكار الحزب السوري القومي الاجتماعي. للمزيد انظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المصدر السابق، مج 3، ص 253

⁴ - محسن تسيير، مقال بعنوان "قرات في مشاريع توطين الفلسطينيين، جريدة حق العودة، مارس 2011، ص 5

ويذكر أن وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستن دلاس" زار سوريا في مارس 1963 واتفق مع أديب الشيشكلي في سبتمبر 1963 على تقديم إعانات مالية، لذا فالمشروع يتمثل في منح مالية من أجل توطين اللاجئين و مشاريع أخرى.¹

وهذا المشروع يحمل في طياتها مقاربات اقتصادية للفلسطينيين المتواجدين في سوريا، واشترطت الحكومة السورية على لسان "حسن الزعيم" بأن تقدم إسرائيل تعويضات سنوية للاجئين الفلسطينيين، وأن تقدم المنظمة اعانتها السنوية، وأن الحكومة السورية غير مسؤولة عن توظيفهم أو ضمان العمل لهم، لكن هذا المشروع توقف وذلك لعدة أسباب منها:

- ارتفاع التكاليف المشروع لذا تخلت عنه الأونروا.

- الأرض التي و ضعتها سوريا أمام الوكالة لإقامة المشروع ظهرت فيما بعد بأنها غير صالحة للمشروع .

- إصرار حسن الزعيم على مطالبة إسرائيل بدفع تعويضات للاجئين.

- رفض إسرائيل هذا المشروع بسبب التعويضات.²

كما أن سوريا لم تشهد استقرار سياسيا بسبب الانقلابات العسكرية، ففي ظرف 6 سنوات عرفت ثلاث انقلابات عسكرية قادها كل من حسن الزعيم، ثم العقيد سامي الحناوي في 14 ديسمبر 1949م، ضد "حسن الزعيم" الذي سلم السلطة "لهاشم الاتاسي"³ في 16 ديسمبر من نفس السنة.

ثم ظهر صراع حول الدستور مما جعل حزب الشعب مع "سامي الحناوي" في انقلاب جديد، لكن هذا الأخير لم يفلح في الانقلاب وتم اعتقاله ليعود "أديب الشيشكلي" للحكم.

¹ - ماجد، العاروري، اللاجئين الفلسطينيون بين القوانين الدولية والمفاوضات السياسية لحل قضيتهم، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله 2003، ص71

² - محسن تسيير، المرجع السابق، ص7

³ - هاشم الاتاسي: سياسي سوري و لد عام 1875-توفي في 1960م، عضوا في المؤتمر السوري عام 1919م، ثم رئيسا له في 1972، ثم رئيسا لحزب الكتلة الوطنية، ثم رئيسا لسوريا في 14 ديسمبر 1949، ويعاد انتخابه عام 1954 الى غاية 1955 رئيسا لسوريا، للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المصدر السابق، مج4، ص28

كما أن هذا المشروع جاء في نفس الفترة التي أعلن فيها عن مشروع سيناء المصرية ومشروع دلاس الأمريكي، لذا لم يكن له أية ردود فعل باستثناء الموقف الإسرائيلي الذي رفضه بحجة التعويضات، وكذلك لتهرب من مسؤولية أنها هي من تسببت في خلق مشكلة اللاجئين، لكنها دافعت عن فكرة إسكانهم في سوريا، بحجة أن العرب هم من تسببوا في تشريدهم¹.

3-مشروع الحبيب بورقيبة1965:

لقد كان للقضية الفلسطينية صدى عند مختلف الشرائح الاجتماعية والحساسيات السياسية التونسية، ومن تلك المواقف المشروع الذي طرحه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بمنظور تونسي في 21 أبريل 1965م، على أساس قرار تقسيم فلسطين 181، الصادر عن الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، والذي خلف ردود أفعال قوية عربية ودولية وفلسطينية، وأعتبره البعض بأنه مشروع للاعتراف بالدولتين خاصة الكيان الصهيوني.

قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بجولة في المشرق العربي، زار خلالها الضفة الغربية، وألقى خطاباً في مدينة أريحا الفلسطينية بتاريخ 3 مارس 1965، دعا فيه إلى إتباع سياسة المراحل لحل القضية الفلسطينية، وانتقد العرب لتمسكهم بما أسماه "الكل أو لا شيء" لتحقيق آمال العرب في فلسطين و قال: «لو أن العرب قبلوا بقرار التقسيم لكانوا في حالة أفضل مما عليه الآن»²، وطرح الحبيب بورقيبة هذا مشروع لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي على أساس قرار التقسيم الذي طرح في 29 نوفمبر 1947³.

وروج بورقيبة لمشروعه قبل أن يصدره وذلك بقيامه بعدة زيارات لدول عربية وأخرى أوروبية، فبدأ بزيارة العاصمة بيروت في 11 مارس 1965.

¹ - محسن تسيير، المرجع السابق، ص7

² - وقائع المؤتمر الصحفي للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في بيروت بتاريخ 11 مارس 1965، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، المصير السابق، ص 134-135

³ - خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أبناء فلسطين بمنطقة أريحا بتاريخ 3 مارس 1965: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، جمع و تحرير منذر عنيتاوي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تونس 1987، ص ص 78-82
للمزيد انظر للمحقق رقم: 10، ص 361

وصرح هناك " على الشعب الفلسطيني أن يتبع سياسة "خذ و طالب "ويبتعد عن سياسة" الكل أو لاشيئ" فقد نجحت تونس في تحقيق أهدافها من خلال هذه السياسة مع فرنسا¹.
ثم توجه بزيارة أخرى الى تركيا في 29 مارس 1965 ، وبعدها قام بزيارة فرنسا- العاصمة باريس في 14 افريل 1965 وصرح هناك لجريدة "توفل أبوزرفاتور" قائلاً: «أن ما من أحد إلا ويعلم أن الحرب مستحيلة مع اسرائيل، وأنه لا تقضي بضع ساعات على انطلاقتها واستمرارها حتى توقفها الدول الكبرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة عن حل الصراع العربي الاسرائيلي»².

وبعد عودته إلى تونس طرح بورقيبة مشروعه في 21 أفريل 1965 لحل القضية الفلسطينية تضمن النقاط التالية :

- تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة فلسطينية عربية.

- يعود اللاجئين الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.

- تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل لتنتهي حالة الحرب بينهما .

وعبر الرئيس التونسي عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى صلح عربي - إسرائيلي على المدى البعيد، واقترح أن تبدأ المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، على أن يتبعها اجتماع بين إسرائيل والحكومات العربية في روما أو في أي عاصمة أخرى³.

¹ - أحمد ساعي يوسف، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجذور التكوين، المسارات، جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة 2010، ص 227

² - Kadi Leila, **The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972**, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, Print 2, 1973, p.43

³ - عبد الهادي مهدي، المسألة الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية، 1934-1974، المكتبة العصرية ،بيروت، 1975، ص 248،

كما صرح الى جريدة الصباح التونسية في العدد الصادر بتاريخ 15 افريل 1965م، عن مشروع التسوية الصراع العربي الاسرائيلي، وتم نشر مشروعه مفصلا في جريدة العمل التونسية في عددها الصادر بتاريخ 23 افريل 1965 م.¹

وعشية صدور هذا المشروع رحبت الدول الأوربية الكبرى بهذه الخطوة واعتبرتها خطوة للسلام والتسوية، كما اعتبرت إسرائيل مقترحات بورقيبة اتجاها في الفكر العربي السليم، لكنها رفضت التنازل عن أي جزء من الأراضي التي استولت عليها.²

وتذهب بعض الدراسات على أن طرح بورقيبة لتوطين الفلسطينيين يشابه الطرح لبعض المسؤولين من حزب العمال الاسرائيلي قبل تولي الليكود اليمني السلطة في اسرائيل، اذا ادعت بعض الاطراف إمكانية دخول بعض الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية.³

ومن بين هذه المشاريع الإسرائيلية مشروع "ليفى أشكول"⁴ الذي رد على طرح الحبيب بورقيبة في 17 ماي 1965م، مع بعض التعديلات الجزئية في النقطة الأولى الذي رفضت فيها إسرائيل التنازل عن أي شبر من المساحة التي احتلتها في عام 1948م، كما رفضت عودة اللاجئين الفلسطينيين الى قراهم وبيوتهم، أو أي مطلب آخر يهدد أمن والسلام اسرائيل، كما رفضت فكرة استرجاع الممتلكات للفلسطينيين في حالة الموافقة على عودة البعض منهم، هذه النقاط كلها جاءت على لسان "ليفى أشكول" عندما قدم مروعه أمام الكنيست الإسرائيلية، لكن مع هذا وافقت عدة اطراف هذا الطرح وعلى طريقة السلام العربي الاسرائيلي فقط، لكن وفق الشروط الإسرائيلية المذكورة سابقا.

¹ - الموسوعة الفلسطينية، ج4، المصدر السابق، ص64-65

² - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص20

³ - المرجع نفسه، ص21

⁴ - ليفى أشكول: ثالث رئيس وزراء لإسرائيل من سنة 1963 م إلى 1969 م، ولد في أوكرانيا 1895 وهاجر إلى فلسطين في عام 1914 م سارع بالالتحاق بالكتيبة اليهودية، فاز بمقعد في الكنيست عام 1951 م. خلف بن جوريون في رئاسة الوزراء سنة 1963 م، أقام علاقات دبلوماسية مع ألمانيا سنة 1965 م وعمل على تحسين العلاقات مع باقي دول العالم، لعب دوراً مهماً في حرب سنة 1967 م، للمزيد انظر: جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة أنام، فلسطين، 2009، ص34

2-3- المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروع بورقيبة:

تباينت المواقف حول مشروع الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة بين الرفض العربي والتأييد الصهيوني الأمريكي، ويمكن ابراز ذلك فيما يلي.

المواقف الفلسطينية :

لقد عبر الشعب الفلسطيني عن معارضته الشديدة للحلول التي أطلقها بورقيبة في أفريل 1965، حول توطين الفلسطينيين، والتي دعا فيها الفلسطينيون الى العودة لقرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وتخلي اسرائيل عن جزء من فلسطين، وكذلك التخلي عن سياسة "الكل أولا شيء" وانتهاج سياسة مرحلية في النضال.

وكانت المعارضة التي جوبهت بها مبادرة بورقيبة تعبيراً مبكراً عن الرفض الحازم لأنصاف الحلول ولأسلوب المرحلية في النضال.

فأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً من مقرها في القدس بتاريخ 10 مارس 1965م، هاجمت في خطاب بورقيبة الذي ألقاه قبل أسبوع من ذلك في أريحا، وأكدت: «..أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الفعالة لاسترداد الحق المغتصب..» ، وشجبت التلويح بإمكانية إيجاد حلول سلمية للقضية الفلسطينية، والترويج لشعارات مريية، التي تتفق مع المصلحة الوطنية.¹

كما جددت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان لها، بتاريخ 23 أفريل 1965، شجبت فيه تصريحات الرئيس بورقيبة، ونشرت جريدة "الأهرام" المصرية، في عددها الصادر في 25 أفريل 1965، تصريحاً لأحمد الشقيري، قال فيه: «إنه نظراً إلى التصريحات الأخيرة، التي أدلى بها الرئيس بورقيبة، والتي احتوت، بمجموعها، معايرة صريحة لقرارات مؤتمر القمة في القاهرة ولإسكندرية لا حاجة في الوقت الحاضر، لافتتاح مكتب في تونس، ونعد كل تونسي يعيش فوق أرض تونس، ممثلاً للشعب الفلسطيني في كفاحه ونضاله».²

¹ -Kadi Leila: **The Arab – Israeli Conflict**. Op cit, p. 47

² -Zureik Elia, **Palestinian Refugees and the Rights of Return**, Palestine Israel Journal , Vol.11 No. 4 Autumn , Jerusalem ,1995, P. 35 .

وأصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين بيانا بتاريخ 24 أبريل 1965م، رفضت فيه أنصاف الحلول، وقالت «إن الشعب العربي الفلسطيني... لن يرضى عن تحرير وطن بديلا وأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، هو سبيل الكفاح العملي».

وأكدت الهيئة موقفها الرافض لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين، واعتبرت التفاوض مع إسرائيل «اعترافاً بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وقبول بالأمر الواقع، القائم على الظلم، واعتبرت ذلك تنكراً لسافر للتضحيات الجسام، التي قدمها الشعب الفلسطيني، وخيانة للأمة العربية، التي تؤمن بأن قضية فلسطين، هي قضية مصيرها ووجودها».¹

وبدورهم قام عدد من طلبة فلسطين بالتظاهر في القاهرة أمام السفارة التونسية في 24 أبريل 1965م، وقدموا احتجاجاً، أعلنوا فيه براءتهم من الرئيس بورقيبة، وأعلنوا رفضهم التام لتكلم عن قضيتهم، وعبروا عن رفضهم لإنصاف الحلول والمساومات لتصفية القضية الفلسطينية.²

كما دعا أحمد الشقيري³ مجلس الجامعة العربية لدورة استثنائية، لإقرار فصل تونس من الجامعة العربية، ومجلس الدفاع المشترك، وجميع الهيئات واللجان المنفرعة عنها، مع تحية الشعب التونسي، لكفاحه من أجل تحرير وطنه، وأكد على أن ما قام به بورقيبة لا يعبر عن مطالب الشعب التونسي المكافح.⁴

¹ - بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول أنصاف الحلول للقضية الفلسطينية، 24 أبريل 1965، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، المصدر السابق، ص 164-165

² - حميد راشد، مقررات المجلس الوطني القرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية، القاهرة، 31 ماي 4 جوان 1965م، ص 74

³ - أحمد الشقيري: "1907-1980" مجاهد فلسطيني وشخصية عربية ودولية مرموقة دائعة الصيت، اتفق خصومه ومحبه على دقه واخلاصه لأمتة ووطنه، درس الحقوق وكان خطيباً بليغاً مفوهاً، تقلد عدة مناصب مهمة منها وزير شؤون الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية وممثلاً لها دائماً في الأمم المتحدة عام 1957-1963، وممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية، ثم كلف بتمثيل منظمة فتح في القمة العربية بالقاهرة لجامعة الدول العربية في 1964، استغل من رئاسة منظمة فتح في 1969. للمزيد انظر الى: موسوعة المورد، ج 9، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ص 46

⁴ - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1973، ص 44

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة ثانية في القاهرة، خلال الفترة من 31 ماي حتى 4 جوان 1965، بحضور الرئيس جمال عبدالناصر، وأعلن أن تصريحات الحبيب بورقيبة خيانة عظمى لقضية الفلسطينية وخروج على الاجماع العربي، وافتتات على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره¹.

وأكدت حركة التحرير الفلسطينية في بيان لها صدر عن القيادة العامة، أن الواقعية والمرحلية التي يتحدث عنها بورقيبة ماهي إلا سياسة الأمر الواقع التي عملت الصهيونية والاستعمار العالمي على تكريسها، وأن الشعب الفلسطيني يدرك أن الكيان الصهيوني في فلسطين كيان دخيل لا يختلف عن الجرثومة التي تنخر جسد الأمة، كما يدرك أن علاج هذه الأمة لن يكون إلا باجتثاث تلك الجرثومة².

• المواقف العربية:

أعلنت غالبية الدول العربية رفضها التام لمشروع بورقيبة³، وساندت حركة القوميين العرب موقف الشعب الفلسطيني الراض للمشروع، وأكدت أن هذه المبادرة ما هي إلا طرح لحقوق تاريخية وقومية للأمة العربية للمساومة السياسة، وهذا مرفوضا تماما.

وفي 27 أبريل 1965م، ناقش مجلس الأمة المصري تصريحات بورقيبة الأخيرة، وطالب عدد كبير من الأعضاء، بطرد حكومة تونس من الجامعة العربية، ومن مؤتمرات القمة، وبسحب السفير العربي من تونس وفي 28 أبريل 1965م، خرجت تظاهرات في القاهرة استنكاراً لتصريحات الرئيس بورقيبة، وحاصرت سفارة تونس وحاولت إحراق منزل السفير التونسي، إلا أنها رُدت عن ذلك بعد اشتباكها بقوات الشرطة، مما أدى إلى وقوع خمسين إصابة من المتظاهرين ورجال الشرطة⁴.

¹ - حميد راشد، المرجع السابق، ص75

² - الكتاب السنوي، المصدر السابق، ص46

³ - لم تعلق حكومات كل من ليبيا والمغرب الأقصى والمملكة العربية السعودية من مشروع ومبادرة بورقيبة.

للمزيد انظر:

-Kadi Leila, *The Arab – Israeli Conflict* , Op cit , p. 47

⁴ - الدوري عبد العزيز، وآخرون، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج2، ق 1، د. ط، الامانة العامة لاتحاد جامعة العربية ،مصر، 1989، ص347

وفي مناسبة عيد العمال، في الأول من ماي 1965، ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً سياسياً، شن فيه هجوماً قاسياً على بورقية وقال: «.. إن تصريحات بورقية ومقترحاته، تعني التعايش السلمي مع إسرائيل، وإن هذا الكلام يضعف قضية فلسطين، على الرغم من أن الشعب العربي كله، قد رفضه وأن اقتراح بورقية التفاوض مع إسرائيل، والتعايش معها، قوبل بالتهليل في الغرب، وفي إسرائيل».¹

ودعا الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" في كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 14 ماي 1965م الدول العربية إلى مقاطعة الرئيس التونسي، وقال: «إن بورقية يتخذ خطأً، يخدم الصهيونية والاستعمار، وما على الشعب العربي إلا النضال والكفاح من أجل آمال، وإفساد خطط الصهيونية».²

وفي العراق قال الدكتور "فؤاد الركابي"، السكرتير المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي «إن هذه التصريحات من الطعنات، التي وجهت حتى الآن إلى القضية الفلسطينية، سواء من القوى الاستعمارية أو من القوى الرجعية العربية».³

وأعلن "طاهر يحيى" رئيس الحكومة العراقية، أن شعب العراق لا يمكن أن يقبل أي مساومة أو حلول وسط للمشكلة الفلسطينية.

وفي 1 ماي 1965م، وصف الرئيس العراقي "عبد السلام عارف" في مهرجان أقيم في مناسبة افتتاح مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقية بأنها «.....خروج على مقررات مؤتمر القمة، فضلاً عن أنها غير مقبولة، وأنها مردودة جملة وتفصيلاً».⁴

¹ - خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، القاهرة، 31 أبريل 1965م: جريدة الاهرام المصرية، س91، ع2، 28232 مارس 1965، ص16. للمزيد انظر للملحق رقم: 12 ص ص 378.379

³ - الدوري عبد العزيز، وآخرون، المصدر السابق، ص347

⁴ - موسوعة مقاتل الصحراء، للمزيد انظر للموقع: <http://www.moqatel.com>

تم الرجوع اليه بتاريخ: 3-5-2017

¹ - للمزيد انظر للملحق رقم: 11 ص 365

² - بيان ممثلو الملوك والرؤساء العرب، القاهرة 29 أبريل 1965، الوثائق الفلسطينية العامة لعام 1965، الوثيقة رقم 71، ص ص 189-190

وفي سوريا خرجت في 16 مارس 1965، تظاهرات كبرى صاخبة في دمشق، تستنكر تصريحات بورقيبة، وفي لبنان أصدر كميل شمعون¹ بياناً اتهم بورقيبة بالجهل ببعض نواحي كارثة فلسطين لانعزاله عنها، وعدم إحساسه باليأس والقنوط الشديدين.

وأستنكر ملوك ورؤساء العرب هذا المشروع في اجتماع 28-29-أفريل 1965 وصدر بيان مشترك أعلن فيه المجتمعون رفضهم لأية دعوة للاعتراف أو التعايش مع إسرائيل معتبرين هذه الدعوة خروجاً عن الإجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة العربية². في 29 أفريل 1965م، وجه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة رسالة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر رسالة صريحة توضيحية لموقفه وما ورد في خطابه بأريحا من دعوة لنهج واقعي في التعاطي مع القضية الفلسطينية³، كما اقترح عليه أن يكون هناك لقاء بينهما في أي مكان لتوضيح الموقف، وحقيقة المبادرة التونسية وأسباب تبنيه هذا المشروع⁴.

• المواقف الإسرائيلية:

جاء الرد الإسرائيلي على مشروع بورقيبة على لسان وزير الخارجية "أبا إيبان" بتاريخ 28 أفريل 1965م، بمعارضة فكرة التسوية على أساس قرار التقسيم، ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي "ليفي أشكول"⁵ في 1 ماي 1965م، مشروع بورقيبة، ولكن رحب بالحدث بإعتباره أول مبادرة لزعيم عربي لصنع السلام مع إسرائيل والمصالحة بين الدول العربية وإسرائيل⁶. وعرض في خطاب الافتتاحي في الكنيست بتاريخ 19 ماي 1965م، مشروعاً لتحقيق السلام العربي الاسرائيلي، يقوم على إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، وبشرط أن تتم التسوية السلمية على أساس حدود إسرائيل القائمة.

¹ - للمزيد عن خطاب الرئيس اللبناني كميل شمعون حول مقترحات بورقيبة، انظر للمحقق رقم: 14 ص 370

² - الكتاب السنوي، المصدر السابق، ص 50

³ - إيجال ألون، ثلاث حروب وسلام واحد، ط 1، ت، محمود عباس، دار النهضة، الناصرة، فلسطين، ص 82

⁴ - منير الهوى و طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1977-1958، ط 1، دار الجليل، عمان 1986 ص 62

⁵ - المرجع نفسه، ص 64

⁶ - مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، 1934-1974، المكتبة العصرية، بيروت، 1975

ص 339

وكتب "إيجال ألون" نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف الاسرائيلي مقالة حول مشروع بورقية قال فيها: «..لقد رأيت في تصريحات بورقية خيطاً من نور وبشرى خيرة، تبعث التفاؤل والأمل، خاصة وأنها أول مرة نسمع فيها زعيماً مرموقاً ينادي بشعارات سلمية بصورة علنية، وعلى رؤوس الاشهاد»¹.

وعلى العموم انقسمت الأوساط الإسرائيلية بين مؤيد للمبادرة ورافض لها، لكنهم أجمعوا على تعديل النقطة الأولى الواردة في المشروع، ورفضوا باقي النقاط المتعلقة بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم وممتلكاتهم، بحجة أن لليهود العرب الحق أيضاً في الإقامة والعودة الى فلسطين.

3-3- تقييم مشروع بورقية:

من خلال درستنا لمشروع بورقية يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

- أخطر ما تضمن مشروع بورقية هو التراجع عن المطلب العربي الرسمي المعلن أمام الجماهير بتحرير كامل فلسطين، وكسر الموقف العربي من إسرائيل الراض للتفاوض والصلح والاعتراف، ويبدو أن طرح المشروع على أساس قرار التقسيم كان الهدف من جلب الدعم الدولي لمشروع.

- أن مشروع بورقية طوي بسبب معارضة الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالمشروع وهذا حسب تصريحه في جريدة العمل التونسية في العدد الصادر بتاريخ 15 جوان 1965 .

- أن فكرة التعايش السلمي التي طرحها بورقية رغم فشلها إلا أنها مهدت الطريق الى سياسة التسوية السلمية مع إسرائيل.

- أدت التحولات التي طرأت على الفكر السياسي العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، والتي ظهرت بوضوح في تبني فكرة المرحلية في النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي، إلى تجديد

¹ - الكتاب السنوي، المصدر السابق، ص50

طرح الرئيس الحبيب بورقيبة لمشروع ، والدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية ووفق قرار التقسيم، وذلك خلال حديث صحفي نشرت جريدة النهار اللبنانية يوم 3 جويلية 1973 اقترح فيه « قبول إسرائيل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م، وتعيين الحدود بين العرب وإسرائيل عن طريق المفاوضات، وإقامة دولة فلسطينية»¹.

- وجاءت أشد المواقف المعارضة من جانب الأردن الذي قرر بتاريخ 17 جويلية 1973 بقطع العلاقات السياسية مع تونس ، وتفسر حدة الموقف الأردني لمعارضة الملك حسين العلنية لفكرة الدولة الفلسطينية، وزعم بحق في تمثيل الفلسطينيين.

وحاول بورقيبة إعادة طرح فكرته في المؤتمر السادس لجامعة الدول العربية المنعقد بالجزائر في 27 نوفمبر 1973، والقول بإمكانية انشاء دولتين فلسطينية وإسرائيلية² لكن مقترحاته رفضت ولم تأخذ بعين الاعتبار، خاصة وأنها جاءت بعد النكبة العربية الثالثة-حرب 1973م.

وعندما انعقدت القمة السابعة للجامعة العربية في المغرب الأقصى- قمة فاس- مابين 6-9 سبتمبر 1982، جدد بورقيبة طرحه بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هو اقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية حسب قرار 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947، وإنهاء أزمة الشرق الاوسط وجع الشعب الفلسطيني يعيش بسلام.

لكن فكرته لم تناقش أصلا، لأن الامير فهد بن عبد العزيز أمير المملكة العربية السعودية طرح مشروع لتسوية الصراع وعودة الفلسطينيين الى أراضيهم قبل عام 1967 م.

¹ - الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، المصدر السابق ،ص 207

² - خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة أمام مؤتمر القمة العربي السادس، الجزائر 27 نوفمبر 1973م، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973 ، المصدر السابق،ص 467

4- المشروع الأردني "الملك حسين بن طلال " 1972:

كانت الدعوة الى الوحدة من المبادئ والأهداف أساسية التي يطمح اليها الشعب الفلسطيني في نضاله الاستقلالي التحرري، فرحبت الهيئة العربية العليا الممثلة لعرب فلسطين باتحاد القطرين المصري والسوري عام 1957، وطالبت بلزوم اعتبار فلسطين بحدودها الطبيعية والسياسية عضوا في الاتحاد المشكل¹، وأعتبر الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 أن «.. الوحدة العربية لتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منها لتحقيق الآخر..»².

وبالتالي لم يرفض الفلسطينيون فكرة أن يكون كيانهم الوطني جزء من اتحاد عربي يحمي حقوق الشعب الفلسطيني ويصون أرضه ويحافظ على هويته الوطنية، مع بداية حرجوان 1967 م، والتي أدت الى احتلال إسرائيل لضفة الغربية التي كانت تحت السيادة الأردنية منذ عام 1949، وبسبب خفية الأردن من فقدان ارتباطه نهائيا بسكان الضفة الغربية بعد فقدان الأرض.

وبقيت المملكة المتحدة الأردنية تقوم بواجبها اتجاه الفلسطينيين المتواجدون في الضفة الغربية تدفع لهم الضرائب وتدعم البلديات والجمعيات الخيرية.³ ومع بداية سبتمبر 1970 م، حدثت أزمة بين حركة "فتح" والمملكة تم على اثرها تصفية الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية في الأردن مع بداية جويلية 1971⁴، فبدأت العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية بالانقطاع الكامل، وزاد التنافس على التمثيل السياسي والدبلوماسي للشعب الفلسطيني بينهما، وأرسلت منظمة التحرير مذكرة الى رؤساء وملوك العرب تطالب فيها «أن الشعب الفلسطيني لا تمثله إلا الثورة والحركة...»

¹ - محمد امين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، مكتب الهيئة العربية العليا، القاهرة 1956، ص 235

² - حميد راشد، المرجع السابق، ص 48

³ - أبو عدان عدنان، اشكالية السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان 1996، ص 180

⁴ - Black September, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut, 1971. P145

في حين رد مجلس النواب الأردني الفلسطيني على المذكرة بإرساله مذكرة أخرى الى ملوك العرب ورؤسائهم جاء فيها: « أن الشعب الفلسطيني وجد في الأردن وطنا مستقرا، وأن الوحدة المقدسة بين الشعبين على ضفتي الأردن تبقى الأصل في التعبير عن آمال الشعب الفلسطيني ومطامحه وأهدافه...»¹.

وحاولت منظمة التحرير رفض فكرة الاتحاد مع الأردن لكن، رئيس الحكومة الأردني "سعد جمعة" هدد العديد من السكان في الضفة في حالة مساندة الدولة الفلسطينية والسير قدوما مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي تلك الظروف ظهر مشروع الملك "حسين"² "مشروع الاتحاد" كجزء من الاستجابة الرسمية الأردنية لواقع العلاقات بين الفلسطينيين والأردن، خاصة في ظل تداعيات 1970م، التي أدت الى حدوث الشرخ ونغمة الجماهير على الأحداث التي جري بين المملكة والمنظمة الفلسطينية.

أما فيما يخص أسباب المشروع حسب بعض النقاد والباحثين فترجع الى:
- رغبة الملك في استرجاع الضفة الغربية للسيادة الأردنية.
- اكتساب صيغة التمثيل للفلسطينيين وبالتالي كسب العطف الدولي ،ويضمن ذلك عودة الاردن الى مركز الجهود الدولية الرامية الى تحقيق تسوية عادلة لملف الفلسطينيين.³
- اسكان اللاجئين الفلسطينيين وحل المشكلة نهائيا .

¹ - أبو عدان عدنان، المصدر السابق، ص182

² -ملك حسين: ولد في عمان في 14 نوفمبر سنة 1935 ، وكان الابن البكر لطلال بن عبدالله تلقى تعليمه الابتدائي في عمان ثم انتقل إلى الاسكندرية حيث درس في كلية فكتوريا ، وبعدها سافر إلى بريطانيا ليدرس في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية عام 1950. في 20 جوان 1951، ذهب الملك عبد الله بن الحسين "الاول" إلى القدس ليؤدي صلاة الجمعة في المسجد الأقصى مع حفيده الامير حسين ، وفي طريقه إلى المسجد، تم اغتيال عبد الله بسلاح ناري اطلقه مصطفى شكري عشي. فاراده قتيلاً على درجات الحرم القدسي. توج الابن الاكبر لعبد الله الملك طلال بن عبد الله كخلف لوالده ، ولكن خلال عام ، اجبره البرلمان الأردني على التنحي بسبب مرض الم به طويلا ، فاعلن ابنه الامير حسين ملكا على الاردن في 11 اوت سنة 1952 وكان عمره آنذاك 17 سنة ولم يكن يبلغ السن القانونية ، فشكّل مجلسا للوصاية على العرش ، وتم تتويجه ملكا في 2 ماي 1953 وتوفي في 7 فيفري 1999.للمزيد انظر: أحمد زيدان براءة، السياسة السوفياتية والقضية الفلسطينية، 1947-1991، جامعة دمشق 2014، ص252

³ - ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة، ص361

- الاستفادة من امكانيات وخبرات الفلسطينيين في مجال التنمية والعمل، وكذا الاستفادة من خيرات المنطقة.

الاستفادة من المياه العذبة التي تزخر بها المنطقة.

- تثبيت اللاجئين الفلسطينيين من خلال التوصل الى اتفاق مع اسرائيل.

- التخلص من التبرعات السنوية التي يقدمها الأردن لوكالة "الأونروا الدولية، وفي نفس الوقت الاستفادة من المشاريع والأموال التي تقدمها وكالة الأونروا سنويا من أجل تلبية حاجيات الصحية والتعليمية والغذائية للاجئين الفلسطينيين في الأردن.

- تجنبها فكرة الوطن البديل الذي يدعو الى تحول الأردن الى دولة فلسطينية التي يتبناها اليمين الإسرائيلي¹.

وبدأ الملك حسين ملك المملكة الأردنية بتشكيل لجنة لدراسة المشروع واعطاء رأيها فيه، وهذه اللجنة مشكلة من (أحمد طوقان وزير البلاط الملكي، أحمد الطراونة رئيس الديوان الملكي، مضر بدران مستشار الملك لشؤون الأمن القومي، صلاح أبوزيد مستشار الملك الخاص، عدنان أبو عودة وزير الاعلام الأردني².

وحاول الملك حسين تهيئة الرأي العام العربي لمشروعه، وذلك من خلال ارسال رسائل ووفود، ففي 13 مارس 1972 م، بعث برسالة الى ملوك ورؤساء العرب عن طريق سفاراتهم في عمان³، من أجل شرح فكرة المشروع والاهداف المرجوة منه وبعد يومين أعلن الملك عن مشروعه وذلك في 15 مارس من نفس السنة جاء فيه:

¹ -الوطن البديل، بدأت هذه الفكرة في طرح مشروع الوطن البديل عام 1948م، جاء بها رئيس الوزراء الإسرائيلي "دفيد بن غريون " بتكليف لجنة لدراسة ملف عدم عودة الفلسطينيين الى فلسطين، وخرجت اللجنة هذه بعدة توصيات منها :أن الأردن مناسبة كوطن لتوطين الفلسطينيين، وأعيدت هذه الفكرة بعد حرب لبنان 1982م، عندما وضع وزير الدفاع الإسرائيلي "ايل شارون" خطته لتهجير الفلسطينيين الى الأردن واقامة دوله لهم هناك، للمزيد أنظر: فسيك روبرت، ويلات وطن صراعات الشرق الاوسط وحرب لبنان ،ط، 17 شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان 2005، ص273.

وانظر أيضا: أرئيل شارون، مذكرات ارئيل شارون، ت، انطوان عبيد، ط1، مكتبة نسيان، بيروت، لبنان 1992، ص731

³ - ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة ،د. ط، مطبعة جامعة الموصل، فلسطين، 1983، ص361

² - عبد الهادي مهدي، المسألة الفلسطينية، المرجع السابق، ص441

- 1- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم.
- 2- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:
 - قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها (أي المملكة المقترحة).
 - قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.
- 3- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، في الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.
- 4- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.
- 5- رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتتاط بالملك، وبمجلس يعرف باسم مجلس الأمة، ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر، وبعدد متساوي من الأعضاء لكل من القطرين.
- 6- تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.
- 7- للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك.
- 8- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.
- 9- يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً.
- 10- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب ويتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر، وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.
- 11- السلطة القضائية في قطر هي محاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.
- 12- تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية، ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومركزاتها إلى الأصول¹.

¹ -جريدة الرأي، الملك حسين يعلن عن مشروع المملكة المتحدة، س1، ع243، الأردن، 15 مارس 1972 ص2

للمزيد انظر للملحق رقم 16، ص ص 372- 373

الدستورية المتبعة فتحال إلى مجلس الأمة ليتولى اتخاذ الإجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد.¹ وأشار الملك في تصريحه لجريدة الرأي الأردني في عددها 245 الصادر يوم 17 مارس 1972 أن مشروعه يأتي نتيجة سلسلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المستمرة مع ممثلي الشعب الفلسطيني ورجالاته في الضفتين.²

ويبرر الملك مشروعه أنه جاء لإيجاد مخرج يجنب تكريس الاحتلال الإسرائيلي، وأنه استشار عدة شخصيات³ من الضفتين لدراسة المشروع و ابداء رأيها فيه.

2-4- المواقف الفلسطينية العربية و الدولية من مشروع الملك حسين:

أثار مشروع الملك حسين هذا زوبعة سياسية كبيرة، ففي الوقت الذي راجت فيه شائعات عن أن عدداً من الدول العربية التي اعتصمت بالصمت علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية التي وافقت ضمناً على المشروع، تحدثت إشاعات أخرى عن أن المشروع تم بمباركة أجنبية⁴، ومع ذلك وعلى أثر حملة دبلوماسية قادها الأردن لصالح مشروع الملك، وحملة فلسطينية مضادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أعلنت بعض الدول العربية والأجنبية وبعض القوى السياسية الفلسطينية والعربية مواقف محددة.

¹ - جريدة الرأي، الملك حسين يعلن عن مشروع المملكة المتحدة، س1، ع243، الأردن، 15 مارس 1972 ص2

للمزيد انظر للملحق رقم 16، ص ص372-373

² - انظر لخطاب الملك حسين بن طلال الى الشعب في الضفتين الغربية والشرقية في 15 مارس 1972، جريدة الرأي، ع243، ص2. وأيضا للملحق رقم: 16 ص385

³ -الشخصيات التي شاورها الملك هي: عبد المجيد شومان، ابراهيم بكر، بهجت أبو غربية، عبد الحميد السايح، فريد السعيد، خلوصي الخيري، محمد أديب العمري، ياسر عمرو، داود الحسيني، رجا العيسي، هاشم الجيوسي، نديم الزرو، صلاح غنبتاوي، للمزيد انظر: بهجت أبو غربية، من النكبة الى الانتفاضة، 1949-2000، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1986، ص466

⁴ - بهجت أبو غربية، المصدر السابق، ص466

● المواقف الفلسطينية:

فعلى الصعيد الفلسطيني أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، على رفض مشروع "المملكة العربية المتحدة"، واعتبرت هذه الفصائل ومعها العديد من المؤسسات والهيئات الشعبية الفلسطينية ذلك المشروع جزءاً من مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين، وسلب منظمة التحرير الفلسطينية أهليتها كممثل لشعب فلسطين.

وتجلى الموقف الفلسطيني الرافض للمشروع في البيانات المشتركة التي أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية مع عدد من الدول والقوى السياسية العربية، كما تجلى في البيانات الرسمية التي أصدرتها كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والجبهة الشعبية القيادة العامة، والجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية، وطلائع حرب التحرير الشعبية الصاعقة¹.

وتبدى أيضاً ذلك الموقف الفلسطيني الرافض في البيانات التي أصدرتها الهيئة العربية العليا لفلسطين وكل من الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، والهلال الأحمر الفلسطيني والمجلس الأعلى لرعاية الشباب الفلسطينيين، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني².

وأصدرت اللجنة التنفيذية في مارس 1972م بياناً أعلنت في رفض المشروع بصورة رسمية، واعتبرت مشروع الملك حسين خروج عن الاجماع العربي، ومقررات الأمة العربية، ووصفت المملكة المقترحة بأنها: «..عربية الاسم والسواعد، إسرائيلية العقل والارادة..»³. ويلاحظ على بيان اللجنة التنفيذية أنه اكتفى بإعلان الرفض للمشروع، دون أن يقترح بالمقابل خطة عمل لمواجهة.

¹ - عبد الهادي مهدي، المصدر السابق، ص441

² - المصدر نفسه، ص441

³ - بهجت أبو غربية، المصدر السابق، ص476

ودعت اللجنة التنفيذية للمنظمة المجلس الوطني، لعقد دورة استثنائية، يرافقها مؤتمر شعبي فلسطيني بتاريخ 9 أفريل 1972 في القاهرة، وافتتح ياسر عرفات¹ المؤتمر الشعبي بكلمة قال فيها: «إن الثورة الفلسطينية تعرضت للعديد من المؤامرات كان آخرها المؤامرة الأمريكية التي نفذها من خلال النظام الأردني²» .

وطرح المؤتمر أسباب رفض لمشروع المملكة المتحدة، ومنها: أن المشروع حصر قضية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وتجاهل حد تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق عودة اللاجئين الى ديارهم، وشكل خروجاً على جامعة الدول العربية التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً لشعب فلسطين، والتي تتمتع بعضوية الجامعة، وخروجاً على مقررات مؤتمر قمة الخرطوم 1967م، التي نصت صراحة على عدم التصرف بالقضية الفلسطينية إلا بموافقة الشعب الفلسطيني³.

وأعلن المؤتمر الشعبي الفلسطيني رفض الكامل لمشروع إقامة ما دعي "بالمملكة العربية المتحدة" والتأكيد بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وطالب بمعاقة الملك حسين على اعتبار أن المشروع جريمة بحد الشعب الفلسطيني وقضيته⁴.

كما أجمعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، على رفض مشروع "المملكة العربية المتحدة"، واعتبرت أن المشروع جزءاً من مؤامرة، تستهدف تصفية قضية فلسطين، وأصدرت

¹ - ياسر عرفات: وكنيته أبو عمار. ولد 24 أوت 1929 - توفي. 11 نوفمبر 2004)، هو سياسي وزعيم فلسطيني. كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وزعيم حركة فتح، والتي أسسها عام 1959. منذ 4 فيفري 1969م إلى 29 أكتوبر 2004 كرس عرفات معظم أوقاته لقيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. حصل على جائزة نوبل للسلام 1994، انظر الجزيرة نات، 2004

² - Affairs Yasser , **Palestinian Academic Society for the Study of International (1929-2004)**, Passia, Jerusalem Palestine .p419

³ - أنور جمعة، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة 2014، ص 224

⁴ - الفلسطينيون ومشروع المملكة المتحدة الأردنية، جريدة الأهرام المصرية، 15 مارس 1973، ص 1

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بياناً يوم 14 مارس 1972م، جاء في : «إن النظام الأردني يحاول للمرة الثانية اقتسام الأرض الفلسطينية مع العدو¹».

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً، بتاريخ 15 مارس 1972، رفضت فيه مشروع الملك حسين، واعتبرته مؤامرة لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية.

وأعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رفضها للمشروع، وقالت: «إنها سترد بعنف فوري، وبكافة الوسائل لتحطيم هذه المؤامرة²»، وطالبت بعدم الاكتفاء برفض المشروع، وتقدمت بمشروع مفصل لتحقيق الوحدة الوطنية، دعت فيه إلى تطوير التحالفات الوطنية، نحو "جبهة وطنية فلسطينية موحدة"، تضم جميع منظمات المقاومة، وتبني برنامج عمل كفاحي مرحلي، يستجيب للحقوق الوطنية الراهنة والتاريخية للشعب والقضية الفلسطينية .

واقترحت الجبهة الديمقراطية عناوين لهذا البرنامج للنضال من أجلها، ومنها: «تجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية، تضمن الحقوق الوطنية والتاريخية للشعبين الفلسطيني والأردني، والاعتراف بالمساواة الوطنية والاقليمية بين الشعبين، والقضاء على العصبية الاقليمية الرجعية الشرق أردنية، ومحاربة النزعة الانهزامية الداعية لدولة فلسطينية متعايشة مع الاحتلال³.

وهاجمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مشروع المملكة العربية المتحدة، ووصفت بالمؤامرة جديدة على الشعب الفلسطيني، واعتبرت أن الانتخابات البلدية في الضفة الغربية الخطوة الأولى في تنفيذ تلك المؤامرة ، وذكرت أن هذه المؤامرة "تستهدف إجراء صلح مع العدو الصهيوني، وتسعى لتصفية الثورة الفلسطينية الممثلة الوحيدة والقائدة لشعبنا... لتصل في النهاية الى اجهاز حركة التحرر العربية⁴».

¹ -أنور جمعة، المرجع السابق، ص225

² -المرجع نفسه، ص226

³ - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972 موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مشروع المملكة العربية المتحدة:

المصدر السابق، ص58

⁴ - أنور جمعة، المرجع السابق، ص225

وشاركت جبهة التحرير العربية باقي المنظمات الفلسطينية في معارضة ورفض مشروع المملكة العربية المتحدة ، وطرحت أمام المؤتمر الشعبي الفلسطيني أفريل 1972م، بعض المهام النضالية على المقاومة الفلسطينية، منها: العمل على إقامة جبهة وطنية في الأردن، تضم أبناء الضفتين، وتعبئة وتنظيم الجماهير، والقوات المسلحة في الأردن، من أجل تحويل الأردن إلى قاعدة لثورة، وذلك عن طريق تصفية النظام، في الأردن بكل الوسائل الكفاحية، العسكرية منها والسياسية¹.

وأصدرت طلائع حرب التحرير الشعبية- قوات الصاعقة- بياناً بتاريخ 15 مارس 1972، وصفت في المشروع بأنه: «أحد أخطر مشاريع تصفية القضية الفلسطينية التي استهدفت جر الفلسطينيين والعرب إلى الاعتراف بإسرائيل، والتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في بلاده»².

● المواقف العربية:

وعلى الصعيد العربي، باستثناء السودان التي دعت إلى عدم التسرع في الحكم على مشروع الملك حسين وإلى عقد مؤتمر قمة عربي لدراسته، تفاوتت مواقف الدول العربية بين الصمت ومجرد التشديد على تأييد كل ما يرضيه الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والرافض القاطع لذلك المشروع، فيما أعلنت كل من مصر ، ليبيا، سوريا، اليمن العراق، والكويت رفضها القاطع لهذا المشروع.

ولم يتطرق مجلس جامعة الدول العربية في دورته 57 المنعقد في القاهرة بتاريخ 11-11 مارس 1972، لمشروع الملك حسين، ورفضت الجامعة طلب حركة "فتح" بانهقاد دورة عاجلة لدراسة المشروع و أخذ موقف تتدد فيه بالمشروع³.

¹ - زهير محسن، المصدر السابق، ص70

² - Duff Peggy: War or Peace in the Middle East, International Confederation for Disarmament and Peace, London Britain , 1978 p 66

³ - عبد الرحمان شيبان، الجزائر وفلسطين، بين قوة الحق وحق القوة، دار الخلدونية 2010، ص 57

ولا يمكن القول أن جامعة الدول العربية تريت بشأن عقد دورة وذلك للحفاظ على الوحدة وتفادي الخلافات التي من شأنها تعقيد الأمور خاصة وأن التنافس أصبح كبيراً بين المملكة المتحدة وحركة فتح.

ولم تشر القمة العربية السادسة لجامعة الدول العربية المنعقدة في الجزائر في 26 نوفمبر 1973 للمشروع ولم تعط له أي أهمية واكتفت بموقف حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم.¹ وبالنسبة للمواقف الفردية فقد علقت السودان على لسان رئيسها "جعفر" آنذاك إلى عدم التسرع، وذكر أن المشروع ينطلق من منطق محلي لا يتجاوز الأردن.²

أما بالنسبة لمصر فقد أعلنت رفضها التام للمشروع، وأعلن مجلس النواب المصري في 19 مارس 1972م، أن المشروع جاء لاستمرار التآمر لتصفية القضية الفلسطينية وتوطين الفلسطينيين في الأردن ومساندة إسرائيل وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار في تقرير مصيره، ونفس الرأي ذهب إليه الرئيس أنور السادات في افتتاحه للمؤتمر الشعبي الفلسطيني في 6 أبريل 1972³، ورفضت كل من سوريا والعراق ولبنان والكويت هذا المشروع رفضاً قاطعاً واعتبرته الخروج عن الخط العربي.⁴

ولقي هذا المشروع في الأردن معارضة شديدة، حيث أصدرت اللجنة المركزية للجبهة الوطنية الأردنية مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً مشتركاً في 25 مارس 1972 تندد فيه بالعمل الانفرادي وما ينجر عنه من سلبيات تضر الأطراف وعلى جميع المستويات.⁵

¹ - أنور جمعة، المرجع السابق، ص 225

² - أشار إلى أن الرئيس أنور السادات في افتتاح المؤتمر الشعبي الفلسطيني في 6 أبريل 1972 إلى خطر المشروع وأنه جاء لتصفية القضية الفلسطينية وإفراجها من مضمونها التحرري والخروج عن الإجماع عن الخط العربي الكامل للمزيد انظر:

أنور جمعة، المرجع السابق، ص 225

³ - نفس، ص 226

⁴ - جريدة الرأي الأردنية، س 1، ع 17، 245 مارس 1972، ص 4

⁵ - أبو عدنان عدنان، المصدر السابق، ص 184

ومن ناحية أخرى أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية العربية، علاوة على بعض الاتحادات النقابية العربية، بيانات أعلنوا فيها تأييدهم للثورة الفلسطينية ولمنظمة التحرير، ورفضهم مشروع الملك حسين منها: حزب الجبهة القومية في اليمن الجنوبي والحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان، وحزب التحرر والاشتراكية في المغرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واتحاد الصحفيون العرب، والاتحاد المهني العربي لعمال البناء.¹

● المواقف الدولية:

على الصعيد الدولي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية عدم التعليق رسمياً على مشروع الملك حسين، وعبرت على لسان "شارلز براي" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ليس لها وجهات نظر حول المشروع الآن، لكن هناك بعض المصادر تؤكد أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية فيه جانب من التمويه فقط حتى لا يتسرب الشك لأي دولة عربية بأنها وراء هذا المشروع.²

حين راجت تكهنات عن موقف بريطاني متعاطف معه، ومن ناحية أخرى أعلن الاتحاد السوفييتي رفضه النهائي للمشروع في صحيفة "الأزفستيا" الناطقة الرسمية باسم الحكومة السوفييتية واعتبرته محاولة لتفرقة الجهود التقدمية واضعافها، وأنه يحرم الشعب الفلسطيني من التمسك بحقه في الأرض وإعلان دولته وتقرير مصيره³، أما الصين الشعبية وفرنسا، تضامنها مع رغبات الشعب الفلسطيني، وبالتالي رفضتا مشروع لمملكة العربية المتحدة.

¹ - أبو عدنان عدنان، المصدر السابق، ص 184

² - المعظم صادق، مشروع الملك حسين دولياً، مجلة شؤون فلسطينية، ع9، بيروت، لبنان، ماي، 1972، ص 258

³ - جريدة الرأي الأردنية، س1، ع17، 245 مارس 1972، ص10، للمزيد انظر للملحق رقم: 16، ص 374

• الموافق الإسرائيلية:

رفضت إسرائيل هذا لمشروع على لسان رئيسة حكومتها "جولدا مائير" بعد ساعات من اعلانه وقالت: « أن المشروع لا يحظى بموافقة إسرائيل، ولا أساس للزعم أن هذا المشروع هو ثمرة تفاهم بين إسرائيل والأردن، وأن اعلان الملك عن هذا المشروع يتعارض مع قضية السلام»¹.

واتخذت الحكومة الإسرائيلية العمالية قرارا برفض الاتحاد الفيدرالي للمملكة المتحدة، وتمسكت بسياسة التسوية الوظيفية بين الأردن وإسرائيل، وبموجب هذه التسوية تشرف إسرائيل على الشؤون العسكرية والأمنية والأردن يشرف على الحكومة المدنية .

واقترح "شمعون بيريس" وزير المواصلات آنذاك، اقامة اتحاد فيدرالي إسرائيلي- فلسطيني، يضم في مرحلة أولى إسرائيل وكيان فلسطيني يقام في الضفة الغربية²، كما ذهبت بعض المصادر أن الصحف الإسرائيلية اعتبرته خطة تهدف إلى "إنزال ضربة سياسية قاضية بالفدائيين الفلسطينيين".

وفي حين فسر "موشي ماعوز" أستاذ في الجامعة العربية والمختص في شؤون الشرق الاوسط، الرفض الإسرائيلي لمشروع المملكة المتحدة لاعتقاده أنه سيعرض أمن إسرائيل القومي للخطر، وسيخل بمركز القدس الموحدة كعاصمة إسرائيل³.

ودافع الملك حسين عن مشروعه، وذكر بأنه: «جاء في وسط حالة موضوعية ومستجيبا لظروف فلسطينية وعربية منها الحديث عن وضع اللاجئين ومصيرهم ومصير الدولة الفلسطينية..». وقال أن الأردن وجد نفسه أمام كارثة جديدة تتمثل في ازدياد نفوذ حركة فتح الفلسطينية⁴.

¹ - المعظم صادق، المرجع السابق، ص259

² - مجلة نشرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع16، مارس 1972، ص161.

وانظر ايضا الى: أحمد خليفة، رد الفعل الإسرائيلي على مشروع الملك حسين، مجلة شؤون فلسطينية، ع9، بيروت، لبنان، ماي1972، ص255

³ - ماعوز موشي، القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية أسرار ومحركات ومواقف، مترجم عن العربية، د-ن، القدس فلسطين، 1985، ص20

⁴ - المرجع نفسه، ص22

كما جاء على لسانه بأنه سيرسل أربع وفود¹، الى العواصم العربية لشرح موقفه وأنه مصمم على تنفيذ مشروعه قائلاً: «.. أن ردود الفعل السلبية والحادة ازاء انشاء المملكة العربية المتحدة لن تمنعني من الاستمرار في خطي تنفيذه..»²، وأنه يسعى الى استعادة حق الشعب الفلسطيني وينهي سيطرة الاحتلال الصهيوني، وأن الاتهامات بأن المشروع تم مع إسرائيل وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية لا أساس له، وأن هذا المشروع نظم من الداخل بين رجال وقيادات فلسطينية وأردنية من أجل استكمال تحرير فلسطين واسترجاع أراضي عام 1967 حسب قرار 242 الأممي.³

3-4- تقييم مشروع الملك حسين:

لقد جاء مشروع الملك حسين في ظروف محلية واقليمية صعبة، واختار الملك هذا الوقت بالضبط من أجل الموافقة على مشروعه في انشاء اتحاد أردني فلسطيني يجمع بين الضفتين الغربية والشرقية، إلا أن هذا الاتحاد وجد معارضة كبيرة في الاوساط الشعبية العربية و الفلسطينية و حتى الدولية وذلك:

- أن مشروع الملك جاء بعد هزيمة عربية ثانية نكبة 1967، وأنه جاء ليقدم تنازلات لإسرائيل وبالتالي الموافقة على وجود دولة إسرائيل و هذا مرفوض عربيا وفلسطينا.

- أن المشروع مبادرة فردية لم يستخدم فيها الملك الحوار والتشاور العربي، لذا جاءت الأصوات مناديه بأنه الخروج عن الخط العربي.

- أنه فتح الباب أمام التوسع الإسرائيلي وجعل مشروع الوطن البديل يتحقق لإسرائيل لتنتهي من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بإقامة و طن في الأردن، بل أن هذا المشروع كما ذكر " اميل

¹ - بهجت أبو غربية، المصدر السابق، ص 470

² - الوفود التي أراد الملك ارسالها هي: بهجت التلهوني الى القاهرة و طرابلس و تونس والجزائر والمغرب والرباط، وعبد المنعم الرفاعي الى دمشق، سعد جمعة الى السعودية، و الشرف الحسين بن ناصر الى الإمارات الخليج العربي، وكلهم رؤساء وزارات سابقين للمزيد انظر الى: بهجت أبو غربية، المصدر السابق، 471

³ - قرار اصداره مجلس الامن في 22 نوفمبر 1967، عقب الحرب العربية الإسرائيلية، وقد اعترف هذا القرار بأحقية تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

توما¹ جاء مطابقا لمشروع ألون، يقول اميل توما: «..هذا المشروع تلاقى مع سياسة حكام إسرائيل الذين ضعوا مشروع ألون، فأحد الاحتمالات المقترحة إما الفلسطينيين في المشروع ألون هو الاستقلال الذاتي وتوطين الفلسطينيين خارج فلسطين "في الأردن" هذا منسجما مع هذا المشروع»².

- عقد هذا المشروع فكرة تحقيقي الدولة الفلسطينية، وفكرة عودة اللاجئين الى ديارهم لأنه رسم حدود جديدة في الاتحاد.

- أدى الى إحداث شرخ في الأوساط الأردنية والفلسطينية بين المؤيد تحت التهديد والمعارض تحت القمع.

- جاء ليقضي على الثورة والمقاومة الفلسطينية، وإخراج منظمة التحرير من التمثيل السياسي ودبلوماسي للشعب الفلسطيني وتحقيق امنية إسرائيل في التخلص من عرب فلسطين وتحقيق فكرة الوطن البديل.

وخلاصة القول أن هذا المشروع جاء بالتنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، فقد ادرك ملوك ورؤساء العرب حقيقة هذا المشروع ،وتباينت مواقفهم ما بين الرفض والصامت والمتجاهل له خشية تأزم الوضع والانقسام العربي، كما أن هذا المشروع كما ذكر " ناجي علوش » أنه جاء لغرض التوطين والوطن البديل وأنه تجاهل مطامح وأهداف وإرادة الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره³.

¹ - توما اميل، 1919-1985، مسؤول ومحرر في مجلة الاتحاد الاسبوعية في حيفا، وعضو الحزب الشيوعي للمزيد انظر الى: توما اميل، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ط1، دار الاتحاد، حيفا، فلسطين، 1972، ص130

² - المصدر نفسه، ص131

³ - ناجي علوش: عضو سابق في المجلس الثورة لحركة التحرير الفلسطينية "فتح" وعمل في مركز الاعلام التابع لها في عمان منذ افريل 1969 الى اكتوبر 1970 يترك بعده الحركة نهائيا، للمزيد انظر: خليفة احمد، رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، جري الاهرام المصرية 16-3-1972، ص7

5- مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز 1982:

استطاع الأمير فهد بن عبد العزيز منذ أن بويع أميراً على المملكة العربية السعودية، أن يقف مدافعاً عن قضايا العروبة والاسلام في كل بلد عربي من بلاد الاسلام والعروبة، وأن يخص القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الكبرى للأمة العربية والاسلامية.

فكان مشروعه للسلام الذي لاقى ترحيباً عربياً من قادة العالم العربي والاسلامي وحتى الدولي وخبراء السياسة من أرجاء المعمورة، اذا رأوا فيه حلاً عملياً لمشكلة اللاجئين الفلسطينية، التي استعصى حلها على اقطاب العالم وساسته نتيجة التواطؤ الدولي وحتى العربي في بعض الأحيان أمام الرفض الصهيوني الإسرائيلي.

وكان الأمير فهد يهدف من ذلك الى تحقيق الوحدة العربية وجمع الصف العربي واستعادة حق الشعب الفلسطيني العربي وهو الهدف الرئيسي، بغض النظر على الوسيلة مادامت هذه الوسيلة تتضمن حلاً سلمياً عادلاً لا استسلاماً مهيناً.

وعبر الأمير على أن استرجاع الحقوق لا يتم برفع الشعارات والتصريحات وإنما من خلال عمل موحد جاد سواء كان هذا العمل عسكرياً أم بالطرق السياسية السلمية التي تؤدي الى عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية¹. وفي ما تقدم جاء مشروع الامير فهد² للسلام، الذي أعلن عنه في الصحف السعودية، وقت أن كان الفهد ولياً للعهد في 8 أوت 1981.

وتحول مشروعه فيما بعد الى مشروع السلام العربي، وقرره مؤتمر القمة العربية الثاني عشر الذي انعقد في مدينة فاس المغربية في 9 سبتمبر 1982.³

¹ - منير الهوى و طارق موسى، الصدر السابق، ص 226

² - الملك فهد بن عبد العزيز : ولد الملك فهد في الرياض عام 1921م وعين وزيراً للمعارف عام 1953م ثم وزيراً للداخلية عام 1962م، ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء عام 1967م إضافة إلى مسؤولياته كوزير للداخلية، وبعد وفاة الملك فيصل اختاره الملك خالد ليتولى منصب ولي العهد في 25 مارس 1975م ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وتم منحه صلاحياته واسعة لإدارة شؤون البلاد والإشراف على مصالح الشعب. بويع ملكاً على المملكة العربية السعودية بعد انتقال الملك خالد إلى جوار ربه في 13 جوان 1982م وبذلك أصبح الملك فهد ملكاً على المملكة العربية السعودية وتمت بيعته من أفراد العائلة ومن الشعب السعودي. للمزيد انظر: الجزيرة نات، قراءة في سيرة الملك فهد، 11 افريل 2015. www.aljazeera.net

³ - للمزيد انظر للملحق رقم: 13 ص 368

وجاء مشروع فهد في ظروف دولية واقليمية عربية صعبة نذكر منها:

- توقيع مصر لاتفاقية سلام مع إسرائيل تحت الرعاية الأمريكية- اتفاقية كامب ديفيد سبتمبر 1978م، التي خذلت فيها مصر العرب وخرقت ميثاق جامعة الدول العربية في قمتي الجزائر 1973 والرباط 1974.

- العدوان الإسرائيلي على لبنان في 13 مارس 1978 و 1982، والنتائج الكارثية التي نتجت عن هذا العدوان من خلال مجاز صبرا وشتيلا في سبتمبر 1982¹، والتي كشفت ضعف الصف العربي.

- خروج المقاومة الفلسطينية وحركة التحرير الفلسطينية من لبنان نحو الجزائر وبعض الدول العربية الاخرى.

- تشتت الصف العربي وفشل المشاريع السابقة وعدم تطبيق قرار 242 الأممي.

وعلى اثر تلك الظروف أطلق الأمير فهد مشروعه الذي جاء في ثمانية نقاط كأساس للسلام في منطقة الشرق الاوسط ومن أجل حل نهائي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي وضمان حق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وجاءت هذه النقاط على النحو التالي:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية التي احتلتها لعام 1967 بما فيها مدينة القدس.

2- ازالة جميع المستوطنات التي اقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.

3- ضما حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض من لا يرغب في العودة باعتبارها حق قانوني تنص عليه المواثيق الدولية وحقوق الانسان وباعتباره صاحب حق لا يمكن السكوت عليه.

5- تخضع الضفة الغربية و قطاع غزة مدة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة و لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6- قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

¹- Abbas Mahmoud :Lebanon the sitnition and problemes if the Palestinians in Norwegian refugee council.report2Oslo.1993.p31

-7- تأكيد حق دول المنطقة بالعيش في السلام.

-8- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.¹

وأكد الأمير فهد في تصريح له رسمياً لوكالات الأنباء السعودية، أن الخيار الوحيد عن السلام العادل و الشامل هو الحرب«..أن لجوء العرب و المسلمين الى الجهاد هو الرد الوحيد على العدوان الغاشم الإسرائيلي، أننا لن نرتاح ولن نهذاً إلا عندما تتحرر الأراضي العربية الفلسطينية، ونضمن عودة اللاجئين المشردين في انحاء المعمورة وكذا قيام دولة فلسطين، وهذا وعد تقطه السعودية على نفسها امام العرب المسلمين..»²

وجاء في وكالة الأنباء السعودية على لسان الأمير فهد في 4 نوفمبر 1981م، أن مبادرة السلام السعودية ليست مشروعاً شخصياً، ولكنها عبارة عن اعلان للمبادئ الأساسية للسلام كما نفهمها ونؤمن بها في المملكة.³

أما بالنسبة لدوافع و أهداف هذه المبادرة فكانت حسب رأي الأمير فهد:

-سلبية المواقف والمواقع العربية و الهزائم المتتالية-حرب 1984م-1967م-1973 م.

-سيطرة إسرائيل على بعض الأراضي العربية في سوريا ولبنان وازدياد توسعها على الأراضي الفلسطينية.

-مشكلة اللاجئين المشردين والتي أصبحت رهيبية، وتدهور ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية في الدول المجاورة والتي أصبحت قابلية مما يتطلب التدخل لإعادتهم الى أراضيهم وتحطيم أي مشروع لتوطينهم خارج بلدهم فلسطين العربية.

¹ -عباس حامد، فهد الوطن والحدث، د. ط، مؤسسة هديل للإعلام مكة المكرمة 1984، ص 233

² -فهيم توفيق، محمد مقبل، دراسات في تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام 1912-2012، د. ط، دار حمادة

للنشر والتوزيع، د. ب، ص 203

³ -جميل عبد الله المصيري، حاضر العالم الاسلامي و قضايا المعاصرة، ط 3، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص 305 وما يليها

- فضح السياسة التوسعية الإسرائيلية وإعلان أمام الرأي العام العالمي ممارساتها في حق الشعب الفلسطيني خاصة رفضها لحق العودة و التعويض.¹

وأكد الملك في مشروع السلام أن حق عودة اللاجئين الى ديارهم هو حق تكفله القوانين والمواثيق الدولية وهيئة الأمم المتحدة في دورتها السنوية التي تعقدها منذ عام 1948م، وأكدته وأقره قرار 194 الأممي.

2-5- المواقف الفلسطينية العربية والدولية من المشروع:

تؤكد الدراسات أن مشروع الملك فهد حضي بقبول كبير من طرف الفلسطينيين وحتى العديد من الدول العربية وتجاوبت مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا، فوجد اجماعا من خبراء السياسة في العالم على أنه أول مشروع وأول خطة عملية متكاملة تقدم تصورا جريئا وذكيا لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يعد خطوة متقدمة كثيرا على كل الاطروحات الاقليمية والدولية التي سبقتها حيث قدم الملك فهد تصورا لتسوية شاملة عادلة لحل مشكلة الصراع وضمان عودة الفلسطينيين الى ديارهم وضمان السلام في الشرق الاوسط.²

• المواقف الفلسطينية:

علقت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان رئيسها "ياسر عرفات" بأنه مشروع ايجابي شرط أن يتحقق على أرض الواقع، بعدما كانت رفضته مسبقا لأنه يعترف بإسرائيل لكنها تراجعته فيما بعد.

كما اعترفت به كل من الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي ورفضته الأحزاب والفصائل الفلسطينية الأخرى، بداع أنه يعترف بإسرائيل.³

¹ - رفيق نتشه، فلسطين تاريخا... وقضية، ط1، الرياض، 198، ص8، ص133.

للمزيد انظر الى :

-Ott David. H, **Palestine in Perspective- Politics ,Human Rights and the West Bank** - Quarter - Books, Ltd, London, 1980,pp115-118

² - مبارك بن عمران الادغم، موقف ال سعود من القضية الفلسطينية، د.ط، مطبعة سفير الرياض، 1998، ص90

³ -الحسن خالد، قراءات نقدية لثلاث مبادرات، ط2، منشورات دار الكرمل، عمان، الاردن، 1986، ص42

• المواقف العربية:

تباينت المواقف العربية بين مؤيد ورافض ومتحفظ لمشروع الأمير فهد بن عبد العزيز، فقد أيدته كل من العراق وقطر والبحرين ورفضته سوريا¹.

• المواقف الدولية:

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمشروع ووصفه الرئيس "رونالد ريغن"²، بأنه مبادرة ايجابية وأنها تساعد على ايجاد تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الاوسط، لكنه أبدء تحفظا على انشاء دولة فلسطينية مستقلة وحق العودة للفلسطينيين الى ديارهم الذي اعتبره تهديدا لأمن إسرائيل .

وعبرت بريطانيا هي الأخرى عن رأيها في المشروع واصفة اياه بالخطوة الايجابية نحو السلام في المنطقة الشرق أوسطية، وأنها تتحمل مسؤولية أخلاقية خاصة ازاء معاناة الشعب الفلسطيني لمسئوليتها عن ذلك إبان الانتداب.

كما رحبت ألمانيا وفرنسا بالمشروع العربي للسلام، وأكدت بمشاركة حركة فتح في مشروع التسوية واعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره³.

وصرحت إيطاليا أيضا بأنها مع هذه التسوية العربية لأنها اقرار لسلام عادل وشامل في المنطقة، كما أعلنت البرازيل تأييدها التام للمشروع واعتبرته اسهاما وبناءاً لتحقيق طريق السلام الدائم و ضمان حق الشعب الفلسطيني.

وفي الأمم المتحدة رحب الأمين العام "قافيردي كوبار"⁴ بالمشروع العربي، وقال «أنه ينسجم مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ويتفق مع قراراتها الصادرة بأن حق عودة الفلسطينيين الى ديارهم و تقرير مصيرهم وإنهاء الصراع القائم لانه لا يخدم أحد...»⁵.

1 - الحسن خالد، المصدر السابق، ص42

2- رو نالد ريغن: رونالد ريغن: ولد في 1911، عاش طولة بائسة، وعمل في شبابها في السينما في هوليوود، فاز بحاكمية كاليفورنيا في 1966، واصبح رئيسا لأمريكا في 1980 ضد منافسه جمي كارتر، انظر الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، المصدر السابق، ص873

3 - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص221

4 - بيريز خافير دي كويار: أمين عام للأمم المتحدة من بيرو اصبح امين عام للهيئة من 1982-1991

5 - منير الهور، طارق الموسى، المصدر السابق، ص231

• المواقف الإسرائيلية:

رفضت إسرائيل مشروع الملك على لسان رئيس حكومتها "اسحاق شامير"¹، الذي اعتبر أن هذا المشروع خطوة سلبية تهدد أمن وسلام إسرائيل، وجاء على لسانه «..أن المشروع السعودي هو بمثابة حرب جديدة على إسرائيل وأنه جاء لتصفية إسرائيل من منطقة الشرق الأوسط»². وعلق على أن الحديث عن عودة اللاجئين لعام 1948 إلى ديارهم وعددهم يفوق اليهود في فلسطين اليوم، وإزالة المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، هو بحق تفكيك لدولة إسرائيل في الشرق الأوسط وفي مرحلة أو مرحلتين. وأعتبره "بنحاييم بيغن"³ بأنه عرض غير مغري وهو صيغة للقضاء على إسرائيل، وأن إسرائيل لا يمكنها أن تتحاور أو تتفاوض مع العرب مهما كان الأمر على هذه المبادئ المعلنة من المملكة السعودية، لأن هذا المشروع يخدم طرفاً واحداً وهو الشعب الفلسطيني⁴.

3-5- تقييم مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز:

من خلال دراستنا لمشروع الأمير فهد يمكن تقديم مجموعة من الملاحظات والتي تتمثل في النقاط التالية:

* مبادرة ذكية لتفكيك الكيان الصهيوني.

* دحض ادعاءات العدو الصهيوني بأن العرب دعاة الحرب و الدمار والارهاب⁵.

¹ - اسحاق شامير: رئيس الوزراء الصهيوني لفترتين الاولى: 1983-1984 - والثانية 1986-1992 وهو احد اكبر وابرز مؤسسي منظمة ارغون الارهابية الصهيونية للمزيد انظر الى:

-world book :the Encyclopedia ,22d , vo ls , World Book International , A. Scot Fetzter , co , London ,Chicago 1994.pp323-329

² - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص231

³ - مناحيم بيغن: رئيس الوزراء للعدو الصهيوني من 1977-1983 - وبدأ نشاطه في الحركة الصهيونية منذ العام 1930 ثم انضم مبكراً إلى منظمة إيرغون التي تأسست في 1937 بدعم من بريطانيا ،للمزيد انظر: منير الهور، طارق موسى، المرجع السابق، ص231

⁴ - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص233

⁵ - المصدر نفسه، ص233

* حملت المبادرة ثقة المملكة عربيا وفلسطينا وأكدت حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقومية والدينية في فلسطين والقدس.

* إعترف هذا المشروع بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني واعترف بقيام دولة فلسطين عاصمتها القدس الشريف، وطالب بحق العودة والتعويض، ونادى بتهديم كل المستوطنات التي بنت بعد 1967م.

* أمر العدوان الصهيوني بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية لعام 1967 م، وقرار مبدأ التفاوض كشرط أساسي لتحقيق السلام الشامل في منطق الشرق الأوسط¹.

إلا أن ما يأخذ على هذا المشروع أنه اعترف بوجود كيان يهودي صهيوني في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي جعل بعض الاطراف ترفضه علنيتا دون تردد "سوريا مثلاً". لكن برغم من أن المبادرة أخذت موافقة كبيرة إلا أنها فشلت في التحقيق، نتيجة لتضارب الآراء العربية، و كذا تجاهل الأمم المتحدة للمشروع، لأنها ركزت على مبادرة ريغن أكثر من المبادرة السعودية.

وعلى العموم فإن مبادرة الأمير فهد تعتبر من أحسن المشاريع العربية التي قدمت سواء العربية منها أم الدولية، لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي حتى وإن تحتمت الظروف وأدت الى اللجوء للحرب مع إسرائيل.

لكن ما يعاب على هذه المبادرة أنها اعترفت بالوجود الإسرائيلي والتفاوض معه، هو الأمر الذي ترفضه الفصائل الفلسطينية بل حتى بعض الأطراف العربية، باعتبار أن التفاوض مع إسرائيل يعني الاعتراف بالدولة الإسرائيلية.

¹ - مبارك بن عمران الادغم، المرجع السابق، ص91

ثانيا: المشاريع العربية الفردية غير رسمية:

ظهرت مجموعة من المشاريع الفردية من جهات مسؤولة وغير مسؤولة، عبرت فيها عن رأيها لحل مشكلة اللاجئين، وإيجاد حل دائم يعيد أبناء الشعب الفلسطيني إلى ديارهم، و تعددت هذه المبادرات منها ما كان مصرياً ومنها ما كان فلسطينياً.

1-المشاريع المصرية:

• مشروع أحمد بهاء الدين¹ 1967 م :

كتب أحمد بهاء الدين في 13 أكتوبر 1967م، مقالة في مجلة المصور الأسبوعية، اقترح فيها إقامة دولة فلسطينية، تضم ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية وقطاع غزة، وفي جانفي 1968م، أصدر كتاباً تضمن اقتراحه والمناقشات التي دارت حوله ، وأهم ما تضمنه اقتراحه النقاط التالية :

- انسحاب الاحتلال الإسرائيلي إلى حدود الرابع من أراضي 1967م.
- إقامة دولة فلسطينية تضم الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وتضم قطاع غزة.
- شكل نظام الحكم متروك ليحدده الشعب الفلسطيني.
- التسوية السياسية العادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي الوسيلة لتحقيق هدف تسوية للقضية و انتهاء الصراع العربي الاسرائيلي من أساسه.
- حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وقراهم بدون أي شروط أو قيود تحل دون ذلك، مع ضمان التعويض لهم جراء الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم.

¹ - أحمد بهاء الدين: ولد عام (1927 - 1996م): صحفي مصري. كان رئيس تحرير مجلة صباح الخير ودار الهلال والأهرام ومجلة العربي الكويتية (1976 - 1982)، وكان يكتب المقالات في العديد من الصحف المصرية والعربية ولد في الإسكندرية في 11 فبراير عام 1927 حيث كان والده يعمل بوزارة الأوقاف بالإسكندرية، وهو من أسرة تعود لقرية الدوير بمركز صدفا في محافظة أسيوط. تخرج في كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) عام 1946 وقد كان أحد أصغر رؤساء التحرير حين توليه رئاسة تحرير مجلة (صباح الخير) عام 1957. كان أول من هاجم عشوائية سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة في عهد السادات وذلك بمقاله الأشهر السداح مداح وذلك أثناء رئاسته لتحرير الأهرام الجريدة الحكومية شبه الرسمية. توفي عام 1996 بعد صراع مع المرض حيث قضى آخر ست سنوات من عمره في غيبوبة طويلة.

² - أحمد بهاء الدين، اقتراح دولة فلسطين، و ما دار حوله من مناقشات و منشورات، ط1، دار الآداب، بيروت، لبنان 1968 ص2

وأثار هذا الاقتراح حالة من النقاش السياسي والفكري، عبرت عن آراء متباينة، كان يغلب عليها طابع التحفظ والرفض¹.

ويذهب العديد من الباحثين الى أن هذا المشروع أخذ طابع اعلاميا فقط، لهذا لم يكن له أي صدى لدى الأطراف السياسية باعتباره مبادرة فردية غير مسؤولة، غير أن بهاء أحمد يذكر في كتابه "اقتراح دولة فلسطين" أن هذا المشروع مستوحى من أمر الواقع وبناءاً على رغبات ورؤية بعض الفلسطينيين وحتى حكام العرب.

• مشروع محمد حسن الزيات :

قدم الدكتور محمد حسن الزيات² وزير خارجية مصر في 6 جوان 1973م، في جلسة لمجلس الأمن عقدت لمناقشة الصراع العربي الإسرائيلي مشروعاً، طالب فيه بوجوب احترام حقوق الشعب الفلسطيني وتسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط وفقاً لما جاء في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في عام 1947، تحت رقم 181، وتتضمن مشروعه النقاط التالية:

- إقامة دولة فلسطينية في نطاق مشروع التقسيم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947م، والذي يقر إقامة دولة فلسطينية ودولة عربية والقدس تحت الوصاية الأممية.
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لشعب الفلسطيني.
- ضمان حق عودة أبناء الشعب الفلسطيني الى ديارهم وإنهاء مشكلة المهجرين الفلسطينيين في الشرق الاوسط.

¹ -أحمد بهاء الدين، المصدر السابق، ص3

2- محمد حسن الزيات: 14 فيفري 1915 - 1993، دبلوماسي مصري، ووزير الدولة للإعلام ثم وزير الخارجية في 8 سبتمبر 1972 إلى 30 أكتوبر 1973. ولد بمدينة دمياط في 14 فيفري 1915 وتخرج في كلية الآداب جامعة القاهرة. حصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد بإنجلترا وقد عاش حياة سياسية حافلة وتقلد أرفع المناصب وكان موضع احترام وتقدير مصر حكومة وشعباً جزاء ما قدمه من أعمال جليلة أثرت العمل السياسي والدبلوماسي.

كان سفيراً لمصر بالأمم المتحدة في الفترة من 1962-1964. كان المتحدث الرسمي باسم الدولة من عام 1967-1969. 1972م كان وزيراً للإعلام وبعد شهور كان وزيراً للخارجية في أواخر أكتوبر 1973م عين مستشاراً لرئيس الجمهورية وظل كذلك حتى بلوغه المعاش في فبراير 1975م تولى منصب الأمين العام للحزب الوطني بمحافظة دمياط وظل يمثلها حتى أخفق في انتخابات مجلس الشعب 1990 فاستقال واعتزل عام 1992، انظر: أحمد بهاء الدين، المصدر السابق، ص3

مؤكداً أنه يقع على أعضاء مجلس الأمن التي اعترفت دولهم بإسرائيل التزام مماثل بالاعتراف بالأمة الفلسطينية، وبحقه في العيش بسلام وفق لقرار التقسيم¹. وأكد الزيات أن منظمة التحرير الفلسطينية هي القادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته وطموحه، وأن المجلس مسؤولاً عن ما يحصل في فلسطيني وما يعانيه الشعب الفلسطيني في دول الجوار، وأن إقامة دولة فلسطينية هي الحل الوحيد لجمع فلسطيني الشتات².

ويفهم من ذلك أن القيادة المصرية حسمت أمرها في النزاع حول التمثيل الفلسطيني بين الأردن ومنظمة التحرير لصالح منظمة التحرير، وانتهت المناقشات في مجلس الأمن دون الخروج بأي قرار في هذا الشأن ينهي الصراع العربي الإسرائيلي. ومن الملاحظ أن المشروع لم يتم متابعته، والسعي لدى الأطراف المعنية لبحث إمكانيات تطبيق، مما يوحي بأن الغرض من طرح هو إعلامي محض، كما لغي مشروعه رفضاً من قبل حركة فتح الفلسطينية، وصرح "ياسر عرفات" أنه لا يمكن أن نقبل بحلول فيها من يتواطؤ ضدنا.

لذلك فإن هذه المبادرة الفردية كانت تسعى لبناء دول داخل فلسطين يتفاوض فيها أبناء فلسطين مع الكيان الإسرائيلي وفق قرار 181 الأممي، هذا ما لم يرضي الاطراف الفلسطينية واعتبرته خطوة للتواطؤ مع الصهيونية.

¹ - الشعيبي عيسى، " ملحق المناطق المحتلة"، مجلة شؤون فلسطينية، ع24، أوت 1973، صص 239-243

للمزيد انظر للملحق رقم: 15 ص 371

² - ناجي علواش، "القضية الفلسطينية عربياً"، مجلة شؤون فلسطينية، ع23، جويلية 1973، صص 225-229

• مشروع عصمت عبد المجيد 1982م :

قدم عصمت عبد المجيد¹ مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، ورئيس وفدها المشارك في اجتماعات مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز، الذي عقد في الكويت خلال شهر أفريل 1982 م، مبادرة لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، تقوم على الاعتراف المتبادل بحقوق والتزامات كل من الطرفين إزاء الآخر، وفيما يلي أهم ما جاء فيها :

- حد الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحرية تقرير المصير.
- حق في العودة والتعويض طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- حق في إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس حدود عام 1967م².

من خلال استعراض المشاريع المصرية، يمكن القول أن تلك المشاريع كانت ذات طابع إعلامي محض، حيث لم يتم تبني مشروع معين والترويج لها ، والسعي لدى الأطراف المعنية لبحث إمكانيات تطبيق ، ولذلك لم تلق تلك المشاريع ردّات فعل تجاهها، كما أن هذه المشاريع رفضت فلسطينيا قبل أن تبلغ أهدافها و تخرج للرأي العام، هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى أن هذه المشاريع جاءت من أجل تخفيف الضغط على مصر للحفاظ على علاقاتها مع الكيان الصهيوني وضمان استقرارها في المنطقة لتجنب المواجهة مع إسرائيل مستقبلا.

لذلك كان موقف التيارات الفلسطينية من هذه المبادرات هو الرفض التام لأي مبادرة تخدم مصالح الكيان الإسرائيلي في المنطقة.

¹ - عصمت عبد المجيد: ولد في 1 مارس 1923 - وتوفي في 21 ديسمبر 2013، دبلوماسي مصري، شغل منصب وزير خارجية مصر بين عامي 1984 و 1991، ثم شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية من عام 1991 حتى عام 2001. للمزيد عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ط2، مج3، 1993 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 828

² - منير الهور، طارق الموسى، المصدر السابق، ص 207

2- المشاريع الفلسطينية:

• مشروع محمد أبو شلباية 1971:

يعد محمد أبو شلباية¹ من بين السياسيين الفلسطينيين الذي طالبوا بتحقيق تسوية عادلة وبناء دولة فلسطينية ذات سيادة، فقد كان يلقي محاضرات في الجامعات الفلسطينية يطالب فيه بحل مشكلة الشعب الفلسطيني وانهاء الاحتلال، وأصدر هذا الأخير كتابا بعنوان "لإسلام بغير دولة فلسطينية حرة" دعا في الى قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة لعام 1967م، تعمل على عقد سلام متكافئ وحر وقائم على نيل كل ذي حق حقه مع إسرائيل².

كما أصدر كتابا في 1972م بعنوان "الطريق الى الخلاص والحرية والسلام" دعا فيه هذا الكتاب الى إنشاء حزب سياسي في المناطق المحتلة يناضل من أجل إقامة دولة فلسطينية وتجمع أبناء فلسطين و تكون لهم و طنا عزيزا، ويمكن التطرق الى نقاط مشروعه فيما يلي :

- انشاء حزب سياسي يؤمن بمبدأ التفاوض وتحقيق السلام.

- اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية الى جانب إسرائيل بحيث تكون القدس الفلسطينية عاصمة للدولة الفلسطينية والقدس اليهودية عاصمة لإسرائيل.
- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها قضية حق وأرض وليست قضية انسانية.

ونال هذا المشروع رفضا تاما من أهل الضفة الغربية بسبب أنه اعترف بوجود دولة إسرائيل، ساوى بين المهجرين الفلسطينيين أصحاب الأرض واليهود الدخلاء عن الأرض.

¹ - محمد ابو شلباية، ولد بقرية العباسية عام 1926، و توفي في القدس، عمل استاذ في كلية الابراهيمية، ثم استاذًا للعلام و الصحافة، عمل ايضا محررا في صحيفة القدس ،المزيد انظر الى:

-Al Abid Ibrahim: The Palestine Question, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, Print 2, 1972-p22

² - محمد ابو شلباية، لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة، د.ط، مطابع القدس الحرة، فلسطين 1971، صص 70-73

• مشروع موسى العلمي 1971:

قدم موسى العلمي¹ مشروعاً يقوم على قرار التقسيم رقم 181 الصادر عام 1947م، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وأهم م جاء في مشروعه:

• إقامة دولة فلسطينية مستقلة في القدس تتضمن حدودها مدخليين من البحر الأبيض المتوسط.

• تكون هذه الدولة ذات سيادة اقتصادية تمكنها من الاستقرار تجمع أبناء فلسطين وتضم حق عودة اللاجئين وتعويضهم²، لكن هذا المشروع لم يكن له صدق في الأوساط الشعبية والدولية والإقليمية وهذا يعود حسب رأينا الى:

- لأنه صدر من شخصية تعيش في قطاع غزة وفلسطين، وتحت الاحتلال الإسرائيلي، ولمن يخرج هذا المشروع من دائرة فلسطين.

- لم يجد دعوات له تأييده وتعمل به وذلك لسببين هما:

- الاول: عدم وجود قيادات تقليدية على رأس المؤسسات البلدية في قطاع غزة لها مواصفات مثلاتها في الضفة الغربية.

- الثاني: اختلاف التصور الإسرائيلي في السنوات الأولى من الاحتلال لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقائم على التقاسم الوظيفي بين الأردن وإسرائيل.

لكن هذه المبادرة لم يكن لها أي صدق على المستوى الدولي وحتى على المستوى العربي والفلسطيني، باعتبارها مجهود فردي يخرج عن الغطاء الدولي، الذي يضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ديارهم.

¹ - موسى العلمي: ولد في مدينة القدس عام 1879م، حضر مؤتمر تأسيس جامعة الدول العربية عام 1944، وترأس مكتب المعلومات التابع للجامعة في لندن، ساهم في تأسيس جمعية المشروع الإنشائي العربي في القدس وكتب موسى العلمي كتاباً، عن نكبة فلسطين عام 1948 "أسماء: عبر فلسطين" وعاش تنقلاً بين القدس ولندن وقطاع غزة، توفي عام 1984، انظر مركز المعلومات الفلسطينية "وفا" تم الرجوع اليه بتاريخ 15-5-2017 على الموقع الالكتروني: <http://www-wafainfo.ps>

² - أنور جمعة، المرجع السابق، ص 97-98

• مشروع حسن خالد 1982:

- قدم خالد الحسن¹ عضو اللجنة المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني في 14 ماي 1982، مشروع عرف باسمه "مشروع خالد الحسن" لتسوية النزاع القائم بين فلسطين وإسرائيل، وجاء مشرعه في النقاط التالية:
- انسحاب إسرائيل من أرضي 1967م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على تلك الأراضي.
- ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم حسب قرار الاممي 194.
- تخض هذه الى أحكام الشرعية الدولية و قرارات الأمم المتحدة و وفق قرار 194.
- وانتقد طرحه من قبل منظمة التحرير على لسان ياسر عرفات حيث قال: « ليس بيننا من يعترف بدولة الكيان»، ولهذا فان مشروعه لم يأخذ بعين الاعتبار لأنه قريب لمشروع ألون.²
- وكان خالد الحسن من خلال مشروع هو جس نبض الشارع العربي والفلسطيني ومن المواقف الدولية، لذلك فمشروعه لم يكن له صدى كبير في الأوساط العربية، وكسب عداة منظمة التحرير الفلسطينية التي عبرت عن رفضها لكل مشروع يعترف بوجود كيان صهيوني دخیل على أرض فلسطين المباركة.

¹ - خالد الحسن: ولد في مدينة حيفا في 13 فبراير 1928 وتوفي في المغرب في 9 أكتوبر 1994. حصل على شهادة (المترك) من مدارس حيفا، وأرسله أهله لدراسة الاقتصاد في لندن عام 1947. إلا أنه هجر مع عائلته إثر النكبة عام 1948 إلى لبنان فسوريا ثم تفرقوا في الشتات. عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية زار احمد الشقيري الكويت واجتمع مع الحكومة الكويتية و الامير لترتيب افتتاح مكتب منظمة التحرير ، كما انه عقد اجتماعات مع اعيان الجالية الفلسطينية لاختيار مديرا لمكتب المنظمة ، وكان هناك ثلاثة مرشحين خيرى ابو الجبين ويحيى غنام وهو مرشح شعبي كبير كان رئيسا لقسم الزراعة في دائرة الأشغال، وخالد الحسن مرشح حركة فتح ، وبعد مشاورات عديدة وقع الاختيار على خيرى أبو الجببي ، مما دفع خالد الحسن ليناصب العداة للشقيري و أبو الجبيين فيما بعد ، الا ان استقالة الشقيري بعد مؤتمر الخرطوم ، واستلام فتح لزام الامور في منظمة التحرير جعلت خالد الحسن ، يتبوأ منصب رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبذلك اصبح مسؤولا عن الجبيين ، فبادر إلى اقصائه عن العمل ثم تسلم مسؤولية للتعبة والتنظيم ما بين (1971-1974)، وتسلم رئاسة لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني خاصة منذ العام 1968، واعتبر عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح منذ انطلاقتها ورسمياً منذ العام 1967، وتسلم منذ الثمانينات مهمة الإعلام في حركة فتح. للمزيد انظر:

محمد محسن صالح، سلسلة دراسات منهجية، ص270

² - ، المرجع نفسه، ص270

3- المواقف الفلسطينية العربية والدولية من المشاريع غير رسمية:

تباينت المواقف اتجاهها سواء على المستوى العربي أو السياسي أو الاعلامي وحتى الدولي بين مؤيدا ومعارضاً لها يمكن ابرازها في المواقف التالية:

• الموقف الفلسطيني:

رفضت هذه المشاريع من قبل القيادة الفلسطينية، بكل فصائلها واتجاهاتها، واعتبرت هذه المبادرات تكريسا للوجود الصهيوني في الوطن فلسطين، وأنها أي عملية تعترف بدولة الكيان الصهيوني.

واعتبرت منظمة "فتح" والجبهة الشعبية، أن أي فرد أو جهة عربية فلسطينية أو غير فلسطينية تدعوا لدا الكيان العميل أو تؤيده عدو للشعب العربي الفلسطيني وللأمة العربية¹. وكررت فتح أنه يجب التصدي لمثل هذه المشاريع المشبوهة التي تستهدف انشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والإمبريالية الصهيونية الأمريكية².

ورفضت الجبهة الشعبية هذه المشاريع التي طرحت من طرف بعض المصريين والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرتها محاولة لتصفية وقتل مشروع الدولة الفلسطينية وطي ملف المهجرين الفلسطينيين، وأنه اعتراف بوجود كيان يهودي في فلسطين، كما اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أنه إحدى مخططات الإمبريالية الأمريكية التي تستهدف قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية وممارساته الوطنية ومطالبه في حق العودة الى بلده.

واعتبرت جبهة تحرير فلسطين أن هذه المشاريع هي مؤامرة لخلق كيان هزيل وابعد الجماهير عن الثورة ولفرض هزيمة الأمة العربية.

¹ - أنور جمعة، المرجع السابق، ص 99

² - محسن زهير، الثورة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 34

• المواقف العربية:

لم يصدر أي تعليق من جامعة الدول العربية، وأي موقف من هذه المشاريع غير رسمية- المصرية والفلسطينية- باعتبارها مشاريع اعلامية فردية غير مسؤولة، كما أن الجامعة العربية كانت اهتماماتها واتجاهاتها حول كيفية التخلص من آثار حرب 1976م، ومحو الهزيمة المؤلمة، ولم يصدر من مصر أي موقف معارض أو مؤيد لهذه المشاريع، بينما عارضت الأردن وبشدة مشروع الضفة الغربية واعتبرته خروج عن طموح الشعب الفلسطيني وطموحها في تمثيل الفلسطينيين، واعتبر مجلس النواب الأردني هذه المبادرة مبادرة صهيونية¹.

• المواقف الدولية:

تباينت المواقف حول هذه المشاريع، فهيئة الأمم لم تعلق عليها واكتفت بحق العودة والتعويض، وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المشاريع وكشفت بأنها تسعى الى اقامة دولة فلسطينية، وهذا يهدد السلام في الشرق الأوسط، واكتفت بالتعبير على أن مشكلة اللاجئين هي مشكلة انسانية تحتاج الى مساعدة وتوطين واعانة².

• المواقف الإسرائيلية:

باشرت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة جوان 1967م، بإجراء اتصالات ببعض الشخصيات الفلسطينية المحلية³، وبحثت معهم فكرة إقامة كيان فلسطيني أو هيئة تمثيلية في الضفة الغربية، تعلن استعدادها للحوار مع سلطات الاحتلال، وتقبل بالتعايش معه، ولم تكف إسرائيل بالبحث من بين الفلسطينيين على من يتعاون معها في خلق كيان فلسطيني مرتبط بها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

¹ - عبدالهادي مهدي، المسألة الفلسطينية، المصدر السابق، ص338

² - انور جمعة، المرجع السابق، ص99

³ - أشرف على تلك الاتصالات ضباط من الحكم العسكري وبعض الموظفين الإسرائيليين المختصين في الشؤون العربية منهم: دافيد كيمحي مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي للشؤون العربية في المناطق المحتلة، ودان بافلي المستشار الاقتصادي للحاكم العسكري في الضفة الغربية، وموشي ساسون سكرتير رئيس الوزراء الإسرائيلي. ومستشاره للشؤون العربية أما الفلسطيني فكان: عزيز حمد شحادة، حمدي كنان ريس بلدية نابلس انظر الى: عبدالهادي مهدي، المسألة الفلسطينية، ص338

أما فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فقد رفضتها الحكومة الإسرائيلية وكانت لها مواقف متصلبة تجاهها، فقد رفضت رئيسة الحكومة "جولدا مائير" في خطابها في الكنيست 16 جويلية 1971م، قيام "دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية" واتهمت في خطاب آخر بتاريخ 19 جويلية 1971م، المنظمات الفلسطينية بالسعي لتدمير دولة إسرائيل، حيث جاء في خطابها أنه لا يوجد مكان إلا لدولتين: دولة يهودية ودولة عربية هما إسرائيل والأردن فقط¹.

• تقييم المشاريع الفردية:

من خلال دراستنا لهذه المشاريع نستنتج:

- أن هذه المشاريع جاءت كغيرها من المشاريع تعترف بوجود كيان يهودي في قلب العالم العربي و فلسطين.
- أنها اتفقت في كونها طالبت بالتفاوض والحوار مع الكيان الإسرائيلي، وهذا الاعتراف بوجود الكيان أثر على مصداقية المطالب والمبادرات لذلك كان مصيرها الرفض التام عربيا وفلسطينيا، حتى أن الكيان الإسرائيلي لم يعط لها أية أهمية، بحكم أنها تخرج عن الإطار الدولي.
- أنها أهملت قضية المهجرين الفلسطينيين، وجاءت في وقت كانت الدول العربية ترفع شعار "لا لصلح.. لا للتفاوض.. لا للاعتراف" لذا لم تخدم الظروف السابقة هذه المشاريع المعلنة².
- كما أن هذه المشاريع طرحت في صيغة اعلامية لذا لم تجد صدى لها ، وتعارضت مع مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية لذلك لم يتبناه أي طرف حتى منظمة التحرير التي اعتبرتها مؤامرة ضد مشروعها، الذي يسعى الى تحرير أرض فلسطين كاملة من الوجود الصهيوني الدخيل على أرض فلسطين الزكية، كما أن مثل هذه المشاريع طرحت دون أن تستشير أبناء الشعب الفلسطيني أصحاب القضية لذلك كانت هذه المبادرات حبرا على ورق.

¹ - عبد الهادي مهدي، المسألة الفلسطينية، المصدر السابق، ص338

² - أنور جمعة، المرجع السابق، ص97

3-اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية كامب ديفيد1978:

بعد حرب أكتوبر 1973 م-الحرب العربية والإسرائيلية-صدر قرار مجلس الأمن رقم 338 ،الذي نص على اجراء مفاوضات لإقرار السلام بين الطرفين المصري والإسرائيلي¹ ، فجاء مؤتمر جنيف في 21ديسمبر²1973م، وتم الاتفاق على تحقيق تسوية عادلة. واستمرت المفاوضات المصرية الإسرائيلية بعد ذلك بواسطة الولايات المتحدة الامريكية الاستئناف ما جاء في مؤتمر جنيف، إلا أن الجهود لم تتجح بسبب اصرار الطرفين على مطالبهم، على الرغم من أن الدول العربية، والاتحاد السوفيتي، والدول الأوروبية المختلفة، كانت ترى أن المؤتمر الدولي هو الإطار المفضل ، للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة في الشرق الأوسط³، بعد تعثر جهود التسوية بدأت محادثات سرية رسمية بتاريخ 6 سبتمبر 1977 م، بين مصر وإسرائيل في الرباط بواسطة الحسن الثاني ملك المغرب⁴ قام على إثرها الرئيس

¹ -محمد كامل، السلام الضائع في كام ديفد، حزب التجمع الوطني التقدمي والوحدوي، جريدة الاهالي، كتاب الاهالي، القاهرة، مصر، 1987، ص316

² - بناء على قرار مجلس الأمن 338 ، عُقد مؤتمر جنيف في 21 ديسمبر 1973 ، تحت رعاية الأمم المتحدة، ورئاسة مشتركة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومشاركة كل من مصر والأردن وإسرائيل، وبغياب كل من سوريا التي رفضت المشاركة في المؤتمر، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لتكن مدعوة للمؤتمر، رفضت سوريا المشاركة في المؤتمر لأسباب عدة، ولكن ما يخص الإطار العام لهذه الدراسة، هو رؤية سوريا أن فض الاشتباك بين القوات المحاربة في حرب 1973 يجب أن يسبق انعقاد المؤتمر، الذي يجب أن يخصص لبحث التسوية الشاملة على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل حتى حدود الرابع من جوان 1967 ، وذلك بعكس الرؤية الأمريكية التي تبنت أن يبحث المؤتمر فض الاشتباك أولاً، وعد ذكر "الانسحاب" الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عدوان 1967 بشكل دقيق، وهو ما اعتبره الطرف السوري مضيعة للوقت.

مع العلم أن بعد اتفاق الأول المصري الإسرائيلي كان بجنيف في: 18جانفي 1974، والاتفاق الثاني كان في الاسكندرية بتاريخ 1سبتمبر 1975 للمزيد انظر:

-United Nations. The Question of Palestine and the United Nations. 2008New York,p18

<http://www.knesset.gov>

³ -مؤتمر جنيف، موقع الكنيست الإسرائيلي:

⁴ -محمد كامل، المرجع السابق، ص316

المصري أنور السادات بزيارة لإسرائيل في 19 نوفمبر 1977م¹، وألقى في اليوم التالي خطاباً في الكنيسة الإسرائيلية دعا في إلى تسوية سياسية، جاءت بناءً على طلب "مناحيم بيغن" رئيس الوزراء الصهيوني، والرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" كما ذكر الرئيس السادات نفسه.² وانتهى الاجتماع في جانفي 1978م، بتشكيل لجنتين عسكرية وسياسية، بهدف الوصول إلى اتفاق مصري إسرائيلي، لكن المفاوضات بين الطرفين عبر اللجان المشتركة لم تتوصل إلى أي اتفاق.⁴

وبعدها جاءت دعوة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لطرفين بتوقيع معاهدة للسلام، تحت الرعاية و الضمان الأمريكي، وكان ذلك في ولاية ميريلاند الأميركية في مدينة كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978م، وأعلنت فيها الأطراف على مسارين من السلام، المسار الأول إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط، والمسار الثاني إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.⁵

وما يهمنا هنا هو القسم الأول من المعاهدة والذي تضمن السلام في منطقة الشرق الأوسط، وحل مشكلة فلسطينيين فقد جاء فيه:

- القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي تطبيقاً للقرار 242.

- حل المشكلة الفلسطينية يكون بإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربي قطاع غزة، لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، على أن تتسحب الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية، بمجرد انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في تلك المناطق.

¹ - للمزيد انظر الى زيارة أنور السادات لإسرائيل في 19 نوفمبر 1977، الملحق رقم: 9 ص 360

² - انظر لرسالة الدعوة التي وجهها مناحيم بيغن لأنور السادات في 17 نوفمبر 1977، الملحق رقم: 18 ص 375

³ - أنور السادات، البحث عن الذات، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة مصر 1979، ص 149

⁴ - أحمد حاتم خليل السطري، المرجع السابق، ص 94

⁵ - المرجع نفسه، ص 95

- تشكيل لجنة ثلاثية من مصر والأردن وإسرائيل، للبحث في صلاحيات عودة الأفراد الذين طردوا من الضفة وغزة في عام 1967 ، باتفاق الأطراف على أن تعمل مصر وإسرائيل والأطراف المعنية على حل شامل لمشكلة اللاجئين¹.

- تُجرى مفاوضات بين إسرائيل ومصر والأردن لتحديد وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي، وتحديد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الأمنية لجميع الأطراف².

ويبدو أن الاتفاقيتين جاءت لتتلاقى الاتهامات بأن مصر تسعى الى صلح منفرد مع إسرائيل ولإيحاء بأن مصر تسعى لحل القضية الفلسطينية ومشكل النازحين، غير أن أنور السادات رد على الاتهامات، بقوله أن الأسباب واضحة لإبرام الاتفاق، حيث أرجعها الى:

- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر و فلسطين

- الرغبة في إنهاء الحروب مع إسرائيل، و حل مشكلة النازحين لعام 1967.³

أما عن الجانب الإسرائيلي فصرح بيغن رئيس الوزراء الصهيوني أنها جاءت لعقد سلام في الشرق الاوسط، أما عن أسباب اختيار مصر ،فذكر بأنها أقوى دولة عربية وبدونها لا يتم السلام⁴.

وحددت هذه الاتفاقية الأطراف المشاركة في المفاوضات (مصر-الأردن-إسرائيل) ،دون أن تذكر فلسطين أو منظمة فتح، وركزت الاتفاقية على أنه يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبهم العادلة منها حق العودة للنازحين وذلك بمشاركة ممثلين عن الضفة الغربية وقطاع غزة.⁵

¹ - أحمد حاتم خليل السطري، المرجع السابق، ص94

² - سيف الدين عصمت، هذه المعاهدة، د.ط، دار المسيرة، بيروت، لبنان، 1986، ص20

³ - Khouri, Fred John, **The Arab – Israeli Dilemma**, Syracuse University Press, Syracuse, New York- USA , Print 3, 1985, p p 407 – 408.

⁴ - أنور جمعة، المرجع السابق، ص174

⁵ - سيف الدين عصمت، المرجع السابق، ص24

وتناولت اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي قضيتين النازحين واللاجئين، فعودة النازحين تقرها لجنة مكونة من ممثلي عن مصر والأردن عبر اتفاق فيما بينهم يحدد شروط عودة الافراد الذين طردوا عام 1967م، من الضفة والقطاع دون توطينهم في دول الجوار¹. وسجل العديد من الباحثين والكتاب ملاحظاتهم حول هذه الاتفاقية، ولعلّى أخطر ما تضمنته هذه الاتفاقية هو الاعتراف بدولة إسرائيل دون ذكر دولة فلسطين أو حركة فتح باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

وشكلت هذه الاتفاقية خرقاً لميثاق جامعة الدول العربية وخروجاً على مقررات القمم العربية المتتالية والطارئة خاصة قمتي الجزائر 1973، وقمة الرباط 1974م، اللتان اعترفتا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني². لذلك كانت المواقف العربية اتجاه هذه الاتفاقية، هي مقاطعة مصر، بل هناك أصوات نادى بعزل مصر سياسياً واقتصادياً عن المحيط العربي، لأن هذا العمل انفرادي ولا يليق بمستوى وسعة مصر عربياً ودولياً.

1-3- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من اتفاقية كامب ديفيد.

- الموقف الفلسطيني:

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إنها مؤامرة معادية منذ 1948م، وهي بمثابة استسلام مصري يكرس سياسية العدو والاحتلال، وأنه مشروع لتوطين اللاجئين في الضفة الغربية والقطاع، ودعت الجماهير الفلسطينية والعربية بالانتفاضة الشعبية تعبيراً عن رفضها لمعاهدة العار بدءاً من 20 سبتمبر 1978م³. واعتبرت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية أن الاتفاقية هي مشروع صهيوني أمريكي، كما علقت جبهة النضال الفلسطيني عليها بأنها هيمنة الامبريالية من أجل ترتيب أوضاع المنطقة وتجاهل مطامح الشعب العربي الفلسطيني.

¹ - بهلول سمير، محمد صالح، دراسات في تاريخ فلسطين، ط1، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1998م، مرجع سابق، ص545

² - أنور جمعة، المرجع السابق، ص177

³ - بشير البرغوثي، ضد كامب ديفيد، نشرة لمرة واحدة، مطبعة صلاح الدين، القدس، فلسطين، 1978، ص44

للمزيد انظر للملحق رقم: 19، ص376

ورفض الحزب الشيوعي هذه الاتفاقية معبرا عنها بأنها وصاية أمريكية إسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة،¹ وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ولاسيما القرار المتعلق بحل مشكلة اللاجئين و ضمان عودتهم أو تعويضهم-القرار 194.²

كما رفض سكان غزة والضفة عن طريق ممثليهم في البلديات الاتفاقية، ونظموا عدة لقاءات ومؤتمرات شعبية في أكتوبر منددين بها ومعبرين عن سخطهم لها.³

• الموقف العربي:

رفضت الدول العربية اتفاقيات كامب ديفيد، ويمكن تصنيف الموقف العربي، حسب الخارطة السياسية العربية في حيه إلى:

وأعلنت كل من العربية السعودية والعراق ودول الخليج والجزائر وسوريا ولبنان وليبيا رفضها للاتفاقية، بينما تقبلت السودان الاتفاقية وأبدت تفهما للرجبة المصرية في السلام، كما علقت سلطنة عمان على الاتفاقية بأنها ايجابية لإقرار السلام في الشرق الأوسط، وأيد المغرب الاقصى المبادرة ولم تتخذ أي موقف ضد السادات، بل رحبت به رافضة في التشكيك واخلاص السادات.⁴

لم تقف قوى الرفض العربي لاتفاقية كامب ديفيد عند اصدار البيانات المنفردة، فوقع العراق وسوريا ميثاق العمل القومي المشترك" في 26 أكتوبر 1978، لمعالجة الآثار السلبية لاتفاقية كامب ديفيد، ودعا العراق إلى عقد قمة عربية لأخذ موقف جماعي من اتفاق كامب ديفيد في بغداد بين 2-5 نوفمبر 1978م، تحت شعار" وقف التداعي في الوضع العربي، الذي نجم عن "مبادرة السادات" ونتائجها العملية ممثلة باتفاقات كامب ديفيد.⁵

¹ - أنور جمعة، المرجع السابق، ص 179

² - فايز الصانع، كامب ديفيد و فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، ع 85، سبتمبر 1978، ص 34

³ - عقد ممثلو البلديات مؤتمر شعبيا حضرته النقابات والمحامين وممثلي البلديات "مؤتمر القدس" 1 أكتوبر 1978م، و اصدروا بيانا مشتركا عبروا فيه عن رفضهم للمبادرة وقطع العلاقات مع مصر. ثم انعقد مؤتمر آخر في 21 أكتوبر 1978 في جامعة بير الزيت- غزة جاء لرفض المشروع الحكم الذاتي والاتفاقية. للمزيد انظر: بشير البرغوثي، المرجع السابق، ص 45

⁴ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، ط 1 بيروت، لبنان، 1978، ص 1929.

وأیضا، احمد حاتم خليل السطري، المرجع السابق، ص 97

⁵ - عبد الوهاب الكيالي و آخرون، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1991، ص 55

وانعقدت القمة في بتاريخ 3-5 نوفمبر 1978 و خرج المؤتمر ببيان ختامي جاء فيه: «عدم موافقة القادة العرب "على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ومن آثار سياسية و اقتصادية...»¹ ، كما دعا البيان مصر إلى التراجع عن تلك الاتفاقية، مؤكداً على دعم المقاومة الفلسطينية، متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، كما هدد البيان مصر في حالة تمسكها بالاتفاق من طردها من العضوية ونقل مقر الجامعة العربية منها و قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

كما لاقت اتفاقية كامب ديفيد بعض المعارضة الداخلية في مصر، وخاصة من قبل جماعة الإخوان المسلمين والشيوعيين والناصريين²، وشهد الشارع المصري احتجاجات واضطرابات قام بها اتحاد الطلاب في الجامعات المصرية، وقدم محمود رياض وزير الخارجية المصري استقالته ، واعتبر اتفاقيات كامب ديفيد باطلة من الناحية السياسية والقانونية، وذكر أن "الوفد المصري لم يكن يملك حد التكلم باسم الفلسطينيين، كما لم يكن من حق تقديم مقترحات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، ولم تفوض الدول العربية التحدث باسمها.³

وتعرض نور السادات لعملية اغتيال بعدها في 6 أكتوبر 1981م، ورأت الأردن أن أية تسوية نهائية ترضى بها لا بد أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 م، كما اعتبرت أن الشعب الفلسطيني هو الطرف المخول بتسوية قضيته، وطالبت الجزائر جميع الدول برفض الاتفاقية واعتبرتها خروجاً عن الاجماع العربي.⁴

¹ - واستمرت هذه المقاطعة 9 سنوات كاملة حتى عادت العلاقات في 8 نوفمبر 1987 م بالقمة التي عقدت في عمان، وفي ماي 1989 م عقد مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء استعادت في مصر عضويتها ودورها، وترسخت في المؤتمرات اللاحقة مسيرة التسوية، وجرى التأكيد على مبدأ "الأرض مقابل السلام". للمزيد انظر: انور جمعة، المرجع السابق، ص183

² - المرجع نفسه، ص183

³ - محمد الخلة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص223

⁴ - أحمد حاتم خليل السطري، المرجع السابق، ص97

• الموقف الدولي:

رفضت الأمم المتحدة اتفاقية كامب ديفيد، وسعت الجمعية العامة لإدانتها، وتمكنت في ديسمبر 1979 م من إصدار قرار رقم 65/34 يدين اتفاقية كامب ديفيد، واعتبرها باطلة، وتم تبني القرار بأغلبية 75 صوتاً مقابل 33 ضده، وامتناع 37 عن التصويت، ويعزى الرفض الأممي للاتفاقية بأن الأمم المتحدة كانت تسعى لعقد مؤتمر لجميع الفرقاء تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف إيجاد تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط¹.

غير أن الاتفاقية وجدت ترحيباً من طرف كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، ولاقت استحساناً فرنسياً مشروطاً بضرورة التسوية الشاملة، وليس المنفردة بين مصر وإسرائيل، بينما رأى الاتحاد السوفياتي في الاتفاقية سكوتاً واضحاً من السادات عن المطالب العربية والفلسطينية، واستسلاماً أما مطالب الإسرائيلية والأمريكية بما لا يخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط، ويجعل من الصعب الوصول إلى سلام عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي².

وأصدرت دول المجموعة الأوروبية بياناً مشتركاً "بيان البندقية" في 13 جوان 1980م، أدانت فيه الاستيطان الإسرائيلي والاتفاقية، وعبرت عن حقوق الشعب الفلسطيني في حق المصير والعودة³.

¹ - زياد مطر، المرجع السابق، ص 141

² - أحمد حاتم خليل السطري، المرجع السابق، ص 97

وجه الرئيس السوفياتي "ليونيد برجنيف" خطاباً ألقاه في مدينة "باكو" في 24 سبتمبر 1978م، وانتقد فيه الاتفاقية واعتبرها مأزماً للوضع في الشرق الأوسط. كما انتقد وزير الخارجية السوفياتي "اندرية جروميكو" الاتفاقية في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 سبتمبر 1978م، قائلاً: إن كامب ديفيد زادت التعقيد لتسوية المشاكل في الشرق الأوسط. للمزيد انظر: رياض محمود، مذكرات رياض محمود 1948-1978م، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان 1985، ص 589.

³ - مركز الزيتونة للدراسات، الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية "قسم الارشيف للمعلومات 1947-2012م لبنان، جويلية 2012، ص 6

• تقييم اتفاقية كامب ديفيد:

- تجاهلت هذه الاتفاقية حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تذكر فلسطين نهائياً، وعبرت عن اللاجئين بالنازحين.

- حصرت الاتفاقية من البداية المشكلة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا تجاوز لكل القرارات الدولية والمواثيق العربية التي اعتبرت فلسطين جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

- لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي اتفقت دولة عربية مع الكيان الصهيوني على قيام علاقات دبلوماسية وطبيعية كاملة بينهما، وفق شروط لا تتضمن بأي حال جلاء إسرائيلياً كاملاً - أو حتى مع تعديلات حدودية طفيفة، ولا تتضمن أي إشارة إلى الجولان أو القدس، فضلاً عن أن الوجود العسكري الإسرائيلي اكتسب شرعية ليكتسبها منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة عام 1967م، وتحمل الاتفاقية موافقة ساداتية على الموقف الإسرائيلي الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية، كما ترك للكنيست الإسرائيلي وحده تحديد مستقبل المستوطنات في سيناء، ولم تشر الاتفاقية إلى حلا عاجلاً لمشكلة اللاجئين واعتبرتهم نازحين¹.

- لم تطرق إلى هدم المستوطنات في القطاع والضفة، وهذا يكرس سياسة الاحتلال، كما أنها جاءت بموقف ومطالب هزيلة ضعيفة وهو الحكم الذاتي لسكان القطاع والضفة الغربي، ولم تشمل الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي وفق القرارات الأممية خاصة القرار 194، والقرار² 242.

- تجاهلت الاتفاقية التوصيات العربية والمواثيق الأممية التي تقر بحق العودة والتعويض للاجئين وفرضت مسبقاً على الشعب الفلسطيني شروط لعودة النازحين³.

- يمكن اعتبارها تجزئة للموقف العربي، وعقد معاهدة سلام مع كل دولة عربية على حدة، وأنها تصفية قضية الشعب الفلسطيني الوطنية، ومعالجتها كقضية إنسانية.

¹ - أحمد حاتم خليل السطري، المرجع السابق، ص100

² - أنور جمعة، المرجع السابق، ص183

³ - زياد مطر، المرجع السابق، ص141

خلاصة القول أن اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية عام 1978 م، لم تحقق السلام، ولم تحرر الأراضي العربية المحتلة، ولم تحقق لمصر التقدم والتنمية، كما كان يأمل الرئيس المصري أنور السادات حين توقيعها، بل جلبت الفرقة والانقسام للعالم العربي، وكانت في صالح إسرائيل كليا حيث تغير التوازن العربي، بفقدان مصر لدورها المركزي في العالم العربي، وفقد العالم العربي أكبر قوة عسكرية عربية متمثلة بالجيش المصري، وحول الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد، فقد سقط لرفضها بالإجماع فلسطينيا، كما رفضها الأردن مما أفقدها أية إمكانية.

ثالثا- مشروع جامعة الدول العربية "مشروع فاس":

لقد خلقت النكبات الثلاث، 1984م، 1967م، 1973م، في اطار الحروب العربية الإسرائيلية، حالة من التذمر العربي، ولكنها في المقابل ايقظت حكام العرب ودفعتهم للعمل من أجل تحويل الهزيمة العسكرية الى مكسب سياسي، لأن نتائج الحروب لا تكمن فيما تحققه الجيوش من نصر عسكري بقدر ما تكمن في التمسك بأوراق اللعبة، وعدم القبول بتقديم التنازلات التي يطلبها الخصم.

وبناء على هذا التوجه، عقد جامعة دول العربية عدة اجتماعات من أجل إيجاد حل يخرجهم من أزمة الصراع مع إسرائيل ويضمن لهم حقوقهم المشروعة، وعلق حكام العرب بعد نكبة 1967" في القمة الرابعة لجامعة الدول العربية "لا صلح، لا اعتراف .. لا تفاوض مع إسرائيل" قبل محو آثار الهزيمة والعدوان¹، وهكذا رافعو شعارات ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

¹ -أحمد شاهين "مشاريع السلام بين النوايا الواقع"، مجلة شؤون فلسطينية، ع138-139-سبتمبر، اكتوبر 1984، ص57

لقد رفض العرب قرار 194، واهتموا بمناقشة القضية الفلسطينية في مؤتمراتهم، لكن جزئية الاهتمام بقضية المهجرين الفلسطينيين لم تكن محط اهتماماتهم، بقدر مكان عليه الحال بالنسبة لقضية الاحتلال الصهيوني، لكن مع توقيع معاهدة كامب ديفد 1978، ورفض إسرائيل بمسؤولياته القانونية والسياسية اتجاه المهجرين الفلسطينيين وتجاهل قرار 194، جعل حكام العرب يتحركوا من أجل دراسة مشاريع التوطين التي كان يهدف معدوها الى التخلص من هذه القضية.

ومن بين القمم¹ التي عقدها العرب ، والتي وضحوا فيها مطالبهم ومشاريعهم " قمة فاس "

1 - قمة القاهرة عام 1964: عقدت يوم 13 جانفي 1964 في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن : دعوة دول العالم وشعوبها إلى الوقوف إلى جانب الأمة العربية في دفع العدوان الإسرائيلي -قمة الدار البيضاء 1965 عقدت يوم 13 سبتمبر 1965 وشاركت فيها 12 دولة عربية بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وصدر عن القمة بيان ختامي فيه مجموعة من القرارات أهمها: - دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير، حق عودة المهجرين الفلسطينيين.

- قمة الخرطوم 1967: عقدت يوم 29 اوت 1967 في العاصمة السودانية الخرطوم ودعت إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي واللاءات العربية الثلاث: لا صلح ولا تفاوض مع إسرائيل ولا اعتراف بها، واستئناف تصدير النفط إلى الخارج وسرعة تصفية القواعد الأجنبية في البلاد العربية

- قمة الجزائر 1973 عقدت يوم 26 نوفمبر 1973 في الجزائر وحضرتها 16 دولة عربية بمبادرة من سوريا ومصر بعد حرب أكتوبر وقاطعها العراق وليبيا. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي ومجموعة من القرارات أهمها:

- إقرار شرطين للسلام مع إسرائيل: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

- تقديم جميع أنواع الدعم المالي والعسكري للجهتين السورية والمصرية من أجل استمرار نضالهما ضد العدو الصهيوني.

- استمرار استخدام سلاح النفط العربي ورفع حظر تصدير النفط إلى الدول التي تلتزم بتأييدها للقضية العربية العادلة.

- قمة الرباط 1974: عقدت يوم 26 أكتوبر 1974 أكدت على حق عودة المهجرين الفلسطينيين الى دياره وانهاء معاناتهم.

- قمة القاهرة 1976: عقدت يوم 25 أكتوبر 1976 في القاهرة وحضرتها 14 ،ذكر فيها العرب حقوق الشعب الفلسطيني في العودة و التعويض.

- قمة بغداد 1978: عقدت 2 نوفمبر 1978 في بغداد إثر توقيع مصر اتفاقيات كامب ديفد للسلام مع إسرائيل، دعم المقاومة الفلسطينية واسترجاع الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

- قمة تونس 1979: عقدت يوم 20 نوفمبر 1979 :التأكيد على حق العودة للفلسطينيين وادانة مهاد كامب ديفد.

- قمة عمان 1980: عقدت يوم 25 نوفمبر 1980 في عمان بحضور 15 دولة عربية. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن مجموعة من القرارات أهمها: - عزم القادة العرب على إسقاط اتفاقية كامب ديفد للسلام مع إسرائيل. - التأكيد أن قرار مجلس

الأمن رقم 242 لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساسا صالحا لحل أزمة القضية الفلسطينية للمزيد انظر: ابراهيم

1- القمة العربية بفاس 1982:

اجتمع رؤساء وملوك العرب في 6 سبتمبر 1982 في مدينة فاس المغربية، بعد خروج عناصر المقاومة الفلسطينية من لبنان بعد حرب 1982م، بضمان أمريكية، وبعد أن خرجت الولايات المتحدة الأميركية بمشروعها الداعي الى السلام "مشروع ريغن"، وحضر هذه القمة 19 دولة، وتغيب كل من مصر وليبيا عنها، وكان جدول هذه القمة هو دراسة مشروف الأمير فهد بن عبد العزيز، وخرجت القمة ببيان مشترك عرف "بيان قمة فاس" أعلن فيه رؤساء وملوك الدول العربية عن توافقهم مع بيان السلام العربي¹.

وكانت هذه الخطة في أساسها مشروعا اقترحه الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودي²، واشتهر ذلك المشروع باسمه، ثم تبناه مؤتمر القمة العربية الذي قام بإحداث تعديل جزئي فيه في البند الرابع و السابع³.

حيث أكد البند الرابع على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية "فتح" اما البند السابع فنص على الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وتتص المبادرة العربية في هذه القمة على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م، بما في ذلك القطاع العربي من القدس، واقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، وازالة المستعمرات الإسرائيلية بعد عام 1967م، وضمان حرية العبادة لكافة الأديان في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرد العودة، وأن يمارس كل حقوقه الوطنية الثابتة تحت

الزعيتز، من الاسكندرية الى الرياض 2007 "اضاءات على القمم العربية"، مقال منشور في اليومية السياسية الثورة بتاريخ: 28 مارس 2007، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، راجع الموقع الالكتروني:

<http://thawra.alwehda.gov>

¹ - أحمد شاهين، المرجع السابق ص 58

² - لقد اشرت لمشروع الملك فهد بن عبدالعزيز سابقا، ووضحت النقاط الواردة في مشروعه.

³ - عصام عدوان، حركة التحرير الفلطينية: فتح 1969-1983، دار المطبوعات والنشر، وزارة الاعلام، غزة 2005، ص 252

قيادة موحدة "منظمة التحرير الفلسطينية" التي كانت حصلت على الاعتراف الدولي عام 1974 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة برعاية الجزائر.¹

وأكدت القمة بأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق طبيعي تؤيده القرارات والمواثيق الدولية منها قرار 194، دون أي مساومات وفورا، كما نص على أن توضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت رعاية الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، وأن يقد مجلس الامن ضمانات للسلام لجميع دول المنظمة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة وضمانات أخرة لتنفيذ المبادئ الواردة في هذا المشروع.²

2-المواقف الفلسطينية والدولية من بيان القمة العربية:

تباينت المواقف اتجاه مشروع قمة "فاس" ويمكن ابراز هذه المواقف في:

• الموقف الفلسطيني:

لقي هذا المشروع ترحيبا لدى الشعب الفلسطيني، و خاصة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، بشرط أن تطبق هذه المبادئ على أرض الواقع، لكن بعض الفصائل الفلسطينية تحفظت على المشروع كونه يعترف بوجود دولة إسرائيلية وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.³

فقد أعلنت كل من الجبهة الشعبية - القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، بياناً أكدوا فيه رفضهم للبند السابع من مشروع فاس، لأنه يتضمن اعترافا ضمنيا بالكيان الصهيوني في أرضنا المحتلة، وبشرعية اغتصابه لها، مقابل آمال وهمية معلقة في الهواء تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني.⁴

وهو ما ردت عليه فتح على لسان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الذي نفى أن يكوف البند السابع من مشروع فاس تنازلاً بلا مقابل، وقال: «.. إذا عرفنا كيف

¹ - عصام عدوان، المرجع نفسه، ص 253

² - عدنان سليمان محمّد احمد قاسم، مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومواقف الشعب العربي ازاءها، مجلة دراسات مستقبلية، ص 6، ع 7، 2003، ص 123

³ - أحمد شاهين، المرجع السابق، ص 58

⁴ - سمير مكاي، " اجتماعات عدن والحوار مع الاردن"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 135، مارس 1983، ص 135-145

نستفيد من هذه لقرارات ونعمل على تطبيقها، فستكوف قفزة إلى الأمام في العمل العربي عامة، والفلسطيني خاصة...»¹.

وانضمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الى حركة فتح في تأييد مقررات قمة فاس، وطالبت باستخدام هذه المقررات "كسلاح سياسي" للإحباط الخطط الأمريكي-الإسرائيلي من خلال مشروع ريغن، الذي جاء ليتخلص من الحركة "فتح" وعودة فلسطيني الشتات الى ديارهم.

وتم حسم الموقف الفلسطيني من مشروع فاس في البيان الختامي السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر في الفترة مابين 14-22 فيفري 1983 م، والذي اعتبر أن قرارات قمة فاس هي الحد الأدنى للتحرك العربي الذي يجب أن يتكامل مع التحرك العسكري من اجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية وضمان عودة أبناء فلسطين الى ديارهم²، ويذهب العديد من الباحثين الى أن منظمة التحرير فوتت على نفسها فرصة لتحقيق اهدافها في ظل هذا المشروع³.

• الموقف العربي:

وافقت عليه الدول العربية واتفقت على تسويقه بتشكيل لجنة سباعية وتتضم لها منظمة التحرير الفلسطينية، باستثناء مصر التي لم تعلق على المشروع كون علاقاتها مع الدول العربية منقطعة بعد اتفاقية كامب دافيد مع اسرئيل⁴ 1978.

واعترفت العديد من الدول العربية أن هذا المشروع يعتبر انعطافا مهما في السياسة العربية وانتقالا من حالة الحرب مع إسرائيل، الى العمل السياسي الراض للتفاوض بدون تنازل.

¹ - سمير مكاوي، المرجع نفسه، ص 143

² - سهى ماجد، " المجلس الوطني الفلسطيني مشروع الحد الأدنى الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، ع 136-137، مارس افريل 1983، ص 112-120

³ - صائب عريقات، السلام على السلام، دراسة في التحركات الدبلوماسية و السياسية في الشرق الأوسط، 1967-1987، ط1، منشورات البيار، القدس، د، ت، ص 91

⁴ - نفس المرجع، ص 91

• الموقف الإسرائيلي:

أعلنت إسرائيل مباشرة بعد القمة العربية رفضها لمشروع القمة العربية، واعتبرته اعلان حرب ضدها، لأن المطالبة بقيام دولة فلسطينية يشكل خطرا على وجود إسرائيل. ولم تكثف بالتصريحات الراضية للمشروع، بل اقدمت على ارتكاب مجزة في 15 سبتمبر 1982 بحقي مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان اللذين يقطنهما نازحون فلسطينيون ولبنانيون. ونلاحظ أن هذه المجزة¹ جاءت بعد ستة أشهر من إعلان عن مقررات قمة فاس مما يؤكد أنها ردا عمليا على الرغبة العربية للسلام.

• الموقف الدولي:

شكلت القمة العربية لجنة سباعية من وزراء الخارجية ستدول عربية، اضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية ترأسها كل من الملك حسن الثاني، ملك المغرب، والملك حسين ملك الأردن، وعضوية كل من تونس السعودية والجزائر وسوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، زارت تلك اللجنة عواصم الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي لتسويق مشروع السلام العربي².

اشتطت بريطانيا عدم حضور المندوب الفلسطيني، لاستقبال اللجنة السباعية، فلم يتم اللقاء لرفض العرب لهذا الشرط، بينما رضخت الدول العربية للابتزاز الأمريكي حين رفضت استقبال مندوب فلسطيني اللجنة³، في محاولة من اللجنة لأثبات أن المشروع العربي لا يختلف كثيرا عن مشروع ريغان، حيث أفصحت للطرف الأمريكي أنها ترغب في ايجاد جسور بين مقررات فاس ومبادرة الرئيس ريغان للسلام، وليس التمسك الكامل بمقررات فاس، أما زيارة

¹- صبرا و شاتيلا: مذبة تم تنفيذها في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين المعروفين باسم صبرا وشاتيلا وذلك في 16 سبتمبر عام 1982م، حيث استمرت هذه المجزة لمدة ثلاثة أيام على التوالي على يد بعض المجموعات الانعزالية اللبنانية المتمثلة بحزب الكتائب اللبناني، وكذلك جيش لبنان الجنوبي، بالإضافة إلى الجيش الإسرائيلي، ولا يُعرف عدد القتلى الحقيقي في هذه المذبة وتشير التقديرات إلى أن عددهم يتراوح بين 750 حتى 3500 قتيل من الرجال والأطفال والنساء والشيوخ المدنيين العزل من السلاح، حيث إن أغليبتهم كانوا من الفلسطينيين مع وجود بعض اللبنانيين. للمزيد راجع الموقع التالي:

<http://mawdoo3.com>

² - سمير مكاي، المرجع السابق، ص 145

³ - فيصل حوراني، المرجع السابق، ص 17

اللجنة للاتحاد السوفياتي لم ترتق الى مستوى المطالبة بمشاركة سوفياتية حازمة في مشروع التسوية وانما كانت زيارة شكلية لنفي التبعية لأمريكا¹.

ومع ذلك لاقى المشروع ترحيبا من الاتحاد السوفياتي وحتى الصين الشعبية ، واعتبرته فرنسا طريقا مقبولا للسلام العربي الإسرائيلي، ورفضته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحجة امن إسرائيل، لينتهي دور اللجنة السباعية بتجميد التحرك العربي المشترك لحل القضية الفلسطينية وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين².

ومهما يكن من أمر، فقد خرج هذا المشروع من دائرة الأجندة الدولية، ولم يكتسب أي أهمية على الصعيد الولي، نظرا لرفض إسرائيل له ، وعدم تحمس الولايات المتحدة الأمريكية له ، التي عبرت عن رفضها له وقدمت بديلا له "مشروع كارتر" ، وكذلك عدم تسويق هذا المشروع عبر المنظمات الدولية الرسمية وبخاصة مجلس الأمن الدولي الذي اكتفى بتزكية المبادرة دون تنفيذها.

كما أن الوفد العربي المكون والمسؤول عن ترويج هذا المشروع ، لم تكن له القدرة الكافية لفرضه على الدول الأوروبية و حتى هيئة الأمم المتحدة، كما أن خروج مصر عن الصف العربي أثر على تسويق المشروع، خاصة وأن هذا المشروع تزامن مع طرح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي طرح افكارا شبيهة للمشروع مما جعل من هيئة الأمم المتحدة تعط لمشروع الأمريكي أهمية على حساب المشروع العربي³.

¹ - أحمد شاهين، المرجع السابق، ص 61

² - عدنان سليمان محمّد احمد قاسم، المرجع السابق، ص 124

³ - أحمد شاهين، المرجع السابق، ص 61

الخلاصة:

من خلال درستنا للمشاريع العربية يتبين لنا انا أبعاد و أسس هذه المشاريع كانت مبنية على :
-إبعاد الضغط الدولي عنها: رأت في توطين الفلسطينيين حلا لمشاكلهم لكن بشرطين، تعويض الفلسطينيين المشمولين بالتوطين (مهما كان حجم ذلك التعويض فإنه لن يكون حلا حقيقيا كما سبق الإشارة إليه).

- الاستنقاذ بالمشاريع الاقتصادية التنموية: تنفيذ مشاريع زراعية واقتصادية بشكل عام لصالحهم، يأتي هذا الاقتراح محاولة لإقناع الفلسطينيين ولطمأنة الدول المضيفة.

-الاعتراف بالكيان الصهيوني مقابل الانسحاب: من الأراضي المحتلة لعام 1967م،سواء الجولان السورية أو سناء المصرية أو الضفة الغربية، وهذا أمر رفضته إسرائيل عبر كل مراحل وقنوات الحوار.

-المشاريع العربية التي طرحت كانت على أساس المصلحة: فمثلا مشروع سيناء كان هدفه اقتصادي ،لأن مصر رأت فيه أنه يعود بالفائدة عليها، كما ،ن المشروع الأردني جاء لاستغلال خيرات الضفة الغربية.

-الانتهاء الصراع القائم في منطقة الشرق الاوسط: بعض المشاريع اعترفت بدولة الكيان الصهيوني ورأت أنه الحل المناسب لإنهاء الصراع، مثل المشروع التونسي للحبيب بورقيبة.

-استغلت بعض المشاريع العربية طرح هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لصالحها، لذلك تباين المواقف والمبادرات بخصوص حق العودة والتعويض.

-تجاهلت المشاريع العربية قيام دولة فلسطينية: وراحت تبحث كيف تقسم فلسطين أو تحتفظ بجزء منها، باستثناء مشروع فاس لأمير فهد الذي كانت رأيته واضحة، واعترف بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، لكن في الجهة المقابلة دولة إسرائيلية.

-تفادي الصراع عربيا: لأن الدول العربية طرحت مشاريع التسوية وهي تعاني من تفكك في نظامها الاقليمي جراء تتابع وتداعيات الحرب مع إسرائيل والخسائر الفادحة في حروبها مع إسرائيل.

- لم تكن المشاريع العربية المطروحة عملية و لم تعمل على نقل قضية اللاجئين الفلسطينيين من اطارها الفلسطيني الضيق إلى إطارها العربي والإسلامي الأكبر، لأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مطلب عربي وإسلامي، لأن هدفها إبعاد الحرب عنها" الحرب على إسرائيل يعني الحرب على أمريكا".

-غلبت على هذه المشاريع الفردية ،وكانت مشاريع ظرفية ولم تعمل على تفعيل دور الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج، وحثهم على عقد المؤتمرات والندوات التي تنادي بحق العودة وتقرير المصير، وجعل قضية اللاجئين حية في الضمير العربي والعالمي.

-كان الهدف من هذه المشاريع هو تقادي المواجهة السياسية مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها طرفا في التسوية انهاء الصراع.

الفصل الرابع

مشاريع التسوية الدولية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (1948-1982م)

- أولاً- مشاريع و قرارات هيئة الأمم المتحدة.
- ثانياً- المشاريع و المبادرات الأمريكية.
- ثالثاً- المشاريع و المبادرات الإسرائيلية.
- رابعاً- مشاريع و مبادرات الدول الأوروبية.

يكتسب موضوع حق العودة الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم الشرعية مما قدمه المجتمع الدولي من وثائق اتفق عليها وطبقها في حالات عديدة، إلا أن للفلسطينيين موقع خاص في هذا الصدد، فالخلفتان التاريخية والقانونية اللتان أوصلتاهم إلى الحرمان من العودة لعقود، مختلفتان تماما عن تلك الخاصة بشعوب أخرى، فانطلاقا من قرار أممي اصدر ليعلن عن قيام ما سموه دولة "إسرائيل"، لتليه حملات تطهير عرقي تجاه الفلسطينيين انتهت بأكبر قضية يعرفها العالم، فأصبحت مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين أحوج اليوم إلى فهم قانوني شامل.

لعل كل القضايا العادلة في العالم لها سندات قانونية، والقضية الفلسطينية بما فيها مسألة حق العودة تستند في الدفاع عنها والمطالبة بإيجاد حل لها لمجموعة قوانين وقرارات ومشاريع ومبادرات خاصة بالفلسطينيين طرحتها هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى، كان لكل منها غاية وخلفية لإصداره وقراءات وتفسير مختلفة، لذلك فإن التطرق لكل ذلك ضروري من أجل إيضاح كل الجوانب.

من أجل الإلمام بالجوانب النظرية لهذه الدراسة، تناولت في هذا الفصل مشاريع التسوية الدولية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1982م، حيث قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، حيث جعلت عنوان **المبحث الأول**، لمشاريع وقرارات هيئة الأمم المتحدة، و**المبحث الثاني** يتمحور حول المشاريع والمبادرات الأمريكية، أما **المبحث الثالث** فكان عنوانه: المشاريع والمبادرات الإسرائيلية، و**المبحث الرابع** جعلته للمشاريع والمبادرات الأوروبية، وأنهيت الفصل بخلاصة.

أولاً: مشاريع وقرارات هيئة الأمم المتحدة:

على إثر الأحداث السياسية والظروف المأساوية التي ألمت بالشعب الفلسطيني بعد حرب عام 1948م، وما تلاها من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي مثلت كارثة حقيقية حيث فقد الفلسطينيون بيوتهم وأموالهم وممتلكاتهم ووسائل كسب عيشهم وساد الفوضى والاضطراب بينهم، و بعدها توجه اللاجئين الفلسطينيون إلى المخيمات لالتقاط الأنفاس ريثما يتمكن الفلسطينيون من تدبير أمورهم، ولكن حياتهم في المخيمات طالت وأصبحت الإطار الجغرافي التي تشكلت فيه أنماط حياتهم.

وقامت الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بإصدار العديد من القرارات الخاصة بمشكلة فلسطين عامة ومشكلة اللاجئين بشكل خاص، ومن أهم هذه القرارات قرار تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى الأونروا، وقرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947م¹، وقرار حق العودة والتعويض رقم 194 لسنة 1948 م.

ويعد قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947 م من أهم القرارات التي أكدت الحقوق المعترف بها للاجئين الفلسطينيين بالرغم من أن قرار التقسيم هذا لم يشر إلى حق العودة فلم تكن تلك

¹ - صدر هذا القرار في 29 نوفمبر 1947 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين: دولة عربية وتبلغ مساحتها حوالي 12 ألف كيلو متر مربع وتتألف: من الجليل الغربي، ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي الممتد من أسدود و جنوباً يافا وحتى الحدود المصرية، بما في ذلك منطقة الخليل وجبال القدس وغور الأردن الجنوبي، ويسكن هذه المنطقة حوالي 735 ألف نسمة، منهم 10 الآلاف يهودي، والباقي سكان.

- دولة يهودية: وتبلغ مساحتها 14.200 كيلو متر مربع، وتتألف من: الجليل الشرقي ومرج ابن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع

والنقب، ويسكن هذه المنطقة حوالي 995 ألف نسمة، منهم 498 ألف يهودي، و 497 ألف عربي.

- منطقة القدس: وتشمل مدينة القدس ومنطقتها، وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية، ويتم تعيين حاكم غير عربي وغير يهودي لمدة 10 سنوات، بعدها يعاد النظر عن طريق استفتاء عام لسكان المدينة البالغين 250 ألف نسمة منهم 150 ألف عربي، 100 ألف يهود. حيث أيدت هذا القرار 33 دولة، وعارضته 13 دولة وامتنعت عن التصويت 11 دولة للمزيد انظر: للملحق رقم: 1 ص 363

وايضاً: مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009، المجلد 11، العدد 2، غزة، ص 25

الإشارة ضرورية حيث أن منطق قرار التقسيم لأرض فلسطين كان الهدف منه تقليل عمليات نزوح السكان بقدر الإمكان من جزء لآخر، وإن كان العنف زاد وأخذ أشكالاً عديدة من الإرهاب الصهيوني أدى إلى خروج عرب فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني.

ويكتسب قرار التقسيم أهمية خاصة باعتباره الأساس القانوني في أي حل أو تسوية قادمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن هنا تكمن أهمية القرار باعتباره حدد النطاق المادي لقيام دولة فلسطينية، علماً بأن قرار التقسيم وصف بإجماع فقهاء القانون الدولي بمخالفته أحكام عصبة الأمم المتحدة وخاصة المادة 22¹ من عهدة عصبة الأمم.

إن دراسة هذه القرارات ومعرفتها كان الهدف منها الوقوف على مدى تأثير قرار التقسيم على حق العودة والتعويض، علماً بأن قرار التقسيم كان عبارة عن شهادة ميلاد لدولة إسرائيل²، وتضمن القرار أن تتقدم الدولتان قبل الاستقلال بإرسال إعلان إلى منظمة الأمم المتحدة حول مضمون القرار واعتباره الدستور المادي³.

وقبل قرار التقسيم برفض من طرف الفلسطينيين والعرب كون فلسطين لن تكون جزءاً عربياً مقطوعاً فحسب بل ستصبح قاعدة استعمارية للغرب، فبعد إعلان نتيجة التصويت انسحب المندوبون العرب من الاجتماع وأعلنوا في بيان مشترك رفضهم لخطة التقسيم، وأصدر العرب

¹ - هذا ما أكدت عليه المادة 22 من عهد عصبة الأمم الذي تم الاستناد عليه في جعل بريطانيا منتدبة على فلسطين، خاصة الفقرة الثالثة منها والتي نصت على التالي: "إن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري والمساعدة من قبل الدولة المنتدبة حتى الوقت الذي تصبح فيه الشعوب قادرة على النهوض وحدها، ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة.

² - Musa Mazzawi , **The Arab Refugees, A Tragic Human And Political Problem**, London 1968.p62

³ - سيف محمد ، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي، د.ط، الدار العربية للعلوم، بيروت 2002، ص 21

البيان¹ في نهاية الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ديسمبر 1947م.

1- قرارات الجمعية العامة:

1-1- قرار الجمعية العامة رقم 194:

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار سلسلة من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بشكل عام ومشكلة اللاجئين بشكل خاص، ومن هذه القرارات قرار 194، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948م،، حيث يعتبر الأهم من بين القرارات المتعلقة بحق العودة الخاص بالفلسطينيين، حيث أنه أول ما يتبادر إلى ذهن المهتمين بهذا المطلب الفلسطيني، والمطالبون بتنفيذ القرارات الأممية عادة ما يشيرون إليه في جميع مشاريع التسوية التي طرحت سوء العربية أو الدولية.

2-1- ظروف نشأة القرار 194:

أقام اليهود كيانهم على أرض فلسطين من خلال القرار 181، وأعلنوا عن قيامها في 14 ماي 1948، وأعلنت بريطانيا عن قرارها بإنهاء الانتداب، والانسحاب في اليوم الموالي من فلسطين، كما أعلن "دافيد بن غريون" قيام دولة إسرائيل عاصمتها "تل الربيع" أو تل أبيب، واعترفت بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وغيرها من الدول العظمى.

وتحركات الجماهير العربية رافضة لذلك، وندد رؤساء وملوك العرب بهذا العمل، وطالبوا من هيئة الأمم المتحدة احترام مشاعر العرب وهويتهم و حقوق الشعب الفلسطيني، وبدأت المظاهرات والاضطرابات والموجهات بين الفلسطينيين واليهود، إضافة إلى الرفض أكد العرب

¹ - اعتبر العرب أن قرار التقسيم يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، فطالبوا بإحالة القضية الفلسطينية وتوصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى محكمة العدل الدولية لتبدي رأيها. بنى العرب رأيهم على أساس أن اليهود لا يملكون أكثر من 10 % من مجموع الأرض بينما يمنحهم المشروع الحق ليكونوا وحدهم الهيئة الحاكمة في تلك الدولة. للمزيد انظر الى: الحاج الامين الحسيني، المصدر السابق، ص237

عزمهم على مقاومة الخطة التي جاء بها القرار 181 وذلك من خلال مد عرب فلسطين بالسلاح مع إرسال ثلاثة آلاف متطوع لمساندتهم في القتال.

وبعد فشل المساعي الدبلوماسية العربية لمنع قيام دولة إسرائيل، اختار حكام العرب الحرب تحت ضغط الشارع العربي، فأعلنوا الحرب في 15 ماي 1948م، فقام حوال 40 ألف جندي عربي من القوات المشتركة "مصر العراق-لبنان-الأردن-سوري" بالهجوم على الكيان الصهيوني من كل الجوانب، فتدخل مجلس الأمن تحت ضغط القوى العظمى وأصدر قرار بوقف القتال في 11 جوان 1948م.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة انعقاد دائم، ففي الوقت الذي بلغت فيه المشكلة الفلسطينية أقصى عنفوانها وبينما كانت المعارك الحربية على أشدها، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 186 في الدورة الاستثنائية الثانية بتاريخ 14 ماي 1948 بتعيين وسيط دولي جاء فيه:

إن الجمعية العامة أخذت بعين الاعتبار الموقف الحاضر المتعلق بفلسطين:

أولاً : تؤكد بشدة تأييدها لجهود مجلس الأمن في إحلال هدنة في فلسطين وتدعو جميع الحكومات والمنظمات والأشخاص إلى التعاون على تنفيذ مثل هذه الهدنة¹.

ثانياً : تفوض وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين، تختاره لجنة من الجمعية العامة مؤلفة من ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية سلطة القيام بالمهام التالية:

أ- استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل:

¹ - كانت المهمة الأولى والملحة للوسيط الدولي هي التفاوض مع كل من العرب واليهود لتحقيق هدنة لمدة أربعة أسابيع، كان مجلس الأمن قد أصدر قراراً بفرضها في 29 ماي على الطرفين، وقد نجح برنادوت في حمل كل من الطرفين على قبول وقف إطلاق النار ابتداء من جوان 1948 ، وراح يرقب تنفيذ ذلك عن طريق هيئة المراقبين من الأمريكيين والفرنسيين والبلجيكيين وضعهم مجلس الأمن تحت تصرفه وفي 27 جوان 1948 تقدم برنادوت من مقره في جزيرة رودس بمشروع لحل المشكلة وأسباب النزاع، قدمه على شكل مذكرة للأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى حكومة إسرائيل المؤقتة وقدم لمشروعه أفكاراً كأساس ممكن للمناقشة دون أن تكون لها صيغة نهائية أو تكون محددة تحديداً واضحاً وذلك لمعرفة رد فعل الطرفين والوقوف على آرائهم. للمزيد انظر الى: محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين امام الرأي العام العالمي 1945-1967، د.ط، دار المعارف، القاهرة 1969، ص 220

1- تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم.

2- تأمين حماية الأماكن المقدسة والمباني، والمواقع الدينية في فلسطين.

3- إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبل في فلسطين.

ب- التعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الأمن في قراره رقم 48 الصادر في 23 أبريل 1948¹، إقامة لجنة الهدنة لفلسطين، تكون من أهم مهامها مساعدة مجلس الأمن في الإشراف على تنفيذ القرار رقم 46 لعام 1948 من قبل الأطراف والمتضمن الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية في فلسطين.

وتقدم الوسيط الكونت بيرنادوت² الجمعية العامة في 16 سبتمبر 1948 م وبمشروع قال فيه: «..أنه على أية حال يستحيل إنكار أنه لن يكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية، إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طردوا منها خلال النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين، وسيكون مخالفة لمبدأ العدالة إذ أن هناك الضحايا الأبرياء»³.

استغل الوسيط الدولي " الكونت برنادوت " الهدنة الثانية لإيجاد صيغة حل وسط تقوم أساسا على:

أ- منح الفلسطينيين 60 % من مساحة فلسطين.

ب- عودة اللاجئين الذين طردوا من المناطق الخاضعة "لإسرائيل.

ج- حماية الأماكن المقدسة.

و بعد الانتهاء من اعدادة ، قدم الوسيط " برنادوت " مشروعه إلى هيئة الأمم المتحدة وجاء فيه:

¹ - محمد نصر مهنا ، المرجع السابق، ص 222

² - الكونت بيرنادوت: من مواليد ستنهولم بالسويد 1895 وهو ابن أخ الملك **Folke Bernadotte** الكونت فولك برنادوت "غوستاف" الخامس ملك السويد ورئيس الصليب الأحمر السويدي، عين وسيطا لام المتحدة في 20 ماي 1948، وتم اغتياله من طرف منظمة الشيترون الصهيونية في القدس يوم 17 سبتمبر 1948. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، ص 524-525

³ - محمد نصر مهنا ، المرجع السابق، ص 223

- يجب أن يعترف العالم العربي ،أنه أصبح في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى " دولة إسرائيل " وهي تمارس سلطاتها غير منقوصة في جميع الأراضي التي تحتلها وليس هناك مجال للقول بأنها لن تعمّر طويلا¹.
 - يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلي ديارهم ، كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العود.²
 - ينبغي أن تتعهد منظمة الأمم بضمانات فعالة لإزالة مخاوف كل من العرب واليهود من الآخر وعلى الأخص فيما يتعلق بالحرية والحقوق الإنسانية .
- لكن كلا الطرفين رفض الاقتراح، كما أن العصابات الصهيونية اغتالت الوسيط 17 سبتمبر 1948 بسبب دعوته إلى إعادة اللاجئين.
- نوقشت مقترحات "برنادوت" في الجمعية العامة وكانت هذه المقترحات سببا مباشرا في دعوة الجمعية العامة إلي تشكيل " لجنة التوفيق الدولية "³، ويذكر أيضا أن من نتائج مناقشة اقتراحات "برنادوت" أن الجمعية العامة في قرار تشكيل لجنة التوفيق الدولية أشارت إلي أن مهمة اللجنة هي " متابعة أعمال الوسيط الدولي الراحل "الكونت برنادوت " لوضع الحلول لإنهاء الصراع العربي - الصهيوني وإصدار القرار رقم 194 في الدورة الثالثة بتاريخ 11 ديسمبر 1948م.

¹ - محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المرجع السابق، ص145

² - سامي هداوي، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1972 ، 1947 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، د.ت، ص102

³ -Michael E.Jansen . the United States and the Palestinian People . Beirut .1970.p130

3-1- مضمون القرار¹ 194:

في 11 ديسمبر 1948 اجتمعت الجمعية العامة لمناقشة المشروع حيث تم تبني القرار 194 بتصويت 35 عضو لصالحه 15 ضده وامتناع 8 أعضاء، وجاء القرار في خمسة عشر بندا، و نص اساسا على:

- تشكيل لجنة توفيق دولية²، نصت الجمعية العامة على ذلك في البند الثاني من القرار، حيث يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة وتكون وظيفتها القيام بالمهام التي أوكلت إلى "الكونت برنادوت".
- جعل مدينة القدس مفتوحة بإشراف دولي وحماية كل الأماكن المقدسة في فلسطين، جاء ذلك في كل من البند السادس و السابع.

حيث جاء في نص القرار صراحة في البند 11 على ما يلي:

"تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك فقدان أوالضرر من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة، وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع تعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق

¹ - للمزيد انظر للملحق رقم : 21ص378

² - "إنشاء لجنة توفيق دولية CONCILITATION COMMISSION FOR PALESTIN من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة وبناء عليه تكونت لجنة التوفيق الدولية من ممثلين عن الولايات المتحدة ومثلها " ايثرديدج " وفرنسا ومثلها " كلود بوسنتجية " وتركيا ومثلها " جاهد يالتشين " ، (يلطش) وسكرتير اللجنة الدكتور " اسكراتي " لتتابع أعمال ومهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت ، ولوضع حلول سياسية لإنهاء الصراع العربي الصهيوني ، وذلك بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وتنفيذ ما يتفق عليه.

للمزيد انظر: مهدي عبد الهادي ، المرجع السابق ، ص 13

بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلال الهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة".¹

وبذلك أكد القرار على عودة اللاجئين والعيش بسلام مع جيرانهم وهم مسئولون عن أي أعمال مخالفة للقانون، وبناءا عليه لا يجوز حرمانهم من ديارهم.

4-1-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من القرار 194:

تباينت المواقف الفلسطينية من قرار 194، فقد اختلفت الفصائل والاحزاب حول هذا المشروع وكيفية تطبيقه، ويمكن ابراز ذلك في:

• المواقف الفلسطينية :

اختلفت و تباين المواقف الفلسطينية من القرار :

- **الهيئة العربية العليا:** لم تر حب به، وطالبت بإعادة القضية الفلسطينية إلى الفلسطينيين وتعبئتهم عسكريا.

- **القوميون:** متمثلين في حزب البعث، اعتبروا أن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بإسرائيل ورأوا في الحرب طريقا إلى عودة المهجرين الفلسطينيين.

- **جماعة الاخوان:** رفضوا أي شكل من أشكال التفاوض بمنطق أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة بما في ذلك عودة المهجرين، فهو حسبهم حق لا بد من تطبيقه بالقوة.

- **الشيوعيون:** لم يكن موضوع المهجرين الفلسطينيين ضمن أولوياتهم، إلا أنهم اتبعوا الموقف السوفياتي، حيث اعتبروا أنها مشكلة قابلة للحل في إطار الاعتراف بشرعية إسرائيل مع الدعوة

¹ - Anis al-qasem، 'the right of return in international law، the Palestinian exodus 1984-1998'، edited by gada karim and Eugene، Ithaca press، London 1999.p134

RES. of The General Assembly No. 194 Of 11 December 1948: 11 . (Resolves that the refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbours should be permitted to do so at the earliest practicable date , and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which , under principles of international law or in equity, should be made good by the Governments or authorities responsible ; Instructs the Conciliation Commission to facilitate the repatriation, resettlement and economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compensation , and to maintain close relations with the Director of the United Nations Relief for Palestine Refugees and , through him , with the appropriate organs and agencies of the.

إلى قيام دولة فلسطينية ، حيث تتفاهم هذه الأخيرة مع دولة اليهود على حل مسألة المهجرين الفلسطينيين وفق القرار 194.¹

- **المواقف العربية:**

رفض العرب القرار 194 عند صدوره مثلما يبينه لنا التصويت عليه "رفضت كل من العراق - مصر - الأردن - لبنان - سوريا - اليمن - المملكة العربية السعودية التصويت"، واهتموا بمناقشة القضية الفلسطينية في مؤتمراتهم، لكن جزئية المهجرين الفلسطينيين لم تكن محط اهتمامهم بقدر ما كان عليه الحال بالنسبة لقضية الاحتلال والتوسع الصهيوني، ويعود سبب رفضهم وذلك بسبب ارتباط هذه الفقرة مع قضايا أخرى لم توافق عليها الدول العربية في ذلك الوقت ، مثل قضية القدس وانشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتحقيق السلام في فلسطين²

- **الموقف الدولي من القرار 194**

- **الموقف الأمريكي من القرار 194:**

أصبح التأييد الأمريكي للجانب الصهيوني أكثر وضوحا بعدما تبنى الحزب الديمقراطي التابع للرئيس الأميركي آنذاك " ليندون جونسون "، حيث ساند المطالبة الصهيونية بإعادة توطين الفلسطينيين في بلاد عربية، ومع بداية الحرب الباردة أصبحت الإدارة الأمريكية تعتبر مشكلة المهجرين الفلسطينيين مجرد وسيلة يستغلها الطرف السوفياتي من أجل التدخل في منطقة الشرق الأوسط كان ذلك في عهد "هاري ترومان" أما الرئيس " رونالد ريغان " فقد أعفى الكيان الصهيوني من مسؤولياته تجاه المهجرين الفلسطينيين.

¹ - أحمد علي فياض ، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ع 41 ، ط1، أبو ظبي، 2001 ، ص 37

وانظر ايضا ا: أحمد سعيد نوفل، مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل مشاريع التسوية، ص7

² - عموان محمد ، اللاجئين الفلسطينيون الحق في العودة ، بحث قدم في ندوة مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، 6ديسمبر 1999، ص3

• الموقف الأوروبي من القرار 194:

اتخذت أوروبا مواقف إيجابية حيال القضية الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بالقدس، وسياسة الاستيطان، وحقوق الفلسطينيين القومية وإنشاء الدولة الفلسطينية وحق إسرائيل في العيش بأمان، إلا أن موقفها من حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم كان متبايناً عبر حقب مختلفة.

كانت هناك مبادرة فرنسية سنة 1971 م، في عهد الرئيس " جورج بومبيدو" تتمثل في وثيقة "شومان" حين كانت فرنسا تتسق مع نظرائها الأعضاء في السوق المشتركة (ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ) بشأن التعاون السياسي الأوروبي.

أقنعت فرنسا حلفائها بتبني مقترحات الوثيقة لحل الصراع العربي -الإسرائيلي ، ففي 13 ماي 1971م، وافق وزراء خارجية الدول الأعضاء الست بالإجماع عليها، فالوثيقة أيدت قرار مجلس الأمن 242، كما تضمنت مبادئ رئيسة أبرزها انسحاب الكيان الصهيوني إلى الحدود الدولية المعترف بها في 4 جوان 1967م، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم أو خيار التعويض.¹

• الموقف الإسرائيلي من قرار 194:

منذ إصدار القرار 194 والكيان الصهيوني لا يبدي إلا الرفض له ولكل القرارات الدولية التي تحمل مضمونا مساندا لأحد الحقوق الفلسطينية.

حيث قبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في 11 جانفي 1949 م شرط أن " تلتزم بشكل واضح بتنفيذ وعدم خرق دستور الأمم المتحدة من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في المؤسسة الدولية"².

إلا أن موقفها منذ ذلك التاريخ ظل يتسم بالرفض القاطع لحق العودة والتعويض، وحثتها الإيديولوجية في ذلك أن أي محاولة لتطبيق القرار 194 سيخرق تعاليم العقيدة الإسرائيلية في حق تقرير مصير الشعب اليهودي، وستؤدي إلى زعزعة وجود "إسرائيل"، لكن السبب الحقيقي

¹ - غريش آلان ، مجموعة مؤلفين، الاتحاد الأوروبي ومسألة اللاجئين، ضمن كتاب اللاجئين الفلسطينيين، د.ت ص184

² - عميرة أكرم أحلام، حق العودة بين المسؤولية المعنوية وتبعاتها القانونية، مقال ضمن مجلة المجموعة 194 ، ع 04

الذي ترفض بسببه حتى مجرد الاعتراف بالمسؤولية المعنوية لمشكلة اللاجئين هو تخوفها من تحمل تبعاته القانونية.¹

أما حجتها القانونية هي أن القرار توصية فقط وليس قراراً ملزماً لإسرائيل، وهي التي يعتمد وجودها أساساً على القرار 181 الصادر عن نفس الهيئة، بل وعن نفس الأعضاء. فالكيان الصهيوني دائماً يدعو إلى إسقاط القرار 194، وعدم إدراجه في أسس التسوية للصراع العربي الصهيوني.²

• تقييم القرار الأممي رقم 194:

- سمح لإسرائيل باحتلال 78 بالمئة من مساحة فلسطين.
- أكد حق اليهود في تكوين دولة في فلسطين. وتقاضى عن حيث الدولة الفلسطينية.
- منح للكيان اليهودي حق السماح أو عدم السماح لمن يرغب في العودة و تطبيق المساواة مع اليهود.
- في القرار تناقض حيث ذكر حق العودة أو التعويض و من المفروض العودة و التعويض معا
- وضع شرط لعودة الفلسطينيين وهو العيش بسلام الى جانب اليهود.
- تجاهل اقتراح ضرورة حل مشكلة اللاجئين و اكتفى بالعودة أو التعويض.
- المطالبة بالعودة و حق التعويض اللجوء للمحاكم و بالتالي على حساب مال الفلسطينيين.
- القرار مجرد توصيات في طبيعتها لذلك لم تلزم به إسرائيل.
- أن إسرائيل لم تذكر بصراحة في القرار 194.
- أن القرار عدل بموجب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وليس الذي جاء به الوسيط الدولي برنادوت.
- القرار استبدل فيما بعد بالقرار 242 الذي دعا الى تسوية لمشكلة اللاجئين.

هذا من الناحية السلبية لكن من الناحية الايجابية ،فأهمية القرار بالنسبة للاجئين الفلسطينيين كان:

¹- Nashashibi Sharef, **an adjustice to injustice, an article in Al Majdal magazine**, issue n° 34, Beit lahem, summer 2007, P 32

² - أحلام عميرة أكرم ،المرجع السابق، ص131

أولاً: لأنه اعتبر الفلسطينيين شعباً طرد من أرضه، وله الحق في العودة كشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة أخرى، وهذا الاعتبار فريد من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة ولا يوجد له نظير في أي حالة أخرى، ولذلك يجب التمسك به. ثانياً: أنه وضع آلية متكاملة لعودة اللاجئين من عدة عناصر:

العنصر الأول:

أكد عل حقهم في العودة إذا اختاروا ذلك، في أول فرصة ممكنة، وكذلك تعويضهم عن جميع خسائرهم كل حسب مقدار خسائره سواء عاد أم لم يعد.

العنصر الثاني:

إنشاء مؤسسة دولية لإغاثتهم من حيث الطعام والصحة والتعليم والمسكن إلى أن تتم عودتهم، وهذه المؤسسة أصبح إسمها فيما بعد وكالة الغوث (الأونروا).

العنصر الثالث:

إنشاء "لجنة التوفيق الدولية" لتقوم بمهمة تسهيل عودتهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي.¹

لهذه الأسباب تعمل (إسرائيل) ومؤيدوها كل جهدها لإلغاء قرار 194 واستبداله بقرار آخر وحل وكالة الغوث، لأن قرار 194 وما نتج عنه مثل وكالة الغوث يمثل الدليل القانوني والمادي لحقوق اللاجئين.

الى جانب القرار 194 فقد أصدرت الجمعية العامة سلسلة من القرارات تؤيد حق العودة للفلسطينيين مكملة للقرار 194 لأنه مرجع اساسي في نظرها لكل تسوية، نذكر منها باختصار:

¹ - وكالة الشهاب للأنباء، ما هي أهم قرارات قضية فلسطين في الأمم المتحدة، 24 ديسمبر 2016، راجع الموقع:

www.shhab.ps

² - للمزيد أنظر للملحق رقم: 21، ص 378

-القرار¹212والقرار513:

الاول صدر عن الجمعية العامة في19نوفمبر1948م،يأمر بإنشاء صندوق للاجئين الفلسطينيين وفق تقرير الوسيط الدولي، والثاني في دوريتها السادسة في26جانفي1952و نص هذا القرار في البند2 على مبدأ الاعادة للوطن مع العمل على تحسين أوضاع اللاجئين الاقتصادية بما يتماش مع القرار194 في الفقرة11الخاصة بالعودة و التعويض.

- القرار 2252 :

اتخذ هذا القرار في دورة استثنائية طارئة بتاريخ 4 جويلية 1967 ، جاء فيه إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة، وضرورة ضمان إسرائيل سلامة سكان تلك المناطق².

- القرار 2452 :

تبنته الجمعية العامة في 19 ديسمبر 1968 ، أكدت فيه أن أحسن طريقة لتخفيف محنة المشردين هي تأمين عودتهم بسرعة إلى ديارهم، فطلبت من إسرائيل اتخاذ التدابير الفعالة الفورية اللازمة لتجري دون تأخير ،وإعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم كما هو منصوص عليه في الفقرة 11 منالقرار194.³

-القرار2535:

صدر في 10 ديسمبر 1969 ، وجاء فيه " إن الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعود وتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين.

-القرار 2682 :

¹ - للمزيد انظر للملحق رقم: 20ص377

² -مجلة الازهر ،المرجع السابق،ص31

³ - مراد عفاف، قضية اللاجئين في المنظمات الدولية، ضمن مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع 16 ، ص5،

القاهرة1969،ص24

أصدرته الجمعية العامي في دورتها الخمسة والعشرون بتاريخ 4 نوفمبر 1970م، اعترفت الجمعية العامة بأن احترام الشعب الفلسطيني عنصر لا غنى عنه في إيجاد سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

- القرار 2672 :

أصدرته الجمعية العامة في دورتها الخمسة والعشرون بتاريخ 8 ديسمبر 1970م، قررت الجمعية العامة الاعتراف بالشعب الفلسطيني وتقرير مصيره¹.

- القرار 2792 :

في 6 ديسمبر 1971م، استنكرت الجمعية العامة في قرارها هذا ترحيل اللاجئين القسري من غزة، ودعت إسرائيل إلى التوقف فوراً عن هدم مساكن اللاجئين وعن ترحيلهم عن أماكن سكنهم الحالية، وطالبتها بإعادتهم فوراً إلى مساكنهم التي رحلوا عنها².

-القرار 2 /7 :

في دورة استثنائية بتاريخ 29 جويلية 1980 والذي عبرت فيه الجمعية بصراحة عن سيادة الدولة الفلسطينية و حق عودة الفلسطينيين و فق قرار 194.

- القرار 3776:

صدر بتاريخ 10 ديسمبر 1982 أكدت فيه الجمعية العامة على تنفيذ البند 11 من القرار 194³. إضافة إلى ما سبق جاءت عدة قرارات أخرى بين محددة لحق عودة نازحي سنة 1967 وأخرى شاملة لكل، فلسطيني الشتات، نذكر منها :

- القرار 638 :في 19 نوفمبر 1970 - القرار 2787 : في 6 ديسمبر 1971

-القرار 3236: في 22 نوفمبر 1974⁴ -القرار 3376⁵ : في 10 نوفمبر 1975

¹ - مجلة الازهر ،المرجع السابق،ص32

² - عبد الحميد سيف محمد، المرجع السابق،ص79

³ - عبد ربه، صلاح ، اللاجئين وحلم العودة إلى ارض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة، القدس 1996،ص118

⁴ - انظر والقرار 3236 الملحق رقم: 24 ص 386 .

⁵ - أنظر الى نص القرار رقم 3376 الملحق رقم: 25،ص387

كل هذه القرارات التي ذكرناها جاءت لتؤكد حق الشعب في العودة والتعويض الى ديارهم، لكن ما يلاحظ على هذه القوانين أنه اعترفت بوجود دولة إسرائيل كطرف في التسوية ولم تعترف بدولة فلسطين وفق القرار 181، وهذا يفسر لنا مدى التواطؤ هيئة الأمم المتحدة انحيازها مع إسرائيل، وهذا بسبب سيطرة القوى الكبرى عليها وعلى صياغة قراراتها في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لذلك يصح أن نقول أن هيئة الأمم المتحدة تعتبر أداة ومؤسسة فاعلة من بين مؤسسات الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق.

2- قرارات مجلس الامن:

أصدر مجلس الأمن باعتباره أحد مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، عدة قرارات أهمها: القرار رقم 237 و القرار 242، والقرار 338.

- القرار 237 :

صدر في 14 جوان 1967 م، دعت فيه إسرائيل في فقرته الأولى إلى احترام حقوق الانسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط في سنة 1967 م، كما دعت إلى تأمين سلامة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة الذين فروا من مناطق القتال.¹

- القرار 242:

صدر في 22 نوفمبر 1967، ويعد من أهم القرارات الأممية التي لاتزال تستند اليها كافة المشاريع السياسية لحل الصراع حتى الآن.²

القرار 338:

هو القرار الأممي الذي على أساسه توقفت حرب أكتوبر 1973م، التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الصهيوني، ودعا إلى البدء فورا: -تنفيذ ما جاء في القرار 242 بجميع أجزائه.

¹ - مراد عفاف، المرجع السابق، ص 25

للمزيد انظر لنص القرار 194 الملحق رقم: 21 ص 378

² - مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 208 للمزيد انظر : نص القرار 242، الملحق رقم: 22 ص 384

- عقد مفاوضات تحت الاشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم، ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، كما وافق عليه "الكيان الصهيوني" بشيء من التحفظ، في حين رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار مؤكدة أنها ليست معنية به، وقالت إنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري "ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه¹.

ويعد القرار 242 من أخطر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لأنه كان أساس الاعتراف بإسرائيل، وحقها في الوجود ضمن حدود آمنة، وهذا ما أوجد فجوة في الموقف على البعد القومي، لكن لأسباب عديدة تراجع المواقف الفلسطينية تدريجياً، حتى أصبحت القيادة الرسمية الفلسطينية، تعلن أن قرار 242 هو أساس أية مفاوضات تسوية سياسية، وهذا الأمر يدعو لضرورة اللقاء الضوء على هذا القرار بشكل موجز يتناسب مع متطلبات البحث.

وجاء هذا القرار بعد ما شنت القوات الإسرائيلية عدونا على مصر وسوريا والأردن في 5 جوان 1967 وتمكنت من احتلال كامل صحراء سيناء و قطاع غزة والضفة الشرقية لقناة السويس على الجهة المصرية، واحتلت هضبة الجولان السورية، واحتلت أيضا الضفة الغربية من نهر الأردن².

وعلى اثر هذا العدوان نددت العديد من الدول الاسلامية و العربية بهذا العدوان و طالبت مجلس الأمن بالتدخل وإنهاء العدوان، لكن الويات المتحدة الأمريكية قامت بمحاولات لمنع أي قرار أممي يمنع وقف القتال لمدة ثلاثة اشهر حتى 22 نوفمبر 1967، حيث أقدم مجلس الأمن على اصدار القرار 242 الذي حاز الاجماع و جاء فيه:

¹ - محمد سعيد حمدان وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، ط 3، رام الله، فلسطين، 1999 ،

ص 42. للمزيد انظر للملحق رقم 23، ص 386

² - بهلوان صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، د. ط، مطبعة الداودي، دمشق 1997، ص 177

³ - للمزيد انظر لنص قرار: 242 الملحق رقم: 22 ص 384

سحب القوات الإسرائيلية من أراضي احتلت في النزاع، إنهاء الحرب واحترام سيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وفق قرار 194 ونقاط أخرى تضمنها القرار.¹

2-2-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من القرار 242:

تباينت المواقف حول نص قرار 242 بين مؤيدا و معرضا عربيا ودوليا، لكنه نال رفضا فلسطينيا قاطعا يمكن ابراز هذا الاختلاف في النقاط التالية:

• الموقف الفلسطيني :

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار وطالبت مجلس الامن بإلغائه أو تعديله بما يضمن حق الشعب الفلسطيني، وفعلا تم ذلك فقد اجتمع مجلس الامن في 14 جوان 1974م، وقام بدراسة القرار من أجل اعادة صياغته، وإدانة إسرائيل وإيجاد حل للقضية الفلسطينية واحترام سيادة الشعب الفلسطيني، لكن هذا المشروع أسقط في جلسة 1735 بتاريخ 1976م، باستعمال بريطانيا والولايات المتحدة حق الفيتو.

وعلق أحمد الشقيري على المشروع وأعتبره بأنه جاء لتصفية القضية الفلسطينية، ووصفه نكسة سياسية بعد نكسة عسكرية، كما قال: « .أنه افتقد لمفهوم صد العدوان الصهيوني، وأنه جاء لكي يسمح لإسرائيل بالمرور في قناة السويس»².

وأعلنت بعض الفصائل³ الفلسطينية في مقدمته حركة فتح بأنها ستواصل الكفاح المسلح لتقرير مصير حق الشعب الفلسطيني،⁴ وأنها ترفض أي مشروع يعترف بوجود كيان صهيوني في قلب فلسطين، وأن هذا القرار لا يعني الشعب الفلسطيني.

¹ - للمزيد انظر للملحق رقم 23، ص 386

² - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة الفلسطينية، ج2، المصدر السابق، ص 260

³ - الفصائل التي عارضته هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تأسست في 1967 بقيادة جورج حبش، وعلى الفكر الماركسي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي تأسست في فيفري 1969 بقيادة نايف حواتمة، والجبهة الشعبية للكفاح الفلسطيني التي تأسست في سبتمبر 1968 بقيادة احمد جبريل. وجبهة التحرير العربية التي تأسست في 30 ديسمبر 1968 في العراق مع حزب البعث العراقي فكرا و مبدأ.

⁴ - سخيني عصام، المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، ع28، ديسمبر 1973، ص 178

• الموقف الإسرائيلي:

نظرت إليه على أنه إعلان مبادئ تتفاوض عليه الأطراف من أجل السلام، كما أن القرار لا يلزمها بالانسحاب الكامل من الأراضي في عدونها عام 1967 بناءً على فهمها للنص الانجليزي¹ الذي جاء فيه "انسحاب من أرض" ولم يحدد الأرض التي سيتم الانسحاب منها.

• الموقف العربي من القرار 242:

رفضت كل من الجزائر وسوريا القرار بينما اعتبرته مصر والأردن أنه خطة لنهاء الصراع في الشرق الأوسط الذي يتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لعام 1967م.²

• الموقف الأمريكي من قرار مجلس الأمن 242:

طالبت الولايات المتحدة بتطبيق القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، ودعت جميع الأطراف إلى الشروع في مفاوضات مباشرة، وبدأت تنادي بتسوية شاملة وسلام دائم في المنطقة مع تعديل حدود عام 1967 الجديدة³، ومن المعلوم أن قرار مجلس الأمن رقم 242 هو وليد الأفكار الأمريكية، وتم إقراره بدعم أمريكي في مجلس الأمن، وصاغته الدبلوماسية البريطانية بأسلوب مراوغ.

وصيغ القرار معتمداً على مبادئ جونسون الخمسة في البريطانية بأسلوب مراوغ، وصيغ القرار معتمداً على مبادئ جونسون الخمسة في مضمونه.

وبذلك كان الرئيس الأمريكي جونسون من أكثر الرؤساء في تاريخ أمريكا تعاطفاً مع إسرائيل وكان معروفاً بانحيازها الواضح لها.

وكان جونسون غير متعاطف مع العرب، خاصة حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر، وكان يعتبر إسرائيل أوثق حلفاء أمريكا والحليف الاستراتيجي الذي يحمي المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط⁴.

¹ - النص الانجليزي ورد فيه الانسحاب من الأراضي ، النص الفرنسي ورد فيه: انسحاب من أرض.

² - بهلوان صالح ،دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، المرجع السابق ص417

³ - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 م، المصدر السابق، ص 738

⁴ - بهلوان صالح ،المرجع السابق،ص418

3-2- تقييم القرار 242:

- القرار ليس فيه أي ذكر لفلسطين، لا كصفة لأرض، ولا كصفة لشعب، ولا كصفة لأفراد، حتى التسوية العادلة للاجئين لم يذكر تحديد اللاجئين بالفلسطينيين
 - اعترف هذا القرار بوجود دولة إسرائيل واكتف فقط باحترام سيادة الشعب الفلسطيني.
 - لم يذكر القرار طبيعة التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين وركز على القرار 194.
 - عدم تحديد اللاجئين الفلسطينيين جعل أرنيل تفسر عبارة حل مشكلة اللاجئين بأنها عبارة تخص ايضاً مشكلة اللاجئين اليهود، الذي جاؤا الى إسرائيل من البلدان العربية الأخرى.
 - كلمة تسوية عادلة للاجئين جاءت دون تحديد الحق في العودة والتعويض معا وفق للقرار¹ 194.
 - اختزل القرار قضية الشعب الفلسطيني في قضية لاجئ التعامل معها كقضية انسانية لأفراد وليس لشعب يطالب بسيادته وعودته.
 - رمى مجلس الأمن إلى تصفية القضية الفلسطينية تصفية كاملة ونهائية، إن قرار 242 فاق في تطاوله على الحقوق القومية والإنسانية للشعب الفلسطيني، كلاً من توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية على الجزء الأكبر من ترابها، وكذلك الوعد البريطاني بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين².
- ولهذا يمكن القول أن هذا القرار لا يضمن أية مبادئ عادلة للتسوية وجاء ليخدم مصالح إسرائيل الدليل على ذلك هو الاتهام الكبير في عبارة "الانسحاب من أرض" ولم يذكر عبارة الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

¹ - هاني مندا، مشروعات التوطن، مجلة شؤون فلسطينية، ع62، جانفي 1977، ص80

² - بهلوان صالح، المرجع السابق، ص418

3-مبادرات ومشاريع هيئة الأمم المتحدة:

لم تكتف هيئة الأمم المتحدة الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار القرارات وإنما باقتراح مبادرات في شكل مشاريع لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد تسوية عادلة للصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي ونذكر من هذه المشاريع:

1-3-مشروع جون بلاندفور 1951:

تقدم بهذا المشروع مستر جون بلاندفورد -الوكيل المساعد للمدير العام للأمم المتحدة في باريس في 11 ديسمبر 1951، واقترح بلا ندرفور في تقرير تخصيص ميزانية قوامها 250 مليون دولار تقدم الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل حل مشكلة اللاجئين¹، فيما تصرف 200 مليون دولار في سبيل دمج اللاجئين فيما يقدم الباقي في انشاء مساكن وتأهيل حياة أفضل لهم، حيث يتم تهجير عدد كبير من لاجئي لبنان الى سوريا، ونقل 10 ألف لاجئ من غزة وفلسطين والأردن الى العراق وليبيا.

وبدأت الوكالة "الأونروا" في الاجراءات اللازمة لتوطين 2500 بعدما حازت على موافقة الحكومة الليبية على ذلك في نوفمبر 1951م. كما وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول على ذلك. ويعد هذا المشروع الذي حاولت وكالة الأونروا تنفيذه مشروع انجليزي في الأصل يعود المقترح الى السير جونسون الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة.

2-3-مشروع داغ همرشولد 1969:

تقدم داغ همرشولد² الامين العام للأمم المتحدة "1953-1961" في 15 جوان 1959، بوثيقة رسمية رقم 4121 الى اللجنة العامة في دورة انعقادها العادية الرابعة عشر عنوانها "مقترحات الامم المتحدة لمساعدة اللاجئين باستمرار"، واشتهرت تلك الوثيقة باسمه، ركز فيها على: -توزيع برامج التأهيل اللاجئين.

¹- Harry Howard "The development of United States Policy in the Near East. South Asia. And Africa. 1951 – 1952. Department of State Bulletin xxvii.702 (Dec.8.1952) P.98

²- داغ همرشولد : ولد 1905 - 1961م سياسي سويدي، أمين عام الأمم المتحدة 1953 م حتى قتل في حادث طائرة 1961 م، نال جائزة نوبل للسلام 1961 م ،للمزيد انظر: بهلوان صالح ،المرجع السابق، ص418

-تعزيز قدراتهم على الاستعانة بأنفسهم دون اللجوء للمساعدة "الأونروا" الابقاء على المساعدات المقدمة من طرف الأونروا.

-توطين اللاجئين في مناطق تواجدهم في البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط.
-مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الأونروا¹.

3- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من المشاريع السابقة:

تباينت ردود الفعل حول هذه المشاريع التي اقترحتها الهيئة بين مؤيد ومعارض يمكن ابراز ذلك في:

• المواقف الفلسطينية:

رفضت منظمة التحرير والجبهة الشعبية وجبهة الصاعقة المشاريع خاصة مشروع "داغ همرشولد" واعتبرت خطة لتوطين الفلسطينيين خارج ديارهم، وعلى صعيد الهيئات الفلسطينية والفصائل الفلسطينية والافراد، فقد عبرت بإرسال مذكرات وعرائض الى المؤتمر العربي القومي الفلسطيني انعقد ببلبنان في 26 جوان 1959م، لرفض المشروع والاندماج الاقتصادي في الشرق الاوسط².

• المواقف العربية:

رفضت المشاريع على مستوى النخب السياسية وحتى بعض القيادات العربية وذلك لعدم قدرة هذه الدول على استقبال التعداد الكبير للاجئين الفلسطينيين، كما أن هذا المشروع يعد افراغا للقضية الفلسطينية من محتواه، فقد رفض في الجامعة العربية في مختلف قممها، ورفضت العراق هذا المشروع وبالأخص مشروع "بلاندرفور" الذي وجه رسالة مباشرة للعراق من أجل إيجاد حل واسكان اللاجئين، مقابل اعفاء العراق من دفع حصتها للأونروا، لكن العراق رفض هذا وطالب بإرجاع اللاجئين الى فلسطين حيث أرضهم وممتلكاتهم.

¹ - هاني منداس، المرجع السابق، ص 80

² - غازي الصوارني، قطاع غزة 1937-1993، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، ص 19 موقع الالكتروني:

• المواقف الدولية:

رحبت به الجمعية العامة ووافقت على مشروع جون بلاننفورد في الدورة الرابعة تحت قرار 513 في 26 جانفي 1952 دون الاخلاء بأحكام الفقرة 11 من القرار 194 والولايات المتحدة الأمريكية واعتبرته فرصة لتسوية الصراع وانهاء النزاع في منطقة الشرق الأوسط، وطالبت هيئة الأمم المتحدة من كالة الأونروا بالسهر على تنفيذه و في أسرع وقت ممكن.

4-3 - تقييم المشروعين:

- تجاهل كل حقوق اللاجئين واعتبروا المشكلة مشكلة اعانات اقتصادية، كما أن بلاننفورد ركز على الاسكان وأهمل الحل النهائي لمشكلة اللاجئين.
- جاء المشروعين في صيغة اقتصادية "الدمج الاقتصادي" وابعاد الفلسطينيين عن ديارهم، وتحسين معاناتهم وكأن المشكلة مشكلة اقتصادية.
- يخلط "همرشولد" في تقريره بين حق العودة و التعويض، واحيان يجمع بينهما في الاهمية.
- الاندماج الاقتصادي حسبهما هو التوطين في البلدان التي يتواجدون بها.
- ركز على دمج اللاجئين في المجتمعات العربية باعتبارهم طاقة بشرية، لكن المغزى من المشروعين هو التوطين¹.
- ومن هنا نستنتج أن قرارات الأمم المتحدة ومؤسساتها لا تعطي شيئا فهي مجرد توصيات، والجهة الوحيدة التي يمكنها حل القضية هي الجهات التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن خاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا.
- والمشكلة في كل هذه القرارات، أنها بقيت حبرا على ورق، لكونها قرارات غير ملزمة بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما واصلت اسرائيل رفض تطبيقها وبقيت تتصرف كدولة فوق القانون.

وبما أن الحديث يدور عن علاقة الفلسطينيين بالأمم المتحدة، فإن هذه المنظمة تتحمل مسؤولية تنفيذ قراراتها تجاه القضية الفلسطينية، فالظلم الذي يتعرض له الشعب لا يزال

¹ - غازي الصوارني، المرجع السابق، ص 20

مستمرا، ويزداد استفحالا، مع استمرار الاحتلال والاستيطان خاصة هذا التسارع في تهويد القدس.

وبالرغم من ذلك فإننا ندرك أن المسألة لا تتعلق بالأمم المتحدة كمؤسسة، فإن من يتحمل المسؤولية، هي تلك الدول التي صاغت هذه المنظمة الدولية بما يخدم مصالحها، ومنحت نفسها حق الاعتراض "الفيتو" على أي قرار لمجلس الأمن لا يتفق وهذه المصالح، والمقصود هنا تحديدا، الولايات المتحدة الأميركية، التي كانت بالمرصاد لأي قرار ملزم يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما أنها هي من منع ولا تزال الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، توجيه اللوم للولايات المتحدة وتحميلها المسؤولية الأساس لا يعفي الدول الأربع الأخرى صاحبة الفيتو في مجلس الأمن، فهي لو أرادت فعلا أن تغير هذا السلوك وازدواجية المعايير لاستطاعت التأثير.

وبذلك تظل الأمم المتحدة منبرا دوليا للدعاية والعلاقات العامة أكثر من أي شيء آخر خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضية الشعب الفلسطيني.

ثانيا : المشاريع والمبادرات الأمريكية:

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920 م، في تسهيل عملية تنقل اليهود إليها، وقدمت لهم الدعم المادي والمعنوي، ومهدت لهم الطريق لإقامة دولة في أرض فلسطين المباركة عام 1948م¹.

يتمثل موقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية اللاجئين بشكل عملي، يأتي كانعكاس لموقف هذه الإدارة أو تلك من إسرائيل بشكل عام، ومدى تحالفها معها، وتؤكد كل الوقائع التاريخية منها والسياسية، أنه كلما تعمق تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوطدت مكانتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، وتحولت مشكلة اللاجئين إلى مجرد بند مبرم وغامض في مشاريع التسوية الأمريكية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي².

¹ - مهدي عبد الهادي ، المصدر السابق ،ص113

² - المصدر نفسه،ص115

لقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها على موضوع توطين اللاجئين في البلدان العربية التي يتواجدون بها، حيث ظهرت في حينها مشاريع حثيثة في هذا المجال، معظمها ركز تركيزاً مباشراً على موضوع توطين اللاجئين، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية، ومندوبيها في لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع وكان من أهم تلك المشاريع.

1- مشروع خطة "جورج ماك جي" 1949:

تمركزت نشاطات لجنة التوفيق الدولية خلال الأعوام 1949-1952 حول قضية فلسطين من قضية سياسية إلى قضية شعب، سلب منه وطنه بفعل قوى غاشمة، فطرد أبناؤه فأصبحوا لاجئين، إلى قضية إغاثة وإعاشة وتوطين، من خلال لجنة التوفيق الدولية¹، قدمت الولايات المتحدة مقترحات وخطط، عرفت منها خطة "ماك جي"، وخطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط. ونصت على²:

1- تتأسس التسوية على حل مشكلة اللاجئين من خلال عملية توطين واسعة في نطاق برنامج عام لتطوير المنطقة.

2. تتعهد الولايات المتحدة بتقديم معظم نفقات البرنامج.

3. يطلب من إسرائيل إعادة مائة ألف لاجئ إلى بلادهم، وعلى هذا الأساس قام مساعد وزير الخارجية الأمريكية جورج "ماك جي" بزيارة إلى بيروت في جوان 1949 ليعرض خطته "خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط" وتقضي الخطة بتقديم مساعدات اقتصادية وتكنولوجية إلى الدول العربية المرشحة لتوطين اللاجئين بدلاً من إعادتهم إلى فلسطين،

¹ - إنشاء لجنة توفيق دولية CONCILITATION COMMISSION FOR PALESTIN من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة وبناء عليه تكونت لجنة التوفيق الدولية من ممثلين عن الولايات المتحدة ومثلها "ايثريدج" وفرنسا ومثلها "كلود بوسنتجية" وتركيا ومثلها "جاهد يالنتشين"، (يلطش) وسكرتير اللجنة الدكتور "اسكراتي" لنتابع أعمال ومهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت، ولوضع حلول سياسية لإنهاء الصراع العربي الصهيوني، وذلك بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وتنفيذ ما يتفق عليه. للمزيد انظر:

مهدي عبد الهادي، المصدر السابق، ص 114

² - Jansen Michael E , The United States and the Palestinian People Institute for Palestine Studies, Op.cit.p130

على يد وكالة تشرف عليها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهذه الدول العربية التي سيعاد توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها " ستتال مساعدات مالية " وكما طلب "ماك جي" عودة مائة ألف لاجئ فقط من أجل تذليل العقبات السياسية أمامه وتسهيل المهمة له¹.

1-1-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية خطة ماك في:

لقيت خطة "ماك جي" رفضا عربيا و حتى إسرائيليا يمكن ابراز هذه المواقف في:

• الموقف العربي والفلسطيني:

رفضت جميع الدول العربية خطة مك جي، لأنها تتعارض مع القرار 194 الذي يسمح بعودة اللاجئين الى ديارهم بحرية أو تعويض لهم مقابل ذلك، كما اعتبرته الفصائل الفلسطينية مشروع اقتصادي وادماجي للاجئين في الشرق الاوسط.²

• الموقف الإسرائيلي:

رفضت إسرائيل أي عودة للاجئين الفلسطينيين ،في حالة الضغط عليها، ولكن يكون ذلك حسب رغبتها³، وشروطها .

• الموقف الدولي:

رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة مع وكالة الغوث: الاونروا "بالخطة واعتبرتها تحرك ايجابي لإنهاء الصراع القائم في منطقة الشرق الاوسط"⁴، أما الموقف الامريكي فقد بذل "دين أتشسون، مساعد وزير الخارجية، جهدا في الضغط على وزير الخارجية الإسرائيلي لإعادة "ربع عدد اللاجئين مثلا " أي نحو 200 ألف لاجئ، وذلك حين التقيا في نيويورك في 5 أفريل 1949 م، وحين تحاشى الإسرائيليون هذا الاقتراح متهربين منه، قام الرئيس ترومان نفسه بمواجهة رئيس الكيان الإسرائيلي بشأن القضية.

¹Jansen, Michael E , **Op.cit**, p 130

² - منير الهور وطارق موسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ،المرجع السابق، ص34

³ - Jansen, Michael E. **I Bid**.p131

⁴ - الشرق الأوسط "Middle East" مصطلح استعماري، ويشامل دول الشرق الادنى بالإضافة دول الخليج العربي، مصر، تركيا، و احيانا يشمل أفغانستان وقبرص وليبيا، هذا المصطلح ظهر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، لتجنب استخدام مصطلح الدول العربية او المنطقة العربي للمزيد انظر الى:

الكياي، عبد الوهاب، وآخرون: الموسوعة السياسية، ج 1،المصدر السابق، ص446

حيث صرح ترومان قائلاً: «أنني مشمئز من الطريقة التي يتناول بها اليهود مشكلة اللاجئين ، وأخبرت رئيس إسرائيل بحضور سفيره بما أراه عنها بالضبط ، وآمل أن يكون لذلك بعض التأثير»¹.

2-مشروع خطة غوردن كلاب 1951:

شكّلت لجنة فرعية للبحث الاقتصادي تابعة للجنة التوفيق الدولية في أوت 1949 برئاسة الأمريكي "غوردن كلاب"²، وعضوية ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وتركيا، وعملت البعثة الاقتصادية بصورة مستقلة عن لجنة التوفيق³ لمتابعة ما يسمى بمشروع التطوير الاقتصادي، وقالت أنها واجهت صعوبات سياسية واقتصادية، وأن كلا الطرفين غير مهيا لخطط اقتصادية لتطوير مصادر المياه، واقترحت اللجنة إيجاد سلسلة من مشروعات صغيرة تتضمن: أعمال ري صغيرة، بناء طرق، بناء سدود صغيرة، وهذا بدوره سيخلق استخداماً مباشراً، لبعض اللاجئين وتجربة مفيدة لأولئك الذين يديرون البرنامج، مما يخلق قاعدة لمشروعات أوسع.⁴

وفي 10 أوت 1951م، دعت لجنة التوفيق الدولية حكومات كل من إسرائيل ومصر والأردن ولبنان وسوريا إلى حضور مؤتمر باريس والذي عقد في 13 سبتمبر 1951 م، وتقدم رئيس اللجنة ، "آلي بالمر"⁵ بمذكرة إلى الوفود العربية والوفد الإسرائيلي كل على حده شرح فيها أهداف اللجنة من مباحثات المؤتمر والتي كان من ضمنها :

¹– Donald Neff, U.S. policy and the Palestinian refugees", Journal of Palestine studies – Vol. 18, No. 1 (Autumn 1988), P. 105

² –غوردن كلاب :رئيس ادارة مجلس واد التنس بالولايات المتحدة الامريكية، عين مبعوثاً من قبل لجنة التوفيق الدولية ،للمزيد راجع الموقع الالكتروني التالي: www.aljazeera.net

³– Michael Breucher, Decisions in Israel Foreign Policy, London, 1974, P193

⁴ – عبده الأسدي ، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، ع 101 ،أوت-سبتمبر 1995 ، ص66

⁵ – ليلي سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948 .مجلة شؤون فلسطينية ،ع2، جوان 1973 ،ص84

- 1- تسوية حقوق الأشخاص وأوضاعهم، خاصة فيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين، ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن القتال، وأن تقوم إسرائيل بإعادة قسم من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل بما لا يتعارض مع مصالحها، وبالتعويض المباشر عن ممتلكات البقية
- 2- حل المشكلات المتعلقة بحقوق وواجبات الدول المعنية.
- 3- الاتفاق بين الأطراف المعنية على احترام حق كل منها في التمتع بالأمن، والامتناع عن القيام بأية أعمال عدائية، والعمل من أجل السلام الدائم في فلسطين¹.

1-2-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من خطة كلاب:

لقي مشروع "كلاب" تأييد عربيا ودوليا ،وتحفظا عند بعض الفصائل الفلسطينية ورفضاً إسرائيلياً يمكن إبراز هذه المواقف في:

● الموقف الفلسطيني والعربية:

وافقت الدول العربية وبعض الفصائل الفلسطينية على المذكرة مع إصرارها على ضرورة موافقة إسرائيل على إعادة اللاجئين كشرط أساسي لأية تسوية².

● الموقف الإسرائيلي:

رفضت إسرائيل هذه الاقتراحات بطريق غير مباشر وأقصد بذلك من خلال عرضها شروطاً تعجيزية رفضتها الدول العربية.

والجدير بالملاحظة هنا أن "بالمر" رئيس اللجنة ، قدم هذه المقترحات بعد أن أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي في 25 ماي 1950، والذي تعهدت فيه هذه الدول، بحماية حدود إسرائيل القائمة وبالمحافظة على تفوقها العسكري النوعي على الدول العربية مجتمعة، مما أدى بإسرائيل إلى رفض مقترحات اللجنة الدولية، رغم أنها تصب في خانة المصالح الإسرائيلية³، وتتسلف حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وهذا ما يوحي لنا بأن المشروع كان مفتعلاً لتظليل العرب فقط.

¹ - عبده الأسدي، المرجع السابق، ص70

² - ليلي سليم القاضي، المرجع السابق، ص86

³ - ليلي سليم القاضي، المرجع السابق، ص88

• المواقف الدولية:

أيدت كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأميركية المشروع، رغم معارضة إسرائيل له، لأن هذا المشروع يخدم مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، كما رأت فيه الولايات المتحدة أنه يحقق أمن إسرائيل و يحميها من أي تهديد عربي¹.

3- مشروع جون فوستر دالاس² 1955 م:

لم يكن الفشل الذي منيت به المشاريع الأمريكية لحل الصراع في الشرق الأوسط يكفي الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها في الشرق الأوسط، وواصلت محاولاتها تصفية القضية الفلسطينية، بتقديم حلول لها باعتبارها قضية لاجئين، وظل دالاس³ وزير الخارجية الأمريكية طوال سنة 1955 م، يشدد على إعادة اسكان اللاجئين من خلال مشاريع اقتصادية حيث طرح "جون فوستر" مشروعه الذي يحمل اسمه أمام الكونغرس الأمريكي في 26 اوت 1955 م. وانصب جوهر خطته على إنهاء مأساة ما يقارب 900 ألف لاجئ فلسطيني في المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل، بحيث اشتملت خطة دالاس على ثلاث نقاط رئيسية⁴:

أ- وهي وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين ضمن حدود الممكن الذي تسمح به إسرائيل.

ب- على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين يتم تمويلها من قرض دولي ستشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية.

¹ - عبده الأسدي، المرجع السابق، ص 67

² - جون فوستر دالاس: سياسي امريكي ولد عام 1888 و توفي عام 1959م، عضو في الكونغرس الأمريكي، كان مندوب أمريكا في الأمم المتحدة من 1945-1948، ثم وزير الخارجية في عهد ايزنهاور 1953-1959، عرض سياسة عدم الانحياز، سحب مشروع دعم السد العالي و عرض الحرب عبي مصر في 1956م.

³ - منير الهور وطارق موسى ، المصدر السابق، ص 56

⁴ - حمد سعيد، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، مجلة الموعد

ع، 106، 1991، ص 219

ج- استصلاح أراض زراعية جديدة من خلال تكثيف مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار.¹

1-3-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروع دالاس:

● المواقف الفلسطيني والعربية:

علقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ذك الحين على خطاب دالاس، قالت أنه تخلي عن قرارات الأمم المتحدة الأمر الذي تدعو إليه إسرائيل ومن يناصرها، وتجاهل قرارات مؤتمر باندونغ²، الذي يطالب بتنفيذ هذه القرارات وأن هذا المشروع نقل قضية فلسطين من المجال الدولي الواسع الذي سمح لكثير من الأمم الصغيرة والمحايدة بالتفاهم والتكتل إلى أيدي الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يشايعهما في سياستهما والمحايدة بالتفاهم والتكتل إلى أيدي الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يشايعهما في سياستهما.

● الموقف الإسرائيلي:

ارتكز موقف حكومة إسرائيل في مقترحات دالاس فقد أعلنه موشي شاريت عندما كان رئيساً للحكومة فقال: «.. إنه يرى أساساً إيجابياً في الاستناد إلى مقترحات مستر دالاس في أن يكون الوضع في المستقبل بين إسرائيل والبلاد العربية قائماً على قاعدة للسلم ورحب بإمكانية التوصل إلى ذلك دون أن يضحى أي من الفريقين بمصالحه الخاصة».³

وجاء في بيان الحكومة الإسرائيلية في 11 سبتمبر 1955 «.. استعداد إسرائيل لمناقشة موضوع إدخال بعض التعديلات المتبادلة مع جيرانها العرب، وأنها ليست مستعدة لتقديم أية تنازلات بالنسبة للأرض وخاصة في النقب لأهميتها بالنسبة لإسرائيل بسبب ثروتها المعدنية ومرفأ إيلات (العقبة)، ولا تعديل لخطوط الهدنة الحالية».⁴

¹ - ليلي القاضي ، المرجع السابق، ص 91

² - انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين 18 - 24 أفريل عام 1955 م بمدينة باندونغ الاندونيسية بناء على مبادرة من حكومات دول مشروع كولومبو (باكستان، سري لانكا ، سيلان، اندونيسيا)، حيث انعقد في جو مشبع بروح الكراهية للاستعمار على اعتبار أنه السبب الرئيس وراء المشكلات التي تعاني منها هذه الدول والتي أعاققت نموها وتطورها. ضم هذا المؤتمر 29 دولة إفريقية وآسيوية.

³ - منير الهور وطارق الموسى ، المصدر السابق، ص 56

⁴ - مهدي عبد الهادي ، المصدر السابق ، ص ص 205-206

● المواقف الدولية:

رحبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالخطوة، وأصدر كل من الرئيس الأمريكي داويت أيزنهاور¹ ورئيس الوزراء البريطاني أنطوني ايدن² في فيفري 1956 بياناً مشتركاً على اثر اجتماع تم بينهما أكدا فيه على خطة دالاس و دعمها.³

وهكذا يتضح من هذا المشروع، أن التكتيك الأمريكي يهدف إلى نزع الصبغة السياسية عن النزاع العربي -الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وإعادة طرح المشكلة على أنها مشكلة تكنوقراطية قابلة للحل بالوسائل الفنية، وهذا يعني تحويل المشكلة وتجزئتها إلى قضية اقتصادية (التمية المائية وغيرها) وقضية إنسانية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وحل مشكلة الحدود بما يضمن مكاسب إسرائيل الجغرافية في الأراضي العربية.

4-مشروع إريك جونستون 1953-1955م:

اقترحه داويت ايزنهاور خلال بداية فترة حكمه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت من 20 جانفي 1953م إلى 5 مارس 1961م حيث أرسل "بعثة خاصة برئاسة السفير "إريك جونستون"⁴ من إدارة التعاون التقني إلى الشرق الأوسط، وذلك لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بأسلوب اقتصادي يتجنب بسهولة عقبات حل سياسي، ويقضي الحل الاقتصادي باستغلال مياه الأردن في مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية لتوفير فرص عمل للاجئين

¹ - داويت أيزنهاور: ولد في 24 أكتوبر 1980، و توفي في 28 مارس 1969م، من اصول هولندية، الرئيس الرابع والثلاثون لولايات المتحدة الأمريكية، عن الحزب الجمهوري، خلال الفترة 1953-1961. وقبل ذلك كان جنرالاً في الجيش الأمريكي، وهو المهندس الرئيسي لاجتياح الحلفاء لأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، والذي أفضى في المحصلة إلى هزيمة ألمانيا النازية. انظر : محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد محرران، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1993 - 1994. ص 200

² - أنطوني ايدن : مواليد 12 جوان 1897 - توفي 14 جانفي 1977 - كان سياسي بريطاني من حزب المحافظين البريطاني ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق، شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي ألفها تشرشل 1940-1945م، ثم تولاها مرة أخرى 1951-1955، ثم عين رئيساً لوزارة سنة 1955، انظر: الحاج أمين الحسيني، أسباب كارثة فلسطين، المصدر السابق، ص 95

³ - مهدي عبد الهادي ، المصدر السابق ، ص ص 206-207

⁴ -المصدر نفسه، ص 207

الذين سيميلون نحو إعادة توطينهم ولهذه الخطة مزايا اقتصادية ومردود سياسي، كما قدرت تكلفة المشروع بـ 121 مليون دولار، ستقدم معظمها الولايات المتحدة.¹

1-4-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من جونسون:

لقي مشروع "جونسون" رفضاً عربياً وحتى إسرائيلياً يمكن إبراز هذه المواقف في:

• المواقف العربية والفلسطينية:

رفض مشروع "جونستون" عربياً وشعبياً ورسمياً، ورفضه الفلسطينيون بشدة، ففي 20 جويلية 1955م، اتخذ مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين المنعقد في القدس قراراً بالإجماع جاء فيه: «يرفض اللاجئون الفلسطينيون كل مشروع أو تفكير يرمي إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحل قضية فلسطين حلاً لا يحقق المطالب الوطنية، كما يرفضون مشاريع الإسكان ومشروع "جونستون" الذي يؤدي في النهاية إلى عقد صلح مع إسرائيل أو التعاون معها.²»

أما عربياً فقد رفضت كل من الأردن والعراق ومصر المشروع واعتبرته تصفية للقضية الفلسطينية ووصفته بالاستعمار الجديد "الاستعمار الاقتصادي".³ كما عارض العرب تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، وذلك لأن معظم مياه هذه البحيرة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما تتبع هذه المياه من أراض عربية مجاورة لفلسطين، وواكب صدور المشروع مظاهرات عمت قطاع غزة قدم أبناءها شهداء في تلك المظاهرة، كذلك عمت المظاهرات مدينة القاهرة.⁴

¹ – Michael Jansen, *The United States and the Palestinian People*. Op. cit. pp143-144

² – منير الهور، وطارق الموسى، المصدر السابق، ص 51

³ – صلاح عبد ربه، اللاجئين وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، د. ط، مركز المعلومات البديلة، رام الله، 1996م، ص 57.

وانظر أيضاً: هيئة الموسوعة الفلسطينية، مج 2، ط1، دمشق، 1984، ص ص 393-394.

⁴ – حمد سعيد، المرجع السابق، ص 219

وفشل هذا المشروع بسبب الرفض الرسمي والشعبي. حيث اعترضت على المستوى الرسمي لجنة الخبراء العرب التي شكلت من مصر والأردن وسوريا ولبنان لدراسة المشروع .

- الموقف الإسرائيلي:

رفضت إسرائيل المشروع ،رغم الضغط الأمريكي عليها، التي رأت بأنه احسن طريقة لتوطين اللاجئين، ورفض إسرائيل لمشروع على حد زعمها يفي حاجات الأردن على حساب كل من سوريا ولبنان وإسرائيل، وبالرغم من النصائح التي قدمها "موشي شاريت" إلى بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي لقبول المشروع، إلا أن بن غوريون رفض المشروع، معلناً أنه لا يريد أن تتحول إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية¹.

- المواقف الدولية:

رحبت الأمم المتحدة بالمشروع واعتبرته، نقطة ايجابية، أما الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من رفض الطرفين العربي والإسرائيلي لذلك المشروع إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت متمسكة به لفترة طويلة من الزمن.²

5-مشروع داويت ايزنهاور 1958:

في مطلع جانفي 1957م، تقدم الرئيس الامريكي "داويت ايزنهاور" بمشروع الى الكونغرس الأمريكي، في شكل رسالة " ضمان الأمن والاستقلال في الشرق الأوسط ودعم السلام "جاء فيها :« منذ وقت قريب نشبت حرب تورطت فيها دول عربية تمارس نفوذاً كبيراً في المنطقة، لقد قوى الهجوم الإسرائيلي الكبير نسبياً الفروق الأساسية بين إسرائيل وجيرانها العرب، واستغلت الشيوعية الدولية كل هذا العجز، وهذا المشروع لن يحل جميع مشكلات الشرق الأوسط، هنالك مشكلة فلسطين، وعلاقات إسرائيل بالدول العربية، ومستقبل اللاجئين العرب، وهنالك مشكلة مستقبل قناة السويس، وتضاعف خطر هذه المشكلات بسبب تهديد الشيوعية الدولية الذي ينبغي إبعاده »³.

¹ - حمد سعيد ،المرجع السابق، ص219.

² - صلاح عبد ربه،المرجع السابق،ص58

³ - فايز الصايغ، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر الجديد، بيروت، 1959، ص 153

وانظر ايضا: الموسوعة الفلسطينية الدولية، الموقع الالكتروني اطلع عليها في 17مارس2018. www.pii-diaspora.org

وربط المشروع بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية، كما طالب الرئيس الأمريكي في هذا المشروع، بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، واقترح أن تتم تلك العودة على مراحل.

على أساس أن عدد اللاجئين الفلسطينيين يقدر بنصف مليون ويشكلون ألف أسرة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن وسوريا وقطاع غزة.

- المرحلة الأولى: إعادة مائة ألف لاجئ يعودون في الفترة ما بين عامي 1956 - 1957م.
- المرحلة الثانية: إعادة مائة ألف لاجئ آخرين في الفترة ما بين عامي 1959 - 1960م.
- أصحاب الأملاك الذين لا يرغبون بالعودة يتقاضون تعويضا على أملاكهم.
- توطین 160 ألف لاجئ في سوريا، و125 ألفا آخرين في الأردن.¹

لتنفيذ ذلك يتم إنشاء صندوق يوضع تحت إشراف الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين على أن تخصص لكل أسرة منزلاً مع قطعة أرض زراعية تعويض، من لا يود العودة منهم إلى ممتلكاته.²

1-5-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروع ايزنهاور:

لقي مشروع "داويت ايزنهاور" رفضاً عربياً وحتى إسرائيلياً يمكن إبراز هذه المواقف في:

• المواقف الفلسطينية والعربية:

صدر أول رد فعل عربي من مصر، حيث صرح السفير المصري في بيروت رداً على المشروع الذي جاء بعد العدوان المشترك في 29 أكتوبر 1956م، مباشرة قائلاً: "إن العرب لا يريدون نفوذاً من الشرق ولا من الغرب"³، كما وصفه جمال عبد الناصر بـ "المبدأ" الأعور لأنه ينظر بعين واحدة لمسألة الشرق الأوسط وأن مصر ترفض تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية.⁴

¹ - فايز الصايغ، المرجع السابق، ص 154.

² - إبراهيم الجندي، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين، دار الشروق، 2001، ص 46

³ - Jahn Marlowe, **Arab Nationalism and British Imperialism a study in power politics**, London, 1961, p. 148

⁴ - ميسون عباس حسين الجبوري، موقف اللوم أ من العدوان الثلاثي 1956م، مجلة كلية تربية البنات، ع27، ص5، 2006، ص75

كما رفضت كل من سوريا والأردن ودول الخليج المشروع ،لكونه جاء في شكل سياسة ملئ الفراغ في المنطقة، باستثناء المملكة العربية السعودية التي رحبت بالمشروع على حساب القضايا العربية المطروحة، أما الموقف الفلسطيني فرفض أي مساعدات أمريكية ،وعبر عنه الحزب الشيوعي بأنه استثمار اقتصادي وسياسي في المنطقة على حساب القضية الفلسطينية.

● **المواقف الدولية:**

علق " همرشولد "الأمين العام للأمم المتحدة على مشروع أيزنهاور قائلاً " إن المشروع يخلق قاعدة لمعالجة مشكلة خطيرة من مشاكل المنطقة هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين¹. ورحبت به دول أوروبا الغربية في مقدمتهم بريطانيا التي حاولت تشتيت الصف العربي، كما وجد هذا المشروع رفضاً سوفياتياً قوياً واعتبره مبادرة لكسب حلفاء وتصفية القضية الفلسطينية، وقام الاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدات لمصر من أجل الوقوف في وجه المشروع، لكن الاتحاد السوفياتي كان موقفه من أجل كسب حلفاء جدد في المنطقة لخدمة مصالح النظام الاشتراكي وتطويق النفوذ الأمريكي، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر، والذي خلق أزمة في منطقة الشرق الاوسط، الأمر الذي جعل السوفيات يتحركون لوقف امتداد الفكر الرأسمالي للمنطقة.

6- مشروع جون كينيدي 1961:

علق العرب الآمال على الرئيس الأمريكي جون كينيدي² " 1961 م، لاعتقادهم بأنه تفهم تعقيدات المسألة الفلسطينية، وأنه بصدد معالجة القضية بتجرد وموضوعية واستبشروا خيراً بالرسائل التي بعث بها إلى قادة مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، مؤكداً على رغبة الإدارة الأمريكية في حل مشكلة اللاجئين، والصراع العربي - الإسرائيلي بنزاهة وبجدية: يقول كينيدي: «..نحن مستعدون للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين العرب على أساس المبدأ القاضي بإعادتهم إلى ديارهم، أو بتعويضهم عن

¹ -عبد الله أبو ربيع، مشاريع توطين الفلسطينيين وتصفية حق العودة، مجلة باحث للدارسات، بيروت، لبنان، 2003، ص 110

² -جون كينيدي : ولد سنة 1917 م في بروكلن، انتخب رئيساً للولايات المتحدة سنة 1961 م عن الحزب الديمقراطي، كان أكثر تعاطفاً مع إسرائيل من سلفه أيزنهاور ، اغتيل في 22 نوفمبر 1963 أنظر: المنجد، المصدر السابق، ص 80

ممتلكاتهم، وكذلك نحن مستعدون للمساهمة في إيجاد حل منصف ومعقول للمشكلة الناجمة عن المشروع الخاص بتنمية موارد مياه نهر الأردن.

واني لمسرور لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أبرزت أخيراً ضرورة الإسراع في تنفيذ توصياتها السابقة بشأن مشكلة اللاجئين، وأود أن أذكر بوضوح أن موقف هذه الحكومة حيال تلك المشكلة يستند وسيظل مستنداً إلى التمسك بتأييد توصيات الجمعية العامة بشأن اللاجئين مع الاهتمام دون تحيز بتنفيذ تلك التوصيات بطريقة تعود على اللاجئين بأكبر قسط من المنفعة.

وإن الولايات المتحدة، بوصفها عضواً في لجنة التوفيق، تنظر بعين الجد إلى المهمة التي عهدت بها الأمم المتحدة إليها، وإننا مصممون على أن نستخدم نفوذنا حتى تضاعف هذه اللجنة جهودها للعمل على إحراز تقدم فيما يتعلق بإيجاد حل سلمي وعادل، وأرجو أن تتعاون الأطراف مع أي برنامج تتخذه اللجنة بقصد حماية مصالح اللاجئين...¹.

ولما أصبح كيندي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية جرت مراجعة شاملة للوضع في الشرق الأوسط اشترك فيها خبراء أكفاء في شؤون الشرق الأوسط²، وعلى ضوء حصاد سياسة ايزنهاور، بدأ كيندي مراسلاته الشهيرة مع الرئيس جمال عبد الناصر³، وفي مارس 1961م طرح مشروعاً عاماً لحل النزاع في المنطقة وجاء فيها:

أ- ستقدم الولايات المتحدة أقصى ما يمكنها من المساعدات الملزمة لكل دول الشرق الأوسط المصممة على التحكم في مصيرها بقصد توافر مزيد من الرفاهية لشعوبها، مع السماح لجاراتها بالعمل عن تحقيق هذه الأهداف الأساسية نفسها.

¹ - وزارة الثقافة والإرشاد القومي، وثائق فلسطين، ج2، 1950-1965، القاهرة 1965، ص130

² - عبد الله أبو ربيع، المرجع السابق، ص114

³ - انظر الى رسالة جمال عبد الناصر لكيندي 11ماتي 1961، الملحق رقم: 8 ص358

ب- إن الولايات المتحدة مستعدة دائما للمساهمة في نطاق الأمم المتحدة وخارج نطاقها، في البحث عن حلول للمنازعات التي تبدد الطاقات الثمينة لدول الشرق الأوسط وتؤخر التقدم الاقتصادي التي تريد كل الشعوب الحرة بحق أن تتمتع به.

ج- إن الولايات المتحدة اذ تتطلع إلى تحسين حال شعوب الشرق الأوسط، مستعدة للاستمرار في تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية القومية الموسوعة¹.

1-6-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من المشروع:

لقي مشروع " كينيدي " ترحيبا عربيا ورفضاً إسرائيلياً يمكن ابراز هذه المواقف في:

● الموقف الفلسطيني:

رحب الفلسطينيون والعرب بالمبادرة وعلقوا عليها الآمال، ولكن أمالهم سرعان ما خابت ، بسبب رفض الإسرائيليين ، واللوبي الصهيوني ، ومجلسي النواب والشيوخ للمشروع، وكذلك بسبب تدهور العلاقات السورية المصرية التي ادت بمصر وسوريا بالانشغال بحل مشروع الوحدة الإقليمية الجمهورية العربية المتحدة -مصر وسوريا- في 28 سبتمبر 1961م ، أدى إلى ضياع مبادرة الرئيس "كينيدي" الفلسطينية².

● المواقف الإسرائيلية:

لقي المشروع رفضاً تاماً ، فرفضه كل من بن غوريون في نوفمبر 1961م، ألغى خطاباً أمام الكنيست، كما ورفضته رئاسة الحكومة "غولدا مائير" في ما بعد، رغم أنه "كينيدي" شدد القول لبن غوريون في اجتماعهما في 30 ماي 1961م ، أن خطته تتطوي على حل للمشكلة في ثلاث شعب: العودة وإعادة التوطين في الأقطار العربية وضمانات كافية الأمن لإسرائيل³.

¹ - عبد الهادي مهدي، المرجع السابق، ص115

² - عبد الله أبو ربيع، المرجع السابق، ص116

³ - Robert Silverberg: *If I forget thee, O Jerusalem! American Jews and the State*, New York.1970.p15

7-مشروع "جوزيف جونسون" 1961 م:

جاء هذا المشروع في مرحلة صعبة من تاريخ المنطقة التي بدأت تشهد العديد من التوترات السياسية والعسكرية، مثل التوتر على الحدود السورية - التركية - والسورية الإسرائيلية عام 1957م، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وأحداث لبنان 1958م، ونزول القوات الأمريكية في لبنان، وثورة العراق 1958م، وسقوط ملف بغداد، وغيرها من الأحداث الإقليمية التي أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في المشكلة خوفاً على مصالحها في المنطقة.

لذا قررت الادارة الأمريكية أن ترشح "جوزيف جونسون"¹ رئيس معهد "كارنجيا" للسلام العالمي، بأن يقود بدراسة حول اللاجئين، وتضمن مشروعه:

أ- إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أو التعويض، مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقاها كبديل إذا اختارت البقاء حيث هي، ومن ناحية أخرى يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها.²

ب- تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها "إسرائيل" بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

ج- من حق إسرائيل أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه، يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية، كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق، لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.³

¹ - جوزيف جونسون رئيس معهد كارنجيا للسلام العالمي.

² - الجندي، إبراهيم، المرجع السابق، ص 47

³ - منير الهور، وطارق الموسى، المرجع السابق، ص 61

1-7-المواقف العربية الفلسطينية والدولية من مشروع جونسون:

تباينت المواقف العربية والدولية اتجاه المشروع بين معارض ومؤيد له، و يمكننا اظهار هذه المواقف فيما يلي:

• الموقف العربي من مشروع جونسون:

لم ترفض الأقطار العربية مقترحات جونسون بشكل صريح، وإنما طالبت بضرورة موافقة إسرائيل على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين قبل الدخول في بحث أية تفاصيل¹، ولم يبدي أي طرف فلسطيني قبوله أو رفضه للمشروع.

• الموقف الإسرائيلي من مشروع جونسون:

رفضت إسرائيل مقترحات جوزيف جونسون في نوفمبر 1962، على لسان وزير خارجيتها "جولدا مائير" لأنه ارتبط بالعودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين²، كما أن قبول إسرائيل للمشروع فيه تهديد لمصالحها وأمنها في المنطقة.

وفي تحليل للمشروع يمكن القول أنه يتعارض مع نص الفقرة 11 من القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة، لأنه يخول اليهود الحق في رفض عودة من لا يؤمن على أمن إسرائيل، ومعروف أن اللاجئين جميعهم في نظر إسرائيل يشكلون خطراً عليها، كما أنه يركز على كون المشكلة قضية لاجئين فحسب، غير أن مشكلة اللاجئين مرتبطة بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني، وتحرير أرضه من الوجود الصهيوني.

¹ - ليلي القاضي، المرجع السابق، ص 84

² - أيمن طلال يوسف، اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية، من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كليلنتون، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، دراسة بعنوان اللاجئين الفلسطينيون. فلسطين 2015، راجع الموقع الإلكتروني: www.palinfo.com

³ - يندون بينز جونسون: ولد في 27 أوت 1908 توفي في 22 جانفي 1973، وغالبا ما يشار إليه بأحرفه الأولى LBJ، هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1963 إلى 1969، وتسلم المنصب بعد أن شغل منصب نائب الرئيس السابع والثلاثين في عهد الرئيس جون كينيدي من عام 1961 إلى 1963. وهو ديمقراطي من ولاية تكساس، حيث مثل الولاية في مجلس النواب وكان قائد الأغلبية في مجلس الشيوخ. جونسون هو أحد أربعة أشخاص فقط خدموا في جميع المناصب الاتحادية المنتخبة الأربعة (الرئيس ونائب الرئيس ودخل مجلس الشيوخ والنواب، وهم جون تايلر وأندرو جونسون وريتشارد نيكسون). للمزيد أنظر: ليلي سليم القاضي، المرجع السابق، ص 84

8- مشروع ليندون جونسون 1967م:

جاء في الفقرة 2 من خطاب الرئيس "ليندون جونسون" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 جوان 1967 م، " لا بد من حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً، خاصة وأن حرب جوان 1967، اقتلعت معها مزيداً من الناس من موطنهم الأصلي، لذا ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها نحو رفع الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس، وجاء ذلك التصريح بعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار في حرب 1967م¹.

من الملاحظ أن المشروع الجديد كرس وجهة النظر الأمريكية بخصوص قضية اللاجئين، وحمل وزرهم إلى حكومات المنطقة بما فيها إسرائيل لأنها أعاقَت حل مشكلتهم من خلال الحرب التي اندلعت في المنطقة، لكنه لم يشر إطلاقاً إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذه القضية، ولم يوضح السبيل لحل مشكلتهم كما أدعى بشكل عادل، فظل مشروعه غامضاً في هذا الاتجاه.

9 - مبادرة وليام روجرز 1970:

طرح "وليام روجرز" ² وزير الخارجية الأمريكية في 25 جوان 1970م، مبادرة مع الأردن ومصر وإسرائيل في سبيل التوصل الى التسوية السياسية للصراع في المنطقة العربية، ومشروعه السياسي يستند الى تنفيذ قرار مجلس الامن 242، لاقامة مباحثات للتوصل الى اتفاق سلام عادل ودائم، على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الاقليمي لك طرف واستقلاله السياسي³، وتناول المشروع النقاط التالي:

أ- دعوة الفرقاء- مصر، الاردن، إسرائيل- للجلوس على طاولة المفاوضات لتنفيذ قرار 242.

¹ - ليلي سليم القاضي ، المرجع السابق، ص84

² - محامي وسياسي أميركي، تولى عدة مناصب قضائية واستشارية، حتى أصبح وزير للخارجية بعد فوز نيكسون بالرئاسة في 1968، أنظر الى: الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج4، المصدر السابق، ص838

³ - وليام كونت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الاسرائيلي، ط1، مركز الاهرام للترجمة و النشر، القاهرة 1994، ص89

ب- يعطى اللاجئين العرب من عرب فلسطين عام 1967م، الخيار بين العودة أو الإقامة الدائمة في الدول العربية مع التعويضات الإسرائيلية لهم.

ج- الموافقة على تصريح المبعوث الخاص "غونار يارنيغ"¹ من قرارات تخص تنفيذ قرار 242.

1-8-المواقف الفلسطينية العربية والإسرائيلية من المبادرة:

تباينت المواقف حول مبادرة "روجر" رفضا عربيا وحتى إسرائيليا يمكن إبراز هذه المواقف

في:

• المواقف الفلسطينية:

رفضت حركة فتح المبادرة وجاء على لسان ياسر عرفات «..لمصلحة من هذا المشروع، إنه لمصلحة إسرائيل..»²، كما علق "محمد يوسف النجار" رئيس اللجنة العليا لشؤون الفلسطينيين انها جاءت لإنهاء حركة الثورة الفلسطينية³، وانتقد "جمال عبد الناصر" تصريح حركة فتح ، فردت السلطات المصرية بإغلاق إذاعتي صوت العاصفة وصوت فلسطين من القاهرة في 28 جويلية 1970 م، وبدأت السلطات الأردنية في سبتمبر 1970 بالهجوم الشامل على الفصائل الفلسطينية للمقاومة خاصة "فتح" التي غادرت الأردن الى لبنان. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة استثنائية في 27 اوت 1970م، وعلق على المبادرة بالرفض لأنها جاءت لتقدم تنازلات لإسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية⁴.

¹ - وفقا للمادة 3 من قرار مجلس الامن رقم 242، عين الامين العام للأمم المتحدة د/غونار يارنيغ، السفير السويدي في موسكو ممثلا خاصة له. (ولد في السويد عام 1917 ، حصل على دكتوراه في الفلسفة عام 1943 ، وانتقل إلى السلك الدبلوماسي عام 1949 ، كتنّرج في مناصبه. واختير مبعوثا عن هيئة الأمم المتحدة إلى "الشرق الأوسط" لمتابعة قرار مجلس الأمن بانسحاب الصهاينة من الأراضي العربية، حيث بدأ ت مهمته في 10 ديسمبر 1967 لمتابعة قرار مجلس الأمن بانسحاب الصهاينة من الأراضي العربية، حيث بدأ ت مهمته في 10 ديسمبر 1967، للمزيد انظر، موسوعة مقاتل الصحراء، على الرابط:

www.moqatel.com

² - الكتاب السنوي، المصدر السابق، ص 16

³ - الموسوعة الفلسطينية، ج 2، المصدر السابق، ص 488

⁴ - حنيف غازي، الفكر السياسي الفلسطيني 1936-1988، ط 1. دار دانية، دمشق 1993، ص 179

⁵ - عبد الحفيظ محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز، مجلة شؤون فلسطينية ، ع 2، ماي 1971، ص 56

• الموقف العربي:

وافقت كل من مصر والاردن على المبادرة، وتحفظ سوريا على المبادرة بسبب ابعادها من المحادثات، بينما انكرت الجزائر المبادرة باعتباره جزء من مشروع القرار¹ 242، كما عبرت لبنان عن رفضها للمبادرة باعتبارها تحقق مصالح اسرائيل وبعض الاطراف وليست تسوية عادلة.

• الموقف الإسرائيلي:

برغم من الضغوطات الأمريكية لتقبل المشروع إلا أن إسرائيل رفضت المشروع على لسان رئيسة الوزراء "الإسرائيلية" غولدا مائير" في 4 أبريل 1971 أمام المؤتمر الوطني لحزب العمال الإسرائيلي الحاكم في حينه" أن إسرائيل" لن تتخلى عن القدس والجولان وشرم الشيخ، وأنها ترفض ضمانات الدول الكبرى، وترفض الضمانات الدولية المحددة، ووجود أي قوات دولية على الحدود" اسرائيل².

وكان مصير المشروع هو الفشل بعد تعليق الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة بسبب رفض إسرائيل لها، وكذا بسبب اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة في أكتوبر 1973م.

10- مشروع وثيقة سوندورز 1975:

كان هذا المشروع تحت راعية الرئيس الأمريكي "هنري كيسنجر"³ في 29 سبتمبر 1975 م، حاول أن يطمئن العرب عندما وعد ممثلهم في الأمم المتحدة، بأنه سيبدأ بالتفكير الجدي في كيفية تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني⁴.

في 12 نوفمبر 1975م، كلف "هنري كيسنجر" مساعده نائب وزير خارجية الولايات المتحدة "هارولد سوندرز" بإعداد بيان عرف باسم "وثيقة سوندرز" وتبدأ الوثيقة بتأكيد عدة أمور مهمة من أبرزها:

¹ عبد الحفيظ محارب، المرجع السابق، ص57

² - نفس المرجع، ص57

³ - هنري الفريد كيسنجر: ولد عام 1923 بالمانيا الغربية من اسرة يهودية انتقل الى اللوم أ. عام 1938. من مشاهير الساسة الامريكيين، وزيرة خارجية لأمريكا ما بين 1973-1977، مدبر اتفاقية وقف اطلاق النار بين العرب و إسرائيل في حرب 1973م. للمزيد انظر:

-world book. Op.cit.p289

⁴ - Quandt, William Baur. **Decade of Decisions: American Policy - toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976.** Berkeley, Calif.; University of California Press, 1977.p.276.p.276

أ- بذل الولايات المتحدة الأمريكية كل الجهود ، وإتمام التقدم الفعلي ، لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي .

ب- الأخذ في الاعتبار في أية مفاوضات خاصة بسلم عربي -إسرائيلي ، المصالح المشروعة للفلسطينيين .

ج- التوصل إلى اتفاق يحدد وضعاً عادلاً ودائماً للشعب العربي الفلسطيني .

د- صعوبة دخول الفلسطينيين في المفاوضات ، إلى هذا الوقت، يرجع إلى عدم تحديد ماهية المصالح الفلسطينية .¹

10-1-المواقف العربية الفلسطينية والدولية من الوثيقة:

تباين الآراء المواقف حول هذه الوثيقة و يمكن ابرازها في النقاط التالية:

• المواقف العربية والفلسطينية:

رحبت بعض الأطراف العربية بهذه الوثيقة واعتبرتها خطوة بناءة إلى الأمام ، وبأنها موقف واضح ،وتحمل أثارا واضحة لتغير في الموقف الأمريكي من الصراع ، أما المقاومة الفلسطينية فرأت فيها محاولة لحملها على التخلي عن الكفاح المسلح، وتنازلاً عن حق الشرعي في تحرير أرضها².

• الموقف الإسرائيلي:

أدى ظهور هذه الوثيقة إلى ظهور جدل واسع في الأوساط السياسية الإسرائيلية في حينها، فقد اعتبرت تلك الأوساط الوثيقة خرقاً واضحاً للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص.

لهذا وأمام الموقف الإسرائيلي من الوثيقة، فوراً اتصلت منها الإدارة الأمريكية واعتبرتها على لسان وزير خارجيتها هنري كيسنجر مجرد عملية تدريب سياسية أكاديمية وأكد أن سياسة أمريكا تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي لم تتغير وثابتة كما هي .³

¹ -مهدي عبد الهادي، المصدر السابق ، ص 530

² - Brecher Micheal. **Decisions in Israel's Foreign Policy.** Oxford University Press ,London1967-1974.p47

³ - ليلى بارود، مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون - فورد - كارتر - ريغان، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، 1963، ص 52

وهكذا يتضح لنا من خلال ما سبق، أن وثيقة "سوندرز" ما هي إلا لعبة تكتيكية مخادعة في السياسة الأمريكية، أريد منها فقط خداع الرأي العام العربي والدولي، وأن أمريكا لا تستطيع طرح مشاريع تخص قضية الصراع العربي-الإسرائيلي بعيدا عن المواقف الإسرائيلية تجاه هذا الصراع.

11- مشاريع جيمي كارتر 1977 - 1980:

تجددت المشاريع الأمريكية لإيجاد تسوية سلمية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي في عهد الرئيس كارتر — وما يهمنا منها هنا ما يتعلق بقضية اللاجئين.

كانت نتيجة الانتخابات الأمريكية التي أجريت في 2 نوفمبر 1976 وفوز "جيمي كارتر"¹ بالرئاسة الأمريكية² وفي أقل من شهرين من استلامه منصبه تحدث الرئيس الأمريكي في 16 مارس 1977 عن رؤية للسلام بين العرب وإسرائيل برعاية أمريكية في ولاية ماساشوست³ حدد فيه ثلاث شروط للسلام الدائم:

- أ- أنه يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالنسبة للعرب يجب الاعتراف بحدود آمنة ومعتترف بها لإسرائيل، ولم يأتي على ذكر مشكلة اللاجئين على الإطلاق⁴.
- ب- إقامة حدود ثابتة لإسرائيل وانسحاب "إسرائيلي" من الأراضي المحتلة في عدوان 1967م.
- ج- معالجة القضية الفلسطينية بالنظر إلى الفلسطينيين كشعب عانى طويلا يستحق أن يكون له وطن.

¹ - جيمي كارتر: ولد في 1924م، وتخرج من الأكاديمية العسكرية البحرية 1953م، استطاع أن يحصل على مكانة في الحزب الديمقراطي، أهلته لأن يصبح حاكما في ولاية جورجيا 1970م، ثم الرئيس 39 للولايات المتحدة الأمريكية في 20 جانفي 1977، انظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج5، ص22

² - بارود ليلي، المرجع السابق، ص52

³ - عبد الغفار نبيل محمود، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (أكتوبر 1973 ، سبتمبر 1978)، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، 1982 م. ص217

⁴ - محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ت ، كوكب الرئيس، جمعية ، الدراسات العربية، القدس، 1985 ، ص 188

والملاحظ أن مشروع "كارتر" جاء ليضمن القرار الأممي رقم 242 الصادر في 1967م، كما أنه أكد على سلامة وأمن إسرائيل، ولم يشر الى كيفية تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بل أنه أنكر بصريح العبارة وجود دولة فلسطينية، وبذلك قلب الموازين "صاحب الحق يحتاج الى وطن، ويهود الشتات وجب تثبيت حدود دولتهم.

1-11-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروع كارتر:

● الموقف الفلسطيني:

علق ياسر عرفات بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية على الرؤية الأمريكية أنه يقبل بقرار من الأمم المتحدة ينص على حق "إسرائيل" في الوجود، إذا ما تضمن القرار نفسه الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في إقامة دولة المستقلة، وقال عرفات « إن الوطن في الضفة والقطاع من شأنه أن يحل المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني، ويضمن نوعاً من التسوية والأمن في الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة»¹.

● الموقف الإسرائيلي:

رغم تأكيد الرئيس الأمريكي كارتر في اعلانه في 3 أكتوبر 1977م ،على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل ، وأنها لا تعتزم فرض تسوية سلام علي إسرائيل ، وبأن قرار مجلس الأمن رقم 242 لم يزل يشكل الأساس للسلام ، وبأن إسرائيل والعرب لهم حق العيش في سلام فقد شنت إسرائيل واللوبي الصهيوني ،حملة شعواء ضد الرئيس كارتر بسبب تأكيده على ضرورة الإقرار والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني²، وهو الأمر الذي أدى بكارتر للتراجع عن هذا التصريح وتتصل منه أمام الغضب الإسرائيلي وقال أنه يعني بالوطن: يمكن أن يكون الأردن مثلاً وليس بالضرورة فلسطين.³

لذلك كان الموقف الاسرائيلي موحد هو الرفض القاطع لمشروع كارتر، وبالتالي لم يحقق مشروعة أي أثر على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، وحتى على المستوى الدولي والعربي.

¹ - محمد شديد، المرجع السابق، ص 188

² - مهدي عبد الهادي، المصدر السابق، ص 166

³ - نبيل عبد الغفار، المرجع السابق، ص 249.

12- مبادرة رونالد ريغان¹ 1982:

قدم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان²، مشروعاً جديداً للسلام، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، حيث ألقى خطاباً في 2 سبتمبر 1982 قال فيه: «أن الغزو الإسرائيلي للبنان أثبت أموراً عديدة، لكن اثنين من نتائجه أساسيان لعملية السلام، برغم من الخسائر العسكرية لمنظمة فتح الفلسطينية، لكنها لم تقلل من تطلع الشعب الفلسطيني الى حل عادل، فيما اثبتت النجاحات العسكرية لإسرائيل أنها القوة الاولى في المنطقة، إلا أن ذلك لن يضمن لها السلام الدائم مع جيرانها..»³.

وجاء فيها بخصوص قضية اللاجئين "أن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم هي أكثر من قضية لاجئين، وأنه يوافق على ذلك"⁴، وكانت فكرة "رونالد ريغان" الرئيس الأمريكي حينذاك حول قضية اللاجئين تتمثل:

أ- في أن الحل الأمثل لها يكمن في توطين اللاجئين في البلدان العربية المضيفة، خاصة سوريا والأردن مع إنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقدير خسائر اللاجئين ولمعرفة احتياجاتهم في البلدان التي يتواجدون فيها.

ب- إن السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما، إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة.

ج- لإسرائيل حل في الوجود وراء حدود آمنة، يمكن الدفاع عنها.

د- تجميد إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وقطاع غزة، إقامة حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يستمر خمس سنوات، تبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي.⁵

¹ - محمد شديد، المرجع السابق، ص 188

² - رونالد ريغان: ولد في 1911، عاش طولة بائسة، و عمل في شبابها في السينما في هوليوود، فاز بحاكمية كاليفورنيا في 1966، واصبح رئيساً لأمريكا في 1980 ضد منافسه جيمي كارتر، انظر الكيالي و آخرون، الموسوعة السياسية، ج 2، ص 873

³ - منير الهور، طارق الموسى، المرجع السابق، ص 209

⁴ - Framework for in the Middle East, Agreed at Camp David, 17 September 1978 The Quest for for peace, P 76

⁵ - صائب عريقات، السلام على السلام، المرجع السابق، ص 88

1-12-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من المشروع:

لقيت مبادرة رونالد ريغن رفضا عربيا وإسرائيليا ويمكن ابراز ذلك في:

● الموقف الفلسطيني:

اختلفت ردود الافعال ما بين حركة "فتح" والفصائل الفلسطينية الكبرى، حيث عارضت الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين المشروع واعتبرته "مشروع اعتراف بدولة واحدة"، في حين صرح ياسر عرفات¹ بأن القيادة الفلسطينية المتمثلة في "فتح" لا ترفض المبادرة لكنها تريد دراستها للرد عليه، ورفض الحزب الشيوعي و جماعة الاخوان المشروع من خلال البيانات والمذكرات وأعتبرته استسلام للشروط الأمريكية واعتراف بإسرائيل².

● الموقف الإسرائيلي:

رفضت المشروع وأكدت في معرض رفضها على استمرار في انشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان 1967م، انسجاما مع الحق الوطني في الأراضي الفلسطينية³.

● المواقف الدولية:

تباين ردود الفعل حول المشروع بيم مؤيد و معارض له، فالاتحاد السوفياتي رفض المشروع وحذر من تداعياتها على المنطقة والسلام، مؤكدا على أنه ابتلاع للحق الفلسطيني والقضاء عليهم كشعب مستقل، أما الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا اعتبرته نقطة تحول في السلام العربي الإسرائيلي، وأصدرت دول السوق الأوروبية⁴ بيانا، اعتبرت فيه أنه المدخل

¹ -ياسر عرفات: وكنيته أبو عمار. ولد 24 أوت 1929 - توفي. 11 نوفمبر 2004، هو سياسي وزعيم فلسطيني. كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وزعيم حركة فتح، والتي أسسها عام 1959. منذ 4 فيفري 1969م إلى 29 أكتوبر 2004 كرس عرفات معظم أوقاته لقيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. حصل على جائزة نوبل للسلام 1994، للمزيد انظر: الجزيرة نت، 2004. www.eljazeera.net

² - الحسن خالد، قراءات نقدية لثلاث مبادرات، المرجع السابق، ص 120

³ - فيص حوراني، المرجع السابق، ص 22

⁴ - سوق أوروبية مشتركة: هو مشروع اقتصادي سياسي، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في إيطاليا في جوان (1951م)، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ. وتلا ذلك وضع المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها

الوحيد للسلام وانتهاء الصراع، وصدر البيان في 1 مارس 1983م، لكنها أكدت على حق المشاركة لمنظمة فتح في المفاوضات باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني.¹

ومن الملاحظ أن موقف الاتحاد السوفياتي جاء في إطار كسب حلفاء في إطار الحرب الباردة مع المعسكر الغربي الأمريكي.

• تقييم المشاريع والمبادرات الأمريكية:

من خلال استقراء المشاريع والمبادرات الأمريكية المطروحة بخصوص حل مشكلة اللاجئين نجد:

- إن موقف الإدارة الأمريكية كان فيه نوع من التخاذل بل يمكن القول التأييد المطلق لمواقف إسرائيل اتجاه قضية اللاجئين، فنراها تركز في معظم مشاريعها ومبادراتها على الجانب الاقتصادي للاجئين محاولة جعل المشكلة مشكلة اقتصادية إنسانية بحاجة إلى حلول واقعية، وأيضاً نجدها تركز على توطئتين وتعويض اللاجئين في البلدان العربية التي يتواجدون بها.
- نجد أن الإدارة الأمريكية المختلفة في تعاطيها مع قضية اللاجئين تبنت منذ أيام هاري ترومان حتى الآن ثلاث إمكانيات لإيجاد حلول لهذه القضية، وهي: التوطين في البلدان العربية، والتعويض للاجئين عما خسروه أثناء الحرب، وإعادة تأهيلهم حتى يكون بمقدورهم أن يتكيفوا ويتأقلموا مع الواقع الاجتماعي والسياسي في البلدان التي يعيشون فيها.²
- إن أغلب المبادرات الأمريكية كانت شكلية تحذيرية تهدف إلى إعطاء انطباع لحلفائها العرب أن أمريكا متمسكة بإيجاد حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين، خوفاً من أن تجنح بعض الدول العربية المعتدلة نحو الاتحاد السوفييتي في لعبة تقسيم النفوذ بين الأقوياء في العالم.

فيما سمي معاهدة روما لتتشأ رسمياً في 25 مارس 1957م، الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة. للمزيد

انظر: أحمد شاهين، المرجع السابق، ص58

¹ - أحمد شاهين، المرجع السابق، ص58

² - المرجع نفسه، ص60

• وإذا ما نظرنا إلى طبيعة الأهداف التي تطلعت هذه المشاريع إلى تحقيقها، نجدها تركز على جانبين:

• الجانب الإنساني:

يتعلق باللاجئين أنفسهم، وأهم أهدافه:

- 1- استيعاب اللاجئين في المجتمعات التي يعيشون فيها.
- 2- طرح مشاريع اقتصادية تهدف إلى تنمية البلدان التي يقيم فيها هؤلاء اللاجئين.
- 3- استغلال اللاجئين كطاقات بشرية عاملة والمساهمة في تنمية تلك المجتمعات¹.

• الجانب السياسي الأمني:

والموجه إلى إسرائيل " دولة الاحتلال المعتدية " فإنها تركز على:

- 1- ضمان حق إسرائيل في الوجود والحفاظ على أمنها.
 - 2- ضمان السلامة والأمن الإقليمي بهدف الحفاظ على مصالح تلك الدول.
 - 3- طمس القاعدة الجماهيرية للحركة الوطنية الفلسطينية، من خلال إنهاء مشكلة اللاجئين.
 - 4- تصفية القضية الفلسطينية، من خلال اختزالها بقضية اللاجئين، ومن ثم إنهاء قضية اللجوء من خلال إعادة توزيع اللاجئين واسكانهم خارج فلسطين².
- إن هذا التجاهل لجوهر القضية الفلسطينية جاء بناءً على استراتيجية الأمن الأمريكية، التي نظرت إلى المشكلة من بعدها الأمني الذي من شأنه أن استمر أن يهز مصالحها في المنطقة، خاصة في ظل الحرب الباردة، وإمكانية توجه الحركة الوطنية باتجاه الدول الشرقية، لذلك عملت على طرح حلول تسكينيه بهدف تهدئة الأوضاع، والحفاظ على الوضع القائم، كونه يخدم إسرائيل وأمنها أولاً وأخيراً.

¹ - أحمد شاهين، المرجع السابق، ص 61

² - الحسن خالد، قراءات نقدية لثلاث مبادرات، المرجع السابق، ص 122

ثالثاً: المبادرات والمشاريع الإسرائيلية:

منذ نشوء مشكلة اللاجئين دأبت إسرائيل تتنصل من هذه المشكلة، كما أخذت تماطل وتهرب من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتدعي عدم مسؤوليتها عنها، وتلقي بالمسؤولية على الفلسطينيين أنفسهم والدول العربية.

واختلفت المشاريع والآراء الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية، خلال هذه المرحلة عن سابقتها، اختلافاً جذرياً، وذلك لأن هذه المرحلة تكونت بها ما يسمى بالدولة اليهودية على جزء كبير من أرض فلسطين، وأصبحت دولة إسرائيل أمراً واقعاً معترفاً به من معظم دول العالم خاصة العظمى منها.

لهذا سنجد أن المشاريع الصهيونية خلال هذه المرحلة، تختلف من حيث الطرح والمضمون عما جاء من مشاريع صهيونية في مرحلة الانتداب البريطاني. فقد طرحت من بدايات هذه المرحلة العديد من الأفكار الصهيونية القائمة على القوة العسكرية، وذلك نتيجة هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام 1948 م، وسنقوم في هذا السياق باستعراض هذه المواقف.

1- مشروع يوسف فايتز¹ "خطة يوحنا" 1950 :

منذ البداية شكل موضوع اللاجئين الفلسطينيين مشكلة حقيقية للقادة الإسرائيليين والذي تطلب مواجهة سريعة خاصة في السنوات الأولى لبزوغ المشكلة، حيث تم وضع تصورات للتعامل معها منذ الوهلة الأولى.

في 5 جوان 1948م، اقترح "يوسف فايتز" مدير الصندوق القومي اليهودي خطة على "ديفيد بن غوريون"² أول رئيس وزراء إسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل، تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعمل على خلق واقع جديد على الأرض تتمحور في عدة نقاط أهمها:³

¹ - يوسف و يتز او فايتس، ولد عام 1890-1972 بأوكرانيا، استقر في فلسطين عام 1908، عمل مديراً لإدارة الأراضي بالصندوق القومي اليهودي، 1932-1967م، ترأس لجنة الترانسفير 1+2 في 1948-1949، انظر بيني مورييس، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مولدها ونشأتها، ت، عماد عواد، مجلة المعرفة، الكويت، جانفي 1978، ص 338

² - بن غوريون : مؤسس الدولة اليهودية وأول رئيس للوزراء ووزير للدفاع فيها، قائد حركة العمل الصهيوني، ولد في بولندا. من مؤسسي جمعية الشباب الصهيوني وقوات الهاجاناة للمزيد انظر: جولدا مائير، حياتي، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص 100

³ - إيليا زريق في دراسته " المرجع السابق، ص 45

- تدمير المدن والقرى العربية ومنع العرب من الاستفادة والانتفاع بأموالهم.
- تشجيع الاستيطان اليهودي في المدن والقرى العربية التي هجرها أصحابها¹.
- مساعدة الدول العربية في استيعاب المهاجرين العرب.²

ووافق بن غوريون على مكونات الخطة كلها باستثناء بندها الأخير، الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في اجتماع عقد في 26 أوت 1948م، إذ أعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم، وعلى إسرائيل ألا تخضع لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية إن حدث ذلك، وإذا أجبرت إسرائيل على إعادة اللاجئين فإنها تسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحرفيين، لكنها لا تسمح أبداً بعودة أي من القرويين.³

وراسل "فيتز" السفير الإسرائيلي في الأرجنتين "يعكوف تسور" من أجل نقل 20 عائلة إلى الأرجنتين⁴، بعد فشل "عملية يوحنا" سعى "فيتز" إلى خطة بديلة تقوم على توطين فلسطينيين من عرب إسرائيل ولاجئين فلسطين من بلدان عربية مجاورة في ليبيا حيث يتم شراء أراض واسعة من قبل إسرائيليين من قبل المستوطنين الإيطاليين الراغبين في ترك ليبيا من أجل هذه الغرض عرفت باسم "الخطة الليبية"⁵.

كما يتم من خلال ذلك عملية تبادل لأموال العرب في إسرائيل مع أملاك اليهود المقيمين (حوالي 3500 شخص) هناك والذي سيتم تشجيعهم للهجرة لإسرائيل.

¹ - نجم زائف، التوجيهات والمواقف العربية الراهنة لحل مش كلة فلسطيني الشتات ، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، 2002، ص 596

² - ثابت أحمد، الترتيبات الدولية والاقليمية لحل قضية اللاجئين، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2002، ص 63

³ - المرجع نفسه، ص 64

⁴ - عمر تسير، قراءات في مشاريع تسوية اللاجئين الفلسطينيين، جريدة حق العودة، بيت لحم، ماي 2004، ص 53

⁵ - مصالحة نور الدين، أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1969م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م، ص 33-35

وتم التفكير بهذه الخطة استغلالاً للوجود البريطاني والأمريكي في المملكة الليبية المنشأة حديثاً والواقعة تحت السيطرة والهيمنة البريطانية الأمريكية ، وتبنى الخطة موشي ساشون¹ . ولاقت الخطة تشجيعاً من قبل وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك "موشي شاريت"²، وتم المصادقة على الخطة في اجتماع عقد في 13 ماي 1954م، برئاسة وزير الخارجية موشي شاريت وبمشاركة وزير المالية "لوفي إشكول"، ووزير الزراعة "بيرس نفتالي" والمدير العام لوزارة المالية "بنحاس سابير"، ومستشارا الشؤون العربية "مردخاي شنتر"، وحضر كذلك يوسف فايتز³.

واستمر العمل لتنفيذ الخطة بشكل سري لمدة أربع سنوات من قبل "يوسف فايتز" و"عزرا داني" من وزارة الخارجية، إلا أنها فشلت في النهاية بسبب التطورات السياسية في الشرق الأوسط في الفترة بين 1954-1958م، وتسرب تفاصيل الخطة للصحافة، وتم ملاحقة العناصر الإسرائيلية في ليبيا من قبل رجال المفتي الحاج الأمين الحسيني، لأنهم أدركوا مدى خطورة المشروع على الشعب الفلسطيني وحتى على الأمة العربية من خلال النتائج السلبية التي أظهرها المشروع في نقاطه المعلنة من طرف أحد قادة الكيان الصهيوني الإسرائيلي. وكان مصير المشرعين هو الفشل دون أن يتحققا على أرض الواقع.

2- مشروع ليفي أشكول:

جاء هذا المشروع بعد انطلاق الثورة الفلسطينية في الفاتح جانفي 1965 بقيادة حركة فتح، مما جعل من قيادات الإسرائيلية تفكير في مشروع يكون هدفه ضرب المقامة، فأطلق "لوفي أشكول" رئيس الوزراء الإسرائيلي في 17 مارس 1965 مشروعاً آخر، بعد أن وضع التزامين انطلق منها مشروعه، الأول: الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في العيش بسلام مع بعضها، والثاني: الالتزام باتفاقات الهدنة لعام 1949

¹ - موشي ساشون : وهو دبلوماسي كبير ومستعرب في دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وأصبح لاحقاً مستشاراً لرئيس الحكومة الإسرائيلية في شأن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، للمزيد انظر الى: جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المصدر السابق، ص458

² - اللاجئون الفلسطينيون وحقوق العودة، المرجع السابق، ص135

³ - مؤسسة القدس للثقافة والتراث، سياسات إسرائيل في الترحيل والإحلال لإلغاء حق العودة ، المرجع السابق، ص41

م - والتي تنص من جملة ما نصت عليه : «إن الهدنة هي مرحلة انتقالية نحو السلام العادل» وأهم بنود مشروع أشكول:

أ- تقترح إسرائيل إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين البلدان التي وقعت على اتفاقية الهدنة من أجل إحلال اتفاقية السلام محل اتفاقية الهدنة.

ب- تتم التسوية السلمية على أساس وضع إسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها، عند نقاط معينة على الحدود بهدف تسهيل الحياة اليومية.

ج- يعنى السلام حرية الدول العربية وإسرائيل في الاستفادة من نتائجه مثل النقل البري، والاتصالات البريدية، الراديو، والتلفزيون، الوصول إلى الموانئ وحرية الملاحة¹.

3-مشروع إيغال ألون² 1967:

تغيرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1967 م واستطاع الاحتلال تحقيق الانتصار على الجبهة العربية، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء والجولان، وبدأت إسرائيل انتهاز فرصة سيطرتها على أراضي جديدة ، وتغير الواقع والبدء بفرض مخططات جديد لمشاريع التسوية³.

وقامت بطرح مشروع جديد من مشاريعها، الذي اصطلح على تسميته مشروع "إيغال ألون" نسبة لصاحبه ويقوم على إنكار مسؤولية إسرائيل عن المشكلة الفلسطينية واتهام دول الجوار بأنها السبب وراء استمرار المشكلة، ودعا ألون في مشروعه إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء سواء قبل المصريون أم لم يقبلوا.

وكان فكرة قبل المصريون أم لم يقبلوا غير مقبولة ولم ترضي القيادة المصرية التي لا تسيطر على سيناء، وأيضا لم تستساغ من حليفها السوفياتي، فجاء طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيغال ألون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره:

¹ - مصالحة نور الدين، المرجع السابق، ص26

² - إيغال ألون: عسكري وسياسي صهيوني، وأحد أبرز شخصيات حزب العمل، تولى قيادة البالماخ عام1945، انتخب عضواً في الكنيست الإسرائيلي عام 1954 م، أصبح وزيراً للعمل عام 1961 م، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية حتى عام 1977 ، للمزيد انظر: جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص54

³ - عمر تسير، المرجع السابق، ص55

- أ- الحدود الشرقية للكيان الصهيوني هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.
- ب- ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض 15 كيلومتر.
- ت- تجنب ضم السكان العرب إلى الكيان الصهيوني قدر الإمكان.
- ج- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق المتبقية بعد الضم.
- د- ضم قطاع غزة بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948م، من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش، وحل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية¹.

ورغم أن إيغال ألون طرح مشروعه على حكومته، إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسمياً ، ولكن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تتطرق منه معظم-أو كل- مشاريع التسوية الصهيونية حتى يومنا هذا مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.²

● المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروعى أشكول وألون:

لقيت هذه المبادرة رفضاً عربياً وحتى من قبل هيئة الأمم المتحدة و يمكن إبراز هذا في مايلي:

● الموقف الفلسطيني:

رفض الفلسطينيون مشروع أشكول ألون، حيث أكد الميثاق الوطني الذي صدر في نفس العام، على حق الشعب الفلسطيني في تحرير كامل أراضيه واعتبر أن الكفاح المسلح هو خيار أساسي لتحرير فلسطين³ ، لذلك تزايدت الأعمال الفدائية من داخل قطاع غزة، ومقابل ذلك قامت القوات الإسرائيلية بهجمات انتقامية ضد سكان المخيمات، وتهجير العديد من سكانه .

¹ - Roy Sara, "The Gaza strip" the political aconomy of de- development. The nstitute for Palestine studies, Beirut-Lebanon.1995.p77

² - محمد خليل، غزة بين التسوية و مشروع الوطن البديل 1953، مؤتمر غزة ،المكان والحضارة، 2012مركز رشاد الشوا

التقافي، رام الله، 26-1-2015، ص112

³ - محمد عادل ابو هلال، المرجع السابق، ص251

●الموقف العربي:

● اتحدت مواقف الدول العربية، فرضته كلمن مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق ودول الخليج، المضيفة للاجئين الفلسطينيين مشروعي أشكول وألون ومقترحات الوطن البديل الذي نادي به ألون¹.

●الموقف الدولي:

حصلت إسرائيل عام 1968م، من خلال جولة قام بها "إيغال ألون" إلى الولايات المتحدة حصل على دعم مالي حوالي 200 مليون دولار لتنفيذ مشروعاتها القومي ومخططاتها الاستيطانية في قطاع غزة².

●تقييم المشروع:

يتضح مما سبق أن مشروع ألون ظاهرياً يعتمد على عدم إلحاق ضرر بأمن حدود إسرائيل التي ضمن لها من خلاله سلاماً دائماً، دون تنازل عن مكاسب حققتها إسرائيل بخيار الحرب، وذلك من خلال احتلال أراض جديدة تساهم في تقليل الحديث عن قضايا قديمة، وتوثيق ما سيطرت عليه عنوة قانونياً ودولياً.

3- مشروع ابا أبيان³ أكتوبر 1968م:

قدم أبا أبيان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك مشروعه في خطاب له أمام الأمم المتحدة تضمن تسوية شاملة تمتد لخمس سنوات، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإنشاء تسوية شاملة تمتد لخمس سنوات، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط حدود آمنة دائمة لتحقيق أمن إسرائيل، وتهدف أيضاً إلى إقامة تجمع إقليمي لدول الشرق الأوسط وقال: « ليس ثمة جديد في أن

¹ - David Gilmour , **Dispossessed – The ordeal of the Palestinians, 1917-1980**, Sidgwick and Jackson, london, 1st. ed, 1980.p184

² -الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1972، د.ط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972، ص253

³ - أبا إيبان: سياسي صهيوني ولد عام 1915م بجنوب إفريقيا، انتقل الى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، عين عام 1950 سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم وزيراً للخارجية عام 1963 حتى الى عام 1974، توفي في 2001 بالقدس، انظر: منصور، معجم المصطلحات الصهيونية و الإسرائيلية، المصدر السابق، ص73

تلتقي إسرائيل والدول العربية بصورة رسمية، ولكن الجديد في الأمر هو المبدأ الذي أعلنه الرئيس ناصر والذي قرر فيه أن لا مفاوضات مع إسرائيل»¹.

ولتحقيق ذلك دعا إلى مؤتمر دولي يضم دول الشرق الأوسط لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذي كان حل مشكلتهم في خطته بأنه لا يتم عودتهم إلى بيوتهم وأراضيهم، ولكن من خلال توطينهم في أماكن اللجوء التي يعيشون فيها بمساعدة إقليمية ودولية².

1-3-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروع النون:

• الموقف الفلسطيني:

رفضت حركات المقاومة الفلسطينية المشروع، وصدر بيان لحركة فتح في أكتوبر 1968م، أكد على تحرير فلسطين تحريراً كاملاً من الاحتلال³، وواجهت قوات التحرير الشعبية عمليات التهجير القسري الإسرائيلية في القطاع، ونفذت حوالي نصف العمليات الفدائية في غزة والتي بلغ عدده 167 عملية عام 1968م، وعبر ياسر عرفات عن رفضه التام للمبادرات الصهيونية الإسرائيلية، لأنها تخدم طرفاً واحداً بشروطه.

• الموقف العربي والدولي:

دعت جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مجلس الأمن الدولي لإجراء تسوية شاملة لحل قضية اللاجئين، حيث كانت إسرائيل من أكثر الدول تعرضاً للإدانة، فقد صدر عن الأمم المتحدة قرار رقم 2423 في دورة 23 بتاريخ 19 ديسمبر 1968م⁴، الذي دعا إلى إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، والتي تمس حقوق الإنسان من خلال تهجيرهم من أراضيهم المحتلة، وأقرت اللجنة فيما بعد بأن الأدلة بما فيها الشهادات التي

¹ - إبراهيم أبو جابرو آخرون، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص132

² - رفائل إيتان، مذكرات الجنرال، شخصيات صهيونية رقم واحد، ترجمة غازي السعدي، الأردن، دار الجليل 1986، ص67

³ - محمد عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص251

⁴ - نفس المرجع، ص252

أدلي بها أمام اللجنة الخاصة أكدت أن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الضم والاستيطان للأراضي العربية المحتلة، يقصد بها استبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين¹.

• تقييم المشروع:

يتضح مما سبق أن "أبا أبيان" عمل على تحييد الدول العربية دون أي تقدم حقيقي وواقعي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال طرحه تمديد حل مشكلتهم لخمس سنوات أخرى، وبالتالي يتلاعب بمسألة الوقت من خلال المراوغة لفترة طويلة لإطالة مدة هذه القضية دون جدوى، ومن ثم يتفرغ الصهاينة لتمرير مخططهم بالضغط على الفلسطينيين لقبول ذلك إذا تم تحييد العرب والمجتمع الدولي، لذلك اعتبر ألون مهندس الاستيطان ووصف أبيان بأنه "إداري الهجرة" من خلال عمله ربط الهجرة بالاستيطان بقوله: «بأن تنشيط الهجرة اليهودية من شأنه أن يعزز مكاسب إسرائيل، وأن احتلال الأراضي وحده ليس كافياً إنما يجب استيطان هذه الأراضي»².

4-مشروع موشي ديان 1969 م :

يعتبر "موشيه ديان"³ وزير الدفاع الأسبق ووزير الخارجية فيما بعد، من أولئك الذين طرحوا أفكاراً دعت إلى تطبيق الحكم الذاتي، أو ما يسمى التقسيم الوظيفي للسيادة في المناطق، بين إسرائيل والأردن، للتوصل إلى سلام دائم بين الجانبين⁴، وهو مشروع أمني بالأساس هدفه القضاء على المخيمات في غزة والضفة الغربية وتضمن المشروع عدة بنود أهمها:

أ- تخفيف كثافة السكان في المخيمات الكبيرة وخاصة جباليا والشاطئ ومخيم رفح.

¹ - محمد عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص251

² - مركز الدراسات الفلسطينية، نشرة إحصائية، تحرير، عطيه احسان، القدس، 1985 م، ص17

³ - ولد العام 1915 في كيبوتس دغانيا في طبريا، ثم انتقل الى حيفا، انضم الى منظمة الهاغانا و عمره 12 سنة فقط، في عام

1953 أصبح رئيس الاركان، ثم وزيرا للدفاع عام 1967م، كانت له مساهمة في اتفاقية كامب ديفد عام 1978، توفي عام 1981

للمزيد :جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص236

⁴ - محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص251

ب- إقامة أحياء سكنية جديدة تخترقها شوارع عريضة ذات مواصفات أمنية معينة. أما هذه الأحياء الجديدة فليس ضرورياً أن تكون المخيمات نفسها بل يمكن أن تكون كذلك في الضفة الغربية أو العريش داخل حدود ما يسمى الدولة الإسرائيلية¹.

• المواقف الفلسطينية العربي والدولية من المشروع:

• الموقف فلسطيني:

في عام 1969م تحولت منظمة التحرير الفلسطينية إلى كيان موحد، وتم إنشاء هيئة الكفاح المسلح الفلسطيني التي حددت هدف النضال الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة، وعقدت في أوت من نفس العام الدورة السابعة من المجلس الوطني الفلسطيني، الذي رفضت من خلاله كل مشاريع التسوية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية².

• الموقف العربي:

حاول الكثير من الدول العربية ومنها الأردن وضع مشروع تسوية يدعو إلى الاعتراف بحق الجميع العيش بسلام بما فيهم إسرائيل داخل حدود آمنة مع إنهاء حالة الحرب، ويتضمن تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، إلا أن هذا المشروع باء بالفشل³.

• الموقف الدولي:

صدر تقرير الأمم المتحدة بتاريخ 3 جويلية 1969م، رقم 242، أدان من خلاله سياسة التهجير التي تقوم به إسرائيل للسكان الفلسطينيين، ودعت إلى إعادتهم إلى وطنهم أو تعويضهم كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة رقم 194 شروع باء بالفشل⁴.

• تقييم المشروع:

ويبدو لي من أفكار ديان بأن هدف مشروعه هو تصفية المخيمات الفلسطينية، تحت شعار تخفيف كثافة مساكنهم الأصلية عن طريق الأغراء بالمسكن الأفضل، وأماكن التشغيل وتجريد اللاجئين أماكنهم الأصلية، وإذا طبق هذا القرار بشكل واقعي فإنه يسقط مشكلة اللاجئين ومن ثم

¹ - موشى ديان، أنا وكامب ديفيد، ترجمة، غزي السعدي، دار الجليل، الأردن، 1987، ص8

² - محمد عادل ابو هلال، المرجع السابق، ص251

³ - Mosh SHemesh, The Palestinian Entity 1959-1974, Arab, politics and the plo, frank Cass, Great Britain, 1.ed, 1988p67

⁴ - سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي، بيروت 1973، ص83

حق عودتهم إلى أرضهم مستقبلاً، لذلك لا يمثل هذا القرار على أي نية حقيقية نحو السلام ومبادئ العودة وحقوق الإنسان الذي نصت عليه معظم القرارات الدولية.

5-مشروع حزب المابام¹ 11ديسمبر 1969م:

جاء هذا المشروع رداً على القرار الأممي 242. من قبل حزب المابام الذي يمثل أقوى حزب في إسرائيل، وتضمن مايلي:

- أن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من الخطوط التي وصل إليها في حرب الأيام الستة إلا عند التوصل إلى تسوية سلمية شاملة مع الدول العربية.

- يتم تحديد المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت بعد مراعاة ظروف أمن إسرائيل، ورغبة السكان ومقتضيات حل مشكلة اللاجئين.

- لن يعاد القطاع بالكامل إلى مصر بأي حال من الأحوال، التي يجب أن تكون السلمية منها تقوم على أساس إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر وتجريدها من السلاح².

• المواقف العربية الفلسطينية والدولية من مشروع حزب المابام:

لقيت هذه المبادرة رفضاً عربياً وحتى دولياً خاصة من قبل هيئة الأمم المتحدة و يمكن

توضيح ذلك في مايلي:

• الموقف الفلسطيني:

جابه اللاجئون الفلسطينيون مشاريع التسوية الإسرائيلية، وكثفت حركات المقاومة في الأراضي المحتلة من عملياتها العسكرية عام 1969 في قطاع غزة، ولقد نشرت عمليات المنظمات الفلسطينية في عناوين بارزة في الصحف العالمية اليومية، حيث بلغ المتوسط الإجمالي

¹ -أخذ هذا الحزب اسمه من المصطلح العبري "مفليحيث بو علي ايرتس بيسرائيل"، أي (حزب عمال أرض إسرائيل). وهو حزب صهيوني عمالي تأسس سنة 1930 من اتحاد حزبي "أحدوت هاعافودا" أي (اتحاد العمل) و"هبعيل هتسعير" أي (العامل الفتي). ومن أبرز قادة المابام دافيد بن غوريون وليفي أشكول وغولدا مائير وموشي دايان وشمعون بيرس واسحق رابين.

وصف المابايا نفسه بأنه حزب عمالي، وحدد أهدافه في برنامج الذي أقره المؤتمر التأسيسي "بالتفاني في بعث شعب إسرائيل على أرضه كشعب عامل متحرر ومتساوي الحقوق بضرب جذوره في جميع المجالات الزراعية والصناعية ويطور ثقافته وتراثه العبري ويتلاءم مع الطبقة العمالية العالمية في نضالها لإلغاء العبودية والاضطهاد الاجتماعي". للمزيد انظر: عبد الوهاب

محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة 1975، ص250

² - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص110

لها حوالي 417 عملية، في المقابل ازدادت أعمال الفدائيين في كل من الأردن، وسوريا، ولبنان، ووصل عددها حوالي 2777، وكان إلقاء القنابل اليدوية على القوات الإسرائيلية ظاهرة يومية يقوم بها حتى طلاب المدارس الإعدادية والثانوية.

وتحول قطاع غزة حسب اعتراف المصادر الإسرائيلية إلى منطقة مكتظة بالفدائيين خارج سيطرة الجيش الإسرائيلي، فقد بلغ عدد العمليات التي قامت بها المنظمات الفلسطينية وخاصة قوات التحرير الشعبية إلى حوالي 144 عملية، ونتيجة لذلك استخدمت السلطات الإسرائيلية القسوة، والاعتقالات، وهدم المنازل والقُتل ضد كل من يتعاون مع الفدائيين، من أجل القضاء على كل من يتعاون مع حركات المقاومة.¹

• الموقف العربي والدولي:

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل بأسلوب - الازدواجية في المعايير ودعمها مادياً وعسكرياً لإسرائيل، بل أنها سمحت للمواطنين الأمريكيين خلال عام 1969م، بالعمل في الجيش الإسرائيلي، وعلى إثر ذلك صدر قرار خلال مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط الذي عقد 23 ديسمبر 1969م، اعتبر القرار الأمريكي عملاً عدوانياً ودعا إلى حشد كل الطاقات العربية عسكرياً وسياسياً لدعم المقاومة الفلسطينية، لإجهاض مشاريع التسوية الإسرائيلية. إلا أن الخلافات بين الدول العربية أدت إلى فشل المؤتمر خاصة أن سوريا، واليمن الشعبية والعراق قاطعتا الجلسة الختامية له، ورفضت بعض الدول المشتركة التوقيع على نصه الختامي الذي كان يتضمن تفويضاً للرئيس جمال عبد الناصر لتنظيم الدفاع العربي المشترك.²

• تقييم المشروع:

يتضح مما سبق بأن مشروع حزب المابام والذي يعتبر معتدلاً، وداعياً للسلام ومن ما سبقه من مشاريع، وإن كان هناك اختلافاً في الشكل، إلا أن المضمون جاء متوافقاً، بينهما لاسيما أن معظمهم يدعو إلى التوصل لتسوية سياسية شاملة مرتبطة إلى حد بعيد بمسألة الاستيطان وقضية الحدود الآمنة، والتي بدأت في الأصل كقضية أساسية، وأخذ يتعاضد دورها، وطالبت هذه المشاريع بحدود دفاعية، لتحقيق الأمن ومن ثم الاستيطان، وهذا تجاهل واضح

¹ - Mosh SHemesh, The Palestinian Entity 1959-1974, Op.cit.p67

² - منير الهور، طارق الموسى، المصدر السابق، ص120

لحقوق الشعب الفلسطيني تجاه ممتلكاته وأرضه التي اعترفت عليه معظم الدول الكبرى الإقليمية والدولية، لكنها تواطأت، أما باردتها أو مرغمة لدرجة وصول الأمور في مشاريع التسوية الإسرائيلية بأن تتضمن المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت، بمعنى أن مشكلته مجهولة زمانا ومكانا، وذلك من أجل القضاء على الهوية الديمغرافية والسياسية للشعب الفلسطيني¹.

7- مشروع جولدا مائير 1971:

جاء هذا المشروع ردا على مشروع "أنور السادات للسلام"، والذي اقترح فيه انسحاب إسرائيل من أراضي 1967م، مقابل السلام والتعايش مع إسرائيل دون قيد أو شرط فردت الحكومة الإسرائيلية برفض المشروع، وقدمت جولدا مائير بتاريخ 9 فيفري 1971م مشروعاً مضاداً ومن أهم بنوده:

- أ- جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح، لا يسمح لمصر بإدخال معدات عسكرية إليها كالدبابات، المدفعية، الصواريخ.
- ب- عدم إعادة قطاع غزة لإشراف مصري، وستدير إسرائيل شئون اللاجئين، وتبقى القدس موحدة وجزء من إسرائيل، كذلك لا تنازل عن سيادتها عن الجولان².

• المواقف العربية الفلسطينية والدولية من المشروع:

• الموقف الفلسطيني:

على أي حال رفضت حركات المقاومة الفلسطينية مشروع "جولدا مائير" واعتبرته مؤامرة تحاك لإنهاء الثورة الفلسطينية، وفي 5 مارس عام 1971م، وعقدت الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، حيث أقر المجلس برنامجاً سياسياً، وأعلن فيه رفض أي تسوية سياسية تمس الحقوق الفلسطينية وأن السبيل الوحيد لتحرير أرضه هو الكفاح المسلح دون تراجع لكسب الوقت وإنهاء التفاوض من أجل حقوق مشروعة للشعب الفلسطيني.

¹ - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص 120

² - دائرة الثقافة، وثائق فلسطين، المصدر السابق، ص 317

● الموقف العربي:

لقي المشروع الإسرائيلي رفضاً قاطعاً من جميع الأطراف العربية، فمصر رفضت مشروع "جولدا مائير"، وقدمت مشروعاً مضاداً له بتاريخ 18 فيفري 1971 وتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل عام 1967م، فيما فيها سيناء المصرية وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين¹.

● الموقف الدولي:

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتوانى في دعم السياسة الإسرائيلية ففي نفس اليوم التي طرحت "جولدا مائير" مشروعها وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل على اتفاق بعنوان- مذكرة تفاهم بين الحكومتين- اقترحت فيه الولايات المتحدة بالالتزامات لصالح إسرائيل للحفاظ على أمنها وسلامة حدودها مع العرب، و تقوية نفوذها في منطقة الشرق الأوسط كما تعتقد هي وجاء فيه: "... إن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير اللازمة التي تراها مناسبة في حالة انتهاك معاهدة السلام والتي تتضمن تدابير اقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية، كما أنها على استعداد لاتخاذ التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة، و امداد إسرائيل بالمعونات العاجلة من أجل وضع حد للانتهاك.."².

ولم تصدر هيئة للأمم المتحدة أي موقف اتجاه المشروع، وحتى الدول الأوربية الحليفة لإسرائيل اكتفت بحل الصراع العربي الإسرائيلي بتعجيل عملية السلام في الشرق الأوسط، دون التركيز على حل جدي لقضية اللاجئين الفلسطينيين³.

● تقييم المشروع:

¹ - منير الهور، طارق موسى، المرجع السابق، ص 127

² - دائرة الثقافة، وثائق فلسطين، المصدر السابق، ص 318

³ - منير الهور، طارق موسى، المرجع السابق، ص 129

ويبدو واضحاً من مشروع "جولدا مائير" والذي هدف إلى طمس الوجود الفلسطيني عن الخارطة السياسية، وتثبيت سياسة التوسع الاستيطاني بصفة قانونية، خاصة إذا نجحت في مشروعها لتحديد مصر، لاسيما أنها طالبت علناً بتكوين قوة مشتركة مصرية إسرائيلية تكون شبة عسكرية، لجعل سيناء منطقة منزوعة السلاح، لا يسمح لمصر فيها إدخال أي معدات عسكرية، وبالتالي لا يصبح لمصر سيادة عليها، ومن ثم الاستفراد بشئون السكان اللاجئين الفلسطينيين.

8- مشروع شارون¹ 1971:

طرحه وزير الدفاع الإسرائيلي ارئيل شارون وهو مشروع استيطاني محض، وتضمن مايلي:

أ- الإزالة الكاملة لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة نقل حوالي 12 ألف شخص من سكان مخيمات قطاع غزة إلى أماكن أخرى، لتفريغ المخيمات من السكان كونها قوة أساسية للأعمال الفدائية ضد جيش الاحتلال، مع ترحيل جزء منهم إلى الضفة الغربية.

ب- إسكان اللاجئين المهجرين في سبع مشاريع جديدة يتم إيوائهم فيها وتكون متباعدة في محيط القطاع، بهدف فصلهم عن المستوطنات الاسرائيلية، وهم (مشروع حي الشيخ رضوان في غزة وحي الأمل في خان يونس وتل السلطان، والبرازيل في رفح، ومشروع بيت لاهيا وكندا).

ج- إقامة مستوطنات يهودية في وسط الأماكن المراد تهجير سكانها، توسيع شوارع المخيمات قدر الإمكان حتى يتم القضاء وبشكل تدريجي على معالمه الحقيقية، وتتمكن قوات الاحتلال من الدخول إلى المخيمات².

¹ - أرئيل شارون : ولد في 26 فيفري 1928 رئيس وزراء إسرائيل الحادي عشر ، شخصية مثيرة للجدل، كان وزيراً للدفاع عند غزو لبنان في 1982 م ومسئولاً عن مذابح صبرا وشتيلا. للمزيد انظر: جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص 397

² - محمد عادل ابو هلال، المرجع السابق، ص 261

• المواقف العربية والفلسطينية والدولية من مشروع شارون:

• الموقف الفلسطيني:

تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جراء السياسة التي اتبعتها شارون، لذلك جرت اضطرابات بين السكان الأصليين وسلطات الاحتلال، وكانت شبه يومية ازدادت حدتها في أواسط وأواخر عام 1971م، وتتنوع الاعمال الفدائية في القطاع مثل: زرع الألغام، وإطلاق الصواريخ، ونصب الكمائن للأليات العسكرية، وتدمير محطات البنزين، واغتيال العملاء، وامتد نطاق تلك العمليات إلى النقب، وسيناء، والمستوطنات القريبة من القطاع¹.

• الموقف الدولي:

استطاع الكيان الصهيوني أن يجمع أموالاً كبيرة من التبرعات التي انهالت عليه من أغنياء اليهود في العالم، لتمويل عمليات الهجرة التي شاركت فيه كثير من دول العالم، حيث وصل إلى فلسطين 1971 حوالي 45 ألف مهاجر، وتميزت هذه الفترة أيضاً بتدفق المستوطنين من مختلف جهات العالم مثل: دول أوروبا الشرقية، آسيا، أفريقيا، أوروبا، دول البلقان، أمريكا اللاتينية، الاتحاد السوفيتي، أمريكا الشمالية، بهدف تغير الميزان الديمغرافي.²

• تقييم المشروع:

شارون كان ينوي على تخطيط سياسي وعسكري، وتدمير البنية الديمغرافية لقطاع غزة، ويتم ذلك بموافقة وغطاء دولي مسبقاً، وكأنما التاريخ يعيد نفسه في وقتنا الحاضر والعدوان الأخيرة على قطاع غزة شهادة على ذلك.

¹ - إلتز تركمان وآخرون، اللاجئين الفلسطينيون والاونروا، المشوار الطويل، الجمعية السويدية للأمم المتحدة، د. ط. د. ت. ص32.

² - نور الدين مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع 1967-2000، ت. خليل نصار، مؤسسة. الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2001، ص221

9-مشروع إسرائيل غاليلي¹1973:

اطلق إسرائيل غاليلي الذي كان وزيراً في حكومة بن "حاييم بيجن" في عام 1973 م مشروعاً جديداً لحل المشكلة من أساسها، وارتكز مشروعه على النقاط التالية:

أ- تأهيل السكان اللاجئين وتطويرهم في قطاع غزة والضفة ووضع خطة عمل شاملة هناك، مدتها أربع سنوات تحتوي على إحداث تغييرات في ظروف المعيشية من خلال إنشاء مساكن جديدة لهم بجوار المخيمات التي يجب العمل على إصلاحها وادماجها ضمن مسئولية البلديات في المدن المجاورة.²

ب- تنفيذ خطة تتضمن تقسيم قطاع غزة إلى ثلاث كتل غير مرتبطة ببعضها، وتفصل بينهما مستوطنات يهودية بهدف ضم هذه المناطق الاستيطانية في مرحلة لاحقة إلى المناطق المجاورة في إسرائيل عندما يكون الأمر مناسباً وهي كتلة الاستيطان الشمالية ويتم ضمها إلى عسقلان.

ج- الاستمرار في سياسة تشغيل العمال داخل فلسطين المحتلة على أن يكون خاضعاً لرقابة من ناحيتين أماكن العمل والعدد، وإنشاء مستوطنات ومناخ في جنوب في غزة بهدف تطوير مشارف رفح.³

وفي الحقيقة مشروع غاليلي يهدف إلى إنهاء مجرد التفكير في قضية إقامة دولة فلسطينية، لها حدود جغرافية، والقضاء أيضاً على الهوية الفلسطينية، من خلال تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وخاصة القطاع، وجعل القضية الفلسطينية تابعة للكيان الصهيوني.⁴

¹ -إسرائيل غاليلي، 1904 - 1986 ولد في أوكرانيا، استقر في فلسطين عام 1914، تزعم حزب احداث هاغافورا، تولى رئاسة الهاغانا عام 1946 إلى 1948، ثم تزعم حزب المابام 1954، شغل منصب وزير الدولة، لحزب العمال 1966-1971، بيني مورييس المصدر السابق، ص 507

² - إلتز تركمان، المصدر السابق، ص 33

³ - محمد عادل ابو هلال، المرجع السابق، ص 265

⁴ - جهاد البطش، الاستيطان الفلسطيني في قطاع غزة، مكتبة اليازجي، غزة، 2005، ص 61

• المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من المشروع:

• الموقف الفلسطيني:

أدى صمود المقاومة ورفضها كافة مشاريع التسوية الإسرائيلية إلى إظهار القضية الفلسطينية إقليمياً وعالمياً، واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الحصول فيما بعد على اعتراف دولي خلال عام 1973م حيث صدر قرار رقم 339، وكان أول خطاب لياسر عرفات أمام الأمم المتحدة في 13 نوفمبر 1973م، بكونها الممثل للشعب الفلسطيني¹، ورئيساً لحركة التحرير الفلسطينية، وذلك كان بمساعدة ومساندة وضغط الجزائر على هيئة الأمم المتحدة لإدراج القضية الفلسطينية وجدولتها في دورتها العادية.

• الموقف الدولي:

حدث تغيرات في الاستراتيجية العامة للسياسات بشكل كبير، حيث صدر قرار 338 في 22 نوفمبر 1973م، طالب على تأكيد حق الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه، ووافق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على قرار مجلس الأمن، حيث قدمت الأخيرة مشروعاً جديداً عام 1973م بواسطة "هنري كيسنجر"²، لتسوية نهائية مع الدول العربية خاصة مصر³.

• الموقف العربي:

تم رفض مشروع غاليلي، ووافقت معظم الدول العربية على قرار -338- بالرغم أن منظمة التحرير الفلسطينية أصدرت بياناً جاء فيه: «أنها ليست معنية بهذا القرار وتؤكد على أنها ستتابع الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال واسترجاع الأراضي التي اغتصبها الكيان الصهيوني المدعوم من الامبريالية الأمريكية، وأنها ستضمن عودة أبناءها المجريين الى ديارهم وأنها

¹ - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص 136

² - ولد عام 1932 م في ألمانيا من أبوين يهوديين والتحق بالمدرسة اليهودية هناك، رحل إلى نيويورك مع أسرته عام 1938 م، حصل على الجنسية الأمريكية ام 1943 م، تم تجنيده بالجيش هناك، ترك الجيش عام 1949 م والتحق بجامعة هارفارد، حصل على شهادة الدكتوراه عام 1954م، عمل أستاذاً في الجامعة، تدرج في المناصب حتى أصبح وزير الخارجية الأمريكية من 197-1977

1977، انظر: أحمد خليفة، المرجع السابق، ص 123

³ - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص 136

ستطالب بتعويض عن الخسائر التي سببها هذا الكيان الدخيل على أرض فلسطين المقدسة
1. «.

وفي الحقيقة مشروع غاليلي يهدف إلى إنهاء مجرد التفكير في قضية إقامة دولة فلسطينية،
لها حدود جغرافية، والقضاء أيضاً على الهوية الفلسطينية، من خلال تقطيع أوصال الأراضي
الفلسطينية وخاصة القطاع، وجعل القضية الفلسطينية تابعة للكيان الصهيوني.
10-مشروع مناحيم بيغن² 1977:

جاء هذا المشروع بعد لقاء "مناحيم بيغن" مع أنور السادات في الاسماعيلية بمصر
25ديسمبر 1977م، من أجل حل الخلافات المصرية وقضية فلسطين، حيث تم الاتفاق على عدة
نقاط والتي تبناه "مناحيم بيغن" في مشروعه أما الكنيست الإسرائيلية، حيث طرح مشروعه
المتكون من ثمانية نقاط يوم 28ديسمبر 1977م، أمام أعضاء الكنيست ومن بين هذه النقاط
نذكر منها:

- أ- يقام في يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزو حكم ذاتي للعرب في تلك المناطق.
- ب- ينتخب سكان يهودا والسامرة والقطاع من بينهم مجلسا اداريا لتصرف شؤونهم الداخلية
والدينية، والعمل على اعادة تأهيل اللاجئين في تلك المناطق.
- ج- لسكان تلك المناطق الحق في الاختيار ما بين الجنسية الإسرائيلية والاردنية.
- د- تخضع هذه المبادئ للإعادة النظر بعد خمسة سنوات.³

إلا أن مشروعه وجد معارضة كبيرة من الكنيست وحزب العمل الصهيوني بسبب المبادئ
المقترحة بالحكم الذاتي.

¹ - منير الهور، طارق الموسى، المرجع السابق، ص136

² - مناحيم بيغن: ولد عام 1913م في بولندا، درس الحقوق في جامعة وارسو، شارك مع العصابات الصهيونية في الاستلاء على
فلسطين، نجح في الانتخابات الكنيست وأصبح في ماي 1977 ريسا للوزراء على حساب حزب العمال، وهو من حزب الليكود
، وقع معاهدة كامب ديفد مع أنور السادات في 1978، ثم اعتزل السياسة عام 1983، توفي في 1992، بالقدس، انظر: للمزيد
انظر: جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص125

³ - شوفالي الياس، من تسوية الى حلف، طريق بيغن الى القاهرة، مجلة شؤون فلسطينية، ع81-82، اوت-سبتمبر 1978م، ص64

• **المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من المشروع:**

• **المواقف الفلسطينية والعربية:**

رفضت الفصائل الفلسطينية هذا المشروع واعتبرته مراوغة إسرائيلية صهيونية أمريكية، كما علقت حركة فتح على المشروع ووصفته بالاستعمار ولا مثالية، وأنه انكر حق الشعب الفلسطيني وحق إنشاء الدولة الفلسطينية وعودة أبناء الشعب الى ديارهم، وعلق الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عليها أيضا واصفة أيه بأنه جاء لتصفية القضية الفلسطينية¹.

أما عربيا فقد وافقت مصر على مشروع على لسان رئيسها أنور السادات الذي وافق عليه بشرط ان تتسحب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية، وأنه مستعد للمساومة مقابل حكم ذاتي فلسطيني في الضفة والقطاع وعودة النازحين لعام 1967م²، كما عارضت كل من سوريا ولبنان المشروع مع العراق واصفة اياه بأنه من صنع الامبريالية، كما عارضته المملكة العربية السعودية والمشروع ودعت الأمم المتحدة الى تطبيق قرار 194. كما عرضت الجزائر المشروع بقوة واعتبرته مشروع لتكريس العنصرية والاستعمار واصفة الحركة الصهيونية بالحركة النصرية الاستعمارية.

• **الموقف الدولي :**

رفض الاتحاد السوفياتي المشروع ووصفه بأنه جاء ليكرس الاستعمار و يقضي على حق الشعب الفلسطيني وطموحه في اقامة الدولة الفلسطينية، وأنه مشروع مزدوج إسرائيلي أمريكي، ولم تعلق المجموعة الاقتصادية على المشروع في البداية لكنها في اجتماع بركسل 1977م، عبرت عن حق الشعب الفلسطيني في السيادة وتقرير مصيره وحق العودة الى الديار³.

¹ - حاتم خليل، المرجع السابق، ص ص 90-91

² - حنة شاهين، مفاهيم السلم و التسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 81-82، اوت-سبتمبر 1978م، ص 80

³ - عبد الحفيظ محارب، الموقف من التسوية ليكود و التجمع العمالي، م، ش، ف، ع 80، جوان 1978م، ص 80

كما اعتبرته كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة تعكس السلام الإسرائيلي مع دول الطوق، بشرط أن تنسحب إسرائيل من أراضي 1967م، وتطبق قرار 242.

• تقييم المشاريع الصهيونية:

من خلال درستا للمشاريع الإسرائيلية ونقدها وتحليلها وجدت انها اعتمدت بشكل عام على التالي:

- تفصيل توطين الفلسطينيين في العراق: هذا الأمر يطرح عدة تساؤلات، فما الغرض من إبعاد الفلسطينيين أكثر مما هو الحال عليه.

- استغلال موارد المنطقة من أجل إتمام عمليات التوطين، فيما يقدم الكيان الصهيوني بعض المساهمات، حيث لم تكثف إسرائيل بسلب أراضي الفلسطينيين، وهي لا تريد حتى التكفل بعملية ستكسب منها الكثير، وستخلصها من مسؤولية كبيرة.

- توطين الفلسطينيين من وجهة النظر الصهيونية يأتي في إطار تبادل السكان، فالكيان الصهيوني استقبل اليهود وبالتالي فعلى الدول العربية استقبالهم¹.

- لم يكن طرد أو خروج اليهود من البلدان العربية إلا نتيجة للاحتلال الصهيوني والحروب التي خاضها العرب ضده، وإذا عملنا بهذا المنطق، فهذا يعني أنه يحق للدول العربية طرد سكانها من اليهود، خاصة وأن الكثير منهم يعيشون بحرية ويتمتعون بكل الحقوق ثم ينتقلون إلى الكيان الصهيوني بعد حصولهم على التكوين اللازم وهم يأخذون المكان الذي يجب أن يعود إليه أصحابه الحقيقيون.

- تمكين بعض الفلسطينيين من العودة إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية: في هذا حكم صهيوني مسبق ومنفرد بأن الفلسطينيين لا يمكن أن يحصلوا إلا على حكم ذاتي، كما أن العودة التي لا تكون إلا إلى هذه المناطق تعني حرمان الكثير من أراضيهم التي لا يعوضها أي مبلغ مالي، كما أنها لن تكون كافية من حيث مساحتها من أجل استيعابهم كلهم.

- حل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وإسناد صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية الدولة: المضيفة: هذا يعني إضافة أعباء جديدة على السلطة الفلسطينية التي تسير بالإعانات، أما الدول المضيفة والتي عادة ما تكون الدول العربية المجاورة لفلسطين، فليست أحسن حالا،

¹ - منير الهور، طارق موسى، المصدر السابق، ص 136 وما بعدها

وهي بحاجة إلى تنمية لتأمين اكتفاء ذاتي لشعوبها، هذا عدا أن مثل هذا الإجراء سيحرم الفلسطينيين من هيئة دولية تمثلهم.

رابعاً: مشاريع ومبادرات الدول الأوروبية:

لم يكن هناك موقف أوروبي موحد من القضية الفلسطينية وأبعادها المختلفة حتى العام 1917م، إذ قصرت المفوضية الأوروبية نشاطها حتى ذلك الحين على إصدار بيانات في المناسبات التي تستدعي ذلك، كما حصل بعد نشوب أكتوبر 1973م . وحاولت المفوضية الأوروبية بناء علاقات مع العالم العربي، بما يعكس تأثير الدور الفرنسي في تلك الحقبة، ومن ذلك على سبيل المثال تأسيس الشراكة البرلمانية للتعاون الأوروبي العربي العام 1974م، أن الموقف الأوروبي ظل متابينا اتجاه القضية الفلسطينية غلبت عليها المصلحة الاقتصادية بالأخص، و من جملة المشاريع المطروحة نذكر:

1-المشروع البريطاني" أنطوان ايدن"1955:

الى جانب تلك المشاريع نشطت على خط موازي حركة أخرى، دعيت بحركة الترانسفير تزعمته بريطانيا، وكان العراق من أهم محطات هذا المشروع¹، فقد كشف للوثائق البريطانية تم عام 1985 م، تبين تأييد بريطانيا لترحيل الفلسطينيين للعراق.

دأبت بريطانيا منذ 9 نوفمبر 1955 م ،على بحث إمكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتعاونت في هذا المجال مع سفارتها في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت ووكالة الغوث وبقية السفارات البريطانية في المنطقة، وخرجت عدة توصيات بشأن استيعاب العراق لمزيد من اللاجئين وتوطينهم، فقد كان متوقعاً في مدى عشرين عاماً أن يوافق العراق على استيعاب نحو مليون لاجئ فلسطيني على حسب ما ورد في الوثيقة.²

¹ -كمال القصير ، مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، دراسة نشرت في موقع الجزيرة بتاريخ 02جانفي2008،راجع الموقع: <http://www.aljazeera.net>

تم الرجوع اليه بتاريخ،3-3-2017

² -اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، المرجع السابق،ص176

وتعد خطة " نورمان" ¹ الأكبر من حيث الإعداد لها والعمل من أجل تنفيذها، فهي تعتمد على افتراضات خاطئة وضعها "نورمان" ظناً منه أنها تشكل الحل المناسب لجميع أطراف النزاع، فالعراق برأيه بلد عربي يتمتع بمساحات شاسعة وخصبة إلا أنه قليل عدد السكان، الأمر الذي يجعله بحاجة إلى استقدام العمالة الخارجية لدعم قوته الداخلية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن ترحيل الفلسطينيين إليه وتوطينهم فيه سوف يشكل حلاً لأحد أهم عوائق التنمية وفي الوقت نفسه سيسمح للهجرة اليهودية والاستيطان بالمضي قدماً، فالطبيعة البدوية للفلسطينيين تجعلهم غير متمسكين بالأرض لأنه ليس ثمة فارق بين فلسطين والعراق أو أي بلد عربي آخر. ²

وجداول "نورمان" الإجراءات التنفيذية لخطته في عدة مراحل، فالمرحلة الأولى يجب أن تتضمن مناقشة بدء الترحيل مطولاً وبشكل سري وبمنظور اقتصادي؛ تناقشها الأوساط النافذة على الشعب اليهودي، ثم يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية والتي تتطلب تأسيس نقابة أو منظمة من الخبراء الذين لديهم المال الكافي لدعم هذا المشروع، ثم تتلوها عدة مراحل أخرى كوضع خطة تربوية تظهر فيها ميزات العراق من حيث التربة والمناخ، والأصالة العربية تجعل الفلسطينيين يتقبلون فكرة الانتقال إلى العراق، بالإضافة إلى التزيين الإعلامي للمشروع وإرسال فريق متخصص – وبشكل سري وغير مباشر – إلى العراق وفلسطين لتقويم الظروف السائدة هناك، ومن ثمّ البدء بتقديم المبادرات في اتجاه الحكومتين البريطانية والعراقية من أجل الحصول على تعاونهما. ³

ولم يُغفل "نورمان" في خطته ما سيجري على الحكومة العراقية في حال موافقتها على المشروع من وجوب منح الأراضي للمرحلين الفلسطينيين والمساواة بنقل ملكيتها إليهم

¹ -ادوار نورمان: سياسي يهودي عاش في امريكا ثم انتقل الى بريطانيا، تراس عام1939م،الصندوق الثقافي الامريكي، كان عضوا في مجلس الجامعة البرية.جوني منصور، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص33

² - اللاجئون الفلسطينيون و حق العودة، المرجع السابق، ص176

³ -مركز الإعلام الفلسطيني ، وثائق فلسطينية ، راجع موقع إلكتروني : www.palestine-pmc.com

تم الرجوع اليه بتاريخ5-3-2017

وتسهيل دخولهم دون جوازات سفر أو تأشيرات دخول أو رسوم ومنحهم الجنسية العراقية خلال عام واحد من السكن في العراق¹.

فقد واصل "انطوان ايدن" مشروع نورمان، وقامت وزارة الخارجية البريطانية بإعداد المشروع في جانفي 1955م، وانتهت الدراسة منه في 9 نوفمبر 1955م، تحت رعاية ايدن رئيس الوزراء آنذاك.

إلا إن هذا المشروع باء بالفشل نتيجة حرب أكتوبر 1956 على مصر وموقف العراق المعادي لهذا العدوان، كما رفض المشروع من قبل الفصائل الفلسطينية خاصة الحزب الشيوعي الذي رفض توطين اللاجئين في العراق².

2- المشروع موريس شومان 1971م:

لم يكن هناك موقف أوروبي موحد من القضية الفلسطينية وأبعادها المختلفة حتى العام 1971م، إذ قصرت المفوضية الأوروبية نشاطها حتى ذلك الحين على إصدار بيانات في المناسبات التي تستدعي ذلك، وكان أول موقف واضح للجماعة الأوروبية في اجتماع مدينة ميونيخ الألمانية في 19 نوفمبر 1970م، للبحث في مشكلة استمرار مصر لإغلاق الملاحة في قناة السويس بعد عدوان 1967م، وارتفاع أسعار النفط الخام³، واتفق وزراء الجماعة الأوروبية في النهاية على أن الصراع العربي الإسرائيلي هو أخطر مشكلة تواجه المصالح الأوروبية على أساس الروابط الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تربط الجماعة الأوروبية بالشرق الأوسط⁴.

¹ - حصة - المعرفة -، اللاجئين الفلسطينيين بين التوطين وحق العودة، راجع الموقع إلكتروني:

<http://www.aljazeera.net>

² - حسين خلف موسى، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، موقع دنيا الرأي الإلكتروني. تم الرجوع إليه بتاريخ 2-5-2017

³ - حاتم أحمد السطري، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الاسرائيلي، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، غزة، 2016، ص113

⁴ - محمد الازعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات و الابحاث الفلسطينية، 1991، ص132

لذلك قامت الجماعة الأوروبية بتكليف خبراء لدراسة الوضع وللوصول الى حل يضمن تسوية عادلة للصراع، واستطاع الأوروبيون الوصول الى حد أدنى من التفاهم المشترك في اجتماعهم المنعقد بباريس يوم 13 ماي 1971م، عرفت "بوثيقة شومان" نسبة الى وزير خارجية فرنسا موريس شومان¹، والذي لعب دورا كبيرا في الوصول الى اتفاق مشترك ازاء الصراع². وجاء في هذه الوثيقة:

أ- انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة لعام 1967 م.

ب- تحقيق سلام عادل في المنطقة على أساس القرار 242 م.

ج- حل مشكلة اللاجئين و ضمان عودتهم في اطار الأمم المتحدة، واشتراك حركة فتح في التسوية مستقبلا، باعتبارها طرفا في المفاوضات.³

1-2-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من مشروع شومان:

لقيت المبادرة رفضا عربيا وفلسطينيا قاطعا لها، ويمكن ابراز ذلك في:

● المواقف الفلسطيني:

قابلت منظمة التحرير الفلسطينية البيان المشترك الأوربي بفتور شديد، واعتبرتها مبادرة جاءت تحت تأثير الموقف الأمريكي الذي تنكر بحقوق الشعب الفلسطيني.⁴

● المواقف العربية:

أصدرت الدول العربية المصدرة للبترول قرار بتخفيض انتاج النفط في 17 اكتوبر 1973م، رد على البيان الأوروبي الداعم لأمريكا ولإسرائيل، وأدى القرار العربي الى إرباك في الساحة الأوروبية⁵، لأن المجموعة الأوروبية تستورد 85% من نسبة النفط المصدر، فوجدت نفسها الخاسر الأكبر اقتصاديا من القرار، فأصدرت بيانا في بروكسل في 6 نوفمبر

¹ - حاتم أحمد السطري، المرجع السابق، ص ص 115-116

² - عدنان العمدة، أوروبا الغربية والقضية الفلسطينية 1965-1975م، مجلة شؤون فلسطينية، ع 14-42، جانفي-فيفري 1975 م، ص 545

³ - المرجع نفسه، ص 546

⁴ - محمد الأزعر، المرجع السابق، ص 178

⁵ - حاتم أحمد السطري، المرجع السابق، ص ص 115-116

1973م، طلبت فيه إسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة لعام 1967 م، وذكرت في البيان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

● الموقف الدولي:

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الوثيقة و مارست ضغوط على الجماعة الأوروبية ولم تعترف بالوثيقة وما جاء فيها، وجاء في ردها على أن أي مشروع أو قرار لتعديد القرار 242 سيصطدم بحق النقض-الفيتو- الأمريكي.¹ أما بالنسبة للأمم المتحدة فلم تبدي الهيئة أية ردة فعل اتجاه الوثيقة.

● تقييم المشروع:

من خلال استقرئنا للمشروع و ما جاء فيه تبين لنا أنه:

- جاء المشروع من أجل المصلحة الاقتصادية الأوروبية في البلاد العربية، خاصة وأن التعامل الأوروبي العربي فيما يخص التبادل التجاري يشكل نسبة كبير، لذلك تخوفت أوروبا من فقدان أسواقها في المنطقة العربية.

- موقف ثابت في التقارب من المطالب العربية: وهذا يختلف عن الموقف الأمريكي، الذي قدّم رؤية متقدمة في بداية حكم "جيمي كارتر"، ثم تراجع عنها.

- إن الموقف الأوروبي ينطلق أساساً من الاعتراف بوجود إسرائيل، بحدود آمنة، معترف بها.

- البيان أو المشروع لم يذكر فلسطين بتاتا، وهذا يبين لنا أن الدول الأوروبية لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية.

لذلك يمكننا القول أن المشروع جاء لكسب العرب، دون حل ومعالجة فعلية للقضية من أساسها، كما أن المشروع جاء بدافع المصلحة وتخوف الدول الأوروبية من انهيار اقتصاداتها في العالم العربي باعتبار أن العالم العربي سوق مربحة للدول الأوروبية، لذلك فقد حتمت عليها المصلحة بأن تتجاوب مع العرب.

¹ -خالد الحسن، المرجع السابق، ص79

3-المشروع السوفياتي ليويد برجنيف:

اقترح ليويد برجنيف¹ السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، تحضره بالإضافة إلى موسكو كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والدول الأوروبية الغربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل.²

- وقال "برجينيف" في خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في 23 فيفري 1981 م، أن شروط إحلال السلام في المنطقة يجب أن تتضمن :
- أ- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.
 - ب- إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك الخيار للاجئين في العودة إلى ديارهم، أو الحصول على التعويض وفق القرار 194.³
 - ج- وجوب إعداد وقرار ضمانات دولية لتسوية، ويمكن أن يقوم بمهمة الضامين لتسوية الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، أو المجلس كله بصورة عامة.⁴

¹ - ولد ليونيد بريجنيف في مدينة كامنسكي - دنيبرودزيرجينسك حاليا - بأوكرانيا في عائلة لأب عامل. والتحق عام 1915 بمدرسة كلاسيكية في موطنه. تخرج بريجنيف عام 1927 من الكلية الزراعية وعمل مهندسا في محافظة كورسك وجمهورية بيلوروسيا ومنطقة أورال. غزت ألمانيا النازية الاتحاد السوفياتي في 22 جوان 1941، وكان بريجنيف، مثل معظم المسؤولين رفيعي المستوى، ي أبريل 1943، أصبح رئيسا للقسم السياسي في الجيش 18 وافي عام 1960 تم تعيين بريجنيف في منصب رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفياتي الأعلى كان الرئيس الفعلي للاتحاد السوفياتي بين عامي 1964 و1982، ولكن في الفترة الأولى كان يشاركه السلطة آخرون. كان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي بين عامي 1964 و1982، وكان رئيسا لمجلس السوفيات الأعلى - رئيس الدولة - مرتين، بين عامي 1960 و1964 وبين عامي 1977 و1982. ترأس الاتحاد كخليفة لي خروتشوف. ازدادت في عهده قوة المافيا وانتشارها بشكل واسع وملحوظ. للمزيد أنظر: أحمد زيدان، المرجع السابق، ص251

² - الهور منير والموسى طارق، المرجع السابق، ص205

³ - عبد المنعم أحمد فارس، الاتحاد السوفياتي والصراع العربي الاسرائيلي، شؤون عربية، ع27، تونس 1983، ص28

⁴ - الصايغ يزيدي، الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ت، باسم سرحان، ط1، بيروت 2002، ص 170

1-3-المواقف الفلسطينية العربية والدولية من المشروع:

• المواقف العربية والفلسطينية:

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، والأردن، ولبنان بهذه المبادرة، ووصفها راديو دمشق بأنها بناءة، ورحب بها "ياسر عرفات" معرباً بأنها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لصنع سلام عادل ودائم.¹

وعلى الرغم من ظهور معارضة في المجلس الوطني الفلسطيني لما ورد في المبادرة عن حق إسرائيل في الوجود والسيادة، وأقر المجلس الوطني في دورته الخامسة عشرة في افريل 1981م ترحيبه بها، وجاءت الموافقة بناءً على توصية من اللجنة السياسية في المجلس الوطني والتي تضم فيها مندوبي المنظمات اليسارية.

• الموقف الدولي والإسرائيلي:

رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل المشروع، وعبرتاً على أنها ترفض المبادئ المذكورة في المشروع، وترفض التدخل السوفياتي من حيث المبدأ²،

• تقييم المشروع:

مما سبق يمكن ملاحظة أف مشروع بريجينيف يُمثل رؤية متقدمة على الرؤية الأمريكية التي ترفض الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967م، وعلى الصعيد الفلسطيني حصرت الحقوق الفلسطينية في الحكم الذاتي، فطالب المشروع السوفياتي بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة في عدوان 1967م، كما شدد على الحق الفلسطيني في دولة مستقلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، مما يتلاقى مع مشروع القمة العربية في فاس، لذلك لقي المشروع ترحيباً عربياً وفلسطينياً. إلا أن لهذا المشروع أهدافاً خفية منها، الرغبة في ضمان حلفاء من العرب وغيرهم من المسلمين تطويق النظام الرأسمالي وتشجيع حركات التحرر في منطقة الشرق الاوسط لزعة النظام الامريكي في المنطقة والقضاء على مصالح حلفائه الاقتصادية خاصة بريطانيا.

¹ - محمد شديد ، المرجع السابق ، ص 93

² - حاتم أحمد السطري، المرجع السابق، ص 143

الخلاصة:

من خلال دراستنا وتحليلنا وتقييمنا للمشاريع الدولية والإسرائيلية خرجت بخلاصة بأن هذه المشاريع جاءت لي:

- **تقديم مساعدات لفلسطيني الشتات:** عادة ما تقدم المساعدات في إطار الأونروا أو من طرف الاتحاد الأوروبي أو دول تسهم في ذلك، تعاملت هنا هذه الاقتراحات مع الفلسطينيين وكأنهم ضحايا كارثة طبيعية تحرك المجتمع الدولي من أجلها، وما هذا الأسلوب إلا محاولة لإطالة الشتات الفلسطيني وتبديد حلم العودة الذي يمثل الحل الأساسي لكل معاناتهم، فعودتهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم ستغنيهم حتما عن تلك المساعدات.

- **تقديم إعانات من أجل إقامة مشاريع اقتصادية تنموية في مناطق توطينهم:** لا يقصد هنا بالمشاريع إلا إقامة بعض البرامج التي تمكن الفلسطينيين من ضمان قوتهم اليومي، وهي بعيدة تماما عن النمو والبناء الذي تطمح إليه أمة على أرضها وباستخدام مواردها، فهذه المشاريع الاقتصادية ستطبق على أراضي الدولة المضيفة وبأموال لا تمثل سوى تبرعات.

- **الضغط على الدول العربية لاستقبالهم:** خطط المشاريع لا تذكر صراحة وسائل الضغط والأوراق التي يتم استخدامها في هذا الإطار، لكنها بالتأكيد ستكون تهديدات اقتصادية كمنع المساعدات أو قطع العلاقات أو تهديدات أمنية مثل منح الضوء الأخضر للكيان الصهيوني للاعتداء عليها، أو افتعال أسباب تعاقب بها هذه الدول.

- **تعويض المهجرين الفلسطينيين من قبل الكيان الصهيوني:** وكأن الفلسطينيين يريدون بيع أراضيهم، التعويض يكون قانونا للتطبيق حق العودة ولا يستخدم للتخيير إلا للذين لا يرغبون بإرادتهم في العودة.

- **تمكين البعض من العودة إلى أراضيهم:** يبقى هذا الاقتراح مبهما فعدم تحديد نسبة أو عدد معين يبين عدم الجدية في ذلك. فعندما نقول أي جهة بأن العودة متاحة للبعض، فهذا يعني بأنها ستختار وتتقي من تريد، وهذا لا يجيزه القانون، وهي غير مخولة أصلا للسماح أو المنع من تنفيذ حق كفله القانون.

- إمكانية إعادة التوطين في بلد ثالث إذا كان توطينهم في الدولة المضيفة غير متاح: لسد كل السبل أمام الفلسطينيين لتنفيذ عودتهم تم طرح هذا الحل. إذا كان الفلسطينيون يرغبون في التخلي عن العودة، فمن باب أولى أن يتوطنوا في البلدان المجاورة لفلسطين كونها تشترك معها في اغلب النواحي التاريخية والمصيرية، وليس التخوف هنا من عدم قبول دولة الملجأ باستيعابهم، لأن تلك الدول والى جانبها الكيان الصهيوني ستقدم كل التسهيلات والإغراءات لها دولة الملجأ باستيعابهم، لأن تلك الدول والى جانبها الكيان الصهيوني ستقدم كل التسهيلات والإغراءات لها حتى توافق، بل المقصود هنا الفلسطينيون، و تم هذا فعلا على أرض الواقع حيث قبل الكثيرون بالتوطن في بلدان أوروبية.

- التوطين يكون بإشراف من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: حسب هذه المشاريع لن يكون على الدول التي سيتم توطين الفلسطينيين فيها، والمقصود بها الدول العربية في المقام الأول، إلا تقديم موافقتها على منح أراض ومساكن لتنفيذ هذا الحل.

- منح الفلسطينيين جنسية دول اللجوء: وهذا حتى يكون تمتعهم بكافة الحقوق مضمونا، هذا الإجراء سيفصل الفلسطينيين عن هويتهم الحقيقية، وسيسقط حق العودة حتما، أن كان منح الجنسية تصرفا قانونيا استفاد منه العديد عبر العالم، إلا أن خصوصية الفلسطينيين تكمن في إن المشتتين منهم يمثلون الأغلبية الساحقة.

- تأهيل الفلسطينيين للاعتماد على أنفسهم وحل الوكالة الخاصة بهم: الاعتماد على أنفسهم يعني عدم وجود معاناة يكونون بحاجة إلى حل لها، كما أن غياب مؤسسة على مستوى دولي تقوم بأعداد برامج خاصة بهم وتتوجه إلى الرأي العالمي بحقائق عنهم سيفقد قضية العودة أكثر مما فقدته.

الفصل الخامس

آثار وانعكاسات مشاريع التسوية على مستقبل قضية اللاجئين

- أولاً: آثار مشاريع التسوية على قضية اللاجئين.
- ثانياً: انعكاسات مشاريع التسوية على قضية اللاجئين.
- ثالثاً: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية.

لقد نتج عن مشاريع التسوية العديد من المشكلات أثرت على مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني تمثلت في فقدان كيان سياسي واقتصادي واجتماعي فلسطيني، كما قضت على التضامن العربي مع القضية الفلسطينية، وتحولت قضية اللاجئين من قضية شعب مهجر يريد العودة الى وطنه، إلى قضية انسانية تسعى الدول الكبرى الى التضامن معها دون ضمان حق العودة لهم.

ومن الجدير بالذكر أن كل هذه المشاريع في الحقيقة لم تكن مشاريع لحل القضية والمساعدة الاقتصادية بقدر ما كانت تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، لأن هذه المبادرات تعد مزيفة وهمية هدفها إسقاط حق العودة وإشاعة الإحباط واليأس في صفوف الشعب الفلسطيني. ولمعالجة هذا الفصل الموسوم بـ: آثار وانعكاسات مشاريع التسوية على مستقبل قضية اللاجئين، ارتأيت أن أقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية، حيث جعلت المبحث الاول آثار مشاريع التسوية على قضية اللاجئين، والمبحث الثاني يتمحور حول انعكاسات مشاريع التسوية على قضية اللاجئين، أما المبحث الثالث فكان هو المهم باعتباره هو خلاصة الدراسة، فتناولت فيه مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية، وأنهيت الفصل بخلاصة.

أولاً: آثار مشاريع التسوية على قضية اللاجئين:

لم تكن مشاريع التسوية التي طرحت، إلا حلول ترقيعية لكسب الزمن، وهذا الزمن كان لصالح إسرائيل، ولم يكن في صالح قضية اللاجئين، لقد بينت الدول العربية عجزها عن احتواء قضية اللاجئين، وضعف قدرتها على تحقيق ما كان يرجوه الشعب الفلسطيني، وهو حق العودة الى الديار، بل إن هذه المشاريع والمبادرات زادت من تعقيد أوضاع اللاجئين داخل لفلسطين وخارجها، وأصبح حق العودة غير ممكن.

وكانت آثار هذه المشاريع وخيمة على الشعب الفلسطيني، وأدت الى ارتفاع معدلات اللاجئين، وارتفاع معدل الهجرة اليهودية نحو فلسطين، وانقسام الصف العربي بين مؤيد لإسرائيل ومعارض للعمل معها، كما أصبحت مشكلة التغير الديمغرافي لصالح إسرائيل، إضافة الى هذا بقي مشروع حق العودة مؤجلاً، وظهرت تساؤلات حول ابقاء عمل وكالة الأونروا أو إنهاء عملها من الأساس وبدأت العديد من الدول المتبرعة بمبالغ مالية للوكالة تسحب تبرعاتها السنوية، وهو الأمر الذي زاد من تعقيد مشكلة اللاجئين، وأصبحت آثار هذه المشاريع واضحة للعيان.¹

أ- آثار مشاريع التسوية على الفلسطينيين:

• ارتفاع معدلات اللاجئين:

فضلاً عن الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين المسجلين بوثائقها، فإن سجلاتها وتقاريرها السنوية تظهر جداول خاصة تحتوي على بيانات حول عدد اللاجئين ومعدلات نموهم وتوزعهم الجغرافي في خارطة عمل الأونروا، وأظهر تقرير المفوض العام لعام 1997 م، بأن مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، ارتفع من 1120889 لاجئاً عام 1960م إلى 2422514 لاجئاً عام 1990 م، ثم إلى 330833 لاجئاً عام 1996 م وإلى 3417688 لاجئاً، في جوان من العام 1997 م²، ومن المقدرة أن يصل مجموع المسجلين من

¹ - نبيل السهلي، الواقع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين، المرجع السابق، ص59

² - انظر التقرير السنوي للأونروا خلال الفترة 1992 - 1998، ومراجعة تقرير المفوض العام خلال الفترة من الأول من جويلية 1996 م الى جوان 2001م، صص 90- 77 على الموقع الالكتروني: <http://www.unrwa.org>

اللاجئين الفلسطينيين إلى نحو 3530472 لاجئاً في جوان من العام 1998 م، وسيصل مجموعهم إلى 3767328 لاجئاً بحلول عام 2000 م .

وأظهرت نشرة الأونروا الصادرة عن المفوض العام للأونروا في غزة في سبتمبر 2002 م ، وأن مجموع اللاجئين المسجلين وصل في منتصف العام المذكور إلى 3973360 لاجئاً فلسطينياً، وسيضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام 2020 ليصل إلى نحو ثمانية ملايين لاجئ فلسطيني.¹

وبالنسبة للتوزع الجغرافي حسب معطيات الأونروا، فإن الأردن استحوذ على 1413252 لاجئاً في جوان 1997 م أي حوالي نحو 41.4 % ، وسورية على 356739 أي نحو 10.4 % ولبنان على 359005 لاجئاً فلسطينياً أي نحو 10.5 % أما الضفة الفلسطينية فقد استقر بها نحو 542642 لاجئاً فلسطينياً يمثلون 15.9 % من إجمالي عدد اللاجئين خلال عام 1997 م، في حين استأثر قطاع غزة بنحو 746050 لاجئاً فلسطينياً يمثلون 21.8 % من إجمالي مجموع اللاجئين خلال عام 1997 م، وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين المسجلين في المخيمات الى 59 مخيماً، التي تشرف عليها الأونروا، فإن عددهم بلغ في جوان 1117567 فلسطينياً يمثلون 32.7 % من إجمالي مجموع المسجلين في سجلات الأونروا.²

وتتراوح نسبة المقيمين في المخيمات بين 18.7 % في الأردن إلى إجمالي اللاجئين هناك، 54.5 % في لبنان، و 29 % في سورية 26.3 % ، وفي الضفة 26.3 % ، وتعتبر مخيمات قطاع غزة من أهم المخيمات في الكثافة السكانية للاجئين إذ تستأثر بنحو 55.1 % من إجمالي اللاجئين المسجلين هناك.

¹ - نبيل السهلي، المرجع السابق، ص 59

ولمزيد من الاطلاع يرجى مراجعة التقرير السنوي للأونروا خلال الفترة (1992 - 1998) (مراجعة تقرير المفوض العام خلال الفترة من الأول من جويلية 1996م الى جوان 2001م، ص ص 77 - 90. على الموقع الالكتروني:

<http://www.unrwa.org>

تم الرجوع اليه بتاريخ 3-5-2017 على الساعة 12.00 مساء

² - نبيل السهلي، المرجع السابق، ص 60

ويمثل اللاجئين في الضفة نحو 34.2 % من إجمالي سكانها في حين يمثل اللاجئون في قطاع غزة نحو 74.4% من إجمالي سكانها ، بقي التوزيع النسبي المشار إليه سائداً حتى عام 2002م، حسب تقارير الأونروا لعامي 2001 و 2002 م.¹

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك الكثير من اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لأسباب مختلفة في سجلات الأونروا، مثال ذلك اللاجئون الفلسطينيون في العراق، وفي مصر، والأردن، وبلدان المغرب العربي وغيرها من مناطق الشتات الفلسطينيين.

• بروز سياسة الضغط للاستعجاب اللاجئين:

وفي الاتجاه استيعاب و اسكان أيضاً، برز إلى الأمام في الآونة الأخيرة، خطة أمريكية لتوطين خمسة ملايين فلسطيني في دول الشرق الأوسط والعالم، وأشار التقرير الأمريكي بهذا الخصوص، بأنه تضمن حلاً لتوزيع حوالي خمسة ملايين فلسطيني في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة ودول غربية أخرى، وذلك حين طرحت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات الحل النهائي التي تتضمن قضايا شائكة أخرى.

وقال التقرير الأمريكي الذي استند في أهم إحصاءاته ومعالجته هذه القضية الشائكة على كتاب أشرفت على إعداده وطرحه في الأسواق الأمريكية البروفسورة الأمريكية في القانون الدولي في جامعة سيركوز في ولاية نيويورك "دونا إيرزت" المهمة بالصراع العربي الإسرائيلي².

وجاء في التقرير بأن هناك 5 ملايين و 357 ألف فلسطيني في العالم من أصل 6 ملايين و 275 ألف و 800 نسمة، سوف يجري توزيعهم على دول المنطقة وبعض عواصم الغرب كحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، فالأردن الذي يضم العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم الآن مليوناً و 832 ألف سوف يكون مطالباً باستيعاب 168 ألف آخر من الآن وحتى العام 2005 م، وليصبح العدد الإجمالي لديه مليونين، وفيما سوريا سترفع عدد لاجئها الراهن

¹ - محمد عبد الهادي، المخيمات الفلسطينية في الأردن، حقائق وأرقام، صامد الاقتصادي، ع 106، 2005، ص 25

² - لمزيد من الاطلاع يرجى مراجعة التقرير السنوي للأونروا خلال الفترة (1992 - 1998) (مراجعة تقرير المفوض العام خلال الفترة من الأول من جويلية 1996 م إلى جوان 2001م، ص ص 77 - 90. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.unrwa.org>

تم الرجوع اليه بتاريخ 5-3-2017 على الساعة 12.00 مساء

من 325 ألفاً 97 منهم في المخيمات إلى 400 ألف، أي بزيادة 75 ألف، فإن لبنان سوف يكون مضطراً للاحتفاظ بنحو 75 ألفاً من أصل لاجئييه الحاليين، حسب التقرير الأمريكي والبالغ 372 ألف و700 شخص، يقيم 186 ألف منهم في المخيمات.¹

وبالنسبة لإسرائيل سوف يفرض عليها إعادة 75 ألف لاجئ فلسطيني من الدول العربية ضمن حق العودة لمن أمكنهم أن يثبتوا أنهم سكنوا فلسطين قبل النكبة عام 1948 م، ومن لهم أقارب اليوم في الأراضي المحتلة، واقترح التقرير الأمريكي أن تمنح دول عربية أخرى مثل السعودية، والكويت والعراق، ومصر، ودول المغرب المواطنة إلى 519 ألف فلسطيني آخر يضافون إلى العدد الموجود الآن لديها وهو 446 ألفاً وليبلغ العدد الإجمالي مستوى 965 ألفاً، أما دول الغرب وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فسوف يكون عليها تحمل عبء هي الأخرى، حيث يقترح التقرير أن تستوعب 90 ألف فلسطيني لاجئ آخر بالإضافة إلى ما لديها راهناً 452 ألفاً وليصبح العدد النهائي 542 ألفاً.

وبالنسبة لفلسطيني الضفة الفلسطينية فإن الهدف المستقبلي هو مضاعفة عدد سكانها في السنوات الثماني المقبلة من مليون و 200 ألف الآن إلى مليونين و 400 ألف مواطن، وذلك عبر استقدام مقيمين في لبنان ودول أخرى، وعبر نقل 350 ألف من سكان القطاع من 880 ألفاً الآن إلى 450 ألفاً قبل عام 2005 م، وتعتبر عملية إعادة ونقل وتوطين الملايين الخمسة من الفلسطينيين المشروع الأضخم في التاريخ الحديث، ويقول التقرير أن عدد الفلسطينيين في الشرق الأوسط سوف يبلغ على مشارف القرن الواحد والعشرين القريب 8 ملايين و 265 ألفاً².

واقترح التقرير الأمريكي أن تشارك دول الغرب وبعض الدول العربية في توفير الموارد المطلوبة لمهمة إعادة توزيع الفلسطينيين في العالم التي وصفها بأنها غير معروفة أو محددة الحجم، ولكنها بالتأكيد، سوف تتجاوز قدرات دول المنطقة، وأما بالنسبة لمسألة تعويض الفلسطينيين 75 ألفاً، الذين يحصلون على حق العودة حسب التقرير الأمريكي، في إطار التسوية

¹ - لمزيد من الاطلاع يرجى مراجعة التقرير السنوي للأونروا خلال الفترة (1992 - 1998) (مراجعة تقرير المفوض العام خلال الفترة من الأول من جويلية 1996 م إلى جوان 2001م، ص 77-90. على الموقع الإلكتروني: <http://www.unrwa.org> الرجوع اليه بتاريخ 5-3-2017 على الساعة 12.00 مساءً

² - نبيل السهلي، المرجع السابق، ص 61

الشاملة، فإن "إسرائيل" سوف تدفع هذه التعويضات ولكن من جيب الدول العربية، وذلك عبر التعويضات التي تطالب بها تلك الدول مقابل أملاك اليهود، الذين غادروها منذ احتلال فلسطين.¹

• مشكلة التغير الديمغرافي:

إن المتتبع للشأن السكاني والاجتماعي الفلسطيني واتجاهات تطوره، يلاحظ من خلال الدراسات المختلفة، بأنه في حين كان يقطن فلسطين جميع سكانها العرب في بداية عام 1948 م، تحول 53 % منهم بعد حرب 1948 م، وإقامة "إسرائيل"، إلى لاجئين داخل ما تبقى من فلسطين تحت الإدارتين المصرية والأردنية، وكذلك في كل من الأردن، وسورية ولبنان، وبشكل عام بقي في فلسطين في مناطقها المختلفة في عام 1949 م 80.5 % من إجمالي مجموع الفلسطينيين البالغ 1580000 فلسطيني في حين توزع 19.5 % منهم في المناطق الشتات في الدول العربية المجاورة لفلسطين، الأردن، سورية، لبنان، مصر فضلاً عن العراق.

ويذكر أن مجموع الفلسطينيين ارتفع بفعل معدلات النمو الطبيعي من 673400 عربي فلسطيني عام 1922 م، إلى 861200 عربي فلسطيني في عام 1931 م ثم ارتفع العدد إلى 1319400 في عام 1947 م وإلى 1454000 فلسطيني في مارس عام 1948 م.²

وبالمقابل ونتيجة الهجرة اليهودية ارتفع مجموع اليهود من 83000 إلى 650000 يهودياً، خلال السنوات 1922 م و 1948 م، أي أن نسبة اليهود ارتفعت من 11.1 % إلى 30.9 % خلال السنوات المذكورة، أخذ العرب الفلسطينيون بالتزايد الطبيعي في كافة أماكن تواجدهم داخل فلسطين وخارجها، في الدول العربية والدول الأجنبية، وبشكل عام وصل معدل نموهم 3.5 % سنوياً، كما توضح في دراستنا للأوضاع اللاجئين في أماكن تواجدهم المختلفة في سياق الفصل الثاني.

¹ - تقارير صندوق النقد العربي الصادر خلال جوان 1988 - جوان 2000، ص5

² - محمد تيسير عبد الحافظ، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، القاهرة 1998 م، ص

لكن لا بد من الإشارة إلى النكسة وحرب عام 1967 م، حين التوسع الإسرائيلي الثاني، واحتلالها الضفة الغربية والقطاع، وأراضي عربية أخرى سورية ومصرية، فقد أدت سياسات الاحتلال وضغوطه العسكرية إلى طرد 460 ألف فلسطيني من الضفة والقطاع في عام 1967 م، واضطر نحو 270 ألف للهجرة تحت الضغط الاقتصادي الإسرائيلي، وارتفع مجموع النازحين إلى نحو 1.5 نازح في عام 1998 م¹.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك ثمة 4 ملايين لاجئ فلسطيني حالياً منهم 3417688 فلسطيني مسجل في الأونروا يتضح بأن السياسات السكانية الصهيونية والإسرائيلية أدت إلى طرد نحو 74.3% من إجمالي الشعب الفلسطيني من ديارهم وأرضهم في الجليل والساحل، والوسط، والضفة، وقطاع غزة، الأمر الذي أثر في اتجاهات تطور الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية للتجمعات الفلسطينية المختلفة، وهذا لاحظناه في الفصل الثاني .

وبهذا فإن مجموع الفلسطينيين ارتفع إلى 4566153 فلسطينياً في العام 1981م، ثم سيصل إلى 7437703 فلسطينياً في نهاية العام الحالي 1998 م، وحسب الاسقاطات السكانية، فإن مجموع الشعب الفلسطيني في عام 2000 م ، وصل الى 8154574 فلسطيني كما هو موضح في الجدول رقم(25)².

مكان الإقامة	1981	1990	1998	2000	النسبة %
داخل الخط الاخضر	550800	686895	998672	1059491	13.5
الضفة الغربية	833000	1075531	1496000	1603000	20.2
قطاع غزة	451600	622016	878750	941000	11.9
مجموعهم داخل فلسطين	1835400	2384442	3373422	3603491	45.6
الأردن	1148180	1524179	2300000	2700000	31.1
سوريا	222525	301744	376000	400000	5.1

¹ - نبيل السهلي، المرجع السابق، ص 71

² - المصدر :استخلصت أرقام 1981 م من المجموعة الإحصائية الفلسطينية لعام 1982 م ص32 . بالنسبة لأرقام 1990، 1998 م تمّ اعتماد غالبيتها بناء على توقعات أمريكية عن عدد السكان الفلسطينيين، مجلة دراسات فلسطينية ع7، جوان 1991 م، ص 22

لبنان	492240	331757	390000	418000	5.3
مصر	34304	40063	58861	63053	0.8
الدول العربية المجاورة	1897249	2197743	3124861	3581053	42.3
الكويت	294908	311742	26000	27583	0.4
العراق	20604	29922	36621	39229	0.5
ليبيا	23759	27530	28000	28700	0.4
السعودية	137000	205840	28000	28700	0.4
الامارات	37000	47374	54000	56000	0.7
قطر	24233	30995	32000	35000	0.4
البحرين	-----	2174	2500	2600	0.03
عمان	-----	6636	6750	6800	0.09
باقي الدول العربية	51000	66543	70000	72000	0.9
في الدول العربية غير مجاورة	588504	728756	515871	532912	7
اللو. م. الأمريكية	105000	137001	125000	127000	1.7
باقي دول العالم	140000	182668	250000	253000	3.4
المجموع	4566153	5630610	7389154	7717456	%100

ويلاحظ أنه من بين مجموع الشعب الفلسطيني في عام 1998 م، وكذلك مجموع الشعب الفلسطيني في عام 2002 م الذي يقدر بنحو 8399211 فلسطيني هناك نحو 45.4% يعيشون داخل فلسطين بحدودها الجغرافية، منهم 13.4% داخل الخط الأخضر 20.1% في الضفة الفلسطينية، و 11% في قطاع غزة¹، وبالمقابل يتركز خارج فلسطين نحو 54.6% من إجمالي الشعب الفلسطيني، منهم 42% في الدول العربية المجاورة لفلسطين 30.9% في الأردن، لبنان. 5.2%، وفي سورية 5.1%، وفي مصر 8.1%، ويتركز 7% من إجمالي الشعب الفلسطيني في عام 1998 م بالدول العربية الأخرى، كما هو موضح بالجدول، منهم 3.5% في السعودية 0.7

¹ - سهيل الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، دار التقدم العربي، بيروت لبنان 1993، ص 60

% في الإمارات العربية المتحدة، وبشكل عام يتركز في الدول العربية بشكل 49 % من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين تركز نحو 5.7 % من مجموع الشعب الفلسطيني في دول العالم المختلفة، منهم 2.3 % أي نحو 173549 فلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

• تدهور الوضع الصحي في مناطق اللجوء:

أفاد تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم في الشرق الأدنى المعد من جويلية 2002 حتى 30 جوان 2003 عن أحوال اللاجئين الصحية والاجتماعية عدة أمور أهمها:

— هناك حالات العسر الشديد، حيث بلغ عدد المتلقين لهذه الخدمات 215.573 نسمة، موزعين على مناطق خدمات الوكالة، وأكثر مناطق العسر هي قطاع غزة حيث بلغت 76.175 نسمة، يليها الأردن 41.178 نسمة، يليها لبنان 40.146 نسمة يليها الضفة الغربية 31.118 نسمة ثم سوريا 26.956 نسمة.²

أما بخصوص الوضع الصحي لمخيمات اللاجئين فقد أشار التقرير إلى عدة مؤشرات نبينها في الجدول التالي:

مؤشرات مختارة عن الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين 1982-2001³، لاحظ الجدول رقم (26).

الوضع	الأردن	لبنان	سوريا	ض/الغربية	قطاع غزة
معدل الخصوبة الاجمالي	3.6%	2.6%	2.5%	4.1%	4.4%
النسبة المئوية للسكان دون 15 سنة	31.6%	27.2%	31.0%	33.8%	42.3%

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، رام الله، فلسطين. 2006 ص 128

وانظر أيضا الى: محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 59

² - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص 98

³ - اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 11، ع 9، 2009 ص 64

74.9	49.7	28.0	27.2	35.9	معدل انتشار مرض فقر الدم لدى الاطفال
44.7	35.5	27.0	29.6	32.1	معدل انتشار مرض فقر الدم لدى الحوامل
35.1	32.5	27.6	28.6	32.4	المئوية النسبة لحالات الحمل المحفوفة بالخطر
7.2	4.7	5.8	4.8	3.8	مرض انتشار معدل البول السكري

ومن خلال الاطلاع على الجدول التالي يتضح لنا بأن هناك أوضاعاً صحية صعبة يعيشها اللاجئين الفلسطينيون، فعلى سبيل المثال: تبلغ نسبة فقر الدم لدى أطفال اللاجئين في الضفة الغربية 49.7 %، وفي قطاع غزة ترتفع لتصل إلى 74.9 %، وهذه النسبة تعد من أعلى النسب في العالم، حتى أن هذه النسب مرتفعة ايضاً في الدول المجاورة لفلسطين، والتي تتواجد بها المخيمات (سوريا لبنان، الاردن)، وأن أسباب سوء الأوضاع الصحية لدى اللاجئين الفلسطينيين راجع إلى عدة أمور أهمها انخفاض مستوى المعيشة، وعدم وجود فرص عمل، وتدني الخدمات المقدمة لهم، وسوء الأوضاع السكنية حيث الازدحام الشديد في المخيمات وافتقارها إلى الخدمات والمراكز الصحية المتخصصة، حيث نجد العديد من المخيمات مقيمة بالأساس بالقرب من الاودية التي تصب فيها المجاري المائية، نهيك عن افتقارها لقنوات الصرف الصحي، هذا ما يسبب انتقال الامراض بسرعة اليهم¹.

¹ - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص 98

• فقدان الحق في العودة:

يرى الكثيرون بأن حق العودة يسقط بمجرد قبول مشاريع التسوية الداعية للتوطين، أنصار هذا الرأي ينتمون بشكل خاص إلى الدول العربية المجاورة لفلسطين والمضيضة لأعداد كبيرة ممن أخرجوا منها أو هاجروها، إذ يعتبر الاسكان و الدمج بالنسبة لتلك الدول العربية هاجسا لما هو متوقع من نتائج مستقبلية سببها الأوضاع الصعبة والكارثية التي تعاني منها، والتي إن أضافوا لها مسؤولية المواطنين ستصبح أكثر تأزما، هذا ما يراه محللون¹، ويعد لبنان من بين أكثر الدول رفضا لبقائهم أو اسكانهم رسميا، حيث أن العديد من الأوساط السياسية و الحزبية المسيحية ، أطلقوا في مناسبات عديدة تحذيراتهم حول الأخطار الناجمة عن أي مشروع للتوطين أو بقاء اللاجئين في لبنان ، واعتبروا أن الاسكان يشكل عائقا سياسياً في وجه أيّ سلام عادلٍ وشاملٍ في المنطقة.

لذا كان لهذه المشاريع عدداً من المؤثرات على حق العودة وهي:

- أنها اوجدت حالة من التفكير الاجتماعي والتشتت، لعدم قدرة المواطنين على بناء الإطار العائلي كما كان في السابق.
- إن السياسات الإسرائيلية تهدف إلى التطبيق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يشكل عوامل طرد بحثاً عن ظروف أفضل تؤدي إلى الاندماج في المجتمعات المضيفة، خاصة الأوروبية، وتستهدف الكفاءات، والنخب الاقتصادية، والسياسية.
- الموقف الإسرائيلي المتصلب تجاه القرارات الدولية وحق العودة وطول فترة اللجوء أثر سلباً على حق العودة بسبب زيادة أعداد اللاجئين².
- تقسيم اللاجئين وتشيتهم ما بين الأراضي التي احتلت عام 1948 م والأراضي التي احتلت 1967م، والداخل والخارج وللاجئين ونازحين وطرح مشاريع مختلفة للتعامل معهم يؤدي إلى تعدد المرجعيات ويزيد شدة المعاناة ويؤثر سلباً على حق العودة.

¹- سلمان أبو ستة، حق العودة حق مقدس وقانوني وممكن أيضاً، محاضرة أقيمت في ندوة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل القاهرة ، 8 جانفي 1996 م، ص181

²- سهيل الناطور، المرجع السابق، ص90

³- سلمان أبو ستة، المرجع السابق، ص181

- تعامل مشاريع التسوية مع قضية اللجوء على أنها قضية اجتماعية إنسانية وليست قضية سياسية وطنية يؤدي إلى فقدان الأمل ومن ثم الاندماج¹.
 - تعامل بعض الدول المضيفة مع اللاجئين بشكل يسهل اندماجهم خاصة فيما يتعلق بمنح الجنسية².
 - الهزائم العربية المتتالية وخاصة بعد حرب جوان 1967م، وأثرها النفسي أدى إلى التركيز على استعادة الأراضي التي احتلت عام 1967م، والنازحين وغيض النظر عن الأراضي التي احتلت عام 1948 م .
- كما أن عدم تطرق قرار 194-242 إلى حق العودة والاكتفاء بالمطالبة بالتسوية العادلة لقضية اللاجئين ترك حالة من الإحباط لدى اللاجئين، كما أن طرح العديد من المبادرات ضمن لجان التفاوض المختلفة وغيرها وما رافق ذلك من تفهم لصعوبة تطبيق حق العودة أو إيجاد المبررات لقبول عدم تطبيق حق العودة حسب القرارات الدولية أدى إلى مزيد من اليأس.
- وأدى قبول السلطة الوطنية بإقامة الدولة الفلسطينية في حدود جوان 1967 م، إلى شعور العديد من الفلسطينيين خارج هذه البقعة الجغرافية، وخاصة اللاجئين بأن السلطة تخلت عن قضيتهم المركزية خاصة وأن الأراضي التي احتلت عام 1967 م، لم تكن هي السبب في مشكلة وجدت عام 1948 اثر العدوان الإسرائيلي وإقامة كيان إسرائيلي مما أصابهم بحالة من اليأس والإحباط³.

¹ - سهيل الناطور، المرجع السابق، ص 90

² - سلمان أبو ستة، المرجع السابق، ص 185

³ - المسيري عبد الوهاب، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002 ،

6- إضعاف بنية المجتمع :

يحمل فلسطينيو الشتات أكثر من هوية، واحدة مرتبطة بالوطن الأم والثانية ببلد الشتات أغلبهم هاجروا بعد 1948 أو 1967 م، ومنهم من هاجر قبل عام 1948 لأسباب اقتصادية. ويرمز إلى فلسطيني الخارج باعتبار أنهم مجموعة (Diaspora) أصبح استخدام كلمة الشتات مرتبطة بالمجتمع المستقبلي المنشود بناءه، فالمشتت هو: «.. الإنسان الذي ما يزال يرتبط بعلاقات اجتماعية بشعبه في بلاد المنافي وفي الأراضي الفلسطينية "الوطن السياسي"، لكنه في الوقت نفسه هو الذي أتاحت له الدول التي يقيم بها دولة المستقبل مع إمكانية الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية ..»، كل ذلك يكون مع الحفاظ على الرابط الاجتماعي بنقل عاداته وتقاليده إلى بلاد اللجوء، فذلك يحافظ على الهوية، بالرغم من المحاولات العديدة والمتواصلة للفلسطينيين للحفاظ على وحدتهم وهدفهم المتمثل في العودة، إلا أن مرور السنين وتعدد الأجيال اثر على الكثيرين، فمنهم من تخلى عن حق العودة ومنهم من تعلق ببلد المنشأ¹.

• تراجع فرص العمل:

يختلف الفلسطينيون عن غيرهم من اللاجئين في مسالة العدد، فهم موجودون كجماعات كبيرة في العديد من مناطق العالم، وتوطنهم في أي بلد يعني تحولهم من مجرد لاجئين إلى مواطنين يحق لهم الحصول على مناصب شغل والتمتع بكافة الحقوق الأخرى، هذا الأمر سيخلق منافسة بين المواطنين الأصليين والمواطنين، وهو الأمر الذي يخلق بدوره مشاكل عديدة.

إضافة إلى ما سبق، فإن تراجع فرص العمل يؤدي إلى تراجع نسبة الفلسطينيين الذين يرتادون المدارس والجامعات، أو يؤدي إلى عدم القدرة على إعالة العائلة، أو ممارسة الحقوق الطبيعية، هذا وينطبق على المرافق العمومية ما ينطبق على فرص العمل، فالاستفادة منها خاصة في الدول العربية قد تواجه عدة عوائق تضاف إلى تلك التي يعاني منها المواطن الأصلي².

¹ - عايش أحمد يوسف، المرجع السابق، ص46-47

² - نبيل السهيلي، المرجع السابق، ص98

• التغيرات السكانية:

قامت إسرائيل و شكلت " كيان أو دولة" من نوع فريد، كانت وقت إنشائها عام 1948 لا تضم سوى 716 ألفا من اليهود و 156 ألفا من الفلسطينيين، ولكنها أعلنت فتح أبواب الهجرة إليها لاستقبال كافة يهود العالم، ولم تعلن لها حدود حيث لم تكن لها سوى قرار التقسيم والتي قبلتها ثم تجاوزتها بمراحل في المعارك مع العرب، وأصبح " كيان "أشبه بخليط من الأجناس(يهود شرقيون "سفارديم" ويهود غربيون "اشكناز)، قادمون من شرق أوروبا وغربها ووسطها ومن الولايات المتحدة واليمن والعراق والمغرب وغيرها من دول العالم، ينطقون بلغات مختلفة وينتمون إلى مجتمعات لها تاريخها وتقاليدها وعاداتها المتباينة، كيان يعيش على المساعدات الأجنبية، ويدافع عن بقائها وسط محيط العداء العربي الذي زرعت فيه جيش - مؤلف من عصابات إرهابية سابقة، وتترعما وتدير مؤسساته شخصيات كانت منغمسة في نشاط تلك العصابات¹.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة تعتبر حجر الزاوية لاستمرار إسرائيل كدولة غير طبيعية، حيث للعنصر البشري اليهودي دور محوري في ذلك، وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن الحركة الصهيونية استطاعت بعد إنشاء إسرائيل في العام 1948 م جلب نحو 650 ألف مهاجر يهودي².

وباغتصاب فلسطين عام 1948 وطرد العرب الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم، بدأت الصهيونية في بذل جهود كبيرة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وأصدرت قانون العودة الذي أقر عام 1950 والذي ينص على :«...أن لكل يهودي الحق في العودة إلى البلاد كيهودي عائد ..»، والهجرة تكون بتأشيرة مهاجر كما صدر قانون الجنسية الإسرائيلية عام 1952 بحيث يحق لكل يهودي يهاجر إلى إسرائيل الحصول على الجنسية الإسرائيلية بمجرد دخول البلاد كل.

¹ - عايش أحمد يوسف، المرجع السابق، ص 46-47

² - عامر محمد ،تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. 2002، ص 194

³ - عايش أحمد يوسف، المرجع السابق، ص 50

ذلك بالإضافة إلى تشجيع الوكالة اليهودية للهجرة وتنظيمها والاهتمام بأمور المهاجرين عند وصولهم إلى البلاد، مما ساعد على ازدياد الهجرة¹.

وبلغ حجم الهجرة الوافدة لإسرائيل في الفترة الواقعة بين العام 1948 م، حتى العام 1967م حوالي 1270075 مهاجرًا ، كما بلغ حجم الهجرة في الفترة ما بين 1968 م ،والعام 1985 حوالي 499355 مهاجرًا وفي الفترة ما بين العام 1982 م، والعام 1990 م بلغ حجم الهجرة 938454 مهاجرًا منهم 772496 مهاجرًا امن الاتحاد السوفيتي سابقاً.

وربطت إسرائيل في اجتماعات لجنة اللاجئين بين المهاجرين اليهود من الدول العربية إلى فلسطين وبين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وضرورة معاملة الطرفين على نفس المستوى، على أساس أن عدد اليهود العرب كان يعادل عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب الأرقام الإسرائيلية، والتي حتما كان فيها تضخيم لعدد اليهود، كما أن القرار رقم 194 حسب رأي إسرائيل مقصود به أيضا عودة اليهود الشتات الى فلسطين، و يمكننا توضيح عدد اليهود حسب الاحصائيات الإسرائيلية في الجدول التالي:

جدول (27) يمثل عدد اليهود الذين تركوا الدول العربية والإسلامية إلى إسرائيل من 1948-1972².

الدولة	العدد	الدولة	العدد
المغرب	260,000	العراق	127,000
تونس	56,000	اليمن	51,000
ليبيا	35,600	مصر	29,000
الجزائر	14,500	إيران وأفغانستان	9,000
لبنان	6,000	سوريا	4,500
المجموع			

¹ - تماري سليم ، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين_، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1996 ، ص 15 .

² - غازيت شلومو ، قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الحل الدائم من منظور إسرائيلي ، بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ع 22 ، مارس - افريل 1995 ، ص 86

ويدعي الإسرائيليون، في دراسة أجرتها المنظمة العالمية لليهود في الأقطار العربية WOJAC¹ واللجنة اليهودية الأمريكية، أنه أنفق مبلغ 10,88 بليون دولار أمريكي خلال الفترة من 1948 - 1986، على خدمات نقل واستيعاب واسكان وتعليم اليهود المهاجرين من الدول العربية الى إسرائيل.

ب: آثار مشاريع التسوية على الدول المضيفة:

أثرت هذه المشاريع المطروحة بشكل مباشر وغير مباشر على اللاجئين من جهة، ومن جهة أخرى على الدول المستضيفة لهم، ويمكننا ابراز ذلك في النقاط التالية:

• التأثير في اقتصاد البلد المضيف :

سيكون على البلد المضيف مسؤولية منح المواطنين أرضاً، إضافة إلى منحهم كل حقوق المواطنة التي ستكلفه الكثير، فإن ربطنا هذا مع تراجع فرص العمل الذي يعاني منه الفلسطينيون، فإن البلد المضيف سيتحمل تبعات كل ذلك، فبالرغم من أخذه لتعويض عن الخدمات التي سيقدمها، إلا أن ذلك سيكون فقط عند بداية تطبيق مشروع الإسكان².

• خلق أقلية في البلد المضيف :

الإسكان والدمج في البلدان المضيفة سيخلق إلى الوجود جماعة جديدة تختلف في مكوناتها وعاداتها وأهدافها عن أصحاب الأرض، خاصة عندما يكون خارج البلدان العربية، وستكون الدولة المضيفة مسؤولة عن تلك الأقلية، وملزمة بتوفير احتياجاتها ومنحها حرية تطبيق عاداتها ومعتقداتها، وهذا الأمر يبدو مستحيلاً في بعض الدول خاصة التي تعاني الضعف الاقتصادي أو التضييق السياسي وحتى الاجتماعي، مثل مصر، العراق، هذا ربما يسبب عدة مشاكل للبلد المضيف.

¹ WOJAC : بالإنجليزية World Organization of Jews from Arab Countries، عبارة عن منظمة إسرائيلية أقيمت في العام 1975 بهدف تجميع معلومات ومعطيات إحصائية تتعلق بأعداد اليهود الذين غادروا البلاد العربية منذ العام 1948 استعداداً للمطالبة بتعويضات عن أملاكهم وعقاراتهم، وذلك من منطلق كونهم - اليهود في البلاد العربية - لاجئين

² - أبو مطر احمد، نعم للتوطين والتجنيس إلى حين تحقق العودة مقال نشر في يومية إيلاف الالكترونية بتاريخ 4-7-2004 راجع الموقع: <http://www.elaph.com>

• إمكانية حدوث نزاعات بين المواطنين والمضيفين:

إن بقاء الفلسطينيين في أي بلد يعني ضرورة تمتعهم بكل الحقوق، هذا الأمر قد يخلق نزاعات بينهم وبين أصحاب الأرض إذا اعتبروا أنهم الأولى في الاستفادة من ثروات بلدانهم وعائداتها، يكون هذا خاصة في البلدان التي تعاني مشاكل اقتصادية كالبلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما أن الحقوق التي سيستفيدون منها ستشمل الحقوق السياسية، هذه الأخيرة كذلك تخلق عدة مشاكل، فإن كانت التجربة الفلسطينية في بلدان أمريكا اللاتينية نجحت، فكيف سيكون حالها في البلدان العربية¹.

• تدهور الوضع القانوني للاجئين في الأقطار العربية:

تبنت الجامعة العربية بروتوكول الدار البيضاء في عام 1964 الذي يمنح للاجئين الفلسطينيين حرية التنقل من قطر عربي إلى قطر آخر، والعودة إلى قطر إقامتهم دون عوائق. لم يكن هذا البيان سوى "بيان حسن نية أكثر مما هو التزام متين من قبل الدول الأعضاء"². ووافقت على هذا البروتوكول دون تحفظ كل من الأردن، والجزائر، والسودان، والعراق، وسوريا، ومصر، واليمن، أما لبنان وليبيا والكويت فوافقت بتحفظ، ولم تعلن المغرب والسعودية عن موقفها، وبقي الموقف كذلك غير واضح من البحرين وقطر وعمان والإمارات المتحدة، لأن هذه الدول انضمت إلى الجامعة العربية بعد توقيع البروتوكول المذكور، وكانت الأردن وسوريا هما الدولتان اللتان وضعتا البروتوكول في الاعتبار، بينما لم تضعه الكويت ولبنان في موضع الاعتبار على الإطلاق، وعلى العموم كانت الغلبة المطلقة دائماً للتشريع المحلي. لم توقع كافة الدول العربية ميثاق الأمم المتحدة للاجئين سنة 1951، أو بروتوكول اللاجئين سنة 1967، أو كل ما يحمي حقوق الإنسان اللاجئ باستثناء تونس والمغرب ومصر، وبرعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة التقى خبراء عرب في اجتماع هو

¹ - أبو فرحة سائد، الطحان وهبة، وسط إجماع على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم تجنيس اللاجئين يثير مواقف متباينة،

دراسة ضمن مجلة حق العودة، ع 12، بعنوان توطين اللاجئين الفلسطينيين، س3، بيت لحم، جويلية 2005، ص 15

على الموقع الإلكتروني: haqelawda@badil.org

² - محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص220

الثالث من نوعه في القاهرة عام 1991 م، وأصدروا قراراً غير ملزم للحكومات العربية جاء فيه "...أنه يؤكد بحزم الحاجة إلى ضمان حماية دولية للاجئين الفلسطينيين عبر منظمات دولية رائدة، ولا سيما الأمم المتحدة ومن دون إحفاف يلحق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وخصوصاً حقهم في العودة وتقرير المصير".¹

وخضعت قوانين الهجرة والجنسية في الدول العربية لاعتبارات سياسية قاسية، مما جعل صعوبات كبيرة تعترض وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والذي يُعد من أسوأ الأوضاع التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في شتاتهم، حيث حرّموا من حقوقهم المدنية، وبلغت نسبة حالات الفقر الخاصة والعسر الشديد في لبنان عام 1999م، حوالي 10.6%، مقابل 2.6% في الأردن، و 6.6 % في سوريا .

وأدخلت على القانون اللبناني المنظم لعمل الأجانب بموجب القرار 1-621، والأمر 6812 لسنة 1995 م، وأوامر أخرى وأحكام تتضمن الحرف التي لا يجوز ممارستها إلا من قبل المواطنين اللبنانيين دون سواهم، وتجاوزت أكثر من 70 حرفة مع تضمين القانون بعض الاستثناءات مثل الأجانب من أصل لبناني أو الأولاد من أم لبنانية أو الأجانب المتزوجين من لبنانيات، وبلغ عدد العاطلين من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان عام 1995، 68.4 % وأن 60% من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن 36% منهم لا يتمكنون من الحصول على أي مورد للرزق.²

• ظهور برامج الاندماج والتدوير:

تعددت مخططات وبرامج الإدارة الأمريكية مدفوعة من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والصهيونية العالمية تدعمها الحكومات الأوروبية السائرة في ركب التبعية الأمريكية على اختلاف حكوماتها من أجل صرف العالم عن القضية الفلسطينية وفرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين لقتل حلم قيام الدولة الفلسطينية وسحق وإنكار كل حق للفلسطينيين في فلسطين وإزالة ومحو مصطلح حق العودة من قاموس الكفاح والنضال والشرعية فتوالت البرامج، منها ما أعلن عنه ومنها ما كان ينفذ في الخفاء دون إعلان أو إعلام لكن المخطط والمخططات

¹ - أبو فرحة سائد، الطحان وهبة، المرجع السابق، ص17

² - المرجع نفسه، ص18

والإغراءات والضغطات وحتى الممارسات الإرهابية على شعبنا لم تؤتي أكلها وباءت بالفشل بل ازداد شعبنا الفلسطيني قوة وصلابة وتصميماً في الدفاع عن حقه وكرد فعل مساوي للضغطات بالمقدار مضادة لها بالاتجاه الوطني الديني الملتزم بالثوابت والحقوق التاريخية والدينية والقومية في فلسطين¹.

هذه البرامج كثيرة وعديدة منذ عام 1949 م، وحتى يومنا هذا بأشكال متعددة وألوان شتى منها مشاريع الإغراء والإسقاط التي تبدو للعيان أنها مساعدات إنسانية ويد عون تمد لهذا الشعب المرابط المطالب بحقوقه وأرضه ودولته²، إلا وأن وراء الأكمة ما وراء، ونذكر منها:

- مشاريع القروض :

للفلسطينيين أصحاب الحرف والمهن ليبنوا ورشات ومشاريعاً اقتصادية تساعد على التوطين³ في أماكن تواجدهم في الشتات وجعلهم يغرقون بالالتزامات المادية والشؤون الحياتية فيصرفون أنظارهم واهتمامهم عن وطنهم المحتل وحقهم بالعودة إليه وإعادة البناء والأعمار لأجل ذلك فتحت المؤسسات والدول أبوابها على وسعها وصرفت الأموال وقدمت المساعدات والتسهيلات لإنجاح مثل هذه المخططات اللعينة.

- مشروع التدريب المهني :

الذي يهدف لتأهيل الفلسطينيين في المخيمات لتعلم المهن والحرف ومن ثم إرسالهم لأمريكا وأوروبا والدول العربية من أجل توطينهم بحجة لقمة العيش⁴.

¹ -خالد بن إدريس، تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية، مقال على الموقع الإلكتروني:

<http://vb.arabsgate.com>

تم الرجوع إليه بتاريخ 24-2-2017

² - سلمان أبو ستة ، اللاجئين الفلسطينيون بين مشاريع التوطين والإصرار على العودة، موقع هيئة أرض فلسطين الإلكتروني

<http://www.plands.org>

تم الرجوع الى الموقع بتاريخ، 5-5-2018

³ - إبراهيم علوش، اللاجئين بين الهوية الوطنية الفلسطينية ومشاريع التوطين، موقع الصوت العربي الحر الإلكتروني

<http://www.freearabvoice.org>

بتاريخ 17-5-2018، ص5

⁴ - سلمان أبو ستة ،المرجع السابق، ص15

• مشروع الهجرة :

حيث قدمت عروض وفتحت دول مضيق مثل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا أبوابها وقدمت تسهيلات العيش والاندماج في هذه المجتمعات .

• مشاريع المناهج التعليمية :

وضعت مناهج تعليمية بعيدة عن احتياجات المجتمع الفلسطيني ولا تلبي احتياجاته من قريب أو بعيد وإنما تلبي احتياجات المجتمعات الأجنبية من أجل استقطاب أصحاب الاختصاصات وتصدير العقول المفكرة إليها للاستفادة منها وإدماجها في الحياة المهاجرة بما فيها من تحديات بقاء وصمود ونجاح أو فشل الأمر الذي يعني إما نسيان حق العودة أو الانشغال عنه أو تأجيل المطالبة به ¹.

• غياب حق اللاجئين الفلسطينيين بالحماية الدولية:

من المعالم الأخرى لحالة اللاجئين الفلسطينيين ، الافتقار للحماية القومية والدولية فمعظم الدول المضيفة حيث تقيم أغلبية اللاجئين الفلسطينيين ، لا تعترف أو أنها لا تطبق كامل الحقوق الإنسانية الممنوحة للاجئين بمقتضى المواثيق الدولية والإقليمية ذات العلاقة ، وغالبا ما يتشكل الوضع القانوني لهم في هذه الدول على وفق اعتبارات سياسية ، وأمنية محلية ، والافتقار إلى الحماية القومية يضاعفه الافتقار إلى الحماية الدولية غالبا ما يشار إلى ذلك بفجوة الحماية ولا توجد أي هيئة دولية يعترف المجتمع الدولي حاليا بامتلاكها تفويضا صريحا بالعمل بشكل منهجي، لإحقاق حقوق الإنسان الأساسية لجميع اللاجئين الفلسطينيين ، وللبحث عن حلول دائمة منسجمة مع القانون الدولي كما أكدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 184 ، وتنفيذها ². لا يوفر لمعظم اللاجئين الفلسطينيين الذين يقارب عددهم سبعة ملايين إنسان ، أو ما يقارب ثلث مجموع اللاجئين في العالم ، إمكانية الحصول على الحماية الدولية بشكل فعلي ، في حين أن مثل هذه الحماية متوترة بشكل قانوني للاجئين آخرين ، ولأسباب تاريخية وسياسية ، استثنى اللاجئون الفلسطينيون من اتفاقية اللاجئين في معظم غاياتها ، وفي الوقت نفسه فشل نظام

¹ - إبراهيم علوش، المرجع السابق، ص5

² - محمد رجب قدور، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، نشأتها و تطوراتها 1948-1972، جامعة صنعاء، 2007، ص151

اللاجئين الخاص طوال الوقت ، في توفير الحماية الدولية التي كان يفترض أن يتلقاها اللاجئون طالما ظل وضعهم دون حل ¹.

تتجلى تأثيرات فجوة الحماية الأولية للفلسطينيين في ناحيتين، ناحية حماية الأمن اليومي وحقوق الإنسان ،وناحية البحث عن حلول دائمة، وتفسر معظم الدول التي يسعى الفلسطينيون فيها إلى الحصول على الحماية خارج ديارهم البنود ذات العلاقة بطريقة لا تسمح ولا تمنح الفلسطينيين حماية مناسبة.

ويواجه الفلسطينيون صعوبة عندما يجدون أنفسهم في دول غير عربية ويتقدمون بطلبات للحصول على حق اللجوء السياسي ، أو الإقامة على أساس لم الشمل أو الحصول على أنواع أخرى من الحماية ذات العلاقة لتوفير لاجئين آخرين في العالم ، ويظل الكثيرون منهم في الدول الغربية دون وضع قانوني معترف به ، ودون تصريح عمل ، وبدون المقومات الجوهرية الأساسية للعبي بحرية وكرامه ².

وأدى عدم توفر هيئة دولية تمثل اللاجئين في السعي إلى حل دائم ، إلى التأثير بشكل كبير في ثلاثة مجالات على الأقل .

1- مجال التمثيل الدولي لتأكيد حقوقهم في العودة باعتبارهم لاجئين ، واستعادة ممتلكاتهم والحصول على الأقل على تعويض.

2- توفر آليات دولية للمطالبة بهذه الحقوق والترويج لها.

3- وجود كيان مفوض دوليا لحماية حقوقهم الفردية والجماعية وتعزيزها.

لهذا لم يتدخل المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، لحماية اللاجئين الفلسطينيين في أي من المجالات الثلاث ، والبحث عن حل دائم³، وهذا يبين لنا بوضوح مدى تواطؤ هذه الهيئة مع اسرائيل .

¹ - محمد رجب قدور، المرجع السابق، ص151

² - إبراهيم علوش، المرجع السابق، ص7

³ - كرم سوزان، الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين، مجلة الثورة العالمية، دمشق 1 ، سبتمبر 2002 ص6

ثانياً: انعكاسات مشاريع التسوية :

حقق المشروع الصهيوني نجاحاً كبيراً عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، حيث تمكن من تحييدها وعزلها لسنوات عن محيطها العربي، مما هيا له فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعه الاستيطاني في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع، وتم ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، في الوقت الذي نحى فيه العرب جانباً الخيار العسكري مع خروج مصر من المعركة.

انعكست المشاريع الدولية والإسرائيلية بالسلب، وأنهت التضامن العربي، وجعلت الشعب الفلسطيني وحدة يتخبط في مشاكله وصراعه من أجل البقاء وضمان حقوقه، كما أن هذه المشاريع ضيقت على اللاجئين دخل فلسطين وخارجها، وأصبحت الحرب عربية عربية بدلا من أن تكون عربية إسرائيلية.

1- على الجانب العربي والفلسطيني:

من خلال العرض السابق، لاحظنا أن إقبال الأنظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المشاركة في عملية التسوية السلمية ينطلق أساساً من خلفيتين:

-الأولى: حالة العجز العربي واختلال موازين القوى بما يجعل مستحيلاً في المدى المنظور تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية.

-الثانية: عامل الزمن، وشعور الأنظمة العربية أن الزمن لا يعمل لصالحها حيث يقوم الكيان الصهيوني ببناء الحقائق على الأرض، وأن الأولى إيقاف تمدد المشروع الصهيوني، وإنقاذ ما يمكن من أرض قبل فوات الأوان¹.

ويبدو هذا التفكير للوهلة الأولى منطقياً، لكن المشكلة الأساسية تكمن في التعامل مع العجز المؤقت باعتباره قدراً وعجزاً دائماً، وفي الاستسلام ابتداءً إلى مستقبل منهزم، فضلاً عن الحاضر المتردي، كما أنه تفكير لا يدرك تماماً حاجة العدو الصهيوني الماسة للتسوية لتجاوز العديد من أزماته ومشاكله، وهو تفكير يُعبّر عن إشكالية غياب الإرادة، وغياب الرؤية لأدوات

¹ - محمد رجب قدور، المرجع السابق، ص145 و ما يليها

التغيير في المستقبل، كما أنه لا يستوعب دروس التاريخ التي انتهت عادة بإزالة الاستعمار والاحتلال ولو بعد مئات السنين، ما دام هناك شعوب لم تنس قضيتها ومستعدة للبذل في سبيلها¹.

وهو يكشف في الوقت نفسه حالة الأنظمة العربية في الانكفاء القطري على مصالحها الخاصة، وفقدانها لاستراتيجيات مشتركة جادة في تحقيق الوحدة التي لن تقوم إلا بزوال الكيان الصهيوني، كما أن الكيان الصهيوني لن يزول إلا إذا خطى مشروع الوحدة خطوات كبرى، ويميط التدقيق في الموضوع اللثام عن الأزمة الداخلية التي تعيشها هذه الأنظمة، إذ إن الانتصار على المشروع الصهيوني يستدعي مشروعاً حضارياً، وحالة نهضوية عامة².

لا يمكن أن تتكون بداياتها الأولى إلا بفتح أبواب الحريات للجماهير، والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال مؤسسات شورية "ديموقراطية" تستطيع أن تنتخب الكفو، وتحاسب المقصر وتعزله، ويأمن الناس على حقوقهم وأموالهم وأعراضهم، وعند ذلك يمكن أن تعود الأموال المهاجرة والعقول المهاجرة ... ولا يمكن لهذا المشروع أن يستقيم إلا إذا توافق مع عقيدة الأمة وتراثها، بحيث يمكن أن يفجر فيها العزة والكرامة وروح التضحية والإبداع.

كما لا بد من الإشارة إلى أن الأنظمة العربية والإسلامية تعاملت مع قضية فلسطين ليس بوصفها قضيتها الأساسية المركزية، وإنما بوصفها قضية "جيران" تعرضوا للظلم ويحتاجون بعض الدعاء والمساعدة، وعلى هؤلاء "الجيران" أن يُقدِّروا "الضيافة"، وأن يعلموا أن للمساعدة حدوداً، فلا يستطيع هؤلاء تنظيم أنفسهم وتشكيل مؤسساتهم بحرية في تلك الأقطار، ولا يستطيعون إقامة قواعد عسكرية أو اختراق حدود بلاد الطوق العربي لتنفيذ عمليات المقاومة.

¹ - محمد محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 271

² - شكري عبد الحميد حمادة، أهم المبادرات الدولية في معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين 1948، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي، اللاجئين في الشرق الاوسط، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية جامعة اليرموك 2017، ص 419 ومايليها

والمشكلة هنا أن "النظام العربي" لا يشعر أن بيته هو الذي يحترق، وأن العدو انتهك حرمة منزله¹.

وهذا جوهر إشكالية النظام القطري في التعامل مع قضايا "الأمة"، على أن الوجه الآخر للموضوع هو عدم إدراك الأنظمة العربية والإسلامية لطبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه، والذي لم يستهدف الفلسطينيين فقط ولا فلسطين وحدها، إن احتلال المشروع الصهيوني لفلسطين هو مجرد ركيزة ومنطلق لإبقاء الأمة العربية والإسلامية ضعيفة مفككة يمنع وحدتها ونهضتها ويبقيها في دوائر التخلف والتبعية، لأنه يدرك تماماً أن قوة الأمة ووحدتها خطر أكيد على بقائه ويعني زواله عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي فإن شرط نموه وبقائه مرتبط بضعف الأمة وتفككها، كما أن وحدة الأمة ونهضتها مشروطة بإنهاء هذا المشروع وزواله.

وفي الجانب الفلسطيني تتنازع التيارات السياسية و الإصلاحية تجاه التسوية، وأصبح الصراع واضحاً بين حركة فتح الفلسطينية وفصائل المقاومة كالجهاد الإسلامي والشعبية والديموقراطية وغيرها.

وفي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ، تركت هذه التيارات الأهم وهو الدفاع عن المصالح المشتركة للشعب الفلسطيني وضمان حقوقه السياسية وحق العودة والتعويض، واجبار العدوان الصهيوني الإسرائيلي بالاعتراف بجرائمه المرتكبة بحق أرض وشعب فلسطين. أما في خارج فلسطين حيث يوجد أكثر من نصف شعب فلسطين، والذي ستحرمهم أية تسوية سلمية من حقهم في العودة إلى وطنهم، فإن هناك مؤشرات على رفض الغالبية من هذه المشاريع، غير أنه ينبغي التفريق بين قبول الفلسطينيين للتسوية السياسية كحل مرحلي هو أفضل ما يمكن تحصيله في الظرف الراهن، وبين إيمانهم بحقهم المطلق في فلسطين من نهرها إلى بحرها، وإيمانهم بضرورة زوال الكيان الصهيوني، بمعنى أن الأغلبية الساحقة للفلسطينيين غير مقتنعة "بعدالة" التسوية السياسية أياً كانت، ولا مقتنعة بأن هذا الحل هو حل "دائم".²

¹ - سامي يوسف أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967 - 1993) مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، مج 13 ، ع1، جامعة القدس 2011، ص38

² - سامي يوسف أحمد، المرجع السابق، ص37

وبالنسبة للشعب الفلسطيني فإن كلمة "الحل العادل والدائم" التي تُطرح عادة في كل مشاريع التسوية، تصبح مصطلحاً عبثياً يفقد دلالاته الحقيقية، فهل يستطيع أحد أن يقنع 4.8 ملايين لاجئ فلسطيني خارج فلسطين بأن الحل العادل الدائم يكمن في توطينهم حيث هم، وفي ترك أرضهم لليهود الصهاينة، وفي أن للصهاينة حقاً في 77% من أرض فلسطين لينشئوا عليها دولتهم¹. وأشارت استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخراً وسط اللاجئين الفلسطينيين أن 98% منهم يرفضون التنازل عن حقهم في العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948، ويرفضون التوطين أو التعويض، وفوق ذلك من يملك أن يقنع العرب بالتخلي عن عروبة فلسطين؟ ومن يملك أن يقنع المسلمين بالتخلي عن إسلاميتها وقدسيتها؟.

إن إشكالية التسوية تكمن في أنها تحمل بذور فشلها في ذاتها، وتحمل عناصر تفجيرها في بنودها، وستبقى مسألة الأرض وهويتها، ومسألة العودة، ومسألة القدس تضطرم في النفوس وستظل تتفجر بين آن وآخر لتؤكد أن "السلام" غير عادل ولا دائم²، وعموماً يمكن توضيح أهم انعكاسات هذه المشاريع في ثلاث نقاط:

1-إنهاء التضامن العربي:

كان التضامن العربي السمة الأبرز في حرب 1967م، وحرب 1973م، وتجل ذلك في رفض التجزئة للأراضي الفلسطينية، والهجوم على الأراضي المحتلة من أكثر من جهة عربية، وقيام الدول المنتجة للنفط في 17 أكتوبر 1973 بتخفيض تدريجي لتصدير النفط ورفع أسعاره بنسبة 17%، ونتيجة للموقف الأمريكي المساندة "لإسرائيل" في حرب أكتوبر 1973م، قامت تلك الدول من العام نفسه بحظر لتصدير البترول، للولايات المتحدة الأمريكية³.

لذلك تعد هذه الحرب من أكثر الحروب العربية تجسيدا لقومية المعركة، إلا أن اتفاقية سيناء ومعاهدة "كامب ديفيد" التي وقعتها مصر مع إسرائيل، وتمسك الأردن بضم الضفة الغربية إليه، وانسحاب سوريا من القمة العربية بالمغرب الأقصى في 1982م، ورفضها لمشروع

¹ - وليد العريض، التحولات في مشاريع التوطين والتعويض المختلفة، ورقة بحثية مقدمة في ندوة تاريخية بعنوان: العودة حق العودة بين النظرية والتطبيق خلال الفترة (2000-2007) عمان 10 ديسمبر 2007، ص 45

² - سامي يوسف أحمد، المرجع السابق، ص 37

³ - العمدة عدنان، اتفاقية سناء و مستقبل النزاع العربي الاسرائيلي، م، ش، ف، ع 53-54، جانفي-فيفري 1976م، ص ص 45-47

الأمير فهد، كل هذه الأحداث عملت على إيجاد شرخ في الصف العربي تجاه الصراع العربي، وأن إسرائيل نجحت في تشتيت هذا الصف بأبعاد مصر عن جهة القتال ضدها¹.

وكتب الياس شوفاني قائلاً: «... بأن الاتفاق المصري الإسرائيلي كان ضربة موجعة للفلسطينيين، وصدع الصف العربي وفتت الأقوى العربية، التي كانت تدافع عن حق الشعب الفلسطيني لضمان بقاءه وعودته الى وطنه وانهاء الشات..»².

2- سقوط خيار التحرير الكامل و ضرب المقاومة:

أكد العديد من الكتاب على أن هذه المشاريع المطروحة كان هدفها ضرب المقاومة الفلسطينية، بسبب معرفة الانظمة العربية الرفض الفلسطيني لتلك المشاريع، وكتب "شفيق الحوت" في مجلة الشؤون الفلسطينية قائلاً: «... وأنا من الواثقين بأن إسرائيل ومن يخطط لها، كانت وراء اكثر من مشروع مماثل لمشروع روجرز ومشروع الأردن ومشروع بورقيية، قذفت به شركا الينا، لنسارع نحن الى رفضه و التنديد به، أو لنختلف من حول هذه المشاريع و ننشق فرقا دون ان تكون جادة او صادقة في ما تطرح اطلاق..»³.

وذهب "كلوفيس مقصود" وهو محرر بمجلة شؤون فلسطينية الى أبعد من ذلك باعتبار المشاريع المطروحة هي جزء من الاستراتيجية العربية لعد الالتزام بتحرير فلسطين وضمان عودة اللاجئين، وأن تلك الانظمة تعلم الرفض الفلسطيني لتلك المشاريع ومع ذلك تتعمد طرحها من اجل الاستفادة من الرفض الفلسطيني بتصفية المقاومة⁴.

وكتب "ناجي علوش" «.. أن الدول العربية تدفع الفلسطينيين للقبول بدولة على جزء من فلسطين، تلبية للعجز العربي من جهة، ولتوجهات دولية من جهة اخرى، تنتظر للواقعية وللتوازن الدولي، وعدم القدرة على تجاوز المعادلات الدولية، وهو ما يعتبره علوش تصفية

¹ - شوفالي الياس، الاتفاق المرحلي في سيناء، م، ش، ف، ع، 50-51-اكتوبر-نوفمبر 1975، ص 62

² - العمدة عدنان، انتهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل واثرها على القضية الفلسطينية، م، ش، ف، ع، 28، ديسمبر 1973، ص 178-181

³ - الحوت شفيق، كيف نقول لا لدولة الفلسطينية، م، ش، ف، ع، 24، اوت 1973، ص 5-9

⁴ - كلوفيس عبد المقصود، فلسطين قضية ام مشكلة، مجلة شؤون فلسطينية، ع، 24، اوت 1973، ص 5-21

للقضية الفلسطينية، بطرح مشاريع وهمية تتحدث عن الجزء من اجل اضافة الكل، وتدفع بالمقاومة الى التفكير بالمفاوضات بدل القتال...»¹.

وكتب "وائل عزام" أن هذه المشاريع جاءت لشق الصف العربي، وأن استراتيجية التحرر الكامل هي طريق جبري تفرضه طبيعة العدو والمرحلة والمسار التاريخي، وأن عودة اللاجئين الفلسطينيين لن تكون إلا بالمقاومة أو التحرر الكامل.²

3- تغير الأولويات بشأن الحقوق الفلسطينية الرسمية:

من خلال ما تقدم من هذه الدراسة، فإننا نجد بان الثوابت الوطنية الفلسطينية – التي تعد حقوقا خاصة بالشعب الفلسطيني – نجدها تعرضت إما لطمس وتغييب بعضها أو تقديم إحداها على حساب أخرى، فبعدما كان تحرير الأراضي المحتلة سنة 1948 م، الذي أكدت عليه منظمة التحرير الفلسطينية كهدف أساسي بعد حرب جوان 1967، تحول اهتمامها لاحقا إلى تحرير الأراضي التي احتلت سنة 1967 باعتبار أن ذلك كان احدث تطور في القضية الفلسطينية، فيما أجل خيار تحرير أراضي 1948 إلى أن غُيب تماما عن مقاصد المنظمة، فأصبح مجرد الحديث عن الأرض يفهم منه مباشرة تلك التي أُحتلت سنة 1967 فقط.

انتقل بعد ذلك الحديث والاهتمام إلى إقامة دولة فلسطينية على حساب تحرير الأرض وعودة اللاجئين، كل هذه التحولات أدت إلى انقسامات كثيرة في الداخل الفلسطيني، فأصبحت بذلك سياسات الممثلين الرسميين للشعب الفلسطيني لا تعبر عن آراء كل مكوناته، وبذلك تغيرت أولويات منظمة التحرير الفلسطينية وتغيرت المواقف الرسمية تجاه مسائل القضية الفلسطينية وسواء كانت الأسباب خضوعهم لضغوطات دولية قدموا جرائها تنازلات كثيرة نظير الاعتراف بهم، أو أنهم غيروا سياساتهم وفق أحداث كل مرحلة حيث اقتنعوا بضرورة تغيير طريقة التعامل مع الطرف الآخر.

فإن النتائج في كل الأحوال تمثلت في خسائر متوالية لصالح اليهود، حيث أن الشعب الفلسطيني لم يستفد ابدا من خيارات ممثليه، بل على العكس، فقدت قضيته أسسها بتلك التصرفات

¹ - علوش ناجي، القضية الفلسطينية عربيا، مجلة شؤون فلسطينية، ع27، مارس 1972، صص 227-228

² - عزام وائل، حرب التحرير القومية النظامية الرابعة، مجلة شؤون فلسطينية، ع28، ديسمبر 1973، صص 132

لدرجة أن المفاوض الفلسطيني أصبح يطالب بتوقيف بناء المستوطنات بدل تفكيكها، ووقف محاولات تهويد القدس بدل استرجاع ما تم تهويله، بل ابعد من ذلك، حيث أن اليهود- حالياً - يشترطون على المفاوضين الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية قبل المضي في أي محادثات، وعدم الاعتراف بمشكلة اللاجئين باعتبارها مشكلة انتجها العرب بعد حرب 1948م، حسب اعتقادهم.¹

إذا استمر الوضع مثلما هو عليه حالياً، فإن عودة الفلسطينيين مستقبلاً مستحيلة لسببين رئيسيين:

الأولى: أن النمو الديموغرافي للفلسطينيين لن يتناسب حتماً مع التقليل المستمر في مساحة الأراضي الفلسطينية، فهي لن تتمكن من استيعابهم كلهم.

الثاني: أن الاقتصاد الفلسطيني بمعطيته الحالية والتي ستزيد سوءاً، لن يتمكن من تأمين متطلبات العائدين، وهو الذي لا يحقق حتى الاكتفاء الذاتي للسكان الحاليين لفلسطين.²

2- الجانب الصهيوني:

أما في الجانب "الإسرائيلي" الصهيوني فإن الرغبة في التسوية السلمية ترتكز أساساً على قضية جوهرية تؤرق قاداته وهي التحول إلى كيان سياسي "طبيعي" في المنطقة، وتحويل النظرة إلى الكيان الصهيوني من كيان "سرطاني" وخطر يجب استئصاله، إلى "ظاهرة صحية" طبيعية، لأن الجانب الصهيوني يدرك تماماً أن لا مستقبل له في المنطقة دون ذلك، وأنه ما دامت حالة العداء موجودة وما دامت المعركة معركة أجيال متواصلة، فإن العرب والمسلمين سيملكون يوماً ما - مهما طال - أدوات القوة والدمار الشامل، كما لن تبقى الظروف السياسية العربية والإسلامية والدولية على حالها إلى الأبد، وبالتالي فإن هذا الكيان سيبقى مهدداً بالزوال لحظة تغير موازين القوى.

¹ - خالد بن إدريس، تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية، اطلع عليه بتاريخ، 4-7-2014 على الموقع الإلكتروني: <http://vb.arabsgate.com>

² - سلمان أبو ستة ، اللاجئين الفلسطينيون بين مشاريع التوطين والإصرار على العودة، موقع هيئة أرض فلسطين الإلكتروني: <http://www.plands.org> تم الرجوع إليه بتاريخ 24-2-2017

ودفع هذا الشعور رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ناحوم جولدمان N. Goldman ، وهي المنظمة التي أنشأت الكيان الصهيوني إلى القول "لا يوجد لإسرائيل مستقبل على المدى الطويل دون تسوية سلمية مع العرب"¹، بل واعترف أن بن غوريون ،الذي قام على أكتافه إنشاء الكيان الصهيوني، وكان أول رئيس وزراء له والشخصية الأولى فيه حتى نحو 1963" قال له سنة 1956: "إن الدولة اليهودية ستستمر في العشر أو الخمس عشر سنة القادمة ولكن احتمالات وجودها بعد ذلك هي 50%، وعلى هذا فإن الجانب الصهيوني بحاجة ماسة إلى تسوية تضمن بقاءه، وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الذي اجتمعت فيه خمسة عناصر قلما تجتمع في ظرف تاريخي واحد وهي:

- 1- قوة الكيان الصهيوني بحيث يستطيع هزيمة البلاد العربية مجتمعة.
- 2- قوة النفوذ اليهودي الصهيوني الدولي، وبلوغه درجة كبرى من العلو في الأرض، تمكنه من الضغط والتأثير على القرار السياسي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الكبرى.
- 3- وقوف الدولة الأقوى في العالم "الولايات المتحدة" مع الكيان الصهيوني، وتحالفها الاستراتيجي معه، وخضوع العالم حالياً لوضع "أحادي القطبية" بقيادة الولايات المتحدة وحدها.
- 4- حالة ضعف وعجز وانهزام عربي وإسلامي عام.
- 5- إن منظمة التحرير الفلسطينية وهي الطرف الذي يمثل الفلسطينيين ، دخلت بقوة في مشروع التسوية، وقبلت بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وحقه في العيش ضمن حدود آمنة على 77% من أرض فلسطين التاريخية².

لكن الصهاينة ينقسمون إلى مدرستين تجاه التسوية السلمية لحل مشكلة اللاجئين ، وشكل تحقيقها:

أ- المدرسة الأولى:

وهي مدرسة حزب العمل ومن يدور في فلكه، وهو الحزب الذي قام على عاتقه إنشاء الكيان الصهيوني وقيادته حتى سنة 1977 م، وهي مدرسة تركز على الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي، وتسعى بشكل أكبر إلى التحول إلى كيان طبيعي في المنطقة، هي

¹ - حاتم خميل أحمد السطري، المرجع السابق، ص183

² - عايش قاسم، الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص75 و ما يليها

بالتالي لا تضع في هذه المرحلة عملية التوسع الجغرافي على رأس أولوياتها، لأنها تدرك أن ضم أراضي جديدة يسكن عليها ملايين العرب، في الوقت الذي نضبت فيه ينابيع الهجرة اليهودية، سيؤدي إلى فقدان الكيان هويته اليهودية¹، كما سيشغله بمصاعب أمنية واقتصادية كبيرة²، ولذلك تسعى هذه المدرسة لتحقيق مخططها الصهيوني في هذه المرحلة من خلال الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وتحولها إلى كيان طبيعي من خلال إيجاد أوضاع سياسية وثقافية وإعلامية وأمنية تخدم مثل ذلك التصور، والمنظر الرئيسي له الآن هو شمعون بيريز الذي طرح أفكاره من خلال كتابه "شرق أوسط جديد"³.

ب-المدرسة الثانية:

وهي مدرسة حزب الليكود، وهو الحزب الذي يتداول السلطة مع حزب العمل منذ 1977 (بيغن - شامير - نتنياهو - شارون ..)، وهي مدرسة تمجّد استخدام القوة، وتؤكد على فكرة الحدود التاريخية للكيان الإسرائيلي⁴، ومع ذلك فإن هذه المدرسة مستعدة للتعاطي مع العمل السياسي وفق ما يخدم المصلحة الإسرائيلية تكتيكياً. لكن هذه المدرسة لا تثق بأن العرب والمسلمين سيتحولون يوماً ما إلى أصدقاء، وهي ليست مطمئنة إلى فكرة التحول إلى كيان طبيعي، وإن كانت ترغب بذلك. كما أنها لا ترى في ظلّ الأوضاع وموازين القوى التي تمثل إلى صالحها بشكل صارخ ما يجبرها على تقديم تنازلات للفلسطينيين والعرب. وترى أن الأفضل هو العمل الحثيث على استجلاب مزيد من اليهود وتهويد للضفة والقطاع، وبناء حقائق على الأرض يستحيل التنازل عنها، وخلال ذلك الزمن إما أن يستجيب العرب والفلسطينيون للتصور الليكودي للتسوية (حكم ذاتي على السكان وليس على الأرض)، أو أن يكون تم تهويد الأرض.

¹ - شكري عبد الحميد حمادة، المرجع السابق، ص 423

² - المرجع نفسه، ص 424

³ - حاتم خميل أحمد السطري، المرجع السابق ص 184

⁴ - إبراهيم حسين توفيق، المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 197، أوت 1989

ص 18،

كما يأمل بعض المحسوبين على هذه المدرسة بتحقيق تهجير طوعي أو قسري للفلسطينيين من الأرض المحتلة سنة 1948، والضفة الغربية وقطاع غزة ، وبذلك "يحلّون المشكلة من جذورها" ويجيبون على مسألة تحدي بقاء الدولة اليهودية¹. وعلى ذلك، فإن إشكالية التسوية عند الصهاينة مرتبطة بعملية المزاجية بين مثلث وهي الحفاظ على الأمن والحفظ على الأرض والهوية اليهودية للدولة². وتختلف أضلاع المثلث وزواياه عند جهة دون أخرى بناء على ترتيب الأولويات أو تحليل الأمور، لكن هناك قواسم مشتركة بين كافة الأطراف الصهيونية من أقصى يمينها إلى أقصى شمالها:

- 1- لا تنازل عن الأرض المحتلة سنة 1948 أي نحو 77% من أرض فلسطين.
- 2- لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة عام 1948 م، لأنه يعني عملياً فقدان اليهود للأغلبية السكانية وفقدان المشروع الصهيوني لأساس تكوينه، وهو بناء الدولة اليهودية³.

فاللاجئون الفلسطينيون الذين ينتمون إلى مدن وقرى وبادية الأرض المحتلة سنة 1948 م، يقدرون بخمسة ملايين ومائة ألف حالياً، فلو عاد هؤلاء وانضموا إلى إخوانهم المليون و150 ألف فلسطيني لا يزالون يعيشون تحت حكم الكيان الإسرائيلي في أرض لعام 1948 م، لأصبح عددهم أكبر من المجموع الكلي لليهود في فلسطين، إذ يقدر عدد اليهود في فلسطين المحتلة بخمسة ملايين حسب إحصاءات سنة 2000⁴.

وأن على العرب والفلسطينيين الذين لا تعجبهم القواسم الصهيونية المشتركة، أن يبحثوا عن حل غير التسوية السلمية، ويوافق الصهاينة على عودة رمزية لنسبة ضئيلة من اللاجئين، ويوافقون على بعض الترتيبات الحدودية بتبادل بعض الأراضي، بشرط ألا يغير ذلك من جوهر الأوضاع، خاصة الامنية والاقتصادية منها.

¹ - حاتم خميل أحمد السطرية، المرجع السابق، ص 185

² - نعمان عمرو، أثر مشاريع التوطين الإسرائيلية على حق العودة للفلسطينيين، جامعة القدس، 2007، ص 10

³ - ابراهيم حسين توفيق، المرجع السابق، ص 20

⁴ - ابراهيم حسين توفيق، المرجع السابق، ص 21

3-على الجانب الدولي:

أثرت مشاريع التسوية الدولية على الموقف الدولي، فبعد رفض الشارع الفلسطيني و العربي لهذه المشاريع، وأما تصلب الرأي الصهيوني، ظهرت عدة دول في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، تضغط على هيئة الأمم المتحدة من أجل افشال أي قرار يمكن الفلسطينيين من العودة الى ديارهم، لأن ذلك يهدد أمن ومصالح إسرائيل في المنطقة، كما ظهرت أطراف أخرى تنادي بحل والغاء وكالة الأونروا، واعتبرت أن دورها انتهى في تقديم المساعدات والخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها¹، بل قامت عدة دول من سحب حصصها المالية الموجهة للوكالة في اطار الدعم، وهناك دلائل تثبت ذلك.

• تخلي الأمم المتحدة عن دورها في تطبيق القرار194:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة² الوريث الشرعي لعصبة الأمم وتعمل ضمن محددات تعكس حالة التوازنات الدولية، وتوضح طبيعة العلاقات الدولية، ولا تعتمد في هذا الإطار على ميثاقها بقدر اعتمادها على حالة العالم الخارجي وموازن القوى، وبما أن القضية الفلسطينية قضية شائكة وذات تأثير محلي وإقليمي ودولي فقد كان لهذه الهيئة دورٌ فعال في هذه المشكلة بدأ بقرار التقسيم رقم (181) لسنة 1947 م ،الذي اعترف بوجود دولة يهودية على أراضي فلسطينية، الأمر الذي ساعد على تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين نتيجة للاعتداءات الصهيونية المدعومة من قبل سلطات الانتداب البريطاني لتطبيق هذا القرار .

وبعد نشوء المشكلة الفلسطينية، وتهجير هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين، سارعت الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار (194) لعام 1948 م، الذي تنص الفقرة (11) منه على: «...تقرر الجمعية العامة أن عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة وأنه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة ودفع تعويضات للخسارة والضرر الذي أصاب

¹ - روجيه جارودي، ملف إسرائيل، دراسة الصهيونية السياسية، دار الشروق، بيروت، 1983 ، ص111

² - نورما مصرية، دراسة اجتماعية في أسباب فشل توطيّن اللاجئين الفلسطينيين، مجلة السياسة الفلسطينية، جامعة النجاح،

الممتلكات لأصحابها وإرجاعها إلى أصلها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة بناء على)
قواعد القانون الدولية والعدالة «¹.

وبناء على هذا القرار حاولت الأمم المتحدة تشكيل لجنة للتوفيق من أجل السماح للسكان الفلسطينيين بالعودة، إلى أن اغتيل الوسيط الدولي "الكونت برنادوت" كما أن التعتت الصهيوني حال دون نجاح هذه المهمة، ونظرًا لموازن القوى والدعم اللامحدود من قبل الإمبريالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتفهمها للموقف الإسرائيلي حال ذلك أيضًا دون النجاح، مما أدى إلى تحول خطير في مهمة هيئة الأمم المتحدة عندما شكلت أكبر وكالة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

حيث تعتبر هذه الخطوة الأولى للتحويل من حل مشكلة، سياسية إلى معالجة آثار مشكلة إنسانية قائمة مقتصرًا على تقديم المساعدات بعد الفشل في إرجاعهم إلى أوطانهم، خاصة وأن وكالة الغوث لم توفر الحماية الدولية لهؤلاء كما جرت العادة في حالات مشابهة في العالم، الأمر الذي يفسر تشعبات القضية وحساسيتها نظرًا للتطورات الإقليمية العامة التي أحدثتها².

وأثر هذا على سياسات الدول المضيفة نتيجة للضغوط التي مورست عليها من قبل الدول الدول العظمى، التي تؤثر بشكل أكبر على سياسات هيئة الأمم المتحدة، وإن هذه الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية لقضية اللاجئين منذ فترة مبكرة من عمرها، تقود إلى ضرورة التذكير بالمحاولات الأولى لتهيئة البيئة الإقليمية لتسكين هذه القضية وتسويتها خارج إطار حق العودة المعترف به دوليًا³.

إن هذا يعتبر تقصيرًا وتخليًا من الأمم المتحدة عن تطبيق قرارها، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تعريف الأمم المتحدة لمن هو اللاجئ، الذي أخرج أعدادًا كبيرة من اللاجئين من إطار الاعتراف الدولي بهم كلاجئين، وإذا ما أضفنا حصر نشاط الأمم المتحدة في مراكز لجوء محدودة (الضفة والقطاع والأردن ولبنان وسوريا)، وعدم تقديمها خدمات لهم في المراكز الأخرى، مما يدخل

¹ -نواف الزرو، اللاجئين الفلسطينيون، قضية وطن وشعب، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2000، ص76

² -نورما مصرية، المرجع السابق، ص20

³ -عبد الله الحوراني، استعراض لبعض مشاريع التسوية لقضية اللاجئين، ب، ت، د، ن، ص3

⁴ -رفيق أبو شمالة، مستقبل الاونروا، مجلة رؤية، ع16، هيئة الاستعلامات، غزة، افريل 2000، ص47

الشك والريبة في مواقف الهيئة الدولية، ويجعلها ترضخ إلى مواقف متصلبة من الطرف المعتدي ومن يسانده، حيث أدى إلى البحث عن حلول بديلة تقوم على التصور الإسرائيلي والأمريكي، خاصة في إطار محاولات دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة، أو إخراجهم من المخيمات من خلال مساعدتهم على الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يشكل بداية اندماج للأجيال القادمة في هذه المجتمعات ¹.

ومن الواضح أن الاندفاع الدولي وخاصة الأمريكي للمساعدة في تحسين وضع اللاجئين ودمجهم، أي التعامل الإنساني وليس السياسي مع المشكلة، أمر نابع من الفهم الاستراتيجي الأمريكي المستمد من المصلحة الإسرائيلية، والتي تربط ما بين مفهوم الأمن والمصالح الغربية في المنطقة وتسوية قضية اللاجئين ²، إلا أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتعامل السياسي كونها تشكل جوهر القضية الفلسطينية، من خلال الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية وتطبيقها ³.

وشجعت هذه الاستراتيجية إسرائيل على زيادة التعنت، والعمل على حل قضية اللاجئين خارج إطار الشرعية الدولية، محاولة بذلك نزع فكرة العودة إلى الوطن من أذهان اللاجئين، ومن أجل ذلك اتبعت السياسة الإسرائيلية الخطوات التالية:

- تغيير معالم الوطن الأم الذي عرفه الفلسطينيون وعاشوا فيه، بإحلال مستوطنين جدد في أرض فلسطين.
- إحداث تغييرات في بيئة اللجوء في المحيط الإقليمي، بهدف تسهيل استقبال اللاجئين واستقرارهم كبديل عن الوطن
- التقاطع في المصالح الإسرائيلية الغربية والتي كانت مسؤولة عن الغالبية العظمى من مشاريع التوطين ومركزة على الحل الإقليمي، مستغلة حاجة بعض الدول للدعم الأمريكي

¹ - رفيق أبو شمالة، المرجع السابق، ص 48

² - عبد الله الحوران، المرجع السابق، ص 6

³ - المرجع نفسه، ص 8

والغربي في التنمية الاقتصادية، من أجل التأثير على مواقفها الداعمة للحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة¹.

يتضح مما سبق أن التقاطع في المصالح ما بين الحكومة الإسرائيلية والدول الأوروبي وأمريكا يؤدي إلى الضغط على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" ويسيس مواقفها، خاصة تلك السلوكيات المتمثلة في تحويل تمويل الوكالة إلى برامج تطبيق السلام، والذي يعتبر تسييساً لدور الوكالة، ثم إن محاولات تعريب قضية اللاجئين من خلال رفع مساهمات الدول العربية في موازنة الوكالة، ما هي إلا محاولة للتهرب من المسؤولية الدولية تجاه هذه القضية، على طريق تحويلها إلى قضية فلسطينية بحتة، من خلال جعلها قضية تفاوضية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل².

مما يعني تحويل الأعباء والمسؤولية عن اللاجئين في الضفة والقطاع إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل إنهاء مشكلة اللجوء على أساس قرارات الشرعية الدولية. و من دلائل تخلي الأمم المتحدة عن تطبيق القرار 194 نذكر :

- بالرغم من التأكيد على حق العودة سنوياً في اجتماعات الأمم المتحدة وبما يزيد على مئة وعشرة مرات حتى الآن، إلا أن الرفض الإسرائيلي ما زال مستمراً لتنفيذ هذا القرار دون أن تحرك هيئة الأمم المتحدة ساكناً.
- لم يستطع الفلسطينيون إنشاء الدولة الخاصة بهم حتى الآن، وعجز لجنة التوفيق والمصالحة القيام بمهامها وإعادة مائة ألف لاجئ مقابل الحصول على صلح مع العرب.
- عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ بروتوكول لوزان الصادر في 12 مارس عام 1949م.
- إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بناءً على قرار من الجمعية العامة رقم 302 حيث أخذ يتضح أن المزاج الدولي يتجه نحو إيجاد حلول اقتصادية لدمجهم وليس إعادتهم لوطنهم³.

¹ - رفيق أبو شمالة، المرجع السابق، ص48

² - محمد محسن صالح، فلسطين، دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، المرجع السابق ، ص443

³ - صلاح عبد ربه، اللاجئين "رحلة العودة إلى أرض البرتقال الحزين"، مركز المعلومات البديلة، القدس، 1996 ، ص61

• قرار الأمم المتحدة رقم 242 لعام 1967 م ، الذي ينص على تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، يعني غض النظر عن عودة اللاجئين وتعويضهم .

• محاولات وكالة الغوث التخلي عن دورها :

تخلت وكالة الأونروا عن جملة من الخدمات التي كانت تقدمها للاجئين الفلسطينيين في العديد من الدول العربي ، وذلك بسبب ضغط الدول الغربية واللوبي الصهيوني، من أجل توطيئهم في مناطق اللجوء، وتظهر دلائل ذلك من خلال:

- إعلان المفوض العام "بيتر هانس" عن عدم تسديد الدول المانحة التزاماتها المالية لصندوق الوكالة، واعتبار الوكالة تقنياً في حالة إفلاس، وأنها بصدد إعلان إفلاسها رسمياً نهاية عام 1997م، وهذا يعني توقفها عن تقديم خدماتها، وإشراك اللاجئين في عملية تمويل وكالة الغوث، من خلال فرض رسوم مالية على المستفيدين من خدماتها¹.
- تقليص بعض الخدمات التي كانت تقدمها خاصة تغطية نفقات الحالات المرضية وتقليص الدواء، وإعادة النظر في التعليم المجاني واستيفاء الرسوم بدل كتب وقرطاسية.
- حصر الخدمات الاجتماعية التي تقدمها بحيث تقتصر على من تسميهم " حالات العسر الشديد" كما حاولت الوكالة تخفيف الأعباء المالية عن الدول الغربية المانحة وزيادتها على الدول لعربية²، وهذا يساعد على تحويل القضية من قضية عالمية إلى عربية في طريق إرجاعها إلى فلسطينية تفاوضية من الدرجة الأولى.

وبالرغم من تراجع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" عن دورها، إلا أنه لا بد من الإشادة بموقفها المبدئي تجاه رفضها لمشاريع التوطين الإجباري التي قامت بها إسرائيل، حينما أجبرت اللاجئين على ترك منازلهم في مخيمات غزة، وكذلك موقفها من تقديم الخدمات إلى اللاجئين حتى خارج المخيمات، معتبرة أن ترك المخيمات لا يؤثر على حق العودة بالرغم من أن هذا الموقف يساعد على عملية دمج اللاجئين خاصة خارج الوطن.³

¹ - أبو شمالة، المرجع السابق ، ص 52

² - المرجع نفسه، ص 52

³ - صلاح عبد ربه، المرجع السابق، ص 66

أما الأمر الآخر فبالرغم من تراجع هيئة الأمم المتحدة عن موقفها من تطبيق القرار "194" إلا أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، اتخذت في بداية السبعينات من القرن الماضي مجموعة من القرارات الهامة التي حولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، وبذلك تكون رفعت الشرعية عن اغتصاب الكيان الصهيوني للأرض الفلسطينية خاصة تلك التي احتلت عام 1967 م، بما فيها القدس وأكدت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948 م.

كما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ولها الحقب التحدث باسمه، وبالرغم من هذه النجاحات السياسية، والعزلة للكيان الصهيوني، إلا أن قرارات الجمعية العامة تعتبر غير ملزمة، وما هي إلا مجرد توصيات، وأن القرارات الملزمة هي لمجلس الأمن فقط¹، وبشرط أن تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، وأن مجلس الأمن يرسم سياساته بناءً على التوازنات العالمية .

وعلى العموم يمكن تلخيص انعكاسات مشاريع التسوية في الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني على الشعب الفلسطيني والعربي وحتى الدولي فيما يلي:

أ- الجانب السياسي:

* تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على "شرعية" فلسطينية - عربية.

* تكريس حالة التجزئة والقطرية والضعف في العالم العربي، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان الصهيوني بدونها.

* إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض 1948.²

* زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني، حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.

كما أن هناك مخاوف كبيرة حقيقية من أن تمارس "إسرائيل" دور شرطي المنطقة الذي يحمل

¹ - صلاح عبد ربه، المرجع السابق، ص 63

² - نصر الله تيسير، الدولة ثنائية القومية، جريدة حق العودة، ع 13 لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، رام الله، 2005، ص

21

³ - شاش طاهر، استراتيجية إسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008، ص 205

عصاه الغليظة لكل من يخرج عن "الطاعة"،¹ أن تستمر البلاد العربية تدور في فلك التبعية للقرار السياسي "الإسرائيلي" - الأمريكي - الغربي.

* توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.

ب- الجانب الاقتصادي:

* سيستفيد الكيان الصهيوني من القدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية التي لديه في محاولة السيطرة على اقتصاديات المنطقة.

* ستنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية - الإسلامية للكيان الصهيوني التي كلفته عشرات المليارات من الدولارات.

* ستوفر أجواء التسوية فرص نمو اقتصادي أفضل للكيان "الإسرائيلي" وهذا ما حدث فعلاً خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إذ قفز الناتج القومي "الإسرائيلي" من 15.3 مليار دولار أمريكي سنة 1983 إلى 105.4 مليار سنة 1999، وارتفع دخل الفرد "الإسرائيلي" إلى 18.300 دولار أمريكي ليشكل أحد أعلى الدخول في العالم.²

* سيقوم الكيان الصهيوني بالاستثمار الاقتصادي في المنطقة حيث هناك عمالة أرخص، وشركات غير قادرة على المنافسة، مما يفتح المجال إلى مزيد من الأرباح.

وسيكون أقدر على الإضرار بالاقتصاد المحلي لأي دولة عن طريق ضرب الأسعار أو السحب المفاجئ للأموال أو طرد العمال وغير ذلك، وهناك أخبار كثيرة عن نتائج سلبية ومأساوية أحياناً للتعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني، حيث تحدثت تقارير عديدة عن دمار في محاصيل القمح والقطن المصرية باسم استخدام بذور مستوردة من الكيان الإسرائيلي كما حدث دمار مماثل في محاصيل الطماطم في المغرب للسبب نفسه.

¹ - ياسين الصبحي، المرجع السابق، ص 52

² - شاش طاهر، المرجع السابق، ص 205

ج- الجانب الأمني:

- تعمل الدول العربية - وعملت - على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي، ومنع أي عمليات فدائية عبرها، وعلى حماية الحدود "الإسرائيلية" من جهتها.
- تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.
- تسهيل النشاط التجسس "الإسرائيلي" في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود وغيرها¹.

د- الجانب الثقافي:

- إعادة النظر في مناهج التدريس، وحذف الآيات والأحاديث والمواد الدراسية المعادية لليهود والكيان الإسرائيلي، وحدثت العديد من المراجعات فعلاً في العديد من الدول العربية وحتى الإسلامية، منع المواد الإعلامية والثقافية التحريضية وخطب الجمعة الموجهة ضد اليهود والكيان الصهيوني.
- استخدام وسائل الإعلام والثقافة لتقديم صورة إيجابية عن اليهود والكيان الصهيوني.
- التوقف عن تدريس قضية فلسطين، وعدم الإشارة إلى فلسطين بحدودها التاريخية، وتقديم "إسرائيل" بدلاً عنها ككيان جغرافي مجاور.
- إلغاء روح الجهاد، وإضعاف روح المقاومة والتضحية واعتبارها إرهاباً، وفتح المجال للمواد الثقافية اليهودية والرؤى الصهيونية لغزو عقول العرب والمسلمين².
- أما المصلحة التي سيجنيها الشعب الفلسطيني من وراء هذا الصلح فهي إقامة دولة هزيلة على جزء يسير من أرض فلسطين، فهذه المصلحة تتضاءل أمام المصالح التي يحققها الأعداء من وراء الصلح، فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

¹ - ياسين الصبحي، المرجع السابق، ص52

² - شاش طاهر، المرجع السابق، 207

ثالثاً: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية:

إن مستقبل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل التسوية للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وبمواقف العناصر الأربعة التالية :

العنصر الأول : اللاجئين الفلسطينيون :

فهم يرفضون في غالبيتهم توطيئهم في الدول العربية أو الأجنبية ، ويفضلون العودة إلى ديارهم ، ولهذا فإن أي حل لابد أن يأخذ بعين الاعتبار رغبتهم وحقوقهم في العودة والتعويض ، وكذلك لا يجوز أن تحل القضايا الأخرى من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي على حسابهم ، وبما أنهم المعنيين مباشرة بقضيتهم ، فإن حقهم في العودة والتعويض حسب قرار 194 ، لا بد أن يكون الأساس في الحلول المطروحة ، كما أن الحلول المفروضة عليهم، والتي لا يوافقون عليها، لا تسقط حقوقهم الشخصية في ممتلكاتهم ولا في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها. ولهذا فإن الحديث عن التسوية الشاملة في المنطقة لا قيمة لها إذا لم تراعى ما يريده اللاجئين الفلسطينيون أنفسهم

وكانت اتفاقيات التسوية منذ مؤتمر مدريد¹، مروراً باتفاقيات أوسلو، وشرم الشيخ ، وانتهاء بمفاوضات كامب ديفيد الثانية²، التي جرت في الولايات المتحدة في شهر جويلية 2000 م، أثارت القلق والشكوك لدى اللاجئين من أن تتخلى القيادة الفلسطينية عن قضيتهم ، وأن تكون موافقة إسرائيل على قيام دولة فلسطينية، على حساب حقهم في العودة إلى ديارهم. وهناك شبه إجماع لدى اللاجئين في جميع مناطق توادهم على رفض التوطين أو التعويض ، واصرار على حقهم في العودة حسب ما جاء في القرار الدولي رقم 194.

¹ - مؤتمر دولي للسلام بين العرب وإسرائيل انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة من 30 أكتوبر وحتى 1 نوفمبر عام 1991، ورعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق سعياً لإقامة سلام دائم بين الدول العربية وإسرائيل. شاركت في مؤتمر مدريد وفود من سوريا ومصر ولبنان، وشكل الأردن والفلسطينيون وفداً مشتركاً اقتصر على فلسطينيي الأراضي المحتلة، واستبعدت منه منظمة التحرير الفلسطينية تلبية لرغبة إسرائيل للمزيد، موسوعة الجزيرة، اطلع عليه بتاريخ 18-5-2018 على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

² - قمة كامب ديفيد 2000 هي قمة باءت بالفشل عقدت من أجل إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عقدت في منتجع كامب ديفيد في 11 جويلية 2000م وجمعت بين الرئيس الأمريكي حينها بيل كلينتون، رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. دامت القمة لمدة اسبوعين تم الاتهام على اثرها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بإفشالها.

وفي المقابل فإن الموقف الرسمي المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مازال يصر على أن تحل قضية اللاجئين على أساس القرارات الدولية وعلى أساس قرار 194، وظهر هذا الموقف خلال مفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في اتفاقية كامب ديفيد الثانية، التي فشلت في التوصل الى حل قضية اللاجئين نهائيا.¹

وتأكد هذا من خلال الخطاب الذي القاه الرئيس "ياسر عرفات" ، أمام اللاجئين في غزة في شهر سبتمبر 1990م، بمناسبة الذكرى 8 لمجازر صبر وشاتيلا التي حدثت في بيروت بلبنان عام 1982م، اذ قال: « . إن السلام لن يتحقق ولن يسود الاستقرار إلا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ، وأقول لكم لن يتحقق السلام العادل ولن يستتب الأمن ولن يسود الاستقرار إلا بعد عودتكم إلى دياركم و الى وطنكم الغالي فلسطين..»².

ومع أنه لم يحدد مكان العودة، إن كان لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية- الضفة والقطاع- أم إلى إسرائيل ، إلا أنه رفض فكرة التعويضات وقال .. « :وهم كل من يعتقد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية حفنة من الدولارات، لا وألف لا، إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية أرض ووطن وكرامة ووجود وإيمان، إن الوطن لا يباع بالمال ولا يستبدل به الدولارات، ولهذا أقول لكم أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حق مشروع وحق مقدس.

ونصت عليه كل القرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار 194 وختم كلمته بقوله أن " المجازر الوحشية ضد الفلسطينيين ، إنما تؤكد حقيقة واحدة وهي أن اللاجئين الفلسطينيين لن يكون آمنا إلا في وطنه»³.

¹ - Zureik Elia, **Palestinian Refugees and the Rights of Return** , Palestine – Israel Journal , Vol.11 No. 4 Autumn , Jerusalem ,1995, P. 35.

² - احمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص37

³ - الزرو نواف، المرجع السابق ، ص16

كما أكد "أسعد عبد الرحمن" ، مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في منظمة التحرير الفلسطينية ، على حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم حسب ما جاء في قرار 194 وأن "الاسكان والدمج خارج فلسطين مرفوض فلسطينيا وعربيا وقوميا، وأنه افتيات على الحق الوطني للدول المضيفة " وأن الاستراتيجية الفلسطينية السياسية التفاوضية تستند إلى سيناريو واحد، ألا وهو إقرار حق العودة وفق القرار 194، إضافة إلى التعويض"، وانتقد التسوية السلمية إذا لم تحل قضية اللاجئين، وقال «لنذهب التسوية إلى الجحيم، إذا لم تحل قضية اللاجئين»¹.

وهذا الموقف الرسمي ، يتطابق مع موقف المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي أكد في توصية لوفي عام 1999 ، على تحميل إسرائيل مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين، وعلى اعتبار قرار رقم 194 أساس أي حل لقضية اللاجئين ، ورفض الدمج و سياسة الاسكان². وعلى الرغم من الموقف المعلن للسلطة الوطنية الفلسطينية من قضية اللاجئين المطالب بحق العودة للاجئين حسب قرار 194 ، إلا أنها كما يبدو، عدلت موقفها وطرحت خلال المفاوضات مع الإسرائيليين، ثلاث قضايا إجرائية : الاعتراف بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية لإسرائيل عن قضية اللاجئين، وهو ما لم تنص عليه قرارات الأمم المتحدة والاعتراف المبدئي بحق العودة للاجئين وأن لم يكن ذلك عمليا، ودفع تعويضات عن ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم في الوقت الذي يعيشون فيه في ظروف اقتصادية صعبة.

¹ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص35

² - أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الرابعة ، الجلسة الثالثة عشر المنعقدة في رام الله ، في الفترة ما بين 14-16-ديسمبر 1999 ، قرار رقم 4/13184 الذي نص على:

- يقرر المجلس التشريعي الفلسطيني مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية التأكيد على ما يلي:
- اعتبار قرار الأمم المتحدة رقم : 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948م، ، هو المرجعية التفاوضية حول قضية اللاجئين وحققهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.
- رفض ومواجهة كل محاولات التوطين أو الدمج أو الإذابة للاجئين الفلسطينيين أينما كانوا.
- ضرورة استمرار عمل وكالة الغوث الدولية ، وفق المهام المنوطة بها تجاه اللاجئين الفلسطينيين ، إلى حين عودتهم إلى ديارهم.

لمزيد انظر: أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص23

العنصر الثاني : إسرائيل:

ترفض اسرائيل الاعتراف بتسببها في المشكلة ، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، ولكنها تدرك في الوقت نفسه أن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي ، أمرا غير ممكنا من دون إغلاق ملف اللاجئين ، وأكدت على موقفها بعد اتفاق أوسلو ، من خلال الوثيقة التي نشرتها في عام 1994 ، عن مسألة اللاجئين الفلسطينيين ، أعادت فيها مواقفها السابقة ، والتي تتضمن:

- 1- أن قضية اللاجئين في عام 1948 كانت من صنع الدول العربية المجاورة.
- 2- أن حوالي 6000 لاجئ يهودي اضطروا في بداية الخمسينات إلى الهرب من الدول العربية وطلب الحماية في إسرائيل.
- 3- أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا في حربي 1948 و 1967 م، هو أقل كثيرا مما يقول الجانب العربي . فهي حسب الإحصاءات الإسرائيلية 540 ألف 720 ألف فلسطيني في عام 1948 ، وحوالي ربع مليون في عام 1967¹.
- 4- أن تعريف اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة 194 كان غير دقيق ومختلفا عن التعريفات القانونية الأخرى².

وتحمل إسرائيل الدول العربية المسؤولية في قضية اللاجئين ، على أساس أنهم شنوا الحرب ضدها في عام 1948، من أجل إحباط خطة تقسيم فلسطين ، وتسبب ذلك في دمار الشعب الفلسطيني وترك وطنه ، وأن الدول العربية استغلت قضيتهم طيلة السنوات الماضية، بحيث أبقت عليهم في المخيمات ورفضت استيعابهم كمواطنين فيها.

ويدعي "شلومو غازيت" الذي شغل وظيفة منسق في الأراضي المحتلة ، في دراسته الصادرة عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في عام 1994 بعنوان " قضية اللاجئين "، إلى أنه باستثناء فترة قصيرة في عام 1949 م، فإن المسؤولين الإسرائيليين لم يوافقوا على حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل ، وأن الموقف الإسرائيلي كان " واضح جدا ،

¹ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص ص، 24-25

² - شتيوي محمد خير ، وآخرون ، دراسة ميدانية حول حمول مستقبلية مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، جامعة اليرموك ،الأردن، 1998 ، ص 22

يجب ألا يمنح حق العودة للفلسطينيين على الإطلاق ، وفي أي ظرف كان¹ " لأن عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة سوف يهدد " الطبيعة اليهودية " لإسرائيل.

ويرى "غازيت" أن حل قضية اللاجئين لا يعتمد السماح لهم بالعودة ، بل يأتي عن طريق توطينهم في الدول العربية وتعويضهم عن أملاكهم التي فقدوها ، وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي ، يضع غازيت عدة مطالب على إسرائيل أن تطلبها من الجانب الفلسطيني وهي :

1- أن يصدرُوا بيان يتخلون فيه عن العودة ، إنهاء عمليات وكالة الغوث أونروا في قطاع غزة والضفة الغربية ، إلغاء الوضع الخاص للاجئين ، استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وغزة وتأهيلهم² .

2- تسن السلطة الفلسطينية قانون عودة فلسطيني يسمح بموجبه لأي فلسطيني العودة إلى الكيان الفلسطيني والحصول على الجنسية الفلسطينية ، وبالمقابل على إسرائيل أن تصدر إقراراً خلقياً تعترف بموجبه بعذاب الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية ، ودعا بلاده إلى المشاركة في تمويل صندوق التعويضات³ .

وتناول "شمعون بيريز"، في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " تصوره لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ويرى أنه في حال تطبيق " حق العودة " للفلسطينيين فإن ذلك سوف يزيل الطابع اليهودي لإسرائيل وتصبح ذات أقلية يهودية ، ولذا فيه يقترح حلاً على مرحلتين:

-المرحلة الأولى : مرحلة المفاوضات الانتقالية:

يتم فيها تحسين ظروف اللاجئين في المخيمات من خلال إقامة مدن وأحياء سكنية محل المخيمات .

¹ - غازيت شلومو ، قضية اللاجئين الفلسطينيين الحل الدائم من منظور إسرائيلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع 22 مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مارس 1995 ، ص 86

² - قرع عيسى ، قضية اللاجئين الفلسطينيين ، التصورات و الحلول المطروحة ، مجلة حق العودة ، ع 139 ، لندن ، 2003 ، ص 20

³ - أسعد عبد الرحمان ، قضية اللاجئين الفلسطينيين حق العودة و التعويضات ، المكتبة الوطنية ، عمان ، 2000 ، ص 99

-المرحلة الثانية : مرحلة التسوية الدائمة:

تقوم الدول العربية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها ، وبما أن معظم اللاجئين يعيشون في الأردن ، يقترح بيريز إقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية ، ويصبح اللاجئون في الدولة الجديدة مواطنون ، ويطالب "بيريز" بأن تترك حرية الاختيار للاجئين في لبنان لكي يختاروا بين العيش في الدولة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية أو البقاء في لبنان.

وترى إسرائيل أن قرار 194 غير ملزم لها على أساس أنه لم يستعمل كلمة "حق" للاجئين في العودة ، بل استعمل كلمة " يجب " السماح للاجئين بالعودة، كما أن القرار استعمل كلمة " SHOULD " وليس كلمة " MUST " ، والأولى ليست ملزمة قانونيا كالثانية، وليست لها قوة الإلزام القانوني والمعنوي الموجود في الثانية، وتقول إسرائيل أن كلمة اللاجئين لا تعني الفلسطينيين فقط ، لأن الإشارة في القرار إلى " الحكومات أو السلطات الرسمية " يشمل اللاجئين اليهود من الدول العربية¹.

وفي الواقع فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أضافت للقرار في وقت لاحق كلمة " حق " وعبارة " تقرير المصير² ومن جهة ثانية ، فقد بدأ بعض قادة إسرائيل الجدد ، الذين كانوا أطفالا عندما بدأت مشكلة اللاجئين ، ينظرون لقضية اللاجئين على أساس أنها قضية أخلاقية وإنسانية ، وليست قضية سياسية مثلها مثل بقية القضايا المتفرعة عن القضية الفلسطينية. وعبر "باراك ايهود" أمام الكنيست الإسرائيلي عن الأسف من المعاناة الثقيلة التي تسبب بها الصراع للشعب الفلسطيني ، ولكن كما قال: «ليس من خلال الشعور بالذنب أو تحمل للمسؤولية عن نشوء الصراع ونتائجه أبدا ، وليس لنا ما نخجل منه ، نحن لسنا مذنبين ولكن الفلسطينيين عانوا ومن الواجب قول الحقيقة » .³

¹ - مروان ناجي أبو جاسر، رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، جامعة الأزهر ، غزة، 2013، ص81 ومايليها

² - أبو فادي أحمد يوسف ، حل قضية اللاجئين بين حق العودة والدولة والتعويض والتوطين ، مجلة الأهالي ، عمان ، 1998 ص71

³ - مؤتمر الخبراء الفلسطينيين حول قضايا الحل الدائم، مؤسسة السلام السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة. الإنمائي، رام الله، 2000 ، ص233

وهذا الاعتراف الإسرائيلي من رئيس الحكومة هو الأول ، لأن الإسرائيليين كانوا يحملون الدول العربية التي كما يدعون شنت الحرب لإحباط خطة التقسيم بالمسؤولية التي لحقت بالفلسطينيين ، لأن الدول العربية كما تدعي إسرائيل كرسّت أزمة اللاجئين من خلال رفضها استيعابهم كمواطنين فيها ، وأبقتهم في مخيمات اللاجئين .

إلا أن الاعتراف ، لا يعني الموافقة على العودة إلى ديارهم التي طردوا منها عام 1948 ، بل من الممكن أن يكون بداية موافقة إسرائيلية على السماح للسلطة الوطنية الفلسطينية باستيعابهم في أراضيها ، ولكن بشروط إسرائيلية ، وهو ما عرضته إسرائيل على الرئيس الفلسطيني عرفات في عدة مناسبات ، أي أن تكون إسرائيل هي المشرفة والمسؤولة على تلك العودة ، وهنا يأتي إصرارها على أن تبقى المعابر الحدودية تحت سيطرتها وأن لا تكون هناك منافذ حدودية مباشرة بين السلطة الفلسطينية وكل من الأردن ومصر¹ .

الحل الوحيد الذي يتحدث عنه الإسرائيليون ، هو أنه يمكن العودة لعدد محدد من اللاجئين إلى الخليل بشرط أن يكون لهم أقارب من الدرجة الأولى ، وأنهم لا يحملون مشاعر معادية تجاه إسرائيل ، ويمكن لإسرائيل رفض دخولهم ولهم الاستئناف تحت مصطلح (لم الشمل) ، أما الباقيون فيمكنهم حمل الجنسية الفلسطينية إضافة إلى جنسية البلد الذي يسكنون فيه في العالم العربي أو غيره ، وكل هذا بهدف الترحيل عن فلسطين ورفض فكرة العودة إسرائيليًا² .

وكانت إسرائيل اقترحت عمى السلطة الوطنية الفلسطينية ، خلال مفاوضات عديدة ، حل قضية اللاجئين من ضمن رزمة حل قضايا الوضع النهائي مع الفلسطينيين ، بحيث لا تسمح إلا بعودة عدد محدود يقدره البعض بخمسين ألف فلسطيني (لم شمل العائلات) إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948 ، وعودة حوالي 10 % نصف مليون تقريبا من اللاجئين الذين يقدر عددهم بخمسة ملايين إلى أراضي السلطة الوطنية ، وهو ما ترفضه .

ويمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين بالنقاط التالية:

- أن مشكلة اللاجئين هي مشكلة عربية ساهمت في خلقها الدول العربية منذ عام 1948 م .

¹ - وليد العريض ، المرجع السابق ، ص 240

² - مروان ناجي أبو جاسر ، المرجع السابق ، ص 83

- أن العرب هم الذين يريدون استمرار المشكلة لأنهم يريدون استخدامها في الصراع مع إسرائيل.
 - أن توافق الدول العربية على توطين اللاجئين فيها ، وتساهم بقية الدول التي لا يوجد فيها لاجئين بصندوق التعويضات .
 - أن يكون لإسرائيل دور في الجهاز المالي للتعويضات ، وفي جمع التبرعات وصرفها على اللاجئين ، ولا تتحمل أية نفقات .
 - أن تحل وكالة الغوث (أونروا) وتستبدل بالجهاز الجديد للتعويضات.
 - أن تحل قضية اللاجئين بشكل نهائي في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين والدول العربية، بحيث لا تتحول في المستقبل إلى مطالب جديدة .
 - أن تكون عودة اللاجئين إلى الكيان الفلسطيني وليس إلى إسرائيل ، مع احتمال موافقتها على لم شمل عدد محدود من العائلات الفلسطينية التي ليا أقارب في إسرائيل¹ .
- وخلاصة القول أن إسرائيل ترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأسباب ايدولوجية، متمثلة في اقامة دولة يهودية خالصة، وترى في وجود أكبر من الفلسطينيين فيها ما يؤثر على طابعها اليهودي و أمنها الاقتصادي والاجتماعي، كما رأت أن زيادة عدد الفلسطينيين سيكون بمثابة القنبلة الديمغرافية التي تهدد دولتهم مستقبلا، وعبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "اسحاق شامير" عام 1992م، عن ذلك بقوله: « "أن حق العودة لن يحدث في أي وقت وبأي شكل ولا بأي طريقة»².

¹ - أبو فادي أحمد يوسف، المرجع السابق، ص75

² - مروان ناجي أبو جاسر، المرجع السابق، ص85

العنصر الثالث : الدول العربية التي يتواجد فيها اللاجئين:

إن وجود حوالي 49 % من الفلسطينيين في الدول العربية ، يجعل من الضروري أن يكون لها رأي في الحلول المطروحة لحل قضية اللاجئين . ولا يبدو للآن على الأقل أي من هذه الدول ، موافق على دمج و اسكان اللاجئين لديه ، فمثلا فإن البحث في قضية اسكان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سيؤثر على مجمل العلاقة الممكنة إقامتها بين لبنان وإسرائيل في المستقبل ، خاصة أن لبنان على لسان سياسيتها ، رفض إقامة و اسكان اللاجئين في أراضيها ، وطالب بعودتهم إلى ديارهم، وسبق أن أكد بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ، على أن بلاده لن توقع اتفاقية تسوية مع إسرائيل ، قبل حل قضية اللاجئين في لبنان¹.

ومن جهة ثانية ، جاءت نتائج استطلاع للرأي أجرته " المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان " في نهاية شهر أكتوبر 1999 م ، في المخيمات الفلسطينية في لبنان ، حول إمكانية بقائهم، تدعم وجهة النظر الراضية للإسكان والاقامة بها ، والمطالبة بحق العودة ، فقد تبين بعد 52 عاما على هجرة اللاجئين من ديارهم ، أنهم لم يتخلوا عن مطالبتهم بالعودة، وأجابوا عن سؤال " : هل تخليت عن حق العودة إلى فلسطين ؟".

كانت الاجابات 100 % من المستطلعة آراؤهم انهم لم يتخلوا عن ذلك ، وقال 95,56% أن فلسطين هي الوطن النهائي لنا ، وأجاب 88,89 % من العينة بأنهم يعارضون الاقامة ، وقال 95,56 % من هؤلاء أنهم يرفضون ترحيل اللاجئين من لبنان إلى أي دولة عربية ، وأن 67,74 % يفضلون حمل الجنسيين الفلسطينية واللبنانية، إذا لم تؤيد عملية السلام إلى عودتهم إلى ديارهم ، بينما قال 30,23 % منهم أنهم يفضلون حمل الجنسية الفلسطينية كرايا دولة فلسطين مقيمين في لبنان .

¹ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص ص، 27-29

وأيد 2,33 % فقط حمل الجنسية اللبنانية بدلا من الفلسطينية ،واظهر 93,33% من المستطلعة آراؤهم أنهم لا يؤيدون سياسة ومواقف السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه اللاجئين خلال المفاوضات مع إسرائيل ، بينما أيدها 6,67 % ¹.

وأما الأردن الذي يتواجد فيه أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين حوالي 30 % وعلى الرغم من الضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها ، إلا أنه لم يعلن رسميا موافقته على بقاء اللاجئين الفلسطينيين .

كما صرح أكثر من مسؤول أردني وعلى رأسهم "الملك عبد الله" الثاني، بأن حق العودة هو الأساس لحل قضية اللاجئين ، كما أن حل الاسكان والدمج اللاجئين في الأردن، يلقي رفضا واسعا من قبل جميع الأردنيين على الرغم من أن المادة الثامنة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1985 ، فيها إشارة إلى اللاجئين والدعوة إلى " المساعدة في مضمار العمل على دمجهم " ، مع العلم أن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ، يرفضون هم الآخرون مثل اللاجئين في الدول العربية الأخرى ،دمجهم او اسكانهم في الدول العربية.

كما رفضت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق رسمياً فكرة بقاء اللاجئين الفلسطينيين فيه انطلاقاً من موقفها القومي الرافض أصلاً للاحتلال الصهيوني لفلسطين، وأكد مندوب العراق في الجامعة العربية "سلطان الشاوي" أن بلاده لن تقبل أية صفقات مشبوهة لرفع الحصار، وأن العراق لن يكافئ الكيان الصهيوني بالموافقة على اسكان الفلسطينيين مهما امتد أمد الحصار، وأن سيناريو بقائهم في العراق هذا محكوم عليه بالفشل. ²

وبرغم تواصل الحصار والضغوطات على العراق، فقد تجددت الوساطة من أجل بقاء اللاجئين ،كان آخرها وساطة مغربية فرنسية تدخلت من أجل قبول فكرة اقامة اللاجئين إلا أن

¹ - أبو ستة سليمان ، حق العودة للفلسطينيين ، المرجع السابق ، ص 26 27 .

وأنظرا أيضا الى: أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص ص، 26-27

² - المرجع نفسه، ص ص، 24-25

العراق رفض المشروع آنذاك¹، ولهذا فهناك إجماع رسمي وشعبي عربي على رفض بقاء أو اسكان اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي يقيمون فيها.

العنصر الرابع : الموقف الدولي:

اهتم المجتمع الدولي منذ بداية مشكلة اللاجئين بها وبضرورة إيجاد حل لها ، وقد لاحظنا أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية هي التي كان وراء صدور قرار رقم 194، ولكن هذا الاهتمام بدأ يسير باتجاه إيجاد اقامة دائمة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية ، وانشاء صندوق دولي من أجل تعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم التي فقدوها في فلسطين ، بشكل يتلاءم مع المطالب الإسرائيلية ، أكثر من المطالب الفلسطينية.

وظهر هذا الموقف في اجتماعات لجنة اللاجئين في أوتاوا، عام 1992 إلى جانب التسهيلات التي تقدمها سفارات بعض الدول الأجنبية ، كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا ، أمام اللاجئين الفلسطينيين للهجرة إليها².

ومن جية ثانية ، فإن أهم المشاريع الأمريكية، بخصوص اللاجئين الفلسطينيين ، ما جاء في دراسة الباحثة الأمريكية "دونا ايرزت" لصالح مجلس الشؤون الخارجية الأمريكي ، الداعي إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وبعض الدول الأجنبية ، كحل نهائي لقضية اللاجئين، وإيجاد صندوق تعويضات تساهم به الدول العربية والأجنبية من أجل إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين³.

وأما الموقف الأوروبي ، فهو يؤيد بشكل عام ، عودة قسم من اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها ، وقسم آخر إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتعويض بقية اللاجئين عن ممتلكاتهم التي فقدوها.

¹ - أحمد سعيد نوفل ، المرجع السابق، ص 26

² - شتيوي محمد خير ، وآخرون ، دراسة ميدانية حول حلول مستقبلية مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، جامعة اليرموك ، 1998، ص 22

³ - أحمد سعيد نوفل ، المرجع السابق، ص 36

وفيما يتعلق بالتعويضات ، فعلى الرغم من أن الطرف الفلسطيني الراض من حيث المبدأ فصل قضية التعويضات عن حق العودة ، أو أن تكون التعويضات على حساب حق العودة ، فهو لا يتفق كذلك مع التقديرات الإسرائيلية التي تقترحها للتعويضات ، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الإسرائيليون عن تقديراتهم للتعويضات ما بين 36 مليارات دولار ، فإن الفلسطينيين يضعون 670 مليار دولار ، كتعويض عن الممتلكات والمعاناة والخيرات التي جنتها إسرائيل و تشير بعض التقارير التي صدرت عن الأمم المتحدة و وكالة الأنرون، بأن قيمة التعويض من الممكن أن تكون بحدود 20 15 مليار دولار¹.

وكانت الأمم المتحدة قد قدرت في عام 1951، قيمة الأملاك التي خسرها الفلسطينيون في إسرائيل بحوالي 120 ألف جنيه فلسطيني في ذلك الوقت ، أي ما يعادل 3,4 بليون دولار

بسعر اليوم ، وبخصوص التعويضات التي جاء ذكرها في قرار ، فقد أفادت لجنة المصالحة التي تشكلت بناء على القرار في ذلك الوقت ، أن 350 مستوطنة من مجموع 370 مستوطنة يهودية أقامتها إسرائيل في السنوات الخمس الأولى من نشأتها ، قامت على أنقاض القرى العربية التي دمرتها ، وأن ثلثي المهاجرين اليهود إلى فلسطين أقاموا في المناطق التي أجبر الفلسطينيون على تركها ، وهذا يعني لنا أن إسرائيل لم تكن تستطيع أن تأوي جميع المهاجرين الجدد إليها في الأعوام 1948-1953 ، لو لم تستولي على الممتلكات العربية التي هجرها أصحابها.²

وتبقى مشكلة تجميع المبلغ على أساس أن الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بدفع هذه المبالغ الضخمة ، ولهذا فإن الدول العربية لا تستطيع أن تشارك في التبرع لصندوق التعويضات من أجل أن تحل قضية لم يكن لها يد فيها ، خاصة أن معظم الدول العربية النفطية تمر في أزمنة اقتصادية ، كما أن أوضاعها الاقتصادية لا تسمح حتى باستيعاب نفقات اللاجئين والفلسطينيين.

¹ - احمد سعيد نوفل المرجع السابق، ص ص34-35

² -Arzt Donna E. Op. cit. P. 158

كما أن إسرائيل التي لا تنفي حقيقة أنها المستفيد الرئيسي من الأراضي والبيوت التي تركها الفلسطينيون ، فقد اقترحت في مؤتمر أوتوا¹ عام 1999 ، تسليم بعض المستوطنات اليهودية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، للاجئين الفلسطينيين بدلا من أملاكهم في إسرائيل من أجل إعادة تأهيلهم ، وهي تريد أن تكون التعويضات جزءا من تسوية شاملة ونهائية مع بقية قضايا الحل النهائي، كالقدس والمستوطنات وإزالة المخيمات الفلسطينية في الدولة الفلسطينية والدول العربية وحل منظمة أونروا والغاء صفة اللاجئ القانونية قرار 194، بل أن أحد الإسرائيليين المشاركين في مؤتمر أوتوا اقترح دفع دولار واحد عن كل خيمة فلسطينية يتم إزالتها من سجلات أونروا².

وهدف إسرائيل أن تتأكد من الإثباتات التي يقدمها اللاجئ الفلسطيني لصندوق التعويضات بأنه لاجئ وكان لو أملاك في إسرائيل ، كما تريد أن تكون جزءا مسيطرا على الهيئة الدولية التي يتوقع أن تتولى دفع التعويضات ، ويكون لها حق النقض في القرارات التي تتخذها ، وأن تكون قيمة التعويضات مبلغا مقطوعا للاجئ ، الذي يتقدم بصفة شخصية وخلال فترة زمنية بطلب إلى تلك الجهة.

ومع أن قضية التعويضات ليست بديلا لحق اللاجئ الفلسطيني بالعودة إلى دياره ، حسب قرار 194 ، إلا أن حق اللاجئين في التعويضات عن الأملاك التي فقدوها هو من الحقوق الأساسية التي نص عليه القانون الدولي ، وهذا قائم على أربعة مبادئ:

- 1- أن الدول مسؤولة عن الأضرار التي تتسبب بها والتي تقع من ضمن سيطرتها ، وليست خارجة عن نطاق تمك السيطرة
- 2- يجب أن لا يؤدي التعويض إلى تجريدهم من حقوقهم الأخرى.
- 3- يجب أن يكون التعويض ملائما ، وأن تكون قيمته كافية لإعادة متلقي التعويض إلى الوضع الذي كان عليه قبل

¹ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 30-31

² - أبو سته سليمان ، حق العودة مقدس وقانوني ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، جوان 1996، ص 8-10

4-الجهة التي تدفع التعويض هي الدولة التي تسببت في لجوء مواطنيها إلى الخارج¹ .
كما أن التعويض هو حق شخصي للاجئ نفسه وليس لأي سلطة أو حكومة ، وأن الاتفاقيات بين الدول أو لا يسقط حقوق الأفراد².

كما أن التعويض لا بد أن يكون من أجل المعاناة النفسية والضرر المادي الذي وقع على اللاجئين الفلسطينيين خلال أكثر من نصف قرن ، وليس ثمنًا لأموالهم في فلسطين، وتحاول إسرائيل استغلال قضية اليهود العرب الذين تركوا الدول العربية ، في عملية مقايضة بين أموالهم في الدول العربية مع أموال الفلسطينيين في إسرائيل من أجل الضغط على الدول العربية للمشاركة في صندوق التعويضات .

• الحلول المستقبلية لحل مشكلة اللاجئين :

تعتبر قضية اللاجئين من القضايا الأساسية في أية تسوية شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتحظى باهتمام عربي لوجود تجمعات كبرى من اللاجئين في عدة أقطار عربية وخاصة في الأردن وسوريا ولبنان وكذلك لكون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمم العربية. وتحظى كذلك باهتمام دولي وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية للارتباط الوثيق لقضية اللاجئين بعملية التسوية الشاملة في الشرق الأوسط .

إن هذه الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية مشاركة في طبيعة الحل سواء كان ذلك بطريقة مباشرة لدفع جهود السلام في الشرق الأوسط، أو بطريقة غير مباشرة للإسهام بتحمل ما يترتب على الحل من متطلبات مالية وفنية.

ويعتمد الحل المقبل على مدى الرغبة الحقيقية لدى الجانب الإسرائيلي في الاستجابة لحقوق اللاجئين وتقديم التنازلات عن سقفه المعلن في رفضه الدائم لمبدأ "حق العودة" الذي أقرته الشرعية الدولية متمثلاً في القرار رقم 194 في ديسمبر 1948.³

¹ - نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين في ضوء قرارات الأمم المتحدة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 36

² - احمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 34-35

³ - أبو ستة سليمان، حق العودة للفلسطينيين ، المرجع السابق ، ص 39

إن رفض إسرائيل لحق العودة يجنبها الإقرار بمسؤوليتها عن نشوء المشكلة وتحمل تبعاتها، ويجعل قدرة التحكم لها في أعداد العائدين، ويصل "شلومو غازيت" إلى نتيجة يرى فيها: «إن تسوية إسرائيلية دائمة لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس، لا يمكن أن تكون حلاً فعلياً للنزاع وقابلاً للبقاء، وفي هذه الحال لن يكون نشوب موجة جديدة من الصراع والعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين سوى مسألة وقت، والحل الذي يراه الجانب الإسرائيلي هو توطين اللاجئين في الأقطار العربية التي نزحوا إليها»¹.

والموقف الأمريكي يتمتع بأهمية كبيرة في مجال التسوية الشاملة من خلال موقعه كراعي أول لعملية السلام وكحليف استراتيجي لإسرائيل وكقوة عظمى تسعى إلى إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية قادرة عملياً على الإسهام الفعلي في حل قضية اللاجئين. وكانت الولايات المتحدة في السابق وحتى ديسمبر 1993 تقوم هي بتقديم القرارات المتعلقة "بالأونروا" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعمها بما فيها الفقرة رقم 11 والمرتبطة بالقرار رقم 194 والتي تتضمن "حق العودة".²

وصدر أهم تعبير عن موقف الولايات المتحدة في موضوع اللاجئين في عام 1971، عندما وجه الرئيس الأمريكي "نكسون" رسالة عاجلة إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية "جولدا مائير" أكد فيها: «أننا لن نضغط على إسرائيل كي تقبل بحل مشكلة اللاجئين التي تُغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها، والموقف الأمريكي الراهن هو في استبعاد دور الأمم المتحدة وفي تهميش الدور الأوروبي، وإعلان موقفها المبدئي في قضية اللاجئين وهو أن ما تتفق عليه أطراف النزاع يكون مقبولاً لديها»³.

اعتبرت الدول الغربية أن الحل الشامل والنهائي لقضية اللاجئين في تسهيل اسكان العدد الأكبر منهم في البلاد العربية التي نزحوا إليها، وتستند في موقفها هذا إلى ضرورة الاعتراف بكل من الحقائق السياسية والديمغرافية التي نتجت من جراء قيام دولة إسرائيل والقيود التي باتت تفرضها على إمكان عودة اللاجئين الجماعية، فالإبعاد و الاسكان أو الدمج في المجتمعات

¹ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 35-36

² - نادية شكيل، المرجع السابق، ص 39

³ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 35

العربية او البلاد العربية هو الحل العملي والأكثر واقعية من منظور هذه الدول، ومن الطبيعي أن الموقف العربي بصفة عامة متمسك بحق العودة والتي تجسده قرارات الشرعية الدولية¹.
والحل المقبل يعتمد على إقرار إسرائيل بمبدأ "حق العودة" والعدد الذي يمكن أن تقبله من جانبها مراعيًا قدرتها في بقاء تفوق يهودي حاسم لا يخل بتركيبتها السكانية الآن ولا في المستقبل. فإذا أقرت إسرائيل من الناحية المبدئية "حق العودة"، يصعب تصور أن إسرائيل تقدم تنازلات جوهرية وأنه في أحسن الأحوال سوف تسمح لعدد قليل جداً من اللاجئين بالعودة ضمن نظرية جمع شمل العائلات، ومن الصعب التصور كذلك استمرار تجاهل الإسرائيليين لحق العودة للفلسطينيين تجاهلاً كاملاً وإلا لاستحال الوصول إلى تسوية، كما أنه لو تمسك الفلسطينيون بحق العودة كاملاً لكل اللاجئين إلى كافة الأراضي التي أخرجوا منها عام 1948 لاستحال الوصول أيضاً إلى تسوية².

والمرجح لدينا أنه إذا تمت تسوية شاملة تفضي إلى قيام دولة فلسطينية فسيكون حق العودة إلى هذه الدولة التي نص إعلانها للاستقلال في 15 نوفمبر 1988 في الجزائر على: "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا" وخاصة أن قرار 194 فيه خيار طوعي بين العودة والتعويض وأن الاتفاقات المبرمة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي تعترف بدولة إسرائيل حتى حدود 4 جوان 1967 أي ما عدا قطاع غزة والضفة الغربية، ويجب أن يصاحب هذه الرؤيا التعويضات المناسبة لمن يتخلى عن حق العودة، ولمن سيعود كذلك³.

إن أية تسوية هي تعبير صريح عن موازين القوى القائمة بين أطراف النزاع، وليس من شك أنه في ظل كل المعطيات القائمة حالياً يميل هذا الميزان لصالح إسرائيل، والمرجح كذلك في هذا الوضع أن الجانب الفلسطيني هو الذي سيقدم التنازل الأكبر إذا أبرمت المصالحة التاريخية بينه وبين الإسرائيليين، والقضايا الأساسية هي التي ستكون محل البحث والتفاوض وعلى رأسها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبدون الاتفاق عليها يتعطل قيام الدولة

¹ - أبو ستة سليمان، حق العودة للفلسطينيين ، المرجع السابق ، ص 39

² - نادية شكيل، المرجع السابق، ص 158

³ - نعمان عمرو، المرجع السابق، ص 17

الفلسطينية، ولذلك يرى العديد السياسيون والخبراء في الشأن الفلسطيني أن مستقبل عودة اللاجئين الفلسطينيين يتوقف على مجموعة عناصر منها:

أولاً: خروج إسرائيل من دائرة الرفض المطلق للإقرار المبدئي "بحق العودة" وبمسؤوليتها التاريخية عن نشوء قضية اللاجئين .

ثانياً: قدرة الجانبين على التوصل إلى حل شامل يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس تكون وطناً لكل الفلسطينيين.

ثالثاً: أن تبتعد إسرائيل عن الربط بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وموضوع نزوح يهود الأقطار العربية وتبحث منفردة مع كل قطر عربي على حده.

رابعاً: أن يكون هناك تنسيق بين السلطة الوطنية أو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وباقي الأقطار العربية التي تستضيف تجمعات اللاجئين على أراضيها وخاصة الأردن وسوريا ولبنان، وأن يكون هناك حوار جدي في الحلول المطروحة تصلب الموقف الفلسطيني وتعززه.

خامساً: أن يشترك اللاجئين في كل أماكن تجمعاتهم في الحل الذي سوف يحدد مستقبلهم.

سادساً: أن تمارس الولايات المتحدة دوراً إيجابياً وأقل انحيازاً إلى جانب إسرائيل ولا تكتفي بأن يكون دورها هو الموافقة على ما يتوصل إليه الجانبان على طاولة المفاوضات.

سابعاً: زيادة الاهتمام العربي بقضية اللاجئين وتحفيز الدول الكبرى والمجتمع الدولي بضرورة الحل العادل والمنصف لهم.

ثامناً: أن تكون هناك ضمانات من المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى في عدم قيام إسرائيل بتعطيل الحل والالتفاف عليه والالتزام بتنفيذ استحقاقاته المطلوبة، وإبداء الرغبة الجادة في تحقيق السلام¹.

¹ - أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص ص، 37-83

هذه هي الحلول التي يمكن أن تحقق حلاً نهائياً لقضية اللاجئين فبدونها لا يمكن أن نتصور حلولاً مستقبلاً لمعالجة هذه القضية التي دامت أكثر من 70 سنة ولا زالت المشاريع والقرارات تطرح حول مصير اللاجئين، في ظل إصرار الجانب الإسرائيلي على عدم الاعتراف بقرار 194، واستمرارية التوسع الاستيطاني على حساب ممتلكات اللاجئين.

الخلاصة:

اثرّت مشاريع التسوية المطروحة على قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل زادت هذه المشاريع في تعقيد المشكلة، وسمحت للكيان الصهيوني أن يربح المزيد من الوقت في تثبيت أركان كيانه، كما أثرت هذه المشاريع عن الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة سواء العربية منها أو الأجنبية.

وأصدرت هيئة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها العديد من القرارات التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و عودة ابنائه للوطن، لكن هذه القرارات لم تنفذ على أرض الواقع وبقت حبرا على ورق.

والمشكل أن عدم تطبيق هذه القرارات زاد من تعنت الكيان الإسرائيلي، مدعومة بالقوى الكبرى في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، أما تخاذل الأنظمة العربية، وانقسامها بين مؤيد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل والرفض لها، ومما زاد من تعقيد المشكلة هو الانقسام الكبير الذي ساد تيارت الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي أصبحت تسعة للتفاوض من أجل حل الدولتين، بدل من التفاوض على أساس الدولة الواحدة وضمان حق عودة اللاجئين. إن حل هذه القضية من أساسها يكمن في توحيد الصفوف العربية والفلسطينية، والبقاء على التضامن العربي، وعدم الالتفات نحو الضغوطات الغربية، وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، كما يكمن أيضا في أن توحد الحركة الوطنية الفلسطينية، ومساندة المقاومة المسلحة للضغط على إسرائيل لقبول عودة أبناء الوطن الواحد.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا إشكالية وتعقيداً، لأنها الأكثر حساسية والأكثر انفعالية في السياق الفلسطيني، فهي مرتبطة بتهجير ما يقارب من مليون فلسطيني عام 1948م في أعقاب النكبة، حيث قامت إسرائيل منذ وجودها على أساس فلسفة اقتلاعية وإحلالية، لأنها شردت مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وقراهم، حارمة إياهم من ممتلكاتهم وأراضيهم، استفادت إسرائيل من علاقات اليهود خلال فترة الحرب العالمية الثانية مع القوى الكبرى في تلك الفترة خاصة بريطانيا وفرنسا، فبريطانيا هي المسؤولة عن تقسيم المشرق العربي، وجعله منطقة نفوذ لها وفرنسا من خلال اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916 م، كما أنها أصدرت وعد بلفور عام 1917م الخاص بضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وعلى هذا الأساس طرحت عدة مشاريع عربية ودولية وحتى من الجانب الصهيوني الإسرائيلي ومع ذلك، لم يحظ أي من تلك المشاريع بقبول أو تأييد الأطراف المعنية جميعاً، فالمشاريع الدولية ترفضها إسرائيل ولا تصغي لها الولايات المتحدة، والمقترحات الإسرائيلية يرفضها الفلسطينيون والعرب، والمبادرات العربية ترفضها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، و ينتفض لها الفلسطينيون والعرب أنفسهم، والمقترحات الأمريكية يتم إجهاضها غالباً، بالاشتراطات والمماطلات الإسرائيلية، ومن هنا بقيت تلك المشاريع حبراً على ورق.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث أذكر:

- 1- تاريخ تشريد الشعب الفلسطيني يعود إلى قرار التقسيم 181 الذي يعد أول قرار للجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية.
- 2- أبرزت الدراسة حجم الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وما ترتب على عمليات الطرد الجماعي والسيطرة على الأراضي والممتلكات واستغلالها مدة 7 عقود.
- 3- ظهر لنا الوجه الحقيقي للصهيونية المتمثل في استخدام كل الأساليب البشعة مثل: ارتكاب المجازر، والحرب النفسية، للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وطرد سكانها، وإحلال مهاجرين جدد بدلاً منهم.

- 4- الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يعتمد على عنصر " عامل الزمن " في التسوية لفرض المزيد من الحقائق على الأرض وتطبيق سياسة الأمر الواقع .
- 5-ظهر لنا دور الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين، ودور الجمعية العامة للأمم المتحدة التي " أصدرت العديد من القرارات التي تؤكد على حق العودة والتعويض وخاصة القرار " 194 لسنة 1948 م.
- 6-تبين لنا أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل.
- 7-ظهر لنا الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين المتمثل في: التهرب من مسؤوليتها، والمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين
- 8-بينت لنا أن قضية اللاجئين قضية شرعية استمدت شرعيتها من حقها التاريخي ومن قرارات الأمم المتحدة.
- 9-أظهرت الدراسة دور الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية خاصة وكالة الغوث الدولية، التي قدمت العون والخدمات المختلفة للاجئين الفلسطينيين خاصة سكان المخيمات، بالإضافة إلى دور الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت العديد من القرارات التي تؤكد على حق العودة والتعويض، وخاصة القرارين (181) عام 1947م، والقرار (194) سنة 1948 م.
- 10-تعد كل مشاريع التسوية المطروحة جرائم بحق الإنسانية، لأنها تطالب بالتنازل عن حق الأرض وعن الممتلكات، هذا الحق الذي أكدته القرار 194.
- 11-بينت الدراسة عدم حيادية المنظمة الدولية والكيل بمكيالين، فعلى سبيل المثال: كان ظهر لنا أن الموقف الدولي واضحًا من قضية احتلال العراق للكويت، وكذلك عملت المنظمة على إعادة لاجئي كوسوفا، أما القضية الفلسطينية فقد تعاملت معها بدبلوماسية كبيرة دون تحقيق أي إنجاز، مما يظهر عجز المنظمة الدولية عن تطبيق القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية!.

12- أظهرت لنا الدراسة غياب التضامن العربي، وانفراد بعض الدول العربية بتوقيع معاهدات صداقة مع إسرائيل "مصر، الأردن" وهذا كان في مصلحة الكيان الإسرائيلي على حساب قضية اللاجئين.

13- بينت الدراسة أن هذ المشاريع والمبادرات كانت ظرفية فقط، ولم تكون حلول واقعية مثالية لحل القضية من أساسها.

15- بينت الدراسة أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين مرتبط أساسا بتقرير مصير الشعب الفلسطيني.

16- اظهرت لنا الدراسة تواطؤ بعض الانظمة العربية وانفرادها بتوقيع معاهدات صلح مع الكيان الاسرائيلي.

17- أوضحت الدراسة أن المتسبب في ضياع فلسطين وتشرد الشعب الفلسطيني هم العرب انفسهم، وذلك من منطلق الخيانة والدليل على ذلك صفقة القرن بالبحرين "مؤتمر المنامة" في جوان 2019 واعترافها بأحقية اسرائيل في التفاوض والتعامل الاقتصادي مع دول المنطقة. بدايةً يجب أن لا نفقد الأمل ولا نجعل اليأس والإحباط يتسلل إلى نفوسنا، بل يجب الإصرار على التمسك بحق العودة وعدم إسقاطه تحت أي حال من الأحوال، ومواجهة سياسة الترهيب والترغيب والقهر والاضطهاد والمعاناة التي يمارسها الكيان الاسرائيلي يوما بعد يوم ضد ابناء الشعب الفلسطيني، وحتى بعض الأنظمة العربية التي ضيقت الخناق على اللاجئين الفلسطينيين خصوصا ما تعلق بالعمل وحرية التنقل .

لقد أصبح تواطؤ بعض الأنظمة العربية واضحا فيما تعلق بالمشكلة الفلسطينية عموما و اللاجئين خصوصا ،واقصد هنا تلك الأنظمة العربية التي تعاملت وتفاوضت مع الكيان الاسرائيلي فيما يخص حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ،وذلك خدمة لمصالحها الشخصية وأخص بالذكر هنا مصرو الاردن، والتي وقعت معاهدات صلح مع الكيان الاسرائيلي.

لذلك على الشعب الفلسطيني التمسك بثوابته الوطنية وحقوقه المشروعة خصوصا قضية تقرير مصيره، وحق العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم، وتجارب الدول الأخرى خير دليل علي ذلك، فقد انهدم صرح الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بعد أن استمر نحو قرنين من الزمان،

ورغم كل الصعوبات عاد اللاجئين تطبيقاً للقانون الدولي، في كل من البوسنة وكوسوفا وتيمور الشرقية ورواندا، وغيرها من قضايا شعوب العالم.

وبناء عليه، فيمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات منها:

1- على القيادة الفلسطينية العمل على توحيد القرار السياسي من خلال الوحدة الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوضع حد للانقسام مع عدم السماح للتدخل الخارجي الذي يتعارض مع مصالح القوة للشعب الفلسطيني، والعمل في خندق واحد أمام أعداء حق العودة للشعب الفلسطيني.

2- يجب على المفاوض الفلسطيني إعطاء مشكلة اللاجئين حق الأولوية لأنها لب المشكلة الفلسطينية وبدونها لن يكون حل ولا سلام دائم.

3- يجب عدم فتح المجال أمام المؤسسات أو الهيئات الإقليمية أو الدولية للبحث في مشكلة اللاجئين وتحويلها من حق العودة إلى مشكلة إنسانية اجتماعية اقتصادية صحية يجب حلها.

4- الاتصال بالمؤسسات والجمعيات والهيئات الإقليمية والدولية وكسب مناصرتها لصالح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وتقرير المصير.

5- مطالبة الدول العربية كلها بأن تعامل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في أراضيها معاملة أبناءها مع المحافظة على كياناتهم وشخصيتهم المستقلة ليظلوا الرمز الحي للجريمة التي حلت بوطنهم.

6- مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالعمل على تعيين قيم دولي للإشراف على ممتلكات النازحين الفلسطينيين العرب عن ديارهم في المنطقة المحتلة، وتسليم ريع هذه الممتلكات إلى شعب فلسطين

7- دعم أجهزة الإعلام العربية والفلسطينية، ووضع الخطة الكفيلة بتمكينها من القيام بمهامها حسبما تتطلب الظروف في كل بلد عربي على حدة لدعم قضية اللاجئين ومدى قدرة هذه الأجهزة على القيام بالأعباء المنوطة بها في المجال الخارجي وعلى الصعيد القومي بحيث تتحمل مسئولية التوعية والتعبئة القومية

8- وقف الصراع على السلطة، واحترام الشعب الفلسطيني، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة من أجل الاهتمام بالقضايا الأساسية ومواجهة الاحتلال.

- 9- مواجهة التحديات والأخطار المحدقة والتي من بينها مؤامرة الوطن البديل.
- 10- تأكيد دعم القوة العربية الذاتية ، وتحقيق التضامن العربي ، والذي يجب أن يكون أهم العناصر في العلاقات العربية - العربية ، وترجمته إلى سياسات فاعلة.
- 11- العمل على توحيد الصف العربي في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي وعدم الانصياع للإملاءات والضغوط الخارجية التي تضغط من أجل تسويق مشاريع التسوية غير العادلة ومحاولة فرض مشاريع الوطن البديل، التأكيد على حق العودة والتعويض.
- 12- يجب أن يحدد العرب أهدافهم ومطالبهم بشكل محدد وواضح ، قائم على التنسيق السياسي والخطط المبنية على الدراسات المسبقة وينطبق ذلك على الموقف العربي من القضية الفلسطينية.
- 13- لتحقيق الأهداف العربية المنشودة فلا بد من استخدام القوة الاقتصادية العربية وبخاصة سلاح النفط كأداة ضغط سياسي ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ، تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط العربي ، وسيستمر اعتمادها عليه بسبب أهمية الاحتياطي النفطي العربي.
- 14- الإبقاء على قضية اللاجئين قضية موحدة في الوطن والشتات وجعلها الأساس لرفض أي مشاريع تهدف لتصفية المخيمات.
- 15- ضرورة إعطاء الأهمية للدراسات التي تتناول موضوع اللاجئين بشكل عام واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، وإجراء الدراسات التي تختص بالمخيمات وتوثيق المعلومات من مصادرها الأولية وذلك من خلال التاريخ الشفوي.
- 16- على الأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية العمل بكل جدية وإخلاص من أجل رفع مستوى حياة اللاجئين في الخارج، الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والنفسية إلى أن تتم عودتهم إلى بلادهم.

الملاحق

قائمة الملاحق الواردة في البحث

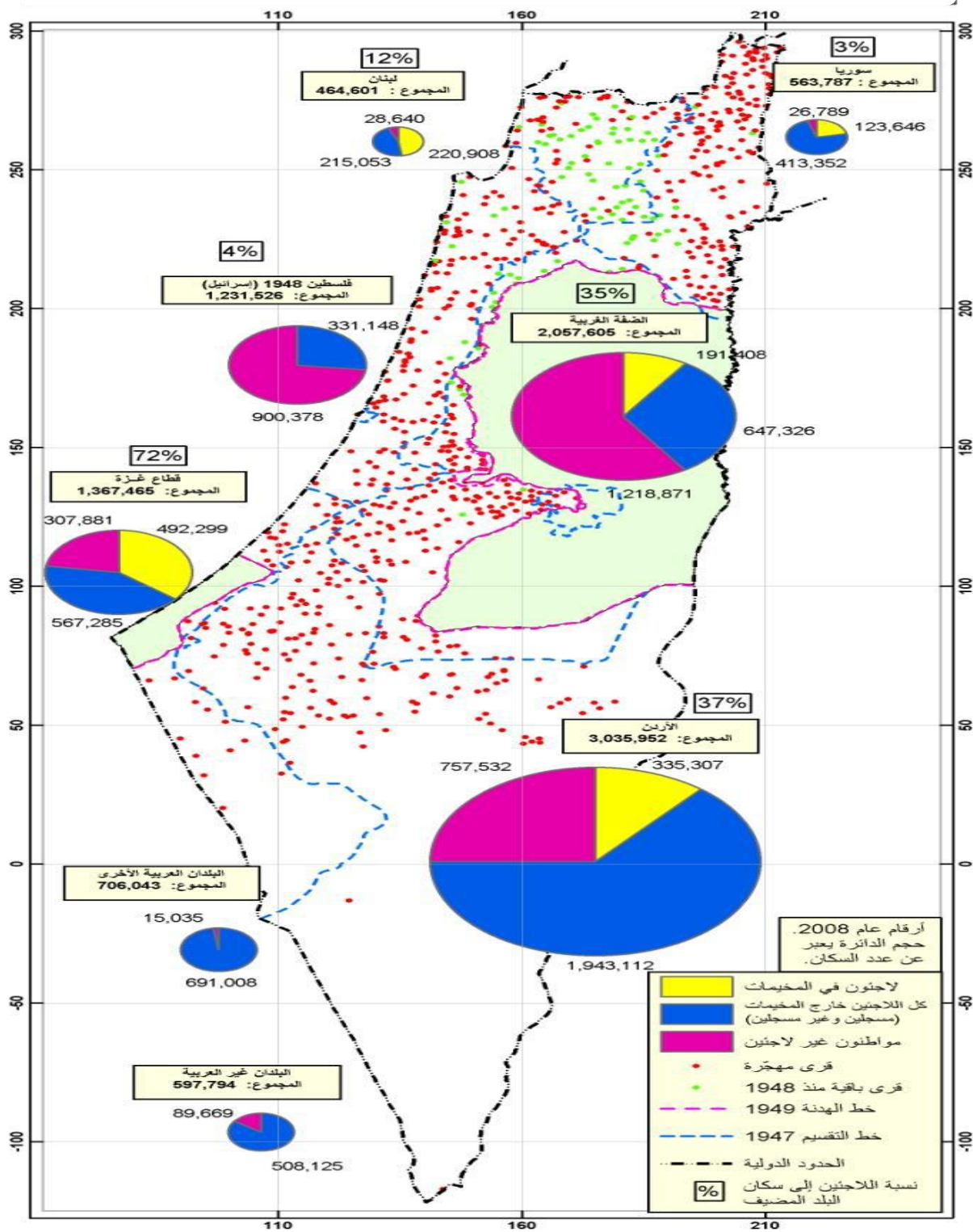
- الملحق(1): خريطة تقسيم فلسطين وفق توصية الأمم المتحدة قرار 181.
- الملحق(2) : خريطة توزيع الفلــــسطينيين في العالم.
- الملحق(3) : خريطة ملكية الأراضي في أفضية فلسطين عام 1947.
- الملحق(4) :خريطة حركة الهجرة اليهودية مابين 1933-1944.
- الملحق(5) : خريطة توزيع مخيمات اللاجئين في كل من سوريا. لبنان. الاردن . الضفة الغربية.
- الملحق(6): خريطة توزيع مخيمــــات اللاجئين في قطاع غزة.
- الملحق(7): رسالة رئيس المجلس الاسلامي الاعلى الحاج امين الحسيني لبريطانيا .
- الملحق(8): رسالة الرئيس جمال عبد الناصر للرئيس الأمريكي جون كيندي 11ماي 1961م.
- الملحق(9) : زيارة انور السادات الى اسرئيل 19 نوفمبر 1977.
- الملحق(10) : خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في فلسطين بأريحا في 3مارس 1965م .
- الملحق(11) :خطاب الرئيس العراقي عبد السلام عارف وموقفه من مشروع بورقيبة 1965م.
- الملحق(12): خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر رداً على تصريحات بورقيبة 1ماي 1965.
- الملحق (13):خطاب الأمير فهد في القمة العربية بالفاس 1982م.
- الملحق(14): خطاب كميل شمعون حول مقترحات بورقيبة.
- الملحق(15) : مشروع محمد حسن الزيات 6 جوان 1973.
- الملحق(16): مشروع الملك حسين بن طلال- ملك المملكة الاردنية.
- الملحق (17):ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية حول مشروع الملك حسين بن طلال.
- الملحق(18): دعوة بنحاييم بيغن الى أنوار السادات 1977.
- الملحق(19):موقف حركة فتح من زيارة انور السادات الى اسرئيل 1977.
- الملحق(20): نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212.
- الملحق (21) : نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- الملحق (22) :نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 242.
- الملحق (23):قرار مجلس الامن رقم 338.
- الملحق-(24):قرار الجمعية العامة رقم 3326.
- الملحق (25) :قرار الجمعية العامة رقم 3376.
- الملحق(26): قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة للاجئين.
- الملحق(27): البيان المشترك السوفياتي الأمريكي لحل الصراع العربي الفلسطيني.

الملحق رقم: (1) خريطة تقسيم فلسطين وفق توصية الأمم المتحدة قرار 181¹

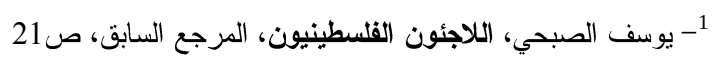


¹ - وليد الخالدي، **خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947-1997**، المرجع السابق، ص 96

الملحق رقم: (2) خريطة توزيع الفا—سطينيين في العالم¹



¹ - سلمان أبو ستة، **أطلس فلسطين 1917-1966**، فلسطين، ص125



[illegible]

354

الملحق رقم (5) توزيع مخيمات اللاجئين في كل من سوريا. لبنان. الاردن . الضفة الغربية¹

خريطة 3: توزيع المخيمات في لبنان



خريطة 2: توزيع المخيمات في الضفة الغربية



خريطة 5: توزيع المخيمات في سوريا

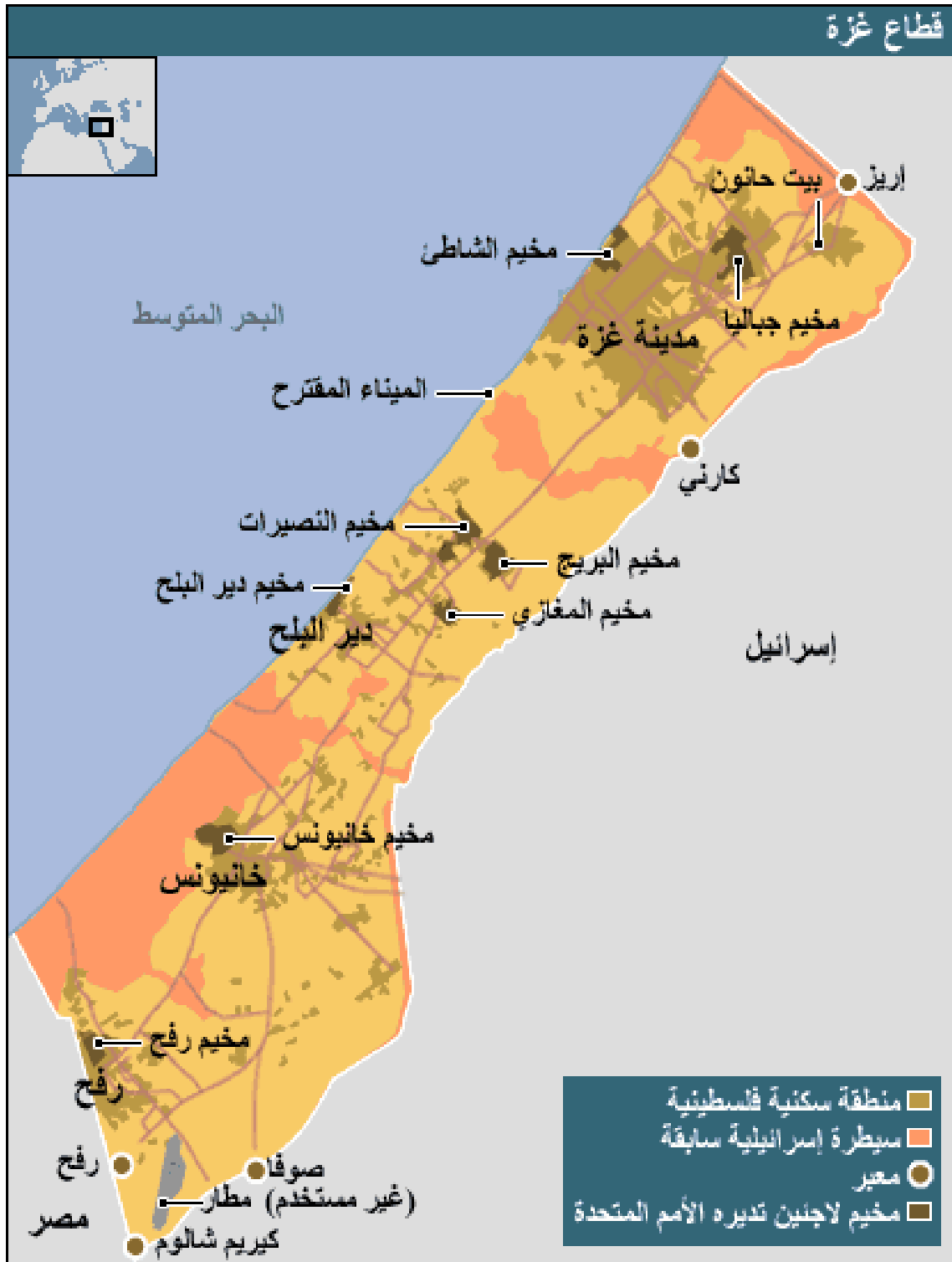


خريطة 4: توزيع المخيمات في الاردن



¹ - محمد رجب قدور، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، المرجع السابق، ص74

الملحق رقم (6): توزيع مخيمات اللاجئين في غزة¹



¹ - محمد رجب قدور، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، المرجع السابق، ص77

الملحق رقم: (7) رسالة رئيس المجلس الاسلامي الاعلى الحاج امين الحسيني¹
الى الحكومة البريطانية لوقف الهجرة اليهودية و بيع الاراضي.

المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى

(٢ ص)

الموافق الربيع : المجلس الاسلامي الاعلى
تحتوى البريد : ٥١٢
التاريخ : ١١٩

العدد	
الرقم	
التاريخ	٣٠ شوال ١٣٥٣
٤	شباط ١٩٣٥



القدس الشريف

حضرة صاحب الفخامة الخديوي السامي العظم

دوائر الحكومة - القدس

مطالبة فخامتكم بها تامينا للثانية وهي :

- ١ - منع هجرة اليهود الى البلاد منعاً باتاً .
 - ٢ - فتح ابواب فلسطين لهجرة ابناءنا العرب الذين هم في المهاجر الاميركية وغيرها وبمؤيد في العودة اليها .
 - ٣ - وضع نزع حول دون بيع الاراضي وانتقالها من ايدي اهلها العرب الى يهودهم .
 - ٤ - وضع نزع بشبه مشرع الخمسة الالف في مصر في انتقال الاراضي بين العرب انفسهم محافظة على صفار الملاكين والمزارعين .
 - ٥ - اصدار اذن عام لمن يرغب في وقف ارضه الاميرية من المسلمين وفقاً لربا او غيرها .
- انتم هذه المطالب لغضائكم ، ونظراً لما وصلت اليه الحال من الخطورة ، فاني ارجو ان تتفضلوا فخامتكم بما يقتضى لتحقيقها بالحسنة الممكنة .
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مؤتمر علماء الدين الاسلامي

أمين الحسيني

ان العلماء ورجال الدين الاسلامي بفلسطين في اجتماعهم الذي الكبر المعقد في القدس يوم الجمعة في ٢٠ شوال ١٣٥٣ وفق ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥ ، قد بحثوا ما وصلت اليه الحال من الخطر الداهم على كيان المسلمين وعلى الدين الاسلامي ومقدساته في هذه البلاد بسبب تدفق هجرة اليهود اليها وانتقال الاراضي اليهم من ايدي اهلها العرب ، فترأوا ان الامر قد وصل الى حد لا يجوز شديداً الرضا به ولا السكوت عنه وانما اصبح من الواجب الذي على كل مسلم في العالم وخصوصاً مسلمي فلسطين وفي مقدسهم علماء الشريعة ورجال الدين ان ينهضوا لدفع هذا الخطر والوقوف امامه والتوسل الى دفعه بكل وسيلة ممكنة احتفاظاً بكيانهم ودينهم ومقدساتهم في هذه البلاد المباركة وما ان تلك الهجرة المتدفقة وما ادت اليه من النتائج السيئة على اهل البلاد العرب والمسلمين واخراج الاراضي من ايديهم واجلائهم عنها انما كانت بفعل السياسة المشبعة في فلسطين والتي تعمل بقوة وبسرعة لجعل البلاد في حالة من شائنها ان تسهل مقاعد اليهود الرجعية وتوسع في انفاذها ، فقد قرر العلماء المذكورون ان يؤجبهوا استنكارهم الشديد الى هذه السياسة التي تقضي الى اضلال المسلمين وعالم دينهم وان يطالبوا بالمعدل عنها واتخاذ الخطط الحاشطة والوسائل السريعة لذلك .

وانني اقدم لغضائكم بما يأتي بعض المقررات التي قرر العلماء

مطالبة

¹ - محمد رجب قدور ، المرجع السابق ، ص 423

11ماي 1961م¹

لقد أثار ارتياحي أنكم أخذتم المبادرة وكتبتم إليّ في بعض زوايا الموضوع الذي كان بودي أن أحدثكم من جانبي في صورته الكاملة.

إن القوات الإسرائيلية لم تستطع احتلال ما أحتلته من أراضي خلال المعارك، و إنما من العجيب أن ذلك كله تم خلال الهدنة" حرب النكبة" و لقد كان ما فعله العرب، في ذلك الوقت، أنهم احسنوا الظن بالأمم المتحدة، و تصوروا قوة قادرة على فرض العدل، خصوصا إذا كان العدل أساسا هو كلمتها و قرارها، و لقد ظن العرب بأم الجانب الاسرائيلي سيعاقب، لكن للأسف اسمحوا لي أن أضع أمامكم الملاحظة الآتية، لعلها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة.

لقد أعطى من لا يملك من لا يستحق وعدا، ثم استطاع الاثنان «من لا يملك ومن لا يستحق» بالقوة والخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملكه وفيما يستحقه. تلك هي الصورة الحقيقية لوعد بلفور الذي قطعه بريطانيا على نفسها وأعطت فيه من أرض لا تملكها وإنما يملكها الشعب العربي الفلسطيني عهدا بإقامة وطن يهودي في فلسطين، وعلى المستوى الفردي يا سيادة الرئيس فإن الصورة على هذا النحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع أي محكمة عادية أن تحكم بالإدانة على المسؤولين عنها.

يا سيادة الرئيس—

أن الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية، مجافاة لكل مبادئ الحرية والديمقراطية الأمريكية. وكانت اعتبارات سياسية محلية لا تتصل بالمبادئ الأمريكية بل ولا بالمصلحة الأمريكية ... لقد كانت محاولة اكتساب الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة هي ذلك الدافع المحلي."

لقد قدرنا للولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك موقفها في محاولة إيجاد حل سلمي للمشكلة التي ثارت في ذلك الوقت بعد تأميم شركة قناة السويس... ومن سوء الحظ أن التحسن الكبير الذي طرأ على علاقتنا في ظروف المحنة تعرض لنكسة خطيرة لأن سياسة الولايات المتحدة اتجهت في أعقاب انتهاء معركة السويس بهزيمة العدوان إلى عزل مصر ومحاولة تحقيق أهداف العدوان بوسائل سلمية. وكان ذلك عن طريق مشروع أيزنهاور الذي أراد معاملة الشرق الأوسط كما لو كان مقاطعة أمريكية.

¹ - عبد الله المشعل، العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة، مجلة السياسية الدولية، ع164، القاهرة، افريل 2006، ص210

ليس معنى ذلك أن علاقتنا خلال هذا كله لم تعش لحظاتها المشرقة، فقد كان هناك في تاريخ الأمة الأمريكية ما يشدنا إلى الكثير من المبادئ وما أعطته الثورة الأمريكية للتراث الإنساني من التجارب العميقة ومن الرجال الأبطال. وكان موقف بلادكم منا وقت العدوان انتصاراً للمبادئ، وهو موقف سيظل يحظى بعرفاننا مهما كان من تطورات العلاقات بيننا. كما كانت هناك مساعداتكم القيمة لنا عن طريق تصدير القمح أو عن طريق قروض صندوق التنمية.

لقد كان هدفي من هذا الشرح الطويل أن أشرح لكم أن حق اللاجئين الفلسطينيين مرتبط بحق الوطن الفلسطيني، وأن باقي الأوطان العربية لا يمكن أن تعزل نفسها عن العدوان الذي انقض على واحد منها.

قادة إسرائيل ورؤساء حكوماتها السابقة وزعماء طوائفها وممثلاو الشعب الفلسطيني يستقبلونه في مطار اللد
الساعات قبل دقائق من وصوله لاسرائيل : أحمل مقترحات مفصلة لسلام المنطقة
لانخشي حملات التشكيك والهجوم لاننا نريد السلام العادل
جموع الفلسطينيين تزحف الى القدس لتصلي معه العيد في المسجد الأقصى
الزيارة تبلغ ذروتها اليوم خلال خطابه التاريخي أمام الكنيست

في الساعة الثامنة من مساء امس السبت ١٩ نوفمبر عام ٧٧ - وصل رئيس جمهورية مصر العربية الرئيس محمد أنور السادات الى مطار اللد بداية زيارته لاسرائيل - من اجل ان يعرض على قائدها الانسى التي ينبغي ان يقوم عليها السلام المصالحى فى الاوسه .

■ التأكيد الكامل من كل الاطراف العربية التي اقرت احتلالها عام ٦٧ - واثار حقوق الفلسطينيين العولنيه باعتبارهم محتمة في اقامة دولتهم المستقلة .

■ في المطار التي تقف الى مطار اللد ، اعان الرئيس السادات اراسلى الصف الحمرية ته بجل مع بخرتها معتمدين على القوة في الشرق الاوسط ، وانه يتوجه الى مصر فوسحا الى المسئولين الاسرائيليين ، واثار اسرائيليين الذين يتكلمون بكونه الى السفارة .

■ وهو يصل مع - الى الال - مع الرئيس السادات على هذه التقرحات .

■ وانما مع - الى استبعاد الجوليس مع القواعد الامميه والناشط معهم في وقت شياولن .

■ قال الرئيس السادات له لا يخفى اى جوليس الامميه بسبب زيارته لاسرائيل - لانهم قد تشد المالح .

■ قال الرئيس السادات لممكن كل الاطراف ، ومثلت جدا بشأن هذه التقرحات .

■ حين خرج الرئيس المصينين في المطار والاقبل وصول الرئيس السادات ، بان الاطراف سوف ياتي دلا على خبره هؤلاء الزارة الحمار ، ونحن اهل مستخدم السلام .

■ قال الرئيس اننا نحن هؤلاء الزارة الحمار ، ونحن اهل مستخدم السلام .

[illegible]

صلاة العيد
من المسجد الأقصى
على الماء العذبة

رئيس الكنيست ويجمع أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية،
من مزعت السويسلي الجمهوري المرمي وسلام إسرائيل وإثارة ذلك
كانت الجمعية تطلق ٢١ طلقة تحية (البقية من مودود) .

احتياطات أمن قصوى

و ٣٠٠٠ صحفي لتغطية الزيارة

في المسجد الأقصى

عند الساعة العاشرة - أيس - على طائفة
التي تسمى الساعات - الشيخ محمد
أسماعيل الذي يستقر الآن في الكويت
والذي كان قديما من علماء عبد الحميد الثاني.

تقصاصات التي يتولاها

مستعرة وإن ينتفع أي محلي يحمل عليه النص الخاص الذي قلت بتزويجه
منه أي الكتاب الصفحة المذكورة .. (البقرة م ٤٠٠ ع ٢ أ)

زيارة السادات تبذل ذروتها

ساعات في القدس

قادة العالم يؤكدون:

السلام في الشرق الأوسط

وقالت وكالة الإيكونوميستيز إن الرئيس الساعات سيجلس في القنصلية الإسرائيلية في بلدة خضى في جليلها إسحق شليسر رئيس القنصلية حيث يسلم على أهله بعد أن كلفه بالتمثيل رئيس الوزراء وشيرون بيرز زعيم المعارضة الحالي.

خطابه ردا على جابريه الساعات
وسا يذكر ان هناك 11 حزباً يتكون الإسرائيليون في الكويت - وهناك
من اعتقد يمكن ان الحرب يتكون السكان العرب في اسرائيل والقصة
العربية تعتبر لدا رسيه اكلها الى الجانب العربية
البرية التمسك التمسك ليس الى وسيدعني التدن في ان انتقل الى دولته

المعالي في أغسطس عام ١٩٦٦ بمجالس التصديرات عن أن وجود المثل في سنة
الثالث قد جعله دينا معلا في أي حرب
والواقع أن الكتيبة مرتبت بميثاقه عام ١٩٦٧ عضواً سقطت بعض
التدليل في مواقع خفية من البحر
والتدليل اليوم من أكثر المواقف التي تعرض عليها الدراسة العلمية

في إسرائيل حتى ان عامة التراباسميسمياها عن قرب التفتت وراجح والى
من الرسمى
وقد استقبل الاسرائيليين اللتين الميرين ورجل الاتن اللين زارواليس
المقابل والمان اللين سيزروا الرتبة السندات خلال زيارته لاسرائيل
بالمشعين ٢

Figure 1. The effect of the concentration of the polymer on the α -transition temperature of the polymer. The concentration of the polymer was 0.1 g/dl.

بدء الايام المنصبة، 103، ع20، 23218

[illegible]

رجل السلام الرئيس السادات : لمطخورو جه بن الطائر التي لقتة الى مطاراد وهو يبنى مستقبه ..

مجلس الشعب يؤكد في بيان هام :
مصر كلها تساند السادات

جموع الشعب
تودع الرئيس

في مسعاه لافرار سلام عادل
اعان اعضاء مجلس الشعب في بيان هلم امي اتمم مساعين للشعب وتوكل
عن ارادته بقول وراء الرئيس السادات صفا واحدا يترئس هذه الجائدة القم
لستفاد اليات حقن الزبوا في السلام .

وقال أعضاء مجلسي الشعب في بيانهم الذي صدر بعد اجتماع دام أسباعتان، المجلسين ببارك هذه الزيارة لتكون أيام العالم شاهدة على ثوابتنا في سلم عادل يشمل الجميع كلها .. ولكن ملاحقنا سألنا بأي شيء كنا لها ؟ نعتف عن نور، الزيارة إلى عقد ملء حركت أعلن الرئيس السادات أن مصر الديمقراطية

وكان المجلس أن السلام الذي أرفع مصر رأيته اليوم هو السلام الذي يستعيد

[illegible]

يُرش هذه الوسيلة ولكن أن يمر قد يستدرك من سببها في الضيق المالي
بعد الملة الوحيدة التي لعل الزايد ولا التلويح -
وكان مجلس الشعب قد عقد اجتماعاً صباح أمس برئاسة المجلس
بمقره استغرق أربع ساعات شدد الدكتور مصطفى خليل أمين اللجنة
الزراعية ٤ الدكتور فؤاد حسي الدين ومحمد حليم ومحمود أبو زينة سكرتير

«جانباً من مصر، ومحتضناً كابل براد زعيم المعارضة، وسامياً الأحزاب والسياسات، وإلى بداية الإجماع على المبادئ سيدي برني أن زبارة الرئيس للنفس فيسور آخر على محور في أكتوبر» ولكن ليجب أن نوضح هنا لكثير من الناس في مصر، وبصورة للتحريك السلام في إطار قرارات الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها قد أضافت إلى بعض على الإطلاق على مصر من التضييق العربي» أنها تمتعنا بتأكيد،

وتل التذكور ميسلى خليل ان الرئيس متينا لفتح هذه الجبهة المتعددة
من موفد الدول .
(تفاصيل الجلسة ونرى بيان المجلس في ٦)
قوات مصر المسلحة تؤيد

[illegible]

تؤكد أعداد الميثاق الزمان ومساوئها، وتتبرر بكل لغة حوارات التجاعه في سجل السلام القائم على العمل .

والتي هي اداء مسؤولياتهم نحو تأمين الزايعم الوترتي والبرشيني وجندوا مهدهم على الصيرة الوضعية وتوحيروا الامن والموطن في ثقة وتأييد كملين للقيادة الحكيمة للرئيس السادات .

وقد توجّه السيد نبوي اسماعيل وزير الداخلية لسن الى التعمر الجسموي بيلجينى على يد راس امضاء الجوال الااملى الحسنة : كتمتة الرئيس .

محل القرفة : وشييد بناء مصر القلادة بتمك الله .

[بركات زايد رحلة السلام في]

مكتبة من الكتب

وفمبر 1977، ص 14

360

الملحق رقم: (10) خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أبناء فلسطين بمنطقة أريحا¹

3مارس 1965

إنني شديد التأثر من هذه المناظر، وشديد الاعتزاز كذلك، أما تأثري فلما شاهدت من آثار النكبة التي منينا بها في فلسطين منذ 17 سنة وأما اعتزازي وتفاؤلي فلما لمست من حماس وإرادة حديدية وتصميم على استرجاع الحق كاملا غير منقوص.

تعلمون أن الشعب التونسي كان إبان النكبة مغلوبا على أمره يعاني وطأة الحكم الاستعماري المباشر ومع ذلك فقد أسهم في القيام بالواجب المقدس وشارك في حرب فلسطين إذ وفد التونسيون شبابا وكهولا من كل أنحاء القطر التونسي كي ينالوا شرف المشاركة في النضال من أجل أرض إسلامية عربية شقيقة لا يفرقون بينها وبين الأرض التونسية، ثم خاضت تونس معارك عنيفة وكفاحا مريرا حتى تخلصت من الاستعمار ووقفت على قدميها وأقامت دولة عربية إسلامية في أرض مطهرة من كل ازدواج أو احتلال ومن كل هيمنة أو نفوذ أجنبي.

لكننا نعتبر في تونس أننا لا نزال مقصرين وأن علينا واجبات يتحتم أن نقوم بها لتخليص كل شبر من الوطن العربي الكبير، وقد أكدت في الكلمة التي ألقيتها في مؤتمر القمة العربي الأول أن تونس تسخر كل إمكانياتها لتدعيم الصف العربي وللخروج من هذه المعركة الفاصلة والنصر المبين يكلل جبيننا، لكن ما أريد أن ألفت إليه نظركم أصحاب الحق السليب كما كنا نحن أصحاب الحق الذي استبد به الاستعمار في تونس هو أنه يجب أن تكونوا في الصف الأول من هذه الواجهة التي تعمل على حماية فلسطين أنني أصارحكم بما اعتقده في قرارة نفسي وما آمنت به من بعد تجربتي في الكفاح من أجل التحرر والانعقاد التي دامت 34 سنة فإن دوركم في المعركة هو الدور الأول، وهذا ما يجب أن تضعوه نصب أعينكم وفي قرارة نفوسكم وعقولكم، و إذ أخاطب في هذه اللحظة الأمة العربية وكل العرب الذين يعتبرون هذه القضية قضيتهم أريد أن ألفت نظركم إلى تجربتي الشخصية في كفاحي الطويل أكدت لي أن العاطفة المشبوبة والأحاسيس الوطنية المتقدة، التي أرى نموذجا حيا منها على وجوهكم لا تكفي لتحقيق الانتصار على الاستعمار فهي وإن كانت شرطا أساسيا و ضروريا غير كافية، بل لا بد مع الحماس والاستعداد للتضحية والموت والاستشهاد من قيادة موفقة تتحلى بخصال كثيرة ولا بد من رأس يفكر ويخطط وينظر إلى المستقبل البعيد.

والكفاح المركز يقتضي فهم نفسية العدو ومعرفة إمكانياتنا الحقيقية وتقدير إمكانيات الخصم وضبطها بأكثر ما يمكن من الموضوعية والتحري والتثبت حتى لا نرتمي في مغامرة أخرى تصيبنا بنكبة ثانية وتعود بنا أشواطا بعيدة إلى الوراء هذا ما يجب أن نفكر فيه ونقرأ له حسابه ولذا لا بد لنا من الصبر ومن التخطيط ومن توفير الأسباب وتهيئة البشر والعتاد وحشد الأنصار والحلفاء ويجب أن نعطي لهذا العمل

¹ - موسوعة مقاتل الصحراء، للمزيد انظر للموقع:

تم الرجوع اليه بتاريخ: 3-5-2017

وقتاً كافياً وأن لا نتسرع ونرتمي في المعركة الحاسمة قبل أن نوفر أكثر ما يمكن من أسباب النجاح على أننا مهما وفرنا من هذه الأسباب فلا بد لنا من أن نتكل على الله فنحن على حق والحق يعلو ولا يعلى عليه.

إن توفير أسباب النجاح من خصائص القادة والزعماء والمسؤولين وهذه الأسباب كانت تنقصنا في السنين الماضية حين خضنا المعركة و سنعمل إن شاء الله بكد وجد وإخلاص وصدق على توفيرها للمعركة المقبلة وسيكون هذا نصب أعيننا في ندوات القمة و في الاجتماعات التي تليها و في كل أعمالنا الإيجابية.

وعلينا أن ننتفع بالتجارب السابقة وأن نعمن النظر لكي نتمكن من ضبط المعطيات التي تتغير وتتطور بتطور الزمن ومن ضبط القوى التي يمكن أن نعتمد عليها والقوى التي يستند إليها العدو و لقد بدأنا هذا العمل الإيجابي و لكنه لم ينته بعد وهو يحتاج إلى جانب عظيم من الصدق والإخلاص والجدية والشجاعة الأدبية.

إن الإكثار من الكلام الحماسي أمر سهل وبسيط للغاية أما ما هو أصعب وأهم فهو الصدق في القول و الإخلاص في العمل و دخول البيوت من أبوابها وإذا اتضح أن قوانا لا قبل لها بمحق العدو ورميه في البحر فعلينا أن نتجاهل ذلك بل يجب أن ندخله في حسابنا وأن نستخدم، مع مواقفنا حتى نتقدم نحو الهدف مرحلة بعد مرحلة مستعينين في ذل بالحيلة و الجهد فإن الحرب كما لا يخفى كر وفر فهكذا انتصر أجدادنا في المعارك العظيمة التي دوخوا بها العالم وإذا كان من حق الشخص العادي أن يتحمس للهدف النهائي ويتخذ منه قمراً يعينه على السير إلى الأمام فإن على الزعيم المسؤول عن المعركة أن يتثبت من الطريق الموصل إلى الهدف وأن يدخل في حسابه المنعرجات التي قد يضطر إلى اتباعها لاجتياز العراقيل والصعوبات والمنعرج لا ينتبه إليه في غالب الأحيان من تسيطر عليهم العواطف لأن العاطفة تأبى إلا أن تسير في خط مستقيم لكن عندما يدرك الزعيم أن الخط المستقيم لا يمكن أن يوصل إلى الغاية فإنه يضطر لاتباع المنعرج فيبدو في الظاهر و كأنه ترك الهدف جانبا، الأمر الذي يثير ضجة الاتباع وفي هذه الحالة يجب على القائد أن يفهمهم أنه اضطر إلى ذلك اضطرارا وأنه سيعود إلى الطريق بعد اجتياز الصعوبة التي واجهته وتسلق الجبل الذي اعترضه و أن يقنعهم بأن إمكانياته المتواضعة فرضت عليه ذلك وأنه لن ينسى الهدف بل سيواصل بعد تخطي تلك العقبات السير حتى يصل إليه.

ويبدو أن هذا الأمر قد تعذر على كثير من الزعماء العرب و الواقع أن الكارثة التي منينا بها و وقوفنا على حدود فلسطين العربية دليل على أن القيادة لم تكن موفقة فإن عجز الجيش عن تحقيق النصر مع توفر الحماس يدل على خطأ القيادة بدون شك و كما قلت لكم فإننا نعمل بجد و اجتهاد على رفع مستوى القيادة و جعلها في مرتبة مسؤولياتها بالاجتماعات الدورية و بمؤتمرات القمة و غيرها لكن هذا وحده لا يكفي بل لا بد لأمثالكم سواء في المشرق أو في المغرب من أن لا يعرفوا بحماسهم إلى وضع الصعوبات في طريق تنفيذ الخطة التي ربما استقر عليها رأي الساسة ولا شك في أنه لا يمكن لأي زعيم عربي يتهم لحديثه عن الحل المنقوص أو عن الحل الوقتي بالخيانة ويوصف بأنه صنيعه الاستعمار أن يواصل عمله في أتون من المهارات.

ولكن لا يعطل الشعب تنفيذ الخطة يجب أن تكون له - وهذا ما توفر في تونس و الحمد لله- ثقة في زعمائه وفي قاداته وفي المسؤولين حتى يمكنهم من حرية التصرف والوصول إلى الهدف ،وقد حدث لي كثيرا أن اضطررت سعيًا وراء التحكم في بعض المواقف إلى الموافقة على تحقيق غاية من الغايات في عدة مراحل و عندما كان الشعب يبدي شيئًا من الاحتراز نقنعه بأن لا بد من التمسك بحبل التعقل و التفهم والاعتقاد بأن المعركة لا بد أن تكلل بالنصر وخصوصا وأن الخصوم أصبحوا منهارين و علينا أن نواصل تشتيت صفوفهم من جهة و كسب بعض الأنصار من جهة ثانية و هذا لا يمكن أن يتم إذا تمسكنا بسياسة (الكل أو لا شيء) التي أوصلتنا في فلسطين إلى هذه الحالة وأصابتنا بهذه الهزائم خصوصا، وقد أبينّا إلا أن تجاهل وجود اليهود وإلا أن ننكر التطورات والمعطيات الجديدة وإلا أن نستهيّن بما حققه اليهود ونبالغ في تقدير قوة العرب و كفاءة جيوشهم.

وما كنا لننجح في تونس خلال بضعة سنوات لولا أننا تخلينا عن سياسة (الكل أو لا شيء) و قبلنا كل خطوة تقربنا من الهدف رغم أن فرنسا كانت ترضى بها على أساس أنها أخف الضررين و ظنا منها أنها ستبقى و تضمن بذلك التوازن و ما بقي من نفوذها وسطوتها و استعمارها و كلما خطونا خطوة إلى الأمام ضيقنا الخناق على الاستعمار بالمظاهرات و المقاومة المسلحة و غيرها من الوسائل التي تضطره لقبول الخطوة الموالية باعتبارها أيضا أخف الضررين وهكذا إلى أن وجدت فرنسا نفسها في آخر معركة أعني معركة بنزرت حيث لم تجد بدا من الاندحار. أما هنا فقد أبى العرب الحل المنقوص و رفضوا التقسيم و ما جاء به الكتاب الأبيض ثم أصابهم الندم وأخذوا يرددون: ليتنا قبلنا ذلك الحل، إذن لكنا في حالة أفضل من التي نحن عليها.

ولو رفضنا في تونس عام 1954 الحكم الذاتي باعتباره حلا منقوصا لبقيت البلاد التونسية إلى يومنا هذا تحت الحكم الفرنسي المباشر و لظلت مستعمرة تحكمها باريس.

وهكذا فالمهم أن تكون للقيادة حرية اختيار السبل وحرية التصرف لكن مع الصدق والإخلاص والنزاهة و التفاني والحكمة حتى تكون كل مرحلة تمهيدا لما بعدها من مراحل و هذا ما أردت أن أقوله لكم بصفتي أخ له تجربة في الكفاح أكثر منكم ولا سيما في الكفاح ضد الاستعمار وهذا ما غرسه في قلوب التونسيين حتى صاروا يتبعون كل الخطط التي نرسمها وتضايقهم بعض هذه الخطط أحيانا ولكنهم يقبلون على تجربتها ذلك لأنهم جربوني في الماضي وكانت النتيجة والحمد لله ما ترونه فقد أصبحنا أحرارا في بلادنا أسيادا في وطننا.

هذا ما أحببت أن أقوله لكم في هذه الزيارة التي سيتذكرها دائما هذا الرجل المتواضع أخوكم الحبيب بورقيبة، وهذه هي نصيحتي التي أقدمها لكم ولكل العرب حتى تضعوا في الميزان لا العاطفة والحماس فقط بل وكذلك جميع معطيات القضية بناء على ما قاله لكم رجل نزيه لا تشكون في صدقه و إخلاصه و تفانيه وهكذا نصل إلى الهدف ولا نبقي سبعة عشر سنة أخرى أو عشرين سنة نردد (الوطن السليب.. الوطن السليب..) دون جدوى أننا إذا اقتصرنا على العاطفة سنظل على هذه الحال مئات السنين. هذا ما أنبهكم إليه وأعتقد أنه يجب

أن يبرز من صفوف العرب رجال لهم الشجاعة الكافية على مصارحة الشعب ومواصلة الكفاح بجميع منعرجاته وأطواره ومراحله و حيله وكره وفره حتى نضمن لا لأنفسنا فقط، بل ولأجيال التي من بعدنا النصر الكامل و استرجاع الحق السليب.

هذا ما أردت أن أقوله لكم في هذه الزيارة و أطلب منكم إمعان النظر فيه ولا شك في أن كل واحد لا بد أن يحاسبه الله و ضميره على ما يعمل وما ينوي وإنما الأعمال بالنيات وأخيرا أدعو لكم بالتوفيق وسعة الصبر حتى توفر أسباب النجاح، وأدعو للمسلمين بالتكتل و للقادة بالانسجام والابتعاد عن المركبات سواء كانت مركبات النقص إزاء العدو باعتباره في منتهى القوة أو مركبات الفرور والتهور والارتواء على الهزيمة المحققة التي يمكن تلافيها بإمعان النظر وهكذا نضمن النجاح والله العزة و لرسوله و المؤمنين.

و السلام عليكم و رحمة الله.

الملحق رقم (11) خطاب الرئيس العراقي عبد السلام عارف وموقفه من مشروع

بورقية 1965¹

أيها المواطنون، يا أبناء فلسطين، يا أبناء العروبة و الاسلام، أيها الضيوف السلام و علبكم و رحمة الله وبركاته.

إن هذه الدويلة المقصية قاعدة لشبكات الجاسوسة، وقاعدة للاستعمار ومصدر غلق في الشرق الاوسط، ولن يستريح الشرق إلا بزوال هذه العصابة القحمة في بلادنا، وإنها عصابة مكونة من لملات كانت متشردة في أنحاء البلاد العربية والشرقية، وكانت دائما مصدر قلق لأهل البلاد، و التي كانت تعيش فيها، فأخرجوا منها و كانوا بلاء على شرقنا الهادئ، ليكونوا مصدر شغب و قلق فيه إنكم تعلمون أيها الاخوة، ويعلم العالم أجمع، و يعلم الاستعمار والصهاينة، ما قام به العراق الحر في إبراز الكيان الفلسطيني وما يقوم به، و سيظل العراق مسندا قويا لفلسطين.

ومدافعا عن الحق، حتى يعود هذا الجزء المغتصب من الوطن العربي الى الوطن الاكبر الى الامة العربية. إن إقتراحات بورقية، كانت مفاجأة وخروج عن مقررات مؤتمر القمة، فضلا عن أنها غير مقبولة، وأنها مردودة عليه جملة و تفصيلا، واتخذنا إجراءات في هذا الصدد، وموقفنا الى جانب الامة العربي، نتحدى الظلم و التعسف و مخططات الاستعمار و مخططات أذنايه، لقد مر على قضية فلسطين زمن طويل، ولكن هذا الزمن أعطانا درسا جميعا، ووضح لدينا أن القضية الفلسطينية قضية مصير، يجب أن تحل حلا، يضمن عودة البلاد الى الوطن الاكبر.

وأن أنصاف الحلول أو التراضي لا محل لها في هذه القضية المصيرية، كيف تحل قضية سرقة في يد سارق صلف، يتحدى الحق و العدل، و تتم يأتي صاحب الحق فيقول له أعطيني جزء، وأعترف لك بالباقي؟ كلا ثم كلا، إن التاريخ يعيد نفسه، فلقد كانت هذه البلاد مقدسة محل لأطماع المستعمرين الصليبيين، كما أصبحت رمز وحدة الامة العربية و الاسلامية، وكانت موقعة الحطين شاهد حق على هذه الوحدة. واليوم أيها الاخوة، يتعانق الرفدان والنيل، والقاهرة و بغداد، وتسيران جنبا الى جنب، خطوة بخطوة، وتعلن عن خطة مركزة مبنية على الوفاق والوئام والاخوة والوحدة، من أجل توحيد الصف العربي لا تشيته، ورفض المبادرات الفردية الغير مسؤولة.

الملحق رقم: (12) خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر رداً على تصريحات

بورقبيية في اريحا في عيد العمال 1ماي 1965¹

أيها الاخوة، نحن لازم نخلص الكلام بسرعة، وننتقل الى موضوع بورقبيية، و نتكلم فيه بالمكشوف، حكاية بورقبيية، مقترحات بورقبيية الي قالها عن القضية الفلسطينية، صدمة عنيفة للامة العربية في الوقت، اللي تمر فيه قضية فلسطين بمرحلة حاسمة، والشعوب العربية تجد نفسها إزاء تجمع استعماري صهيوني يستهدف تصفية قضية فلسطين، في الوقت الي تتزود فيه إسرائيل بالأسلحة ارتبط بورقبيية في المؤتمر الاول بقرار المؤتمر الاول، الذي اجمعت فيه الامة العربية على اعتبار قيام إسرائيل هو الخط الاساسي الت جمعت الامة العربية على دحره، بورقبيية في مؤتمر عدم الانحياز الي عقد في اكتوبر و شاركت فيه 57 دولة أعلنت تأييدها لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وعودته لوطنه.

بورقبيية طلع بتصريحات جديدة، اه التصريحات الجديدة؟ تصريحات بورقبيية الاخيرة ومقترحاته معناه: وتنص على التعايش مع إسرائيل والاعتراف بإسرائيل، ومطالبة الدول العربية بالتعاون مع إسرائيل واقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل.

بورقبيية أرد أن يعمل معركة معنا، طلعت مظاهرة في تونس و هاجمت السفارات العربية، السفارة المصرية والسورية والعراقية ليه؟ عشان ندننا بمقترحاته، وهو الي بدأ بالمعركة هو عائن يعمل معركة معنا لحساب مين يعمل هذه المعركة؟ هو أل انو اكتشف الحل، طب ايه الحل؟، الحل ايه هو الاعتراف بإسرائيل والتعايش معاها.

منطق بورقبيية وكلام بورقبيية لا يخدم القضية العربية والقضية الفلسطينية لكنه يخدم إسرائيل فقط والقوى الاستعمارية.

هو ال انو يرسل رسالة لي، عشان يشرح لي الموقف، وأنا رفضت ليه، لأن موقف بورقبيية واضح، ذي مجرد الفاظ للهرب من التصريح.

¹ -جريدة الاهرام المنصرية، س91، ع2، 28232 مارس 1965، ص16

الملحق رقم: (13) خطاب الأمير فهد في القمة العربية بالفاس 1982م.

بادئ ذي بدء أود أن أوضح أن مبادرة السلام السعودية ليست مشروعاً شخصياً، ولكنها عبارة عن إعلان للمباديء الأساسية للسلام كما نفهمها ونؤمن بها في المملكة.

وأعلنت تلك المبادئ باسم المملكة العربية السعودية وبتوجيهات من جلالة الملك المعظم (يعني المغفور له الملك خالد 1975 - 1982 م) "يرحمه الله". وهذا المشروع هو عبارة عن ثمانية أسس للسلام في المنطقة، لإيجاد سلام عادل دائم في منطقة الشرق الأوسط.

وتنص بنوده على المبادئ التالية:

أولاً : انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 م ، بما فيه مدينة القدس العربية.

ثانياً : إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 م.

ثالثاً : ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

رابعاً : تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب بالعودة.

خامساً : تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة مدة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

سادساً : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

سابعاً : تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

ثامناً : تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ).

إن لجوء العرب والمسلمين إلى الجهاد هو الرد الوحيد على العدوان الغاشم "الإسرائيلي"، وإننا لن نرتاح ولن نهدأ إلا عندما تتحرر الأرض العربية، ونضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهذا وعد تقطعه السعودية على نفسها أمام العرب والمسلمين أن المبادئ التي ذكرتها ليست من تألفي أو ابتكاري، ولكنها قرارات صادرة عن الأمم المتحدة، سواءً عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وبالإمكان ضمها جميعاً في قرار واحد، يصدر عن مجلس الأمن إطاراً للتسوية الشاملة العادلة، وأود أن أؤكد أن معالم التسوية العادلة والشاملة أصبحت معروفة ولا تحتاج إلى عناء كبير. وتنفيذ مثل هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة ولا بد من تحقيقها وهي:

أولاً : وقف الدعم الأمريكي غير المحدود "لإسرائيل".

ثانياً : وضع حد للغطرسة "الإسرائيلية" التي يمثل رئيس وزراء العدو أبشع صورها، "الإسرائيلي" مناحيم بيغن ، وهذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول.

ثالثاً : التسليم بأن الرقم الفلسطيني كما يقول الأخ ياسر عرفات هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق الأوسطية

أما بالنسبة للدوافع وأهداف المبادرة وبدون الخوض كثيراً في أصول صراعنا مع الصهيونية وجذوره نجد أنه منذ 1948 م (أي منذ أكثر من ثلاثة عقود درجنا نحن العرب على اعتماد أسلوب الرفض ورد الفعل،

وليس الفعل، إيماناً أن قضيتنا قضية عادلة وواضحة، و أنها مسألة حق وباطل وجان ومجني عليه، وأن ما على العالم إلا أن يحكم ضميره، ويجبر المعتدين الصهاينة على إعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين. ومع وقوع الهزيمة 1967 م، التي أدت إلى احتلال كامل لأراضي فلسطين، بالإضافة إلى أرض عربية أخرى، بدأنا نعي بالتدريج خبايا اللعبة الدولية وأسرار موازين القوى في عالم يحكمه قانون الغاب ومبدأ البقاء للأقوى، وأيضاً أن وجود الحق معنا لن يكفل لنا وحده استرداد ما احتل من بلادنا، ما دام أعداؤنا الصهاينة متفوقين علينا في إدارة الصراع "الإسرائيلي" قوة وأداء. وإذا كانت الهزيمة 1967 م، عادت علينا بنتائج سيئة، فقد كانت لها إيجابياتها أيضاً، من حيث إنها فتحت أعين العالم على أطماع إسرائيل "التوسعية"، وأتاحت المجال لحركة المقاومة الفلسطينية للظهور كقوة سياسية وعسكرية رئيسة على مسرح الأحداث. وعلى الرغم من النجاح الهائل الذي حققته حركة المقاومة الفلسطينية في غضون سنين قليلة، إلا أن "إسرائيل" بقيت تتحكم في إدارة الصراع العربي "الإسرائيلي" سياسياً وإعلامياً بعد أن تم لها التحكم العسكري.

اليوم أعلنت المبادرة، ورداً على سؤال حول ما إذا كان لدينا أي تصور عملي أو تنفيذي لكيفية الوصول إلى الحل العادل والشامل قلت بالحرف الواحد: "بطبيعة الحال لا نستطيع الدخول في التفاصيل في هذا المقام. ولكن هناك مجموعة مبادئ يمكن الاسترشاد بها وصولاً إلى التسوية العادلة.. وهي مبادئ سبق للأمم المتحدة أن أقرتها، وأعادت تأكيدها مراراً خلال الأعوام القليلة الماضية، وكما قلت بالإمكان ضمها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن، ويشكل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة

والمبادرة في مجملها تضم البرنامج الفلسطيني للحل، كما وضعت اللجنة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمختصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالإضافة إلى بندي انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية المحتلة 1967م، وحق جميع الدول في المنطقة العيش بسلام. وإذا شئنا التفصيل قليلاً لا لقلنا إن الانسحاب "الإسرائيلي" وعروبة القدس الشرقية، ومسألة المستعمرات جميعها أقرت من قبل مجلس الأمن في قرارات متعاقبة، أما حق العودة والتعويض لمن لا يرغب فهو قرار تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دورة سنوية تعقدها منذ عام 1948 م ورقمه لا يخفى على أحد، وهو القرار رقم 194.

كما ذكرت آنفاً، فإن مبادرة السلام السعودية عبارة عن إعلان مبادئ دون الخوض في التفاصيل، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كان أحد المبادئ الثمانية في المبادرة. والاستقلال الوطني كما هو معروف؛ هو أعلى مراحل حق تقرير المصير في الإعلان السعودي، على أنه يعني العودة والاستقلال للشعب الفلسطيني في وطنه... إن المشروع السعودي هو مجموعة مبادئ، والمبادئ تعتبر إطار السلام... ونحن نعتقد في المملكة أن هذا النمط من التفكير الذي عكسه المشروع السعودي هو الذي يجتذب تأييد العالم ويؤمن الحق العربي ويثبت بالدليل العملي عقم "كامب ديفيد 1).."¹

¹ فهمي توفيق، محمد مقبل، دراسات في تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام 1912-2012، المرجع السابق

الملحق رقم: (14) خطاب كميل شمعون حول مقترحات بورقيبة¹

عندما تقرر عقد اجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة في 26 ماي 1965م، كان من الممل أن ينجح المؤتمر في التقلب على الازمة التي ولدتها تصريحات الرئيس بورقيبة في بيروت والاردن، غير أن الخطاب الذي ألقاه سيادة الرئيس التونسي قبل مؤتمر القاهرة في اجتماع المجلس الوطني لحزب الدستوري، جاء يطلق النار ويجدد الازمة.

انا مع اعجابنا بما أنجزه الرئيس بورقيبة في حياته السياسية، لا يسعنا الا القول بأنه ارتكب خطأ جسيما في الحلول التي أقرحها للقضية الفلسطينية، ذلك لأنه عملا مقطوعا و منفردا جاء لتقديم عرض علني يكون بالنتيجة عقد الصلح مع إسرائيل العرب، قبل أن يستطلع آراء زملائه الملوك و رؤساء الدول العربية، حتى أولئك الذين قام بزيارتهم.

وكان عليه ان يدعوا ملوك و رؤساء العرب الى عقد مؤتمر خاص تتناقش فيه مقترحاته، فإما أن تقبل واما أن ترد.....وفق ما تستحقه من اهتمام و تقدير، لأنه اهمل تعليم التاريخ و غيره، فجاء يطلب من العرب أن يصبحوا مختارين، بحقوق كرستها الاقطاب والعصور، بحجة أن قضية فلسطين برزت في الآونة الاخيرة، كأنها تستعصي على كل حال.

وأن التمسك المستميث بالأهداف الوطنية وملاحقتنا بكل وسيلة كان الكفيل دائما لبلوغ هذه الاهداف ونريد أن نسأل الرئيس بورقيبة، هل يعتقد أن الشعوب العربية ستقبل بمقترحاته، التي نعتها بالحلول الحكيمة؟ ولماذا يجب أن يفرق بين الحكمة و العدالة، وهما في نسق واحد، رفيقان متلازمان، لماذا طلب من العرب ان يستسلموا لتلك الحكمة، التي كانت من مقتضياتها دائما وابدأ الرضوخ لمبدأ القوى. ومن ثم التنازل عن حقوقهم المرة تلوى الاخرى.

لقد ساهم بورقيبة في اضطراب الفكري الذي نقل الرأي العام العربي، وكان سببا في قتل المؤتمر الاخير.

¹ - موسوعة مقاتل الصحراء، للمزيد انظر للموقع: <http://www.moqatel.com> تم الرجوع اليه بتاريخ: 3-5-2017

الخطاب التاريخي
الذي وجهته
جلالة الملك الحسين
إلى الشعب والأمة

الرأي

توصية عربية سياسية تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية

ملحق خاص

٢٠
فلسفة

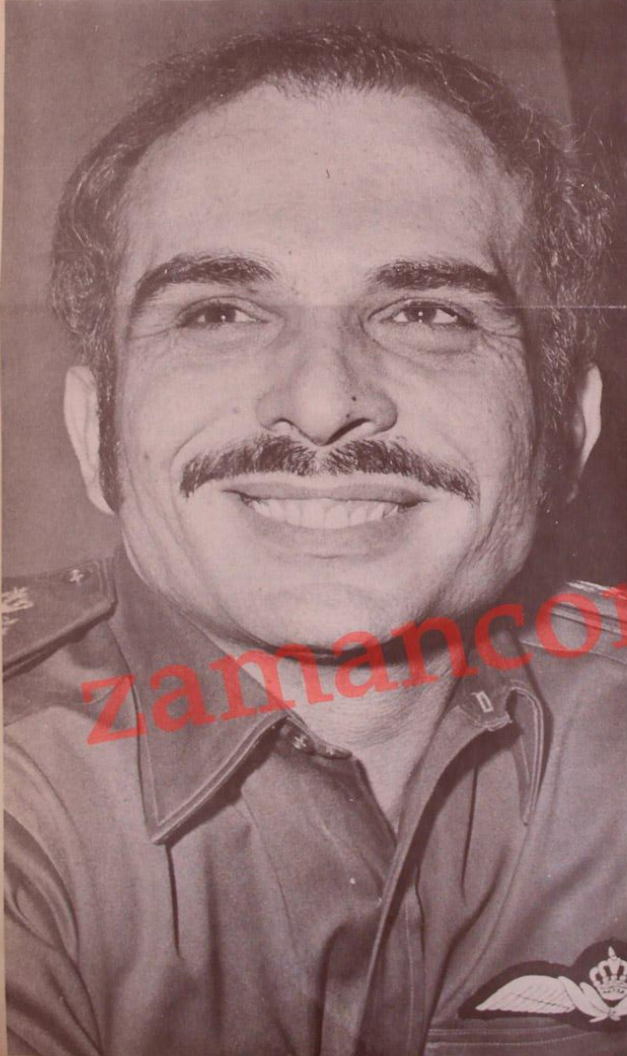
AL-RAY DAILY - WEDNESDAY 15 MARCH 1972 - Vol. 1 - No. 243 - AMMAN - JORDAN

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٤٣ - السنة الأولى - الأربعاء ١٥ آذار ١٩٧٢ - الموافق ٢٩ محرم ١٣٩٢

لحسين يعلن «المملكة العربية المتحدة»

يكون من قطرين: قطر فلسطين «عاصمتها القدس» • قطرا الاردن «عمان العاصمة القطرية والمركزية»
تتواتر مساهمة واحدة للمملكة قائدها الاعلى الملك
حلمة جديدة تكفل اعادة تنظيم البيت الاردني - الفلسطيني وترتكز في اساسها على التحصيل



وبعد فترة وجيزة من الإدارة المؤقتة في الضفة الغربية، وجد قادة الرأي فيها، ونتيجة من الزعماء والوجهاء الممثلين لعرب فلسطين المهاجرين من المناطق المحتلة، في الانضمام إلى الضفة الشرقية طلباً وطنياً وقومياً لهم، وضماناً في وجه الاخطار الاسرائيلية المتبادلة، فمقدوا مؤتمراً تاريخياً كبيراً، أولها في أريحا يوم ١٢/١/١٩٤٨ واثانيهما في نابلس يوم ٢٨/١٢/١٩٤٨ حضرهما ممثلون عن سائر فئات الشعب وميثاقه، بتقديسه ورجال الفكر فيه، وشبابه وشيوخه، وعماله ومزارعيه • واتخذ المجتمعون قرارات يتماشون فيها، جلالة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين، اتخاذ الخطوات الفورية لتوحيد الضفتين ودمجهما في دولة واحدة بقيادةه وتحت زعامته • واستجاب الملك الشيخ لنداء الأمة • وأمر بالفعل بالاجراءات الدستورية والعملية التي يتطلبها تحقيق ذلك المطلب الوطني والقومي الهام. ومن بينها اجراء انتخابات لاختيار ممثلين شرعيين عن سكان الضفة الغربية في مجلس النواب. وفي يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٠ عقد مجلس الأمة الاردني الجديد، والممثل للضفتين، بشقيه الاعيان والنواب، جلسة تاريخية تمت فيها اول خطوة حقيقية في التاريخ العربي الحديث، على طريق الوحدة العربية التي نادت بها الثورة منذ فجر انطلاقتها • وكان ذلك باعلان وحدة الضفتين، وانضمامهما في دولة واحدة عربية مستقلة، ذات نظام نيابي ملكي تعرف باسم المملكة الاردنية الهاشمية • وسارت سفينة الوحدة في بحار لم تكن كلها هدوءاً ورخاء • فلقد كان هناك الكثير من الثيارات، تحركها في الغمام ايداء وجهات خارجية، محاولة اثارة الاعاصير في وجه السفينة، ودفعها رويدا رويدا باتجاه الصخور • لكن وعي الشعب في ضفتي البلاد، وايمانه بوحدة ارضه وابنائيه، وادراكه لحقيقة الخطر المترص به وراء الحدود، كان الضمانة الكبرى لسلامة المسيرة، وانتقاذها من كل ما اريد بها من شرور •

لقد كان في طليعة الحقائق التي جسدها وحدة الضفتين، يومها بعد يوم، هي ان الشعب فيهما شعب واحد لا شعبين • ولقد تجلت هذه الحقيقة، اول ما تجلت، في لقاء الانصار - ابناء الضفة الشرقية - لآخوتهم المهاجرين - ابناء المناطق المحتلة من فلسطين عام ١٩٤٨ • حين اقتسموا معهم لقمة العيش، وسقف المأوى، وخلو الحياة ومرها • ثم راحت تلك الحقيقة تبرز وتتمتع في كل خطوة من خطوات الدولة • وتتمثل وتجل في كل مؤسسة من مؤسساتها • فالي جانب القوات المسلحة، والوزارات، والدوائر الفنية على الصفحة ٢

في جلالة الملك الحسين اجتماعاً وطنياً كبيراً قبل ظهر اليوم في صحن عمان، وجه خلاله بياناً تاريخياً هاماً •

يضم الاجتماع سمو الامير حسن ولي العهد، رئيس مجلس الاعيان والنواب، ورئيس الحكومة، وزراء، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي، ووزير البلاط، قائد العام للقوات الاردنية المسلحة، والمستشار الخاص لجلالة الملك، ومستشار جلالة لشؤون الامن القومي، وامين النوايا، ورئيس واعضاء اللجنة التنفيذية لسلطة للاحاد الوطني الاردني، وروساء الوزارة وزراء الساباين، وكبار موظفي الدولة بمختلف مستوياتها، وكبار رجال الدين، وشيوخ ووجوه علماء ومثقفين مختلفين الهيئات الشعبية •

ما حضر الاجتماع حشد كبير من ممثلي وكالات الأنباء، وسائل التلفزيون والاذاعة والصحافة المحلية والعربية والعالمية •

يأتي على نص البيان :

ما اذاعة الاعزام !
ما اذاعة المواطنين !

يسمعي اني التقي بكم اليوم • وان اتحدث اليكم في امة، في شؤون المرحلة الحاضرة، وما يتصل بها من امور الماضي وتجاريه، وتطلعات المستقبل •

كان تأسيس الدولة الاردنية عام ١٩٢١ اهم لحظة مرت بها الثورة العربية، بعد اقتضاح اثارها عليها، ابان الحرب العالمية الاولى • وسبب انوار وعد بلفور ١٩١٧ اكتسب قيام الدولة صديداً، اذ اصبح وسيلة لاجراء البلاد الواقعة التي نهر الاردن من فلك ذلك الوعد، وانتقاذها من التاربع الصهيوني، في ذلك المين •

وفي عام ١٩٤٨، حين دخلت الجيوش العربية فلسطين، كان اصغر تلك الجيوش عدداً وعدة، والجيش الاردني • ومع ذلك • فقد استطاع هذا الجيش، ان ينقذ من فلسطين تلك الرقعة من الارض من جبين شمالاً، الى الخليل جنوباً • ومن ثم الاردن شرقاً • الى نقطة لا تبعد اكثر من ١٧ كيلو متراً عن شاطئ البحر غرباً • كما استطاع ان ينتزع بيت المقدس - المدينة المقدسة - ومناطق اخرى تقع خارج السور القديم شمالاً، وجنوباً، وشرقاً، مما اصبح يعصرف بعد بالقدس العربية • وكانت تلك الرقعة التي أصبحت تعرف بالضفة الغربية - كل ما تبقى من فلسطين - بالاضافة الى تلك الرقعة - الضفة التي صارت تسمى فيما بعد بقطاع غزة •

¹ - جريدة الرأي الاردنية، س1، ع224، 5 امارس 1972، ص20

الحسكين يعلن «الملكية العربية المتحدة»

تمهيد على الصفحة ١

الحكومية المختلفة، راحت تلك الحقيقة تنسحب على مبادئ الحياة الثنوية: الاقتصادية والزراعية والاجتماعية وغيرها. وجاء يوم لم يعد فيه بمقدور أي عربي، أن يميز في الأردن بين عربي شرقي، وبمثل السهولة التي يفرق فيها بين الفلسطيني وغير الفلسطيني في أي بلد عربي شقيق.

وبلغت وحدة الدم والمصير بين أبناء الضفتين قمة معناها عام ١٩٦٧، حين وقف أبناء الضفتين على أرض الضفة الغربية، وكما اعتادوا أن يفعلوا طوال عشرين عاماً، يجنون تراثها الطاهر بدمهم المشترك. لكن الصراع كان أشد من طاقاتهم. وظروفه وملايساته، كانت أكبر من بسالهم، فوفقت الكارثة. وكان ما كان.

وسط بحر الالام الذي خلفته كارثة حزيران كانت أهداف الدولة الأردنية في الفترة التي أعقبت الحرب، قد تلخصت في هدفين اثنين: الصمود الباسل في وجه ما تعرض له الضفة الشرقية من اعتمادات لا تفر ولا تنقطع. والتصميم الواثق على تحرير الأرض، والاهل والاخرة في الضفة الغربية. ووجه الجهد، كل الجهد، نحو هدفين الهديين، في جو من الاطمئنان إلى مساندة الدول العربية للأردن في محنته، وثقة لا حد لها، بأن وحدة المصير العربي كله، قد أصبحت حقيقة راسخة في وجدان الأمة العربية بأسرها. لا تزعزعها مصلحة اقليمية مهما عظمت، ولا تطالها مخططات ونوايا مهما ادعت وتستتر.

وفجأة وجد الأردن نفسه يقف وجها لوجه أمام كارثة جديدة. نتيجتها المحتومة، لو قدر لها أن تتحقق، ضياع الضفة الشرقية، وبناء المسرح المطلوب لتصفية القضية الفلسطينية على انقاضها إلى الأبد. وكانت القوى الحركية للكارثة، قد جندت العديد من العناصر لخدمة أهدافها. كما سقط في شراك تلك القوى، العديد من العناصر والجهات الأخرى. وكان بعض العناصر الأول والثانية يتنصل الهوية الفلسطينية للقضية المقدسة، ويقوم بدوره في ظل ذلك الاسم وتحت ستاره. وكان قد تجمع فيها العديد من تناقضات العالم وتياراته المتصارعة. وتربب إليها العديد من التناقضات الدولية، وصراعات العالم المختلفة. وكان من الطبيعي أن يتهدد الأردن لمواجهة الكارثة المحدقة. وتم له ذلك بالفعل، في وقفة اشترك فيها ذلك المزيح الفريد من أبنائه: المهاجرون والانصار سواهم بسواهم. وتكرست الفتنة على صخرة الوحدة الوطنية الراسخة، مثلما تلاشت بفضل وعي الانسان الجديد، الذي ولد في ذلك اليوم البعيد عام ١٩٥٠، وشب وترعرع في التحدي التي رمت بها الجن، طيلة الاعوام العشرين الماضية.

من خلال ذلك كله، ومنذ أن كانت حرب حزيران عام ١٩٦٧، وربما قبلها، كانت القيادة الأردنية، تفكر في مستقبل الدولة، وتخطط له. وكانت تلك القيادة تتطلع في تفكيرها هذا، من أيمانها بإسالة الأردن العربية، المتحدرة من رسالة الثورة العربية الكبرى، ومن أيمانها بالانسان، على ضفتي النهر، وقدرته على ممارسة دوره في خدمة تلك الرسالة وتحقيق أهدافها.

وكانت النظرة إلى القضية الفلسطينية تطوي في تراثها، أبعاد الصراع العربي الصهيوني كله. فلسطين هي الهدف الأول للمخططات الصهيونية. والشعب في فلسطين، كان طليعة فرائس تلك المخططات وضحاياها. ومن بعده الشعب في الضفتين العيزيتين. وحتى لو كانت اطماع التوسع تقف عند حد، فإن من مصلحة الصهيونية أن يظل العالم العربي ضيقاً مشتبكاً الضفوف، حتى يظل بمقدورها الاحتفاظ بمكاسبها إلى الأبد. ولأن المسكر المقابل يقف بمجموعه قوة واحدة وكتلة واحدة، فإن على العرب أن يفتقروا برمتهم، متحدين متكاتفين، في المسكر المقابل. وأكثر من ذلك، فإن الوحدة في ذاتها لا تكفي، ما غير أن تشتمل على مضمون حقيقي، يحيط بكل الاسباب الحضارية والصحية، ومقومات التقدم الحديث.

لقد كان الأردن يدرك أبعاد المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني بالذات. فبعد أن مزقت المؤامرة الصهيونية هذا الشعب، لم يكن ليحد في أي بلد من البلدان، عربي أو غير عربي، ما وجده أبناء الذين فأؤوا إلى الأردن عام ١٩٤٨ وبعده، من حياة شريفة وعيش كريم. وفي الأردن، وفي ظل وحدة الضفتين، وجد التجمع الفلسطيني الحقيقي في الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الذين عاشوا على ضفتي النهر الغالد. ووجد الانسان الفلسطيني في الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الذين عاشوا على ضفتي النهر الغالد. ووجد الانسان الفلسطيني في الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الذين عاشوا على ضفتي النهر الغالد.

لقد كان الشعب الفلسطيني موجوداً قبل عام ١٩٤٨ بمئات السنين. وظل الشعب الفلسطيني موجوداً كذلك بعد عام ١٩٤٨. لكن الأوضاع التي أخذت تسود العالم العربي، وما يحركها من قوى وتيارات، قد أخذت تقفز فوق نكبات الحقائق وتتجاهلها، انسياقاً مع حالة التخليط التي تعيشها الأمة، واتسجماً مع وضع التفكك الذي ابتليت به منذ سنين. واشتد زخم تلك الأوضاع المتفصلة وتفرجها المتلاحق، غير ما نشاهده وتسنع عنه من مؤتمرات، وحملات، ومخططات، وكأننا نمراد للانسان الفلسطيني أن يحمل نفسه بعيداً عن انتماءاته الوطنية والقومية، ليحشرها في قنقم صغير، يشغل فيما بعد تحليله في أية لحظة. وكأننا هي خلة جديدة تدبر ضد ذلك الشعب، أن لم تكن حلقة في السلسلة الطويلة للمؤامرة عليه، وعلى الأمة العربية جمعاً.

والتحرك المريب هذا لا يكتفي بالتوجه إلى تلك القلة من أبناء الشعب الفلسطيني خارج الضفتين. وانما هو أيضاً يستهدف كثرهم هنا، طمعاً في الوصول بالأهل في الضفة الغربية إلى حالة لا تضي الا إلى وضع انفصالي عن كل ما يتصل به ويقوم حوله. وإذا كانت بعض القوى التي تشجع على استشراب تلك التيارات وتشفيها، لا تكتم رغبتها في التخلص من مسؤولياتها حيال القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فإن بريق هذه الحالة مهما بدا جذاباً لبعض العيون، يجب أن لا يعجب عنا خطر صيرورة الشعب الفلسطيني بالتالي، إلى وضع يصيب فيه من جديد، فريسة وحيدة سهلة أسام اسرائيل واطماعها غير المحدودة. من هنا يحاول ذلك التحرك أن يظهر الحكم الأردني بمظهر الطامع بالغانم والمتطلع إلى المكاسب. فهو لذلك يأخذ طريقه إلى الوحدة الوطنية محاولاً اضماعها والتشكيك فيها، وهو أيضاً يحاول استغلال تسوق البعض إلى الغنائم وابتلاعها. حتى يدفع بأولئك البعض لإدلاء أذوارهم في الوصول إلى الهدف الأخير.

لقد كانت النتيجة المحتومة الأولى لكل الأوضاع المتفشية في العالم العربي: من تفكك في الصف، وبشرة في الجهد، وانعدام في التنسيق، وتصارع على اقامة الحاور والمسكرات، وتغلغل جوهر القضية وستلزاماتها، واكتفاء بالحديث عنها مرة، والمزايدة بأسها مرات، وانصراف عن العمل الجدي من أجل التحرير، إلى العمل الجدي من أجل التسلط والوصول إلى السلطة، لقد كانت النتيجة المحتومة الأولى لاستمرار هذه الأوضاع وسواها، استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية من الأردن، وأراض عربية عزيزة أخرى. وكانت نتيجتها المحتومة الثانية تعميق معاناة الانسان الفلسطيني أكثر وأكثر، ودفعه نحو المزيد المزيد، من حالة التخليط والجيرة والضيايق، التي تكاد تغشى الانسان العربي في كل مكان. وما حديث الانتخابات البلدية في الضفة الغربية الا ظاهرة من ظواهر تلك المعاناة، مثلما هو وسيلة من وسائل استغلالها والإفاداة منها.

ومع ذلك، فإن الأردن بالذات، لم يتوقف يوماً عن الدعوة لوحدة الصف، وحشد الجهد وتنسيقه، ولا تردد في مد يده صادقة وقادرة إلى كل الاخوة والاشقاء أيماناً منه بوحدة القضية ووحدة المصير. ولم يأل جهداً في العمل لهدف التحرير، وإن كان الواقع العربي آيا، قد اعاقه وعرقل خطاه. وظل

التفكير في مستقبل الدولة، متطلقاً في مساره، لأن كل المواقف والاحداث، قد عجزت عن زعزعة أيماننا بحتمية انتصار الحق في النهاية، وزوال المحنة عن الأرض الغالية والاهل الاحياء. ولئن كان ذلك الايمان في أساسه، يستند إلى الايمان بالحق ذاته، وحتمية انتصاره، فهو قد كان يستمد آله ومضاه من الايمان باليد والشعب على ضفتي النهر، وبالأمة وأبنائها في الوطن الكبير.

من هنا انمقد العزم على الانتقال باليد إلى مرحلة جديدة تركز في أساسها على التحرير، وتتجاف في مضمونها مع أماني الانسان في بلدنا وتطلعاته، وتجسد أيماننا بوحدة أمة واتمتها إليها. وهي إلى جانب ذلك كله، تقوم على التصمس المطلق بالحقوق والحفاظ عليها.

ذلك كان عهدنا الذي قطنناه باعطاء الشعب حقه في تقرير مصيره. وهو جواربنا على كل سن اختار التشكيك في ذلك العهد وتغريته من محتواه. ان ذلك العهد، يأخذ اليوم طريقه إلى مسجع كل مواطن في هذا البلد، وكل فرد في هذه الأمة، وكل إنسان في هذا العالم. وهو يتسع اليوم في حجمه ويجاوز حدود كلماته، بحيث يواجه كل احتمالات التشتت والبعثرة، ويجسد الاهداف الوطنية والقومية، ويظهرها بجلال وضوح. وتود هنا أن نعلن أن التخليط للمرحلة الجديدة قد جاء نتيجة مباركة لسلسلة طويلة من مع مثلي الشعب ودلالاته في الضفتين، وقادة الرأي ورجال الفكر فيها. ولقد اجمع الجميع، على أن الصيغة الرئيسية لتلك المرحلة قد جاءت مشتملة على أحداث المفاهيم في الدولة العميقة. وأبهى النماذج للتدبير ايجابية الهادفة. وأكثر من ذلك، فهي تجيء لتساعد على صنع المجتمع الجديد الذي يبينه الانسان الجديد، ليكون القوة الجديدة، التي تدفع بنا على طريق النصر والتقدم، والوحدة، والحرية، والحياة الأفضل.

ولسنا أن نعلن أن المراكز الأساسية للصيغة المقترحة، للمرحلة الجديدة هي:

- ١ - تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الاسم.
- ٢ - تكون المملكة العربية المتحدة من قطرين: أ - قطر فلسطين. ويتكون من الضفة الغربية وآية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها.
- ب - قطر الأردن. ويتكون من الضفة الشرقية.

٣ - تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

- ٤ - تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.
- ٥ - رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومع مجلس وزراء مركزي أما السلطة التشريعية المركزية فتتألف بالملك ومجلس يعرف باسم «مجلس الأمة». ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر وبعدد متساو من الأعضاء لكل القطرين.

٦ - تكون السلطة القضائية المركزية منوطلة «ممكئة عليا مركزية».

٧ - للمملكة «قوات مسلحة» واحدة قائدها الأعلى الملك.

٨ - تنص مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالملكة كشمسية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٩ - يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر، حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري، من أبنائه أيضاً.

١٠ - يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم «مجلس الشعب» يتم انتخابه،

بطريق الاقتراع السري المباشر. وهذا هو الذي ينتخب الحاكم العام لقطر.

١١ - السلطة القضائية في القطر لحاكم القطر سلطاناً لأحد عليها.

١٢ - تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر شؤون القطر، باستثناء ما يعدهه الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه ومركزاتها، إلى الاصول الدستورية المتبعة.

تعال إلى مجلس الأمة، ليتولى اتخاذ الإجراء لوضع الدستور الجديد للبلاد.

ان المرحلة الجديدة التي تنطلق إليها إعادة تنظيم «البيت الأردني» الفلسطيني الصورة لتعقل له المزيد من القوة والقدرة على العمل بلوغ طموحاته وأمانته وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن هذه الصيغة لجهة الضفتين يتنبئ أحياناً وأوضاعاً أخرى أخوتها، وسيرتها، من خلال ما تضي.

تعميق مسؤولية الانسان في كل منها، على أكثر ملامحة لخدمة أمانتها الوطنية والقومية.

عدم المساس بشيء من الحقوق المكتسبة لأردني في القطر الفلسطيني. فهذه الصيغة لا تفرق، وتقوي ولا تضعف وتوحد ولا تفكك.

مجال فيها لتعريف شيء مما اكتسبت وحدة عاماً لا ي انسان. وكل محاولة للتشكيك في ذلك كله، أو الطعن فيه، هي خيانة لوحدة وللقضية وللشعب وللوطن.

فلقد بلا الأردن في بلدنا من التجارب، وحقق من الوي والامانة ما يجعله قادراً على مواجهة المسؤوليات القادئة أكبر وعزم أشد. وإذا كانت القدرة دينا للانسان يؤديه نحو نفسه ونحو الآخرين، فلقد نرى صلاحاً يستغنى عن ذاته وخير سواء.

الوقت كي يقف ذلك الانسان، وجها لوجه مع مسؤولياته، يؤدها بصدق وأمانة، وبإيمانها ببسالة وشرف. ولهذا، فإن هذه الصيغة هي عنوان لصيغة جديدة ناصعة مشرقة.

تاريخ هذا البلد. لكل مواطن دوره فيها، واجباته. وهو دور يتركز على الولاء المكن للأمة.

الامين وفاته الصادق لآته المجددة. أما الفاتحة السليمة التي سارت منذ البداية تحت راية التحرير العربية الكبرى، والتي ضمت واستقر أهلها.

صوفها خير ما أتجه وينجبه الشعب في الضفتين أبنائه، فسقط مهينة أبداً لاستقبال المريد أولئك وهؤلاء، قائمة على أعلى درجات التقدير والمقدرة والتفهم، مفتوحة لكل حريص على الوطن والقضية بولام مطلق لهما وللأمة.

ان هذا البلد العربي هو بلد القضية بحد ذاته من العرب والرب اجمعين. وسيله في التصرف من أجل أمة ومن أجل القضية حائل ومصدر.

سطرته قواته المسلحة الباسلة وشعبه الحر بالدم الزكي والمطام الشريف. وبمقدار ما المواقف من هذا البلد إلى مواقف أخوة ودماء.

سيظل يسهل عليه ان يمضي في دروب التضحية بقدرة وامل، حتى يتحقق له ولأمة استمرارية والظفر بالاهداف.

وهذا البلد العربي هو بلد الجميع فلسطينيين على عهد سواء. وعندنا فلسطينيين فتن نعمتي كل فلسطيني في مشوار الأرض ومغارها.

فلسطيني الانتقام. وإذا كانت دعوتنا لكل في هذا البلد، ان ينهد لإدائه دوره، وبمسؤولياته، في المرحلة الجديدة.

أخ فلسطيني خارج الأردن، أن يلي نداء الوطن بعيداً عن الظاهر والمزاييدات، مبروا من الانعراقات.

ليضي مع أله وأخوته، في واحدة أسماها هذه الصيغة، موحدة الصف والهدف، حتى يسهم الجميع في بلوغ هدفنا.

وأقامة الصرح المؤمل، والبنيان المتين. وليتصرن أنه من ينصره. أن لا تفرق صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دعوة بيغن للسادات ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٧

انه من المقرر ان اغادر الى لندن يوم الاحد
٢٠ تشرين الثاني ، في زيارة رسمية
لبريطانية العظمى بناء لدعوة تلقيتها
من رئيس الوزراء كالاهاان .

فاذا اخبرتموني ، يا سيادة الرئيس ،
ان باستطاعتكم المجيء الى القدس يوم
الاثنين ٢١ تشرين الثاني ، ساعتذر من
رئيس الوزراء كالاهاان ، وارتب تأجيل
زيارتي الى بريطانيا ، بحيث يصبح
بامكاني استقبالكم شخصيا وان نبدا معا
محادثات اقامة السلام الذي نعرف كلينا
ان شعوب الشرق الاوسط تتوق اليه
ونصلي من اجله .

في الحالة البديلة ارجو ان تقرروا
مجيئكم يوم الخميس ٢٤ تشرين الثاني،
او بعد ذلك ، وسأعود من لندن يوم
الاربعاء لآكون في استقبالكم عند
وصولكم .

اسمحوا لي ان اؤكد لكم ، يا سيادة
الرئيس ان البرلمان سيستقبلكم بكل
احترام ومودة .

المخلص - منحايم بيغن ،

« صاحب الفخامة
السيد أنور السادات
رئيس جمهورية مصر العربية - القاهرة
عزيزي سيادة الرئيس ،

باسم حكومة اسرائيل ، لي الشرف ان
اقدم لكم دعوتنا الودية للمجيء الى
القدس لزيارة بلدنا .

ان استعداد فخامتكم للقيام بمثل هذه
الزيارة ، كما قلتم امام مجلس الشعب
في مصر ، اخذ هنا باهتمام عميق وايجابي
وكذلك كان الامر بالنسبة للتصريح عن
رغبتكم بالتحدث الى اعضاء مجلسنا
النيابي ، الكنيسة ، ومقابلتي .

امل ان تقبلوا دعوتنا ، وستتخذ
الاجراءات لتتحدثوا الى الكنيسة من
على منبره ، واذا رغبتم سيكون بامكانكم
كذلك الاجتماع الى مختلف الكتل
البرلمانية ، سواء منها التي تدعم الحكومة
ام التي تعارضها .

فيما يتعلق بالتاريخ المقترح للزيارة ،
سيسرنا ان نتفق مع ما يلائمكم، والواقع

¹ - حاتم خليل احمد السطري، المرجع السابق، ص 273

الملحق رقم: (19) موقف حركة فتح من زيارة انور السادات لإسرائيل¹

وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية
طرابلس ٤ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٧٧

المؤتمرات الدولية القائمة على اساس هذين
القرارين بما فيهما مؤتمر جنيف او
غيره .

رابعا : نؤكد حقنا في العمل لاحقاق
حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق
العودة وتقرير المصير في وطنه بما فيه
حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة
على اي جزء يتم تحريره من الارض
الفلسطينية في هذه المرحلة من دون صلح
ولا تفاوض ولا اعتراف .

فيها : « نحن في منظمة التحرير
الفلسطينية نعلن ما يأتي : نطالب ببناء
جبهة الصمود والتصدي من الجماهيرية
الليبية والجزائر والعراق وسوريا واليمن
الديموقراطية ومنظمة التحرير
الفلسطينية » .

ودعت البرقية المجتمعين الى اعتماد
النقاط الخمس الواردة في الاتفاق
الذي تم بين فصائل المقاومة بزيادة نقطة
واحدة تدعو الى « اتخاذ اجراءات
المقاطعة السياسية ضد نظام السادات » .

« نحن في منظمة التحرير الفلسطينية
ممثلة بجميع فصائلها نعلن ما يأتي :

اولا : نناضل من اجل اقامة جبهة
تقدمية عربية مناهضة لجميع الحلول
الاستسلامية الامبريالية الصهيونية
الرجعية وادواتها العربية في المنطقة .

ثانيا : نؤكد رفضنا لقراري مجلس
الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ثالثا : نؤكد رفضنا لكل

خامسا : ندين اي طرف يرفض او
يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية » .

ووقع الوثيقة عن فتح ابو اياد ، وعن
الجبهة الشعبية جورج حبش ، وعن
الجبهة الديموقراطية نايف حواتمة ، وعن
الجبهة الشعبية - القيادة العامة احمد
جبريل ، وعن جبهة النضال الشعبي
الفلسطيني سمير غوشة ، وعن جبهة
التحرير الفلسطينية طلعت .

وبعد توقيع الوثيقة ارسلت الى رؤساء
الوفود المجتمعين في ليبيا برقية جاء

¹ خيرية قاسميه، أطلس الصراع العربي الصهيوني حتى 1978، مرجع سابق، ص 69

الملحق رقم: (20) نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212¹

نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (212)

بإنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين⁽³⁰³⁾

1948 / 11 / 19

بما أن مشكلة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بكل طوائفهم هي مشكلة ملحة فورية، وأن وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، في القسم الثالث من تقريره الذي قدمه في 18 أيلول / سبتمبر 1948 قد بين أنه "يجب اتخاذ عمل لتعيين الإجراءات الضرورية (للإغاثة) ولتهيئة تطبيقها"، وبأنه "إما أن يختار بين إنقاذ حياة الآلاف الكثيرة حالياً وبين القبول بتركهم يموتون"، وبما أن الوسيط بالوكالة يعلن، في تقريره الملحق الصادر في 18 تشرين الأول / أكتوبر سنة 1948، "أن وضع اللاجئين الآن حرج"، وأنه "يجب ألا تستمر المساعدة فحسب بل أن تزداد كثيراً إذا ما أريد تجنب الكارثة"، وبما أن تخفيف وطأة المجاعة واليأس بين اللاجئين الفلسطينيين، هو أقل الشروط لنجاح جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في ذلك البلد،

فإن الجمعية العامة

- 1- تعرب عن شكرها للحكومات والمنظمات والأفراد الذين قدموا مساعدات مباشرة أو استجابة لنداء الوسيط.
- 2- ترى، بناء على توصية الوسيط بالوكالة، أن الحاجة تدعو إلى نحو 29,500,000 دولار لإغاثة 500,000 لاجئ لمدة تسعة أشهر، ابتداء من أول كانون الأول / ديسمبر 1948 إلى 31 آب / أغسطس 1949، وأنه لا بد من اعتماد مبلغ إضافي يقدر بنحو 2,500,000 للنفقات الإدارية و للنفقات العمليات

¹ - قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مج 1، 1987-1974، المصدر السابق، ص 715

قرار رقم 194 (المادة 3) *

بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة
وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم
وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى
ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث
تؤدي إلى تحقيق السلام
في فلسطين في المستقبل *

إن الجمعية العامة،

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد،

- ١ - تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل
المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في
سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك
التسوية التي ضحى من أجلها بحياته
وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة،
وتفانيهم للواجب في فلسطين.
- ٢ - تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في

¹ - المصدر، الوثائق الفلسطينية 1939-1987، دائرة الثقافة، م، ت، ف، فلسطين 1987، ص 190

الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهام التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د١ - ٢) الصادر في ١٤ أيار/مايو سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

(ج) القيام - بناء على طلب مجلس الأمن - بأية مهمة تكلفها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلفها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣ - تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة، لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ - تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقييم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ - تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق

المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة وإما مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها.

٦ - تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها.

٧ - تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ - تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعداً شرقاً أبر ديس وأبعداً جنوباً بيت لحم وأبعداً غرباً عين كارم (بما فيها

المنطقة المبنية في مونتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة الموقفة لمنطقة القدس.

٩ - تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر وسكك الحديد وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ - تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى

المرافق والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ - تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ - فمؤوض إلى لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجددة، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ - تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى

مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ - تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ - نرجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات الحلائمة من أجل توفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

Documents on Jerusalem

UN16 UN SECURITY COUNCIL RESOLUTION 242, NOVEMBER 22, 1967

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East;
Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security;

Emphasizing further that all Member states in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter;

1. *Affirms* that the fulfillment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:
 - (i) Withdrawal of Israel armed forces from territories occupied in the recent conflict;
 - (ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;
2. *Affirms further* the necessity
 - a. for guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;
 - b. for achieving a just settlement of the refugee problem;
 - c. for guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area, through measures including the establishment of demilitarized zones;
3. *Requests* the Secretary-General to designate a Special Representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles and in this resolution;
4. *Requests* the Secretary-General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the Special Representative as soon as possible.

Adopted Unanimously at the 1382nd meeting.



¹ المصدر، الوثائق الفلسطينية 1939-1987، دائرة الثقافة، م، ت، ف، فلسطين 1987، ص 187

ترجمة نص قرار مجلس الامن(242) الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967 (الملحق 22)

إن مجلس الأمن:

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق للأمم المتحدة:

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب

تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ "الأراضي التي احتلتها في النزاع".

ب -إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها وحررة من التهديد أو أعمال القوة.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم 1382 ، بإجماع الأصوات.

قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) لعام ١٩٧٣

يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في القتال الدائر، إلى وقف كافة إطلاق النيران والانتهاء الفوري لكل نشاط عسكري في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة بعد لحظة اقرار المجلس لهذا القرار وذهب في المواقع التي يحتلونها الآن.

ويذعر مجلس الأمن كل الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار. في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً، وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الاشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

¹ وثائق فلسطينية 1939-1987 دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987 م، ص 188

قرار رقم ٣٢٣٦ (الفقرة ٢٩)

بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤

إقرار حقوق الشعب الفلسطيني *

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين،

وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة

شعب فلسطين،

وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى أُلقيت خلال المناقشة،

وإذ يثقلها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن، التوصل إلى

حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال

تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،

وإعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني مُنع من

التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه في تقرير

مصيره،

وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،

وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق

الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

١ - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين،

غير القابلة للتصرف، وعرضاً:

(أ) الحق في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

٢ - وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل

للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها
واقتلوا منها، وتطالب بإعادتهم.

٣ - وتشدّد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب

الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق هذه الحقوق،
أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤ - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة

سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥ - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة
حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦ - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمدّ بدعمها

الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

٧ - وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة

التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

٨ - وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة،

في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٩ - وتقرر أن تدرج البند المعنون «قضية فلسطين» في

جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

قرار الجمعية العامة رقم 3376 لعام 1975

إن الجمعية العامة تعرب عن قلقها العميق لعدم حدوث أي تقدم فيما يتعلق:

- (١) - بممارسة شعب فلسطين لحقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره من دون تدخل خارجي وحقه في الاستقلال القومي والسيادة القومية.
- (٢) - بممارسة الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة في العودة إلى ممتلكاتهم ومنازلهم التي طردوا منها. . . . وينص القرار على تأليف لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تتكون من (٢٠) دولة من الدول الأعضاء وتعين من قبل الجمعية العامة في دورتها الحالية (شكلت اللجنة من كل من أفغانستان، كوبا، قبرص، ألمانيا الديمقراطية، غينيا، هنجارينا، الهند، اندونيسيا، مدغشقر، ماليزيا، مالطا، باكستان، رومانيا، السنغال، سيراليون، تونس، تركيا، أوكرانيا، ويوغسلافيا).

ويطلب من اللجنة أن تبحث وتوصي الجمعية العامة بوضع برنامج للتنفيذ غايته تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين ١ و ٢ من قرار الجمعية العامة رقم (3376) الدورة (٢٩) آخذة بعين الاعتبار عند صوغ توصياتها من أجل تنفيذ البرنامج جميع السلطات التي قدمها الميثاق للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة.

ويأذن للجنة تنفيذاً لمهمتها في أن تتصل بأية دولة أو نقطة اقليمية أوم . ت . في . وأن تتلقى منها أية أفكار أو مقترحات وتنتظر فيها وتطلب من اللجنة تقديم تقرير وتوصيات إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١ حزيران ١٩٧٦ .

ويطلب من الأمين العام إحالة هذا التقرير إلى مجلس الأمن كما يطلب من المجلس أن يبحث بالسرعة الممكنة في أقرب موعد بعد ١ حزيران ١٩٧٦ في قضية ممارسة شعب فلسطين للحقوق غير القابلة للتصرف المعترف بها في الفقرتين ١ و ٢ من القرار رقم 3376 الدورة ٢٩ ويأذن للجنة بعد أن تأخذ بعين الاعتبار ما يقرره المجلس على أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها (٣١) تقريراً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها .

¹ - وثائق فلسطينية 1939-1987 ، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987 م ، ص 191

المجموعة ١٩٤

وثيقة (١)

حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين في قرارات الأمم المتحدة (*)

صدر عن الأمم المتحدة حوالي ثلاثين قراراً تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض ، واستخدمت أميركا في كل مرة حق النقض (الفيتو) لإبطال هذه القرارات التي تدين إسرائيل . ورغم تأكيدها المستمر في أكثر من نص واضح على حرية الشعوب والأفراد في تقرير مصيرهم والعيش بكرامة ، اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ ، وبعدها انسحبت بريطانيا من فلسطين وحلت مكانها إسرائيل إثر حرب عام ١٩٤٨ التي أسفرت عن تهجير العديد من الفلسطينيين عن أراضيهم ومنازلهم .

وفي ١٩٤٨/٩/١٦ رفع الوسيط الدولي برنادوت تقريره إلى الأمم المتحدة الذي حمل فيه إسرائيل مسؤولية العدوان ، وطالب بحق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم ومنازلهم كشرط أساسي لتسوية النزاع بين الطرفين .

ووفقاً لهذا التقرير أصدرت الأمم المتحدة قرارها ١٩٤/١١/١١ لتؤكد حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين . ودعا القرار إلى إنشاء لجنة توفيق دولية مهمتها السعي لتحقيق السلام في فلسطين ، وتسهيل عودة اللاجئين من جديد ، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب دفع التعويضات لهم .

صدر منذ عام ١٩٤٩ حوالي ثلاثين قراراً رئيسياً تؤكد ما جاءت به الفقرة ١١ . وصدرت عن الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ ست دراسات حول تفسير الفقرة ١١ وتطبيقها ، مساعدة للجنة التوفيق على القيام بمهامها . وتناولت إحدى الدراسات الشواهد التاريخية والقرارات الدولية التي اتخذت بشأن قضايا اللاجئين في أماكن مختلفة من العالم ، من بينها قانون دفع التعويضات لضحايا النازية عام ١٩٤٩ .

وفي ١٩٦٩/١٢/١٠ وبعد مناقشة التقرير السنوي لمدير وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ٢٥٣٥ ب (الدورة ٢٤)

¹ - سليمان ابوستة، خطة تنفيذ حق العودة، المرجع السابق، ص 120

تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين» .

في عام ١٩٧٥ حصل تطوران هامان ، فقد أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ (الدورة ٣٠) قرارين : الأول رقم ٣٣٧٩ جاء في الفقرة الأخيرة منه «أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» .

أما الثاني فهو القرار رقم ٣٣٧٦ الذي تشكلت بموجبه لجنة مهمتها إعداد برنامج تنفيذي هدفه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في القرار ٣٢٣٦ . وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن ونوقش في حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ووافقت عليه الأكثرية ، إلا أن المشروع سقط عندما استخدمت أميركا حق النقض ضده .

وأعيد تقديم اللجنة إلى المجلس أربع مرات في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، وكان يواجه المصير نفسه بعد استخدام أميركا حق النقض . وقد تضمن تقرير اللجنة برنامجاً تنفيذياً «بممارسة الشعب الفلسطيني على أساسه حقوقه الثابتة ومنها حق العودة ، وفق برنامج ينفذ على مرحلتين :

- المرحلة الأولى : عودة الذين نزحوا نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وهي عودة غير مربوطة بأي شرط ويتم تنفيذها فوراً .

- المرحلة الثانية : عودة الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧ ، وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وأما الذين لا يختارون العودة فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف» .

بعد أن فشل مجلس الأمن في إدانة إسرائيل بسبب مواقف الولايات المتحدة المنحازة ، صوتت الجمعية العامة على القرار ٢٢٥٢ (الدورة الاستثنائية الطارئة ٥) بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ ، والذي أكد على ما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) من ضرورة التحقيق في ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة ، وتم اتخاذ الإجراءات التالية :

- في ١٩٦٧/٧/١٦ عين الأمين العام نلسن غوران يارنغ ممثلاً خاصاً لزيارة المناطق المحتلة وتقديم تقرير عن الأوضاع هناك .

- في ١٩٦٨/٩/٢٧ أعاد مجلس الأمن النظر في أوضاع الأراضي المحتلة في فلسطين وسكانها ، واتخذ القرار ٢٥٩ الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد من سلامة وأمن السكان بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) .

الذي جاء فيه «إن الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعود وتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين».

وعبر هذا القرار عن تغيير نظرة الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية باعتبار أن اللاجئين شعب له حقوقه في العيش كغيره من الشعوب وليسوا مجرد كتل بشرية.

وفي ١٩٧٠/١٢/٨ وبعد مناقشة التقرير السنوي لمدير الأونروا، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارها رقم ٢٦٧٢ (الدورة ٢٥) الذي أكد بوضوح وتفصيل حق الشعب الفلسطيني في استعادة كامل حقوقه، وجاء فيه «ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير المصير المكرس في المادتين ١ و ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، والمعاد تأكيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق».

وفي ١٩٧٠/١١/٤ صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ٢٦٢٨ (الدورة ٢٥) ونصت الفقرة الثالثة منه على أن الجمعية العامة «تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

وفي قرار ثالث رقم ٢٦٤٩ اتخذ في الدورة نفسها بتاريخ ١٩٧٠/١١/٣٠ أكدت الجمعية العمومية «أهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وضرورة الإسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة». وفي نهايته أدانت الجمعية «الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، خصوصاً شعوب جنوب أفريقيا وفلسطين».

وفي ١٩٧١/١٢/٦ أكدت الجمعية العامة على جميع القرارات الصادرة من قبل، وعبرت في قرارها ٢٧٢٨ (الدورة ٢٦) عن «قلقها البالغ لعذر السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، ولعدم ممارسة حق تقرير المصير».

واستمرت الجمعية العامة في إصدار المزيد من القرارات التي تؤكد شرعية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. ففي ١٩٧٤/١١/٢٢ أصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ الذي نص في فقرته الثانية على تأكيد الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، وتطالب بإعادتهم. وفي الفقرة الأولى من القرار ذاته أكدته الجمعية على «حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين ولا سيما الحق في

تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين» .

في عام ١٩٧٥ حصل تطوران هامان ، فقد أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ (الدورة ٣٠) قرارين : الأول رقم ٣٣٧٩ جاء في الفقرة الأخيرة منه «أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» .

أما الثاني فهو القرار رقم ٣٣٧٦ الذي تشكلت بموجبه لجنة مهمتها إعداد برنامج تنفيذي هدفه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في القرار ٣٢٣٦ . وقدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن ونوقش في حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ووافقت عليه الأكثرية ، إلا أن المشروع سقط عندما استخدمت أميركا حق النقض ضده .

وأعيد تقديم اللجنة إلى المجلس أربع مرات في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، وكان يواجه المصير نفسه بعد استخدام أميركا حق النقض . وقد تضمن تقرير اللجنة برنامجاً تنفيذياً «بممارسة الشعب الفلسطيني على أساسه حقوقه الثابتة ومنها حق العودة ، وفق برنامج ينفذ على مرحلتين :

- المرحلة الأولى : عودة الذين نزحوا نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وهي عودة غير مربوطة بأي شرط ويتم تنفيذها فوراً .

- المرحلة الثانية : عودة الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧ ، وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وأما الذين لا يختارون العودة فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف» .

بعد أن فشل مجلس الأمن في إدانة إسرائيل بسبب مواقف الولايات المتحدة المنحازة ، صوتت الجمعية العامة على القرار ٢٢٥٢ (الدورة الاستثنائية الطارئة ٥) بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ ، والذي أكد على ما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) من ضرورة التحقيق في ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة ، وتم اتخاذ الإجراءات التالية :

- في ١٩٦٧/٧/١٦ عين الأمين العام نلسن غوران يارنغ ممثلاً خاصاً لزيارة المناطق المحتلة وتقديم تقرير عن الأوضاع هناك .

- في ١٩٦٨/٩/٢٧ أعاد مجلس الأمن النظر في أوضاع الأراضي المحتلة في فلسطين وسكانها ، واتخذ القرار ٢٥٩ الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد من سلامة وأمن السكان بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) .

- في عام ١٩٦٩ شكلت الجمعية العامة لجنة من سريلانكا ويوغسلافيا والصومال تقوم بزيارة الأراضي المحتلة والتحقيق في ممارسات إسرائيل فيها غير أن إسرائيل رفضت التعاون معها . وقدمت اللجنة تقريراً أعربت فيه عن قلقها من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني ، كما دعت إلى التقيد باتفاقات جنيف فيما يخص حقوق النازحين .

- في آذار (مارس) ١٩٦٩ شكلت لجنة حقوق الإنسان بعد دراسة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة .

- وفي العام نفسه تشكلت لجنة مكونة من عدة دول مهمتها التحقيق من انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان ، وقدمت اللجنة تقريراً مفصلاً يؤكد انتهاكات إسرائيل لهذه الحقوق ، وقد أيدت نتائجه لجنة حقوق الإنسان .

- وفي ١٩٧١/١٢/٦ استنكرت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٧٩٢ ج (الدورة ٢٦) ترحيل اللاجئين القسري من غزة ، ودعت إسرائيل إلى «التوقف فوراً عن هدم مساكن اللاجئين وعن ترحيلهم عن أماكن سكنهم الحالية» ، وطالبتها بإعادتهم فوراً إلى مساكنهم التي رحلوا عنها .

وتوالت أشكال الإدانة والقلق ودعوة إسرائيل للكف عن أي إجراء يؤدي إلى تغيير الطبيعة القانونية والجغرافية والسكانية في الأراضي العربية المحتلة . فضلاً عن حق النازحين بالعودة غير المشروطة إلى منازلهم .

كل ذلك لا يعني بالضرورة اتخاذ الأمم المتحدة موقفاً واضحاً ومحايداً من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، فما يمكنها عمله أكثر بكثير من مجرد الكلام وإصدار القرارات ، إذ حتى هذه اللحظة لم تلق هذه القرارات أدنى احترام من الجانب الإسرائيلي وحتى المجتمع الدولي الذي تقف فيه الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية مواقف الشريك المنحاز إلى إسرائيل في التشجيع على سياسة العنف ورفض حقوق الطرف الآخر في الأرض والوطن ، متجاهلين بذلك التزاماتهم نحو ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية القائمة بمبدأ «إعادة الشيء إلى أصله» وهو ما ذكره صراحة قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

ونذكر على سبيل المقارنة والتدليل على سياسة الكيل بمكيالين ، أن إسرائيل تسلمت بموجب هذا المبدأ حوالي ١٠٢ مليار مارك ألماني دفعتها ألمانيا كتعويضات لما تعرض له اليهود على أيدي الألمان النازيين!

الملحق رقم: (27) البيان المشترك السوفياتي الأمريكي لحل الصراع العربي الفلسطيني¹.

■ البيان المشترك لحكومتى الولايات المتحدة
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ،
أول أكتوبر ١٩٧٧ (*)

إن سيروس قانس وزير الخارجية الأمريكية وأنريه جروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ووزير الخارجية السوفيتي ، وقد تبادلوا وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف غير الآمن والذي مازال مستمرا في الشرق الأوسط ، قد أصدرنا البيان التالي باسم بلديهما اللذين يتوليان رئاسة مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الأوسط :

أولا - إن الحكومتين مقتنعتان بأن المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة بالإضافة إلى أهمية تقوية السلام والأمن الدولي بصفة عامة ، تملئ بصفة عاجلة الحاجة إلى التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي . إن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة وممتدة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات .

إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مقتنعتان بأنه في إطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ، ومن بينها المشكلات الأساسية مثل انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ ، وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام متبادلة على أساس من الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي .

إن الحكومتين تعتقدان أنه بالإضافة إلى مثل هذه الإجراءات الخاصة بضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح ، ووجود قوات أو مراقبين تابعين للأمم المتحدة في هذه المناطق بصفة الطرفين ، ضمانات دولية لهذه الحدود ، وكذلك مراقبة شروط التسوية ، فإنه من الممكن تحقيق كل هذه الإجراءات إذا رغبنا الأطراف المتنازعة في ذلك . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مستعدان للمساهمة في هذه الضمانات على أن يتماشى ذلك مع الإجراءات الدستورية العادية في داخل كل منهما .

ثانيا - إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح

¹ سمير حلمي سالم، المشاريع الاميركية لتسوية القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص192

للتوصل إلى حل أساسي لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذي اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف ، بمشاركة من جانب ممثلي كل أطراف النزاع بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني ، والتصديق القانوني والتعاقد على القرارات التي يتم التوصل إليها في المؤتمر .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف ، يؤكدان عزمهما ، من خلال الجهود المشتركة واتصالهما مع الأطراف المعنية ، على تسهيل استئناف أعمال مؤتمر جنيف في وقت لا يتجاوز ديسمبر ١٩٧٧ .

إن رئيسي المؤتمر يوضحان أنه مازالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة إجرائية ونظمية يتعين الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر .

ثالثا - إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يدافع من هدف تحقيق تسوية سياسية عادلة في الشرق الأوسط ، وإنهاء الموقف المتفجر في هذه المنطقة من العالم ، يناديان كافة أطراف النزاع أن تفهم ضرورة أن يراعى كل طرف بعناية المصالح والحقوق المشروعة للطرف الآخر ، وأن تظهر الاستعداد التبادلي للعمل طبقا لذلك .

المصادر والمراجع

مدخل إلى المصادر والمراجع

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع الهامة، يمكن تقسيمها إلى نوعين:

أساسية و ثانوية:

الاساسية فتتمثل في الكتب التي عاصر أصحابها الفترة المدروسة سواء ما كان منها باللغة العربية وباللغة الأجنبية وكذلك المجالات المعاصرة لها.

أما الثانوية منها فتتمثل في الكتب المطبوعة سواء باللغة العربية أو باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى المقالات المنشورة في الدوريات العربية أو في المواقع الالكترونية وكذا الرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، هذا فضلا عن الحصص التلفزيونية، دون أن ننسى الموسوعات.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ) - باللغة العربية:

• القرآن الكريم

1- الجرائد و المجلات و التقارير

1- الأهرام (جريدة)، س91، ع2، 28232 ماي 1965.

2- الأهرام (جريدة)، س98، ع16، 3 مارس 1972

3- الأزهر (مجلة)، ع16، مارس 1972.

4- حق العودة (مجلة)، ع24، س5، جويلية 2007.

5- الخليج (جريدة)، ع2، 22 مارس 2003.

6- الرأي (جريدة)، س1، ع243، 5 مارس 1972.

7- الرأي (جريدة)، س1، ع245، مارس 1972 .

8- الرأي (جريدة)، س2، ع246، 15 ماي 1982.

9- المجاهد (جريدة)، ع13، 13 أكتوبر 1966.

10- المعرفة (مجلة)، ع407، ديسمبر 2013

2- التقارير:

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2007.

2- تقارير المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان، الكتاب الاسود، دار الحمراء، بيروت، 2001.

3- تقارير صندوق النقد العربي الصادر خلال الفترة 1988-2000.

4- تقرير المفوض العام خلال الفترة 1 جويلية 1996 .

5- مركز التعاون الثقافي و الاجتماعي الفلسطيني، وارة التخطيط و التعاون الدولي 2001.

3- اللقاءات:

- 1- لقاء مع معن بشور، كاتب وسياسي لبناني ورئيس المؤتمر القومي العربي سابقا، بتاريخ 3-4-ديسمبر 2016 بتلمسان، اثر انعقاد المؤتمر الدولي "احمد بن بلة".
- 2- لقاء مع الدكتور صالح عوض سياسي فلسطيني وعضو مكتب حركة فتح، بتاريخ 5 ماي 2017.
- 3- لقاء مع الدكتور حسن حبيب اللولب، رئيس جمعية البحث التاريخ -الاتحاد المغربي، من جامعة تونس في 4-12-2016.

4-الوثائق:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، رام الله، فلسطين، 2006
- 2- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي تحرير صولي منى، ج5، مؤسس هيئة الأمم المتحدة، 1993.
- 3- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1947-1974، مج1، ط3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
- 4- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1973.
- 5- مركز الزيتونة للدراسات، الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية "قسم الارشيف للمعلومات" 1947-2012م تونس، جويلية، 2012.
- 6- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، جمع و تحرير منذر عنبتاوي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تونس 1987.
- 7- وثائق فلسطين، 1839-1987، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس. 1987
- 8- وزارة الثقافة والإرشاد القومي، وثائق فلسطين، ج2، 1950-1965، القاهرة 1965.
- 9- وزارة الإرشاد القومي المصري، مشروع سيناء الزراعي، المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين، مصر، جويلية 1955.

5- المذكرات:

- 1- بريس (شمعون)، مذكرات بريس شمعون ، الشرق الأوسط الجديد، ط1، عمان، دار الجليل، 1996 .
- 2- دروزة (محمد عزة)، مذكرات في مسيرة القضية الفلسطينية، مج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993.
- 3- دروزة (محمد عزة)، مذكرات محمد دروزة 1887-1984، ج1، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1993.
- 4- رياض (محمود)، مذكرات رياض محمود 1948-1978م، البحث عن السلام و الصراع في الشرق الاوسط، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، لبنان 1985.

6- الكتب المطبوعة:

أ) باللغة العربية:

- 1- أيوب (سمير)، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ج3، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، 1984 .
- 2- أحمد (بهاء الدين)، اقتراح دولة فلسطين، و ما دار حوله من مناقشات ومنشورات، ط 1 ، دار الآداب، بيروت، لبنان 1968.
- 3- أبوعدان (عدنان)، اشكالية السلام في الشرق الاوسط رؤية من الداخل، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان 1996
- 4- أبو شلباية (محمد) ، لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة، دط، مطابع القدس الحرة، فلسطين، د، ت.
- 5- البرغوثي (بشير) ، ضد كامب ديفيد، نشرة لمرّة واحدة، مطبعة صلاح الدين، القدس، فلسطين، 1978.
- 6- توما (اميل)، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ط1، دار الاتحاد، حيفا، فلسطين، 1972
- 7- جبل (هلال) ، التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، 1948-1974م، مركز الدراسات العربي، بيروت 1974م.

- 8-الحسيني(أمين)، أسباب كارثة فلسطين ، أسرار مجهولة ووثائق خطيرة ، قدم له وعلق عليه : هشام عوض ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع القاهرة ، دت، ن .
- 9- الحسيني(أمين)، حقائق عن قضية فلسطين، مكتب الهيئة العربية العليا،القاهرة1956
- 10- الرشيدات(شفيق)، فلسطين تاريخا ... وعبرة ... ومصيرا ، سلسلة التراث القومي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1991 .
- 11- راشد (حميد)، مقررات المجلس الوطني القرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية، القاهرة، 31-ماي -4جوان1965م
- 12-راشد (حميد) ، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974،مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1975 .
- 13-الصايغ (فايز) ، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر الجديد، بيروت، 1959
- 14-العقاد (صلاح) ، المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1970 .
- 15-عزة دروزة(محمد)، حول الحركة العربية الحديثة ، ج2 ، المكتبة العصرية ، صيدا 1951.
- 16-عزة دروزة (محمد)، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ج1 و ج2 ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت 1959 - 1960
- 17- روجيه(جارودي)، ملف إسرائيل، دراسة الصهيونية السياسية، دار الشروق، بيروت، 1983
- 18-مهدي(عبد الهادي)، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية،1934-1974،المكتبة العصرية ،بيروت، د.ت.
- 19-مهنا (محمد نصر) ، مشكلة فلسطين امام الرأي العام العالمي1945-1967،د،ط،دار المعارف،الاقاهرة1969.
- 20-وديع(شرعية)، التنمية في الاردن، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربي،1968 .
- 21-واصف (عبوشي) ، فلسطين قبل الضياع ، ت، على الجرباوي ، رياض الريس ،للكتب والنشر ، لندن ، د.ت.

- 22-هداوي (سامي) ،قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1972 - 1947 م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.1972
- 23-الهوى (منير) وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1958 - 1977م ، ط 1، دار الجليل،عمان1986.
- ب) باللغة الاجنبية:

- 1-Black, Research Center, **Palestine Liberation Organization**, Beirut, September 1971
- 2-Elena Fiddian-Qasmiyeh, **The Ideal Refugees: Gender, Islam and the Sahrawi Politics of Survival** (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2014.
- 3-**Department of Palestinian Affaires**, Jordan, Atlas of Palestinian refugee camps in Jordan.2002
- 4-Statistics on **Displaced Iraqis around the World**, UNHCR. September 2011.
- 5-United Nations. **The Question of Palestine and the United Nations**. New York2008
- 6-Harry N. Howard "**The development of United States Policy in the Near East**. South Asia. And Africa. 1951 – 1952. Department of State Bulletin xxvii.702 (Dec.8.1952)
- 7-world book :**the Encyclopedia** ,22d , vo ls , World Book International , A. Scot Fetzer , co , London ,Chicago 1994

ثانيا: المراجع:

1-الكتب المطبوعة:

أ) باللغة العربية:

- 1- أسعد(أحمد)،التطور الاقتصادي في فلسطين،ط1،دار الاتحاد للطباعة و النشر ،حيفا ،1985.

- 2- أبو سته (سليمان) ، حق العودة مقدس وقانوني ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، جوان ، 1996 .
- 3- أسعد (عبد الرحمان)، قضية اللاجئين الفلسطينيين، حق العودة والتعويضات، المكتبة الوطنية، عمان، 2000
- 4- أبو جاسر (مروان ناجي) رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
- 5- الأغا (نبيل خالد) ، قضية فلسطين في سيرة بطل، الشهيد الحي عبد القادر الحسيني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980.
- 6- أبو ليلي (عبد الكريم) ، الدولة المستقلة والسيادة الوطنية، دار التقدم العربي ، ط1، بيروت، 1999.
- 7- أبو غربية (بهجت) ،من النكبة الى الانتفاضة، 1949-2000، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1986.
- 8- أبو نمل (حسين)، قطاع غزة تطورات اقتصادية واجتماعية وعسكرية، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1998.
- 9- أبو عمر (زياد)، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967م، د، ط، دار الاسوار، عكا 1989م.
- 10- أبو الغد (جانيت)، التحول الديمغرافي في فلسطين، تهويد فلسطين، مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972.
- 11- أبو علي (عبد الفتاح) ، المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، العربية السعودية، الرياض 1999.
- 12- أسعد (عبد الرحمن) المنظمة الصهيونية " 1882-1982م " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ب، 1965.
- 13- إبراهيم (خليل أحمد) ،إسرائيل فترة الأجيال (العصور الحديثة) مكتبة الوعد العربي، د. ب 1970.

- 14- الأدغم (مبارك بن عمران) ، موقف ال سعود من القضية الفلسطينية، د،ط، مطبعة
سفير الرياتض، 1998.
- 15- أبو دية زقوت (علاء محمد) ، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، القاهرة
2007م.
- 16- بدر (نور) ، اللاجئين الفلسطينيون في الأردن، ورقة عمل، 2002.
- 17- بارود (إيلي) ، مروان (بحيري)، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، نيكسون —
فورد — كارتر — ريغان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ط 1، 1963
- 18- بشير (سليمان) ، جذور الوصاية الأردنية (دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني) دار
الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 1982.
- 19- بداوي (علي) ، الفلسطينيون في سوريا و العراق، من الاقتلاع الى العودة، دار الميزان
دمشق 2001.
- 20- بهلوان (صالح)، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، د. ط، مطبعة الداودي دمشق،
1997.
- 21- بهلول (سمير) ، دراسات في تاريخ فلسطين، ط 1، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1998م.
- 22- برج (محمد عبد الرحمان)، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ، المكتبة
الأنجلو مصرية ، القاهرة 1972.
- 23- براند (لوري)، الفلسطينيون في العالم العربي "بناء المؤسسات والبحث عن الدولة"، مؤسسة
الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991 .
- 24- التل (سعيد)، الشعب الاردني والشعب الفلسطيني ماض واحد ومصير واحد ومستقبل
واحد، ط 1، دار المكتبة الوطنية، عمان 1990.
- 25- التل (عبد الله) ، خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية ، قصر الكتاب ، الجزائر
1964.
- 26- تيسير عبد الحافظ (محمد) ، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن
العشرين، القاهرة 1978 .

- 27-الجندي (إبراهيم) ، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين، دار الشروق، 2001
- 28-جمعة (انور)، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، الجامعة الاسلامية ،غزة 2014.
- 29-دروزة (محمد عزة) ، مختارات قومية ، سلسلة التراث القومي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1988 .
- 30-الدوري (عبد العزيز)، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج2، ق1، د. ط، الامانة العامة لاتحاد جامعاتالعربية،1989.
- 31-زريق (إلياء)، اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية، ترجمة محمود شريح، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، اوت، 1997.
- 32-الشعبي (أحمد) ، محاضرات عن قضية فلسطين، منذ فجر التاريخ حتى الحرب العلمية الثانية، دراسة تحليلية، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1954م.
- 33-شناعة (اياد محمد) ، مخيمات اللاجئين في فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين 2009م
- 34-الجادر (عادل حامد) ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين مركز الدراسات الفلسطينية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، م1976.
- 35-جلال (يحي) ، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 1965
- 36-جرار (حسن)، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني و الكيد الصهيوني، دار الفرقان للطباعة.
- 37-جرار (ناجح) ، اللاجئين الفلسطينيون، ط1، صادر عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ،القدس ،فلسطين، مارس1994م
- 38-جرار (ناجح)، اللاجئين الفلسطينيين الى أي؟، منشورات التنمية المستدامة في فلسطين، سلسلة دفاتر تنمية، رقم6، جامعة بير زيت 1997م.

- 39-جمعة (سعد)، المؤامرة ومعركة المصير ، ط2 ،دار الكتاب العربي للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1968 م
- 40-جبارة تسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق، عمان 1998م.
- 41-جرسي (صبري) ، تاريخ الصهيونية 1862 - 1948، ج2 ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1977م.
- 42-حامد (عباس) ، فهد الوطن والحدث، د.ط، مؤسسة هديل للإعلام مكة المكرمة 1984م.
- 43-الحسن (خالد)، قراءات نقدية لثلاث مبادرات، ط2، منشورات دار الكرمل ، عمان ،الاردن ، 1986م.
- 44-الحوت (بيان نويهض)، فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991م.
- 45-خمار (قسطنطين) ، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية ، ط2 ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت 1964 م .
- 46-الخالدي (وليد) ، كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها)، ت، حسنى زينة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، بيروت، 1997
- 47-رجب قدور (محمد)، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، نشأتها وتطوراتها 1948-1972، جامعة صنعاء، 2007م.
- 48-ساعي (احمد يوسف)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجذور التكوين والمسارات، جزيرة الورد للنشر و التوزيع، القاهرة 2010م.
- 49-سيف الدين (عصمت)، هذه المعاهدة، د. ط، دار المسيرة، بيروت، لبنان، 1986م.
- 50-سيف (محمد) ، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي، د. ط، الدار العربية للعلوم، بيروت 2002م.
- 51-سلمان أبو ستة ،حق العودة مقدس وقانوني وممكن، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001م.

- 52- شوفاني (إلياس) ، إسرائيل في خمسين عاما - المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، ط1، ج3، دار جفرا للدراسات والنشر، بيروت ، 2002م.
- 53- شاش (طاهر)، استراتيجية إسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008م.
- 54- شوفاني (إلياس) ، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ديسمبر 1996م.
- 55- شتيوي (محمد خير ، وآخرون) ، دراسة ميدانية حول حلول مستقبلية مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، جامعة اليرموك ، 1998م.
- 56- صالح (محسن)، المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين، مركز الإعلام العربي، د، ط، القاهرة 2002م.
- 57- صبحي (الخنساء)، العودة حق، دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القرارات الدولية، ط1، بيروت 2004.
- 58- طمة (جورج). قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطينيون الصراع العربي الاسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975م.
- 59- طعيمة (الجرف) ، أبحاث في المجتمع العربي " القومية العربية والتطور السياسي للمجتمع العربي " مكتبة القاهرة الحديثة ، د، ب، ن ، 1966م.
- 60- عريقات (صاعب) ، الحياة مفاوضات، جامعة النجاح الوطنية، ط1، نابلس 2008م
- 61- عريقات (صائب) ، السلام على السلام، دراسة في التحركات الدبلوماسية و السياسية في الشرق الاوسط، 1967-1987، ط1، منشورات البيادر، القدس، 1987م.
- 62- عود (توفيق) ، البعد المكاني و البعد الزماني، الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث و الدراسات، القاهرة 1998م.
- 63- علوش (ناجي)، الثورة الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ، المطبعة الجامعية الموصل 1983م.
- 64- علواش (ناجي) ، نحو ثورة فلسطينية جديدة ، د.ط، مطبعة جامعة الموصل، فلسطين ، 1983م.

- 65- علوش (ناجي) ، المقاومة العربية في فلسطين ،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت 1967
- 66- عايش (أحمد يوسف قاسم)، الصراع الديمغرافي الفلسطيني الاسرائيلي 2000-2030 ،كلية العلوم الادارية و الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، 2012م.
- 67- عبد فتوني (علي)، المرحلة التاريخية لصراع العربي- الاسرائيلي، دار الفرابي ،ط1، بيروت، 1999م.
- 68- عمرو (نعمان) ، أثار مشاريع التوطين الإسرائيلية و حق العودة للفلسطينيين، جامعة القدس، 2007 م.
- 69- عمر (عبد العزيز عمر) ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية ، بيروت 1975م.
- 70- عدوان (عصام)، حركة التحرير الفلطينية:فتحط1969-1983،دار المطبوعات و النشر، وزارة الاعلام، غزة2005م.
- 71- عصام الدين (محمد حسن)، جسر العودة، مداولات المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم الثالث، حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2002م
- 72- عموان (محمد)، اللاجئين الفلسطينيون الحق في العودة ، بحث قدم في ندوة مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، 1999 م.
- 73- عبد الغفار (نبيل محمود)، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (اكتوبر 1973 ، سبتمبر 1978) الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، 1982.
- 74- عبد ربه (صلاح) ، اللاجئين وحلم العودة إلى ارض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة، القدس1996م.
- 75- عبد الرحمن (حسن محمد) ، العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل، منشأة المعارف ، الإسكندرية، د، ت .
- 76- عبد المنعم (محمد فيصل) ، فلسطين قلب العروبة ، دار المعارف ، مصر ، 1967 م.

- 77- عوض الله (محمد محمود)، القضية الفلسطينية، دراسة و اقتراحات، دار الارقم. ط1، 2006م.
- 78- العتي (احمد زيد)، السعوديون ودورهم في القضية الفلسطينية، دط، دار الفرزدق للطباعة و النشر، الرياض، السعودية 1993.
- 79- عامر (محمد) ،تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة. 2002.
- 80- العابد (ابراهيم)، دليل القضية الفلسطينية، أسئلة و أجوبة، ط1، اصدارات منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت 1969م.
- 81- عبد القادر (ياسين)، تطورات الاحداث السياسية في الضفة الغربية 1948-1967م، ط1، من الكتاب الفلسطيني في الوطن العربي، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة 1978م
- 82- غنيم (عادل حسن) ، قضية اللاجئين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت .
- 83- غلاب عبد الكريم ، معركتنا العربية في مواجهة الاستعمار والصهيونية ، ج1 ، مطبعة الرسالة ، د.ب، 1967 م.
- 84- فايد (يوسف عبد المجيد)، الدولة الفلسطينية-حدوده- و معطياتها-سكانها ،د، ط، معهد البحوث و الدراسات العربي، دار الهلال، القاهرة، د.ت.
- 85- الفتلاوي (سهيل حسين)، جذور الحركة الصهيونية ، دار وائل للنشر ، عمان 2002 .
- 86- فهمي (توفيق)، دراسات في تاريخ العلاقات السعودية الفلسطينية في مائة عام 1912- 2012 ، دط، دار حمادة للنشر و التوزيع. مصر، 2012
- 87- فرج (محمد) ، الأمة على طريق إلى وحدة الهدف "تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية 1514-1964" دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت
- 88- قرسون (سميح)، فلسطين والفلسطينيون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2003
- 89- الكيالي (عبد الوهاب)، تاريخ فلسطين الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1970 م.

- 90- كنبار (كريم)، الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية الى التسوية النهائية، دار الاكاديمية للطباعة و النشر، ط1، طرابلس 2006 م.
- 91- كنفاني (غسان)، ثورة 1936-1939 في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل، ط2، منشورات مركز الدراسات غزة فلسطين 2004م.
- 92- كامل (محمد) ، السلام الضائع في كام ديفد، حزب التجمع الوطني التقدمي والوحدوي، جريدة الاهالي، كتاب الاهالي، القاهرة، مصر 1987م.
- 93- محمد (محسن صالح)، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر، 2003 م.
- 94- محسن (محمد صالح)، القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية، و تطوراتها المعاصرة، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، تونس 2012.
- 95- المسيري (عبد الوهاب)، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002 م.
- 96- محمد طه (بدوي) ، عبد المنعم (فوزي)، مذكرات في المجتمع العربي والقضية الفلسطينية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1972 م.
- 97- مصالحة (نور الدين) ، طرد الفلسطينيين (مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين من 1882م -1948م) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، جانفي 1992 م.
- 98- محافظة (علي)، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ، دار النهار للنشر، بيروت 1973م.
- 99- محافظة علي ، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى الانتداب البريطاني 1918 - 1948 مركز الكتب الأردني ، عمان 1989 م.
- 100- محمد حافظ (غانم)، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، المطبعة العالمية القاهرة.

- 101-المحافظة (علي احمد سليمان)، العلاقات الأردنية الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط 1، دار الفرقان 1951، الاردن 1983 م.
- 102- مورييس (علي نبي)، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ط1، دار الجليل للنشر و الدراسات، عمان 1993
- 103- محمد (عبد الحميد سيف)، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ط1، طبع بدعم من وزارة الثقافة عمان - الأردن، 2002م
- 104- محمد سعيد (حمدان وآخرون)، فلسطين والقضية الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، ط 3، رام الله، فلسطين، 1989م.
- 105- متولي (محمود)، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل 1949، مطبوع اتمركز وثائق مصر المعاصر، 1974
- 106- محمد مصباح (حمدان)، الاستعمار والصهيونية العالمية، المكتبة العربية، صيدا، بيروت، 1967 م.
- 107- محسن (صالح) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، ط1، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2008م.
- 108- المصيري (جميل عبد الله) ، حاضر العالم الاسلامي وقضايا المعاصرة، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996 م.
- 109- نظام (محمود بركات)، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1988 م.
- 110- الننتشه (رفيق)، السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين، ط3، دن، الرياض 1985م.
- 111- الننتشه (رفيق) ، فلسطين تاريخا... و قضية، ط1، الرياض، 1988م.
- 112- الناطور (سهيل) ، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، دار التقدم العربي، بيروت، لبنان 1993 م.
- 113- نوفل (احمد سعيد) ، مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين، جامعة اليرموك ، الاردن، 2000م.

114 -همو (عبد المجيد) ، المجازر اليهودية و الارهاب الصهيوني،الاولائل.دمشق2003م.

2- الكتب المترجمة:

1-إيغال (ألون)، ثلاث حروب وسلام واحد، ط1،ترجمة محمود عباس، دار النهضة،
الناصره، فلسطين1991

2-أرنيل (شارون)، مذكرات ارنيل شارون، ترجمة انطوان عبيد، ط1،مكتبة نسيان ،بيروت
لبنان1992

3-بابا رجب (رمضان)، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ت، نيكولا
قارح، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1996

4-بنفسى (ميرون) ، الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات و حقائق أساسية، ت، ياسر جابر،
دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،1987م

5-ديان (موشى) ، أنا وكامب ديفيد ، ت، غزي السعدي، دار الجليل، الأردن، 1987

6-فسيك (روبرت)، ويلات وطن صراعات الشرق الاوسط وحرب لبنان، ط1، شركة
المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان2005

7-كونت (وليام) ، عملية السلام الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الإسرائيلي ، ط1،
مركز الاهرام للترجمة والنشر،القاهرة1994 .

(ب) باللغة الأجنبية (الإنجليزية).

1-Abbas(Mahmoud) ,Lebanon the sitnition and problemes if the
Palestinians in Norwegian refugee council.report2Oslo.1993

2-Abbas(shidak) ;The Palestinian refugee communities in Europe .
avervien associate research fellow.shaml.university,of.Oxferd,2003

3-Affairs, (Yasser), Palestinian Academic Society for the Study of
International, Passia, Jerusalem Palestine-1929-2004

4-Al- Abid, (Ibrahim), The Palestine Question, Research Center,
Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, Print 2, 1972

- 5-Arzt (Donna) , **Refugees into Citizens** , A Council on Foreign Relations Book , New York ,1996
- 6- Al-qasem (Anis), **the right of return in international law, the Palestinian exodus 1984-1998** ,edited by gada karim and Eugene, Ithaca press, London1999
- 7-Ashraf(Shaqfa), **Population Development And impact on Water in Gaza Strip**, Unpublished Research, Year, 2000.p19
- 8- Brecher, (Micheal), **Decisions in Israel's Foreign Policy**. Oxford University Press London1967-1974
- 9- Gilmour (David): **Dispossessed – The ordeal of the Palestinians, 1917-1980**, Sedgwick and Jackson, London, 1st, 1980
- 10-Hadawi (Sami), **Beirut (Harvest), Palestine 1914-1967** , The New World Press ,New York , U.S. A , 1967
- 11-Janata, (M. Races),**From Camp David to Beirut**. International Organization of Journalists Prague-1983
- 12-Jahn (Marlowe), **Arab Nationalism and British Imprialism a study in power politics**, London, 1961
- 13-Kadi,(Leila), **The Arab – Israeli Conflict: The Proposals1948 – 1972, Research Center**, Palestine Liberation Organization, Beirut-Lebanon, Print 2, 1973
- 14-Karsh (Efraim), **Essential Histories: The Arab Israeli Conflict "The Palestine War 1948"** , Osprey, Publishing, London, 2002, P7
- 15-Nashashibi (Sharef), **an adjustice to injustice, an article in Al Majdal magazine**, issue n° 34, Beit lahem ,summer 2007
- 16-Mazzawi (Musa),**"The Arab Refugees"**, A Tragic Human And Political Problem, London1968
- 17-Michael (E.Jansen) , **the United States and the Palestinian People** . Beirut . the Institute of Palestine Studies 1970
- 18-Quandt, (William Baur), **Decade of Decisions: American Policy - toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976**. Berkeley, Calif.; University of California Press, 1977

19-Zureik, (Elia), Palestinian Refugees and the Rights of Return, Palestine Israel Journal , Vol.11 No. 4 Autumn , Jerusalem ,1995

(ج) باللغة الأجنبية (الفرنسية).

1-RUZIE(David), « 56 ans plus tard –Un autre point de vue sur le Conflit Israélo-arabe », Actualité et droit international, Revue d'analyse juridique de l'actualité internationale, Novembre 2003, p-02. Pour savoir plus voir sur le site : <http://www.ridi.org>

2-taverier-(Paul) , réflexions sur les mécanismes assurant le respect du droit international humanitaire conformément aux conventions de Genève et aux protocoles additionnels actualiste et droit international rajai.2000.pp1-2 voir le sit <http://www.ridi.org>

ثالثاً- المقالات المنشورة في المجلات الدوريات:

1-انتصار (عزمي)، مخيمات قطاع غزة، تاريخ من المعاناة و مقاومة الاحتلال، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر و التوزيع، ع8، جانفي-فيفري مارس1991م.

2-ابراهيم (حسين توفيق)، المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر، م، ش، ف، ع197، اوت1989م.

3-أبو فرحة (سائد)، وسط إجماع على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم تجنيس اللاجئين يثير مواقف متباينة، دراسة ضمن مجلة حق العودة، ع 12 ، بعنوان توطين اللاجئين الفلسطينيين، س3، بيت لحم، جويلية2005

4-أبو شلال (احمد) ، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، صحيفة حق العودة ع 12 س3، 2005م.

5-الأسدي (عبد) ، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، ع 101 ، اوت- سبتمبر1995

6-أبو فادي (أحمد يوسف) ، حل قضية اللاجئين بين حق العودة والدولة والتعويض والتوطين ، مجلة الأهالي ، عمان ، 1998

7-بقاعي (نهاد) ، "التوطين كخيار قسري" صحيفة حق العودة ، ع12، س3 ، جويلية 2005

- 8- اليوم العالمي للاجئين 20 جوان 2007، جريدة حق العودة، ع24، س5، جويلية 2007
- 9-، اللاجئون الفلسطينيون و حق العودة، معطيات اولية و حقائق، سلسلة مجلة الدراسات الخاصة، حزب البعث العربي الاشتراكي، نوفمبر 2008
- 10- الزراعة في الضفة الغربية و قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، ع12، 1980،
- 11- اللاجئون الفلسطينيون حقائق ومعطيات. مجلة الازهر نوفمبر 2008
- 12-تيري (رمبل)، التوطين ليس حقاً بل خياراً طوعياً، صحيفة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ع 12 س 3، اوت 2005
- 13-تسير (جبارة)، الهجرة القسرية، مجلة السياسة الفلسطينية ع3، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، جامعة النجاح، نابلس، 1998،
- 14-الجبوري (ميسون عباس حسين)، موقف اللو. م. أ من العدوان الثلاثي 1956م، مجلة كلية تربية البنات، ع27 مج 5، 2006م.
- 15-الحسيني (محمد أمين) صفحات من مذكرات، مجلة فلسطين، ع74- ماي 1967
- 16-الحوت (شفيق)، كيف نقول لا لدولة الفلسطينية، م، ش، ف، ع24، اوت 1973م.
- 17-خير (فاطمة)، البعد الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، صامد الاقتصادي، ع 105، جويلية-اوت-سبتمبر - الاردن 1996م.
- 18-خليفة (أحمد)، رد الفعل الإسرائيلي على مشروع الملك حسين، مجلة شؤون فلسطينية، ع9، بيروت، لبنان، ماي 1972 م.
- 19-خليفة (أحمد)، ردّ الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، جري جددة الاهرام المصرية 16-3-1972
- 20-دراجي (إبراهيم)، تحت عنوان "إسرائيل، أمريكا والتوطين" صحيفة حق العودة ع18، س3، اوت، 2005
- 21-الزعيتير (إبراهيم)، من الاسكندرية الى الرياض 2007"اضاءات على القمم العربية، اليومية السياسية، 28 مارس 2007، مؤسسة الوحدة للصحافة و للطباعة و النشر. 2007.

- 22-سهي ماجد، المجلس الوطني الفلسطيني مشروع الحد الأدنى الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، ع136-137، مارس افريل 1983
- 23- سخيني (عصام)، المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، ع28، ديسمبر 1973.
- 24-سرحان (باسم)، مخيمات الفلسطينيين نظرة سيكيولوجية، مجلة شؤون فلسطينية، ع36، مارس 1974.
- 25-الشامي (رشاد عبد الله)، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، مجلة المعرفة، ع407 الكويت 1986.
- 26-شوفالي (الياس)، الاتفاق المرحلي في سيناء، م، ش، ف، ع50-51-اكتوبر-نوفمبر 1975
- 27- الشعبي (عيسى)، ملحق المناطق المحتلة، مجلة شؤون فلسطينية، ع24، اوت 1973
- 28-شاهين (احمد) "مشاريع السلام بين النوايا الواقع"، مجلة شؤون فلسطينية، ع138-139، سبتمبر، اكتوبر 1984.
- 29-الصوباني (صلاح)، تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات و فلسطين التاريخية، مجلة تسامح، رام الله، ركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، ع19، جانفي 2007
- 30-صبحي (يوسف)، مجلة الازهر بغزة، كلية العلوم الانسانية، م11، ع2، غزة 2009. ص13
- 31-الصفدي (عبد الله)، الاتصالات الاردنية الاسرائيلية بعد حرب جوان 1967، مجلة شؤون فلسطينية، ع9، بيروت، لبنان، 1972.
- 32-الصانع (فايز)، كامب ديفيد و فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، ع85، سبتمبر 1978.
- 33-عطايا (أمين محمود)، الواقع الديمغرافي في الاراضي المحتلة 1967-1988م، م، ش، عربية، ع60، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1989م.
- 34-عزام (وائل)، حرب التحرير القومية النظامية الرابعة، م، ش، ف، ع28، ديسمبر، 1973.
- 35-علوش (ناجي)، القضية الفلسطينية عربيا، م، ش، ف، ع27، مارس 1972.
- 36-عبد المقصود (كلوفيس)، فلسطين قضية أم مشكلة، م، ش، ف، ع24، اوت 1973.

- 37-العمد(عدنان)، انتهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل و اثرها على القضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية ،ع28،ديسمبر 1973.
- 38-عبد القادر (ياسين)، إسقاط مشروع سيناء، صحيفة حق العودة، ع12 س3، جويلية 2005.
- 39-عدنان (سليمان محمّد احمد قاسم)، مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومواقف الشعب العربي ازاءها، مجلة دراسات مستقبلية ،س 6، ع7، 2003.
- 40-عبد الله (سمير)، تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني المحلي، مجلة الكاتب ، ع76، فلسطين 1987
- 41-مكاوي (سمير)، اجتماعات عدن و الحوار مع الاردن"، مجلة شؤون فلسطينية ، ع 135، مارس 1983
- 42-المعظم صادق، مشروع الملك حسين دوليا، مجلة شؤون فلسطينية ، ع9، بيروت ،لبنان، ماي، 1972
- 43-محارب (عبد الحفيظ) ، موقف إسرائيل من مشروع روجرز، مجلة شؤون فلسطينية ، ع 2، ماي 1971
- 44-منداس (هاني)، مشروعات التوطين، مجلة شؤون فلسطينية، ع62 ،جانفي 1977
- 45-مراد (عفاف)، قضية اللاجئين في المنظمات الدولية، ضمن مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 16 ، س5، القاهرة 1969
- 47-القاضي (ليلي سليم)، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948 ،مجلة شؤون فلسطينية ، ع2، جوان 1973
- رابعا- المواقع الالكترونية والحصص التلفزيونية:
- 1- الجزيرة، نت، حصة نماذج التضيق، بتاريخ 7أوت 2010م.
- <http://www.aljazeera.net>
- 2-الجزيرة، حصة "الفلسطينيون في الجزائر" الجزائر هي الاقدر على فهم معاناتنا، 15-12-2015 . <http://www.Aljazeera.net>

3-شبكة تونس الاخبارية، برنامج العدسة، اللاجئين الفلسطينيين في تونس بين شبح الحرب و خطر الترحيل، حصة 5-10-2015، على الموقع الالكتروني:

www.tinisa neus.net

4-موقع البوابة الاخبارية 13مارس 2016،

www.makb.aps

5-وكالة الأونروا، التقرير السنوي عن اوضاع اللاجئين، 19-8-2015، على الموقع الالكتروني:

http://www.unrwa.org

6-وكالة الشهاب للأنباء، ما هي أهم قرارات قضية فلسطين في الأمم المتحدة 24 ديسمبر 2016، راجع الموقع :

http://shehab.ps

خامسا: الملتقيات والندوات و الأيام الدراسية:

- 1-أديب (زيادة) ،السياسي الاجتماعي والاقتصادي في اوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ملتقى اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي ،الواقع و الآفاق، 14-15أفريل 2012،مركز الدراسات الجزيرة ،الدوحة 2012.
- 2-أبو ستة (سلمان) ، حق العودة حق مقدس وقانوني وممكن أيضاً، محاضرة أقيمت في ندوة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل القاهرة ، 8 جانفي 1996
- 3-الأتاسي (كريم)، الحلول لأزمات اللاجئين ، أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996 مركز البحوث والدراسات السياسية ،القاهرة، طبعة أولى، 1997 .
- 4-إبراهيم (محمد) ، ورقة بحث بعنوان: الدولة الفلسطينية حقيقة و قانونا ،في المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثاني المسمى ب" الدولة الفلسطينية عناصر و مقومات، جامعة القدس، جمعية أساتذة الجامعات الفلسطينية،غزة،سنة 1995
- 5-أبو هلال (محمد عادل) ، "الأبعاد الديمغرافية والسياسية في مشاريع التسوية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة 1968-1973، مؤتمر غزة المكان و الحضارة، 2012مركز رشاد الشوا الثقافي، رام الله، 26-1-2015
- 6-بن جلول (هزشي) ، وعد بلفور و قضية اللاجئين، يوم دراسي "الذكرى المئوية لوعد بلفور، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 17نوفمبر 2017

- 7- اللاجئين في الشرق الاوسط، مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية، جامعة اليرموك، المؤتمر الدولي الثاني، اللاجئين في الشرق الاوسط، أفريل 2017
- 8- اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي، الواقع و الافاق، ندوة تاريخية، 14-15 أفريل 2012، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 2012.
- 9- تماري (سليم) ، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1996
- 10- ثابت (أحمد)، الترتيبات الدولية والاقليمية لحل قضية اللاجئين، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان، 2002
- 11- الرشدي (أحمد) ، الحلول لأزمات اللاجئين ، أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996. مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، طبعة أولى، 1997.
- 12- زائف (نجم) ، التوجيهات والمواقف العربية الراهنة لحل مش كلة فلسطيني الشتات ، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان، 2002
- 13- محمد (خليل)، غزة بين التسوية و مشروع الوطن البديل 1953-، مؤتمر غزة المكان والحضارة، 2012مركز رشاد الشوا الثقافي، رام الله، 26-1-2015
- 14-- مخادمة (ذياب)، قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية، ندوة اللجوء ومستقبل الأمن الشامل بالشرق الأوسط، 26-27 جوان-جويلية، جامعة اليرموك الأردن، 1998م
- 15- ياغي (اسماعيل) ، مبادرة الملك فهد للسلام 1981، مشروع السلام العربي 1982، بحث مقدم الندوة المملكة العربية السعودية و فلسطين التاريخ. .المصير، نظمتها دار الملك عبد العزيز بالرياض في 21-23 افريل 2011.

سادسا: مقالات المواقع الالكترونية:

- 1-الأونروا، (اللاجئون الفلسطينيون)، الموقع الالكتروني: <http://www.unrwa.org>

- 2- أبو مطر (أحمد)، نعم للتوطين والتجنيس إلى حين تحقق العودة، مقال نشر في يومية إيلاف الإلكترونية بتاريخ 4-7-2004 راجع الموقع: <http://www.elaph.com>
- 3- خليل الحاج (أحمد)، حول مشروع توطين اللاجئين في سيناء، على الموقع الإلكتروني: <http://sites.google.com>
- 4- أودية (محمد)، زقوت علاء، تعريف اللاجئين و النازح الفلسطيني ، في إطار حق العودة، دراسة اصدرتها، موقع تجمع العودة الفلسطيني "واجب" <http://www.wajeb.org>
- 5- بدرة (شامخ) ، في ذكرى إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء 1955، راجع الموقع: [Www.palpeople.org](http://www.palpeople.org)
- 6- بن إدريس (خالد) ، تأثير الاغتراب السياسي على المشاركة السياسية، مقال على الموقع الإلكتروني. <http://vb.arabsgate.com>
- 7- جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني، "خصائص السكن في المخيمات الفلسطينية"، على الموقع. <http://www.pcbc.gov>
- 8- الجزيرة نات ، "اللاجئون الفلسطينيون: تعريف وتاريخ" الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net
- 9- الجزيرة نات ، "غزة قطعة صغيرة من فلسطين محاصرة بالجغرافيا والسياسة" الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net
- 11- الساعاتي (أحمد) ، اللاجئين الفلسطينيون بين حق العودة وعودة الحق"، المادة التثقيفية لبرنامج التنقيف والاتصال الشعبي . اطلع عليه على الموقع: www.malaf.info
- 12- زقوت (علاء) ، تعريف اللاجئين والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة"، المركز الفلسطيني للوثيق والمعلومات ، اطلع عليه على الموقع: www.malaf.info
- 13- الشروق للصحافة والإعلام، "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة" راجع الموقع: www.falestiny.com
- 14- الصوارني (غازي): قطاع غزة 1937-1993، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org>

15- كامل (يوسف)، الديمغرافيا تنتصر للشعب الفلسطيني 59 عاما من النكبة، موقع المسلم،
الموقع الالكتروني التالي : <http://almoslim.net>

16- اللاجئون الفلسطينيون في العراق ،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
،على الموقع الالكتروني، <https://www.palinfo.com>

17- المناعمة (وائل) ،"مخيمات اللاجئين في قطاع غزة"،مركز العودة الفلسطيني الموقع
الالكتروني: www.prc.org

سابعا: الموسوعات والمعاجم:

1- الجرجاني (علي بن محمد علي)؛ قاموس التعريفات، ، دار الكتاب العربي، ط1، تحقيق
إبراهيم الأبياري، ، بيروت، 1405 هـ.

2- الدباغ (مصطفى مراد) .بلادنا فلسطين، الديار اليافية، ط1، ق1 ، ج1 ، دار الطليعة ،
بيروت، 1972 .

3- سويد (ياسين) ، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، القسم
الثاني، المجلد السادس، بيروت - لبنان، 1985.

4- الفيروز آبادي (محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، دت، ن.

5- الكيالي (عبد الوهاب وآخرون) ، موسوعة السياسة، ج1، ج2 ، ج3، ج4، ج5، المؤسسة
العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت، 1989

6- المسيري (عبد الوهاب).موسوعة اليهود و اليهودية، و الصهيونية، قرص مضغوط من
إصدار مركز الإعلام الفلسطيني، مج4، ج1، الباب السادس و السابع 2005

7- المسيري (عبد الوهاب محمد) ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة
1975.

8- مناع (هيثم) ، موسوعة الإمعان في حقوق الإنسان ، ج2 ، دار الأهالي للطباعة والنشر .،
دمشق ، 2000

9- الهيئة الموسوعية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج3 ، مج4، ط1
،دمشق 1984 - 1985

الفهارس

الفهارس العامة

فهرس الأعلام

—أ—

123-86-69-44-22.....	أبو ستة سليمان:
183-182.....	أبو شلباية محمد:
259-258-184-155.....	إيغال الون:
260-259-154.....	أباي ايبان:
275-236-58.....	ايدن انطوان:
69.....	أبو الغد حايث:
359.....	إيرزت دونا:
34.....	الكسندر الثاني:
38.....	إيزمن حايم:
314-270-268.....	أريئل شارون:
147-146.....	الاتاسي هاشم:
276-269-268-219-168-159.....	أشكول ليفي:
249-248.....	أريد جونسون:
242.....	أنشسون دين:
159.....	أبو عودة عدنان:
159.....	أبوزيد صلاح:
135.....	أبو النمل حسين:
153.....	أديب طه يوسف:
47.....	إسحاق رابين:
69.....	إيليا رزيق:
244-243	آلي بالمر:

—ب—

178.....	بهاء الدين احمد:
216.....	بوميدون جورج:
228-227-226.....	بلاننفورد:
314-272-189-176-38.....	بنحايم بيغن:
328-168.....	بيريز شمعون:

بیرس نفسالي:.....270
 بنیامین کوهین:.....40
 بن تسفي:.....65
 برجنيف لويڊ:.....281-280
 بن غربون دفيڊ:.....255-242-209-142-42-39
 بلفور:.....38-36-32-31
 بورقيبة الحبيب:.....156-155-154-153-152-151-150-149-148-147
 بابا دجي رمضان:.....69
 بدرا معتز:.....159

-ت-

توما اميل:.....180
 تورمان هاري:.....232-215
 توفيق عود:.....77
 تومان موريش:.....278-277

-ج-

جولدا مائير:.....318-268-267-266-246-244-242-187-168
 جمال عبد الناصر:.....246-224-154-153-152-143-142-141-135-131-109
 جمعة سعد:.....168
 جونستون جوزيف:.....244-243
 جولدمان ناحوم:.....313

-ح-

الحناوي سامي:.....146
 الحسن خالد:.....185-184
 الحسن الثاني:.....201-188
 الحاج أمين الحسيني:.....58
 الحوت شفيق:.....310

-خ-

الخالدي وليد:.....69

-د-

ديان موشي:.....262-47
 داوين ايزنهاور:.....241-239-238-237-236
 داغ همرشولد:.....240-228-227-226
 دونا ايزرت:.....285-284

-ر-

245-244.....	روجرز وليام:
251-215-200-197.....	رونالد ريغن:
57.....	رابلي و ليام:
56.....	رابين اسحاق:
153.....	الركباني فؤاد:
140.....	الرفيق حسن بلال:
140.....	رمبل تيري:
31.....	روتشليد:
193.....	محمود رياض:

-ز-

147-146.....	الزعيم حسن:
180-179.....	الزيات محمد حسن:
62.....	زقوت ناهض:

-س-

248-247.....	سوندروز:
69.....	سعيد محمد:
195-193-190-189-188-166-109.....	السادات أنور:
30.....	السير منتيفوري:
29.....	السلطان عبد الحميد الثاني:
29.....	السلطان عبد العزيز:
121.....	السباعي يوسف:
268.....	ساسون موشي:

-ش-

257-252-251.....	شاريت موشي:
176.....	شامير اسحاق:
152-151.....	الشقيري أحمد:
147-146.....	الشيشكلي أديب:
310.....	شوفالي الياس:
31.....	الشريف الحسين بن علي:
154.....	شمعون كميل:
167.....	شارلز براي:

-ط-

طاهر يحيى: 164.....
 طوقان أحمد: 159.....
 الطروانة أحمد: 159.....

-ع-

عارف عبد السلام: 271-253-250-164.....
 عرفات ياسر: 325-271-252-199-184-180-174-163.....
 عصمت عبد المجيد: 181.....
 العلمي موسى: 184-183.....
 علوش ناجي: 311-310.....
 عبد العزيز سلمان: 36.....
 عزام وائل: 311.....

-غ-

غازيت شلومو: 338-228-227.....
 غونار يارينغ: 245.....
 غليلي اسرائيل: 273-272.....
 الغد عبد الرحمان: 326.....

-ف-

فيتز يوسف: 257-256-255.....
 فوستون دلاس جون: 148-147-146.....
 الفيروزز آبادي: 12.....

-ق-

القذافي معمر: 118.....

-ك-

كلاب غوردن: 233-232.....
 كوبر قافيردي: 175.....
 كيسنجر هنري: 271-248-247-12.....
 كندي جون: 340-240.....
 كارتر جيمي: 250-249-189.....
 كريزون: 33.....
 الكونت برنادوت: 317-219-218-217-213-212-211-44-37.....
 كلوفيس مقصود: 310.....

-ل-

ليندون جونسون: 245-244.....

ليستر هويكيغ:..... 39.....
اللورد سافتشري:..... 37-36.....

-م-

الملك حسين:..... 169-168-167-165-164-163-162-161-160-159-158-157-156
الملك فهد بن عبد العزيز: 197-177-176-175-174-173-172-171-170-159-156.....
الملك عبد العزيز:..... 122.....
الملك عبد الله:..... 333.....
المرجاني:..... 12.....
مارك جي جون:..... 231-230.....
ماعوز موشي: 168.....
ماكدونالدين:..... 38
مكامهون::..... 36.....
محمد علي:..... 30.....
محمد سعيد:..... 69.....
محمد يوسف:..... 246.....

-ن-

نيكسون:..... 350.....
نورمان: 277-276
نهاد بقاعي:..... 137.....
النجار محمد يوسف:..... 257.....

-ه-

هرتزل:..... 31.....
هربرت صموئيل:..... 34.....
الهواري بومدين:..... 116.....

-و-

الوزير خليل:..... 159.....
وتستن تشرشل:..... 38-31.....
وايزمن حايبم:..... 31.....
ولسن:..... 35.....
وليام رايلي:..... 55.....

-ي-

يعكوف تسور:..... 268.....
ياسر عرفات:..... 337-282-261-257-105.....

يهودا بارك:.....329

فهرس الأماكن

-أ-

ألمانيا:.....118-76-29

أفريقيا:.....41-22

آسيا:.....280

إيطاليا:.....216-118-76

إسبانيا:.....118-76

أريد:.....92-91-90

الإمارات العربية المتحدة:.....111-110

الأردن:.....-70-69-68-61-57-56-39-33-15

-164-163-162-161-160-1586-158-157-156-143-142-115-96-95-94-89-88-73-72-71

-282-281-245-252-240-226-224-215-211-201-191-190-186-183-169-168-167-166-165

304-299-291-290-289-288

انجلترا:.....244-42-30

الأرجنتين:.....129

إيران:.....299-53-41

آسيا:.....285

أوروبا:.....-149-123-122-121-120-119-118-78-77-76-66-65-61-49-38-29-28-23

302-279-277-275-252-216-200-194-186

أمريكا:.....122-77-65-41-27

أمريكا الجنوبية:.....280-131-130-129

أمريكا الشمالية:.....25-73-61

أستراليا:.....334-122-65-61

إسرائيل:.....-94-79-75-74-73-71-68-65-59-57-56-52-43-37-26-25-23-19-15-14-13

-154-146-148-147-144-143-142-134-129-128-123-122-121-120-119-118-110-109-108

-192-191-190-189-188-184-183-181-180-178-177-172-170-169-168-166-161-156-155

-258-257-256-255-251-246-245-234-230-223-222-220-218-216-215-201-200-199-193

270-264-261

أبوديس:.....62

أريحا:.....150-95-93

الاسكندرية:.....150-108

أوسلوا:.....29

أفغانستان: 299.....

-ب-

بريطانيا: 29-31-32-33-36-41-46-47-48-51-52-53-55-56-68-76-79-85-118-119-

120-143-199-200-220-224-228-229-230-231-234-235-252-255-257-275

بيروت: 104-231-239-325.....

بغداد: 133-163-203-254.....

البرازيل: 175-269.....

البقاع: 104.....

البرج: 124-138.....

باندونغ: 235.....

بيسان: 46-54-66-103.....

بلجيكا: 119-120-216.....

بيت لحم: 45-54-60.....

بولونيا: 41-120.....

بال: 30.....

البدائي: 54-62.....

بوسطن: 70.....

البحرين: 185.....

باريس: 148-278.....

البلقان: 280.....

بيت لاهيا: 279.....

بروكسل: 289.....

البندقية: 194.....

-ت-

تونس: 117-118-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-200-201-299

تل ابيب: 54-209.....

تل الربيع: 54.....

تركيا: 29-41-148-232-242.....

تل السلطان: 279.....

-ج-

الجليل: 54.....

جنيف: 16-158.....

جبل لبنان: 104.....

جباليا: 80.....
 الجولان: 258-228-62.....
 جنين: 54-45.....
 جرمانة: 106.....
 الجزائر: 200-198-193-192-191-172-166-118-117-116-72.....
 300-299-246-124-201
 الجيزة: 108.....

-ح-

حماة: 108-107-106.....
 حمص: 108-107-106-101.....
 الحفير: 62.....
 حيفا: 60-54-45.....
 حندرات: 106.....

-خ-

خان الشيخ: 106.....
 خان يونس: 269-268-166-162-81-80-54.....
 الخليل: 53-46-44.....
 الخرطوم: 174.....

-د-

الدولة العثمانية: 30-23-21.....
 درعا: 106.....
 دمشق: 154-125-99.....
 دير ياسين: 57-52.....
 دير البلح: 81-80.....
 الدانمارك: 118-76.....
 الدار البيضاء: 301.....

-ر-

الرمل: 106.....
 الرملة: 66-54-46.....
 رفح: 270-269-262-81-80.....
 ردوس: 15.....
 الرباط: 265-191-172.....

روما: 161.....
رام الله: 74.....

-ز-

الزرقاء: 93-92.....

-س-

السوفيات: 281-280-273-215-206-201-195-194-188-167.....

السعودية: -114-112-111-110-70-65.....

165-166-170-171-172-173-174-175-176-177-192-201-215-340-

سيناء: -142-141-140-139-138-137-136-135-134-79-78-70-57.....

143-145-147-195-222-258-264-260

السودان: 301-192-166.....

سويسرا: 30.....

السبع: 60-55-53-46.....

السامرة: 63.....

سوريا: -99-98-97-88-71-69-68-65-61-57-56-39-33-15.....

108-109-11-115-146-154-157-165-166-167-168-173-201-209-215-224-226-239-

240-242-246-281-287-288-290-291-293-299-304

السويد: 120-118-76.....

-ش-

شاتيلا: 202-201.....

الشمال: 105.....

شرفات: 50.....

الشام: 36.....

شعاط: 62.....

شبه الجزيرة العربية: 48.....

-ص-

صبرا: 202-201.....

الصور: 105.....

صيدا: 105.....

الصين: 202.....

صفد: 103-54-46.....

صفصف: 55.....

-ض-

الضفة الغربية: 22-25-26-45-54-55-56-57-67-68-69-71-74.....
 75-78-79-80-81-82-84-85-88-118-119-126-127-130-134-136-137-140-141-142-143-
 143-178-181-189-190-192-195-222-241-261-262-264-267-270-280-287-288-290-291-
 292-293-294-314

-ط-

طبريا: 46-60-103.....
 طولكرم: 46-54.....

-ع-

العراق: 56-61-65-68-69.....
 71-73-79-89-94-95-96-115-130-153-165-166-167-168-162-209-215-226-227-228-242-
 273-274-2475-288-294-300

عمان: 31-93-125.....
 العريش: 57-141.....
 العقبة: 54-55.....
 العويجا: 63.....
 العقبة: 63.....
 عكا: 46-54-103.....
 عسقلان: 281.....

-غ-

غزة: 22-25-26-45-54-55-56-57-67-68-69-71-74-75-78-79.....
 80-81-82-84-85-88-118-119-126-127-130-136-137-140-141-142-143-143-178-181-
 189-190-192-195-222-241-261-262-264-267-270-280-287-288-290-291-292-293-294-
 314

-ف-

فلسطين: 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19.....
 20-21-022-023-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-
 44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-
 69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-
 94-95-96-97-98-99-100-101-102-104-105-106-107-108-....
 فينا: 133.....
 فرنسا: 29-32-76-118-119-120-148-194-216-228.....
 231-232-233-252
 الفلوجة: 55.....
 فاس: 170-196-197-199-201-211.....

120.....فلندا:

-ق-

246-229-103148-60-55-54-53-46-45-42.....القدس:

112-111-110.....قطر:

223-222-139-79-78-32.....قناة السويس:

237-165-152-151-150-138-125-124-108-57.....القاهرة:

-ك-

62.....كارم:

325-309-200-196-195-194-192-191-190-189-188-172.....كامب ديفيد:

289-215-181-115-112-111-110-101-95-89-71-70-61.....الكويت:

334كندا:

-ل-

27.....لندن:

60-54.....اللد:

-102-101-95-94-89-88-67-65-61-57-56.....لبنان:

-209-202-201-192-173-172-167-166-155-154-129-128-118-117-115-111-108-104-103

325-309-302-281301-246-243-242-240-234-226-215

-194-193-192-191-190-189-188-186-167-162-85-70-32.....الولايات المتحدة الأمريكية:

-247-246-243-239-233-232-2231-230-229-228-224-22-209-203-202-198-197-196-195

334-324-302-299-288-278-275-265-257-250

301-299-226-192-166-165-118-71-70ليبيا:

216.....لوكسمبورغ:

-م-

299-201-199-192-188-170-167.....المغرب:

-94-89-80-79-78-73-71-70-68-61-56-39-32-30-15مصر:

-179-165-150-147-145-144-143-142-141-140-139-138-137-135-134-130-110-109-108

-222-215-203-202-200-199-198-197-196-195-194-193-192-191-190-189-188-186-180

304-299-291-291-290-288-262-242-240-239-223

62-56.....المجدل:

324.....مدريد:

-ن-

288-.....نيويورك:

106.....النيرب:

النرويج:	120-119-118.....
النمسا:	120-118-76
النقب:	53
نابلس:	53.....
الناصره:	54-46.....
نهر البارد:	62-54.....
النصيرات:	80.....

-ه-

هولندا:	216-120.....
الهند:	53.....

-ي-

يوغوسلافيا:	53.....
اليمن:	299-211-167-165-41
اليرموك:	49.....
يافا:	60-55-54-46-42-41.....

فهرس الصحف والمجلات

-أ-

الأهرام المصرية:	155.....
الأزفتيشا السوفياتية:	167.....

-ر-

الرأي الاردنية:	157-157-156.....
-----------------	------------------

-ش-

شؤون فلسطينية:	311-310-309.....
----------------	------------------

-ص-

الصباح التونسية:	155.....
------------------	----------

-ع-

العمل التونسية:	155-149.....
-----------------	--------------

-م-

المصور:	189.....
---------	----------

-ن-

نوفال ابوزرفاتور:	148.....
النهار اللبنانية:	155.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	عدد المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين 1919-1948م	41
02	المجازر الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني	45
03	عدد القرى وعدد اللاجئين الفلسطينيين الفارين	46
04	عدد القرى التي هجر منها الشعب الفلسطيني حسب الملفات الإسرائيلية	51
05	توزيع اللاجئين الفلسطينيين و اعدادهم في المناطق العربية	67
06	تقدير تعداد اللاجئين لعام 1948م	68
07	تقديرات اللاجئين حسب دراسات بعض الباحثين 1948	69
08	عدد اللاجئين وتوزيعهم في مناطق اللجوء 1948-1967	70
09	عدد اللاجئين في البلدان العربية	71
10	تقديرات عدد اللاجئين داخل فلسطين لعام 1948م	75
11	توزيع اللاجئين الفلسطينيين في اوربا 1948-1990م	76
12	توزيع المخيمات في الضفة الغربية	80
13	نمو السكان اللاجئين داخل مخيمات قطاع غزة 1950-1980	81
14	تقديرات اللاجئين حسب جهة التقديرات لعام 1948م	85
15	عدد اللاجئين الفلسطينيين من 1950-1980م	91
16	عدد المخيمات وتوزيع اللاجئين في الاردن	92
17	عدد المخيمات وتوزيع اللاجئين في سوريا	98
18	عدد اللاجئين في سوريا	100
19	عدد اللاجئين في لبنان	102
20	احصائيات الاونروا حول توزيع اللاجئين في لبنان	104
21	عدد المخيمات في لبنان	105
22	عدد اللاجئين في دول الخليج العربي	111
23	عدد اللاجئين في اوربا لعام 1990	120
24	عدد اللاجئين حسب احصائيات الاونروا ما بين 1948-1967م	128
25	الشعب الفلسطيني في عام 2000م	291
26	الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين ما بين 1982-2001م	293

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الأشكال البيانية	رقم الشكل
51	عدد القـرى التي هـجرت	01
67	توزيع اللاجئين في مناطق اللجوء	02
68	توزيع اللاجئين وأعدادهم في مناطق اللجوء	03
70	تقديرات اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين	04
75	توزيع اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا	05
77	تقديرات لاجئ الضفة الغربية 1948م	06
86	تطور عدد اللاجئين في الاردن	07
91	توزيع اللاجئين في لبنان	08
104	عدد اللاجئين في دول الخليج العربي	09
112	نسبة اللاجئين المسجلين في الاونروا	10

فهرس الموضوعات

1.....	مقدمة.
	الفصل الأول :أسباب نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
13.....	أولاً: مدخل الى مصطلحات الدراسة.
27.....	ثانياً: الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
36.....	ثالثاً: أسباب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
62.....	الخلاصة:
	الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين و أوضاعهم في مناطق اللجوء.
66.....	أولاً: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء.
78.....	ثانياً: أوضاع اللاجئين في مناطق اللجوء.
123.....	ثالثاً: دور هيئة الأمم ومنظمات الاغاثة في حماية اللاجئين.
132.....	الخلاصة:
	الفصل الثالث: مشاريع التسوية العربية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين(1948-1982).
135.....	أولاً: مشاريع التسوية العربية الرسمية .
178.....	ثانياً: المشاريع العربية الفردية غير الرسمية.
196.....	ثالثاً: مشروع جامعة الدول العربية "مشروع فاس".
203.....	الخلاصة:
	الفصل الرابع: مشاريع التسوية الدولية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين(1948-1982).
207.....	أولاً: مشاريع وقرارات الأمم المتحدة.
229.....	ثانياً: المشاريع والمبادرات الأمريكية.
255.....	ثالث: المشاريع والمبادرات الإسرائيلية.
275.....	رابعا: مشاريع ومبادرات الدول الأوروبية.
282.....	الخلاصة:

الفصل الخامس: آثار وانعكاسات مشاريع التسوية على مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين	
أولاً: آثار مشاريع التسوية على قضية اللاجئين.....	286
ثانياً: انعكاسات مشاريع التسوية على قضية اللاجئين.....	306
ثالثاً: مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية.....	324
الخلاصة:.....	342
الخاتمة:.....	343
الملاحق:	349
المصادر والمراجع:	397
الفهارس:	423
فهرس الأعلام.....	424
فهرس الأماكن:	429
فهرس الصحف والمجلات:.....	435
فهرس الجداول	436
فهرس الأشكال البيانية:.....	437
فهرس الموضوعات:	438

ملخص الدراسة باللغة العربية

تركز هذه الدراسة على تعدد مشاريع التسوية والمواقف والآراء العربية والدولية والأطراف المعنية حيال مسألة معالجة وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأساليب تحقيق الحل السياسي لإنهاء، حيث تراوحت تلك المشاريع ما بين الرفض والقبول والتواطؤ تجاه أساليب وتحقيقات التسوية لهذه القضية المصيرية، التي تشكل قضية محورية للأمم المتحدة العربية والفلسطينية معًا.

وقع اختياري على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لتكون موضوع دراستي لما لها من أهمية في ذاتها بصفقتها معاناة إنسانية لشعب، ولأنها تتخذ الآن بعدا خطيرا في ضوء تطورات ما عرف بالحل السلمي للقضية الفلسطينية .

لقد ركزت الصهيونية العالمية على تهجير الشعب الفلسطيني ونفذت هدفها بكل الوسائل، وحولت عملية التهجير إلى عملية إبادة لأنها أدركت إن بقاء الفلسطينيين في أرضهم يحول دون تحقيق هدفها فركزت على الإقصاء أولا ثم التوطين ثانيا ثم الإبعاد عن الحدود ثالثا، ثم التجريد من أية حقوق أخيرا وصولا إلى إلغاء الهوية الفلسطينية إذ هؤلاء اللاجئين أساسها الاجتماعي والتاريخي.

لقد لاحظ الصهاينة على اختلاف تشكلم التاريخي (اليهودية الصهيونية أو المسيحية الصهيونية.... الخ) إن أي تفكير فلسطيني بفلسطين يعني تهديد أهدافها، وإعادتها إلى نقطة الصفر، لذلك ركزت جميع الحلول التي طرحت من أية جهة لمشكلة اللاجئين على إبعاد الفلسطينيين عن حدود فلسطين ثم إلغاء الذاكرة الفلسطينية في عقل الفلسطيني واستبدالها.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة اظهار حقيقة هذه المشاريع المطروحة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأثارها وانعكاساتها على الشعب الفلسطيني من جهة ومن جهة أخرى على الدول المضيفة.

بينت الدراسة ما مدى تماطل وتواطؤ المجتمع الدولي وبعض الانظمة العربية في التعامل مع هذه المشكلة على انها مشكلة انسانية اقتصادية أكثر من كونها مشكلة حرمان شعب من حقوقه وأرضه، كما بينت مسؤولية إسرائيل عن سياسة التطهير العرقي حيث أقدمت على طرد 900 ألف فلسطيني من ديارهم والاستيلاء على أملاكهم بالقوة مستخدمة

أبشع الأساليب مثل القتل ، حرق البيوت ، والممتلكات لحمل المواطنون على الهجرة وترك البلاد تمهيد للمشروع الصهيوني.

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من أهمها: أن معظم ما طرح من مشاريع تتعلق بتلك المشكلة، جاءت في مجملها كمشاريع لتصفية القضية الفلسطينية أولاً، ولقضية اللاجئين ثانياً، وكانت بعيدة جداً عن طموحات الشعب الفلسطيني وأيضاً عن قرارات دولية، خاصة بقضية اللاجئين، وعلى رأسها قرار رقم 194، كما أنها ظلت بعيدة عن تحميل إسرائيل أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية تجاه تلك القضية، كما بينت أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل، بينما نجد أن الموقف الاسرائيلي يتمثل في: التهرب من مسؤوليته، والمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. لذلك كان على الشعب الفلسطيني التمسك بالثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية ومقاومة كل المشاريع التي تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

Abstract of the study in English

This study focuses on the number of settlement projects, Arab and international attitudes and opinions, and the parties involved in dealing with the problem of the Palestinian refugees and the ways to achieve a political solution to end them. These projects ranged from refusal, acceptance and complicity towards the settlement methods and issues that constitute a central issue for the Arab nations And Palestine together.

I have chosen the problem of Palestinian refugees to be the subject of my study because of its importance as a humanitarian suffering for the people and because it is taking a dangerous dimension in the light of the developments of what is known as the peaceful solution of the Palestinian issue after the Treaty. World Zionism has focused on the displacement of the Palestinian people and implemented its goal by all means. And turned the process of displacement into an extermination operation because it realized that the survival of the Palestinians in their land prevents the achievement of its goal focused on exclusion first and then resettlement and then the expulsion from the border III and then stripped of any rights finally to the abolition of Palestinian identity as these refugees their social and historical basis.

The Zionists have noticed the difference in their historical form (Zionist Judaism, Christian Zionism, etc.). Any Palestinian thinking about Palestine means threatening their goals and returning them to the point of zero. Therefore, all the solutions raised by any party to the refugee problem focused on excluding the Palestinians from the borders of Palestine Then cancel the Palestinian memory in the Palestinian mind and replace it.

The purpose of this study is to try to show the reality of these projects to solve the problem of the Palestinian refugees and their implications for the Palestinian people, on the one hand, and the host countries on the other.

The study showed the extent to which the international community and certain Arab regimes have failed to deal with this problem as a humanitarian economic problem rather than a denial of their rights and land, as well as Israel's policy of ethnic cleansing, which expelled 900,000 Palestinians from their homes and seized Their property is in force using the most horrible methods, such as murder, burning of houses,

and property to induce citizens to emigrate and leave the country a prelude to the Zionist project.

The study concluded with a set of conclusions and recommendations, the most important of which are: Most of the projects related to this problem came as projects to liquidate the Palestinian cause first and the refugee issue. Second, it was very far from the aspirations of the Palestinian people, The Israeli position on the issue of Palestinian refugees remained between three possibilities: resettlement, compensation and rehabilitation, while we find that the Israeli position is: Evade from Saolath, and procrastination in the implementation of international resolutions on Palestinian refugees,

Therefore, the Palestinian people had to adhere to the Palestinian national principles and rights and to resist all projects aimed at settling the issue of the Palestinian refugees.